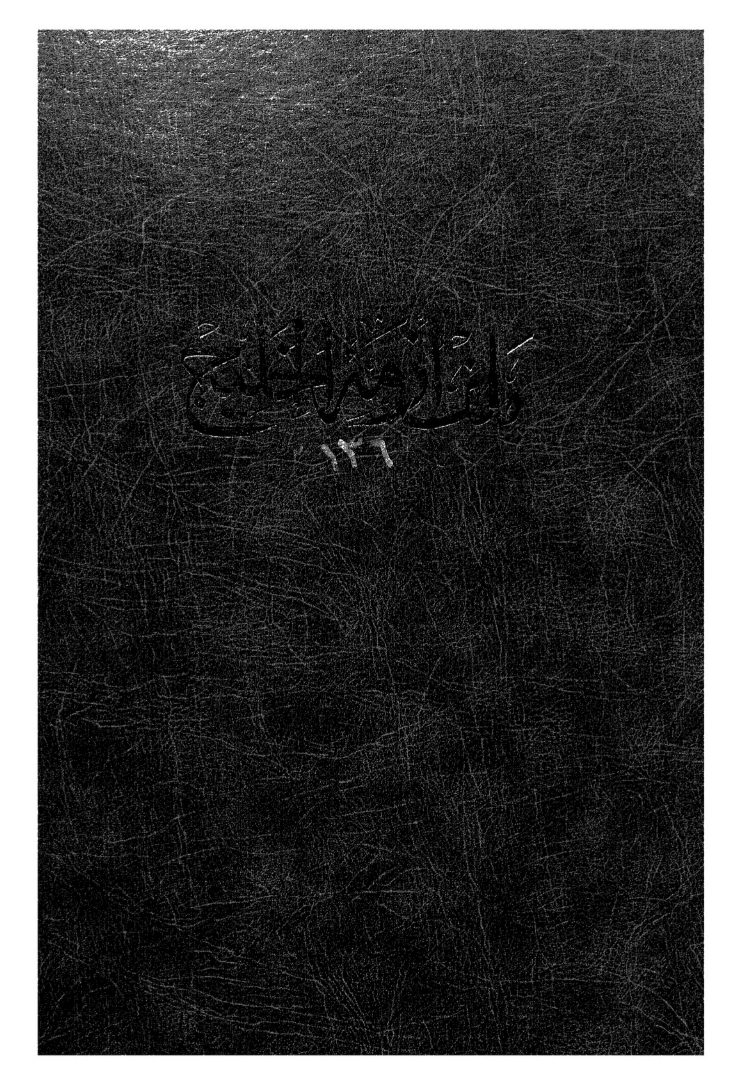

١٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
تداعيات ونتائج

المجلد ١٣٦

آثار عامة على الاقتصاد العربي

الجزء الأول

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

فهرس عـــــام

أزمة الخليج والآثار العامة على العالم العربـــــــى

قائمة محتويات

م	العنوان	التاريخ	الصحيفة	الكاتب	الصفحة
		١/١٠/٩٠	الجمهورية	جميل كمال جورجي	٦١
٣٥	اعدام الدينار الكويتي وأصحاب الودائع يدفعون الثمن	١/١٠/٩٠	روز اليوسف	علواني منيب	٦٢
٣٦	اقدام البنوك الكويتية في الخارج يدرس التحديات المتزايد ه لدوره	١/١٠/٩٠	الشرق الأوسط	رشيد حسن	٦٣
٣٧	قرار كويتي بعدم التعامل بالأوراق النقدية المسروقة	٨/١٠/٩٠	الأهرام		٦٥
٣٨	استمرار احتلال الكويت يعيد مركزه	١٣/١٠/٩٠	الحياة	عبد الله كمال	٦٦
٣٩	١٤ مليار دولار ديون العراق للكويت	١٤/١٠/٩٠	السياسي		٦٨
٤٠	٦٠ مليون دولار يوميا خسائر الكويت من النفط	٢٤/١٠/٩٠	النور		٦٩
٤١	مليار دولار حجم خسائر القطاع الزراعي في الكويت بسبب الغزو	٤/١٢/٩٠	الأهرام		٧٠
٤٢	٤٠ مليار دولار و ٤ سنوات لاعادة بناء الكويت	١١/١٢/٩٠	الأهرام		٧١
٤٣	البنك لم يصرف أي نسبة من ودائع العملاء	١١/١٢/٩٠	الأهرام		٧٢
٤٤	ارتفاع سعر الدينار الكويتي بشكل مفاجئ	١٧/١٢/٩٠	الأهرام الاقتصادي	جمال فاضل	٧٣
٤٥	استقالة جماعية من مكتب الاستثمار الكويتي بلندن	٢٦/١٢/٩٠	الأهالي		٧٥
٤٦	خسائر " العالمية ـ صخر " كبيرة ومحاولات لتجميع الفريق الفني	٢٧/١٢/٩٠	الشرق الأوسط		٧٦
٤٧	محادثات كويتية مع أمريكا وبريطانيا	٨/١/٩١	الأهرام		٧٧
٤٨	أموال المودعين في الكويت باسعار الدينار قبل الغزو	٨/٢/٩١	المصور		٧٨
٤٩	٥٠ مليار دولار خسائر اقتصادية للكويت بسبب الحرب	١٦/٢/٩١	الأهرام		٧٩
٥٠	تغيير شكل العملة الكويتية بعد التحرير	٢٠/٢/٩١	النور		٨٠
٥١	رأي : ـ الخراب .. والسراب	٢٤/٢/٩١	السياسي	عبد الستار الطويلة	٨١

م	العنوان	التاريخ	المصدر	الكاتب	الصفحة
٥٢	رسالة واشنطن : ـ ٥٦ مليار دولار تكلفة الحرب حتى الآن !	٩١/٢/٢٤	السياسى	خالد ذكى	٨٢
٥٣	الكويت يقترض بضمان البترول ولن يبيع استثماراته	٩١/٢/٢٥	الأهرام		٨٣
٥٤	الخزانة الأمريكية تنهى تجميد أرصدة ٧ بنوك كويتية	٩١/٢/٢٦	الأهرام		٨٤
٥٥	الكويت تطالب ببترول عراقى	٩١/٢/٢٨	الجمهورية		٨٥
٥٦	٥٠٠ مليار دولار تكلفة أعادة بناء الكويت	٩١/٢/٢٨	الأهرام		٨٦
٥٧	ارتفاع الدينار الكويتى وانخفاض العملة العراقية	٩١/٣/٢	الوفد		٨٧
٥٨	سد تكشفه السياسى : ـ الكويت أحتفظت بمعظم أموالها بعيدا عن أيدى العراقيين	٩١/٣/٣	السياسى	محمود عبد الحميد	٨٨
٥٩	الدينار الكويتى الجديد تداوله بعد استقرار الأوضاع	٩١/٣/٤	الأهرام		٨٩
٦٠	جابر الأحمدى يعود الى الكويت قريبا	٩١/٣/٤	الجمهورية		٩٠
٦١	الاتفاق فى المنفـــى	٩١/٣/١٠	السياسى		٩١
٦٢	لمن يستحـــق	٩١/٣/١٠	المساء		٩٢
٦٣	الدينار الكويتى الجديد طرحه خلال الأسبوعين القادمين	٩١/٣/١١	الأهرام		٩٣
٦٤	١٢٠ مليار دولار خسائر الكويت يوميا بسبب حرائق البترول	٩١/٣/١١	الأهرام		٩٤
٦٥	الكويت بلد مديـــن	٩١/٣/١٦	الوفد		٩٥
٦٦	الكويت تطالب بجزء من عائدات البترول العراقى	٩١/٣/١٦	الأهرام		٩٦
٦٧	وقف التعامل بالدينار الذى سرقه العراق	٩١/٣/٢٤	الأهرام		٩٧
٦٨	الدينار الجديـــد	٩١/٣/٢٥	الجمهورية	محمد العزبى	٩٨

السعودية

م	العنوان	التاريخ	المصدر	الكاتب	الصفحة
١١٢	١٠ مليارات دولار غنائم العراق من الكويت	٩٠/٨/٢٩	آخر ساعة		١٦١
١١٣	مكاتب الصيرفة تربح من الأزمة	٩٠/٨/٢٩	الأهالي		١٦٢
١١٤	حساب الأرباح والخسائر ٠٠ في أزمة الخليج	٩٠/٩/٣	الأهرام الاقتصادي	حمدى تمام	١٦٣
١١٥	استمرار هروب الأموال من الخليج	٩٠/٩/٦	الأهرام		١٦٧
١١٦	المصرف المركزي للامارات يحذر من تقليص التسليف	٩٠/٩/٦	الشرق الأوسط		١٦٨
١١٧	٨ مليارات دولار خرجت من الخليج الى أوروبا وأمريكا	٩٠/٩/١٩	الأهالي		١٧٠
١١٨	انعكاسات الأزمة على القطاع المصرفي الخليجي	٩٠/١٠/١	الأهرام الاقتصادي	حمدى تمام	١٧١
١١٩	حكومات الخليج تدعم مؤسساتها المالية لمواجهة مصاعب الأزمة الراهنة	٩٠/١٠/٩	الأهرام		١٧٦
١٢٠	النشاط يعود ببطء الى سوق الأسهم في الامارات	٩٠/١٠/١٠	الشرق الأوسط		١٧٧
١٢١	دمج البنوك والمؤسسات المالية أول خطوة بعد التحرير	٩٠/١٠/٢١	الشرق الأوسط	صلاح سندى	١٧٨
١٢١	أزمة الخليج رفعت أسعار التأمين والشحن والبضائع	٩٠/١٠/٢٤	الشرق الأوسط	عصام حشيش	١٨١
١٢٢	بسبب التزامها بعقود طويلة الأجل مع " سابك "	٩٠/١١/٢٠		محمد السلوم	١٨٣
١٢٤	حركة السفن لن تتأثر في الميناء بسبب أزمة الخليج	٩٠/١٢/٧	عكاظ	حامد عمر عطاس	١٨٤
١٢٥	اقبال ضخم على " بوالص " التأمين بسبب مخاطر حرب الخليج	٩١/١/١٠	الأهرام		١٨٧

م	الموضوع	التاريخ	المصدر	الكاتب	الصفحة
١٢٦	بسبب شبح الحرب بالخليج .. رواج تجارى فى المنطقة	٩١/١/١٧	الأهرام		١٨٨
١٢٧	وزراء المالية بالخليج يجتمعون الاسبوع القادم	٩١/١/٢٨	الأهرام		١٨٩
١٢٨	دراسة هامة تؤكد : الاقتصاد الوطنى قادر على امتصاص آثار أزمة الخليج	٩١/١/٣١	عكاظ	حامد عمر العطاس	١٩٠
١٢٩	مساعدات دول الخليج بلغت ٣٫٧٥ ٪ من دخلها السنوى	٩١/٢/١٠	الأهرام		١٩٢
١٣٠	السعودية تسعى للحصول على قروض خارجية ؟	٩١/٢/١٤	الأهرام		١٩٣
١٣١	تقرير اقتصادى خليجى يعترف بالخسارة الفادحة	٩١/٢/١٦	الشعب	عبد الرحمن اسماعيل	١٩٤
١٣٢	السعودية تؤكد الاقتراض من بنوك أجنبية	٩١/٢/١٩	الأهرام		١٩٥
١٣٣	٣٣ مليار دولار عجز فى التمويل بالسعودية	٩١/٢/١٩	الجمهورية		١٩٦
١٣٤	وزير المالية السعودى يؤكد عقد اتفاقات للحصول على قروض من البنوك الأجنبية	٩١/٢/١٩	الوفد		١٩٧
١٣٥	رغم اقتراض السعودية : المملكة مازالت دولة غنية ولكن !	٩١/٣/٤	الجمهورية	هشام عبد الرؤوف	١٩٨
١٣٦	أزمـــــة	٩١/٣/١٢	الشعب		٢٠٠
١٣٧	تنسيق خليجى لاعادة تعمير الكويت	٩١/٣/١٣	الأهرام		٢٠١
١٣٨	السعودية تواجه مشاكل مالية	٩١/٣/١٣	الأهالى		٢٠٢
١٣٩	خلاف بين دول الخليج وأمريكا حول نفقات الحرب	٩١/٣/٢٢	الأهرام		٢٠٣
١٤٠	السعودية تقترض ٣٫٦ مليار دولار لتسديد نفقات الحرب	٩١/٣/٢٨	الأهرام		٢٠٤

١٤١	وزراء مالية دول الخليج يجتمعون الأحد القادم	٩١/٤/١٥	الأهرام		٢٠٥
١٤٢	السعودية تسدد بعض التزاماتها في الحرب بالبترول	٩١/٤/٢٠	الأهرام		٢٠٦
١٤٣	حرب الخليج تزيد الاستثمارات بالمنطقة	٩١/٤/٢٧	الأهرام		٢٠٧
١٤٤	السعودية تدعو المؤسسات المالية الدولية	٩١/٥/٢	الأهرام		٢٠٨
١٤٥	الامارات قدمت ١ر٤٥ مليار دولار للدول المتضررة من أزمة الخليج	٩١/٨/١٢	الأخبار		٢٠٩
١٤٦	تقرير للجامعة العربية : خسائر دول الخليج ٨٠٠ بليون دولار خلال ال ١١ عاما الماضية	٩١/٩/٢٣	الحياة		٢١٠
١٤٧	مشروع " مارشال " خليجي لمساعدة الدول المتضررة من حرب الخليج	٩١/١٠/١	الوفد	عبد المنعم السيسي	٢١١
١٤٨	التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي : دول الخليج تحتاج لاقتراض ١٢ مليار دولار سنويا حتى ١٩٩٦	٩١/١٠/١٠	الشرق الأوسط		٢١٢

بنوك الكويت تقترض من بنوك الخليج !

ارتفاع اسعار الدولار والذهب وانهيار الاسهم

حالة من الذعر تصيب الاسواق الاقتصادية الخليجية

عواصم العالم ـ وكالات الانباء : دبت امس حالة من الفوضى فى الخليج ، عقب قيام العراق بغزو الكويت التى تعتبر من اغنى دول العالم . وقد اكدت العديد من التقارير الاقتصادية ، ان طلبات القروض من البنوك قد ارتفعت بشكل جنونى ، وان الجميع يريد ان يقترض اقصى ما بوسعهم لتغطية انفسهم تحسبا لاى ظروف .. وقد اكدت المصادر المطلعة ان البنوك الكويتية لا تقوم بالاجابة على التليفونات بعد ان احتلت القوات العراقية البنك المركزى الكويتى .

وقد بدات فروع البنوك الكويتية فى العديد من دول الخليج فى طلب اقتراض دولارات وعملات اخرى من اى شخص او بنك وبصورة يائسه ، خاصة فى البحرين . وفى السعودية ارتفع سعر الفائدة على ودائع الريال السعودى بين البنوك بواقع نصف نقطة ، وعمت حالة من الفوضى فى سوقى الاقتراض والودائع حيث لم يستطع احد التكهن بمدى تاثر حركة الودائع . وقد صرح العديد من رجال البنوك وتجار النفط فى الخليج انهم ينتظرون التاكيدات الخاصة بمعرفة ، اذا كانت الكويت لا تزال قائمة كدولة ذات سيادة !!

وفى اسواق الاوراق المالية ، ارتفع سعر الدولار ، كرد فعل اولى للغزو العراقى ، الى جانب ارتفاع اسعار الاسهم فى بورصة لندن ، والتى مالبثت ان انهارت الاسعار انهيارا حادا . وقد ارتفعت اسعار الذهب فى الاسواق ارتفاعا كبيرا بلغ حوالى ٨ دولارات للاوقية الواحدة . وسادت اسواق العالم حالة من الذعر حول نتيجة الغزو العراقى ، ومن سيمتلك فى النهاية احتياطات واستثمارات تقدر قيمتها باكثر من مليار دولار ، وانتاج بترولى يصل الى ١,٥ مليون برميل يوميا .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

■ ■ حجم « الكعكة الذهبية » لاموال الكويت بالخارج :

٢٠٠ مليار دولار استثمارات حكومية وخاصة للكويت بالخارج !

اسهم وسندات ومحطات بترول وودائع مالية فى اركان المعمورة الأربعة

واشنطن - مراسل الاهرام - كشفت مصادر امريكية عليمة فى واشنطن عن ان حجم الاستثمارات الكويتية فى الخارج يبلغ حوالى ٢٠٠ مليار دولار - وهذا الرقم موزع بين استثمارات الحكومة والاموال الخاصة بالافراد والشركات - واوضحت المصادر الامريكية ان هذه الاستثمارات والودائع موجودة فى الولايات المتحدة وبريطانيا واوروبا الغربية والدول الاسكندنافية ودول جنوب شرقى اسيا والاتحاد السوفيتى واليابان .

وفيما يلى صورة تقريبية تحدد ملامح هذه الاستثمارات الضخمة ..

■ فى الولايات المتحدة :

* مجموع الودائع مابين ٤٥ الى ٥٠ مليارا .
* ٣ مليارات سندات واوراق مالية فى البورصة .
* احتياطى ذهب فى البنك الاحتياطى الفيدرالى .
* ٣ مليارات فى شركات ومؤسسات مالية .
* ٢,٥ مليار اسهم فى شركة بترول بكاليفورنيا عام ١٩٨١ .

■ فى بريطانيا :

* ٩,٨ ٪ من اسهم شركة البترول البريطانية .
* ١٠,٥ ٪ من اسهم بنك ميدلاند
* ١١,٣ ٪ خدمات مصرفية ومالية
* (نسبة غير معروفة) فى مخازن الايداع والاحواض الجافة فى شركة مارتن الانجليزية .
* (نسبة غير معروفة) احتياطى ذهب فى بنك انجلترا .

■ المانيا الغربية :

* ١٤ ٪ من أسهم شركة مرسيدس - بنز .
* ٢٠ ٪ من شركة « إيه . جى . ميتال » .
* أقل من ٢٠ ٪ من اسهم شركة « هوست » للادوية والكيماويات (عملاق صناعة الكيماويات) .

■ فى اليابان :

٨ بلايين اسهم وسندات .

■ فى اسبانيا : ٧٢ ٪ من اسهم شركة توراس الاسبانية القابضة والتى لها ١٢٠ فرعا للكيماويات والورق والمواد الغذائية والخدمات المالية .

■ شركات ومحطات تكرير بترول :

* ٤٥٠٠ محطة بترول فى المجر وايطاليا وبريطانيا والدول الاسكندنافية .
* ٤ شركات تكرير بترول فى اوروبا .

■ جنوب شرقى اسيا :

* ٥,٤ ٪ من اسهم شركة فى ماليزيا للاراضى الزراعية والممتلكات الاخرى .
* ٣٧ ٪ من اسهم شركة دايهنج وهى الشركة القابضة لاكبر ٦ بنوك عالمية فى هونج كونج .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٠

الهدف إفقاد الكويت سيادتها على عملتها

ان قرار توحيد العملتين الكويتية والعراقية معناه السماح للعراقيين المقيمين حاليا بالكويت شراء السلع والخدمات الكويتية بسعر منخفض وبالتالى فرض الدينار العراقى كعملة للتعامل فى الكويت وهو مايعنى ايضا افقاد الكويت سيادتها على عملتها .

ويضيف الدكتور محمد نور الدين الباحث الاقتصادى ان مثل هذا الوضع لايمكن تصور استمراره لانه يعنى ببساطة افتراض أن الوضع الناشىء الآن لايمكن ان يستمر بين البلدين فتوحيد العملة بين دولتين لايمكن ان يتم بقرار سياسى وانما يحتاج اقتصاديا لفترة طويلة لتطبيقه وهذا ماتؤكده كل التجارب العالمية مثلما هو الحال فى دول السوق الاوروبية المشتركة التى اخذت سنوات طويلة كى تصل لتوحيد سعر العملة بينها .

ويضيف دكتور محمد نور الدين ان قيمة كل من العملتين العراقية والكويتية كانت قبل الحرب حوالى ٣ دولارات وهو مايعنى ان قيمتها الرسمية متقاربة اما القيمة الحقيقية للدينار العراقى فى الوقت الحالى فهى ربع قيمته الرسمية ومن ثم فان قرار توحيد العملتين معناه حصول الكويتيين على الغذاء والسلع الاستهلاكية بسعر منخفض وعملة رخيصة .

اما وجهة نظر الدكتور محمد محمود الامام فهى تتلخص فى أن كلا من الاقتصاد العراقى والكويتى اصبحا محظورين عالميا وبالتالى فان عملتهما لاتختلف عن بعضها وكان لاقيمة لها عالميا فى ظل قرارات التجميد والقرارات التى تتخذ فى العالم كرد فعل للحرب بين الدولتين . وفى هذا السياق فان اتخاذ قرار بتوحيد سعر العملتين لن يفيد اى دولة منهما . لان توحيد سعر العملة بين دولتين يحتاج للتدرج ولفترة زمنية طويلة .

ويضيف ان المشكلة الاساسية هى ان النقد العراقى متدهور القيمة لنقص الاحتياطات ومن ثم فان العراق يحاول تعويض الموقف عن طريق ارصدة الكويت فاذا ظل العراق مسيطرا على النقد الكويتى واذا لم ينسحب العراق ويرفع يده عن الكويت فانها ستصبح وكانها ولاية تابعة له كما ان البنك المركزى الكويتى ليست له حرية التصرف لا فى الاحتياطات ولا كمية النقود لانه ياخذ اوامره من العراق وهو مايعنى ان النقد اصبح كانه نقد عراقى باسم الكويت . وهو وضع لايمكن استمراره لانه مرتبط بالوضع الحالى للكويت كدولة محتلة .

صفاء جمال الدين

تلاشى اقتصاد الكويت . وحرب نقدية

فى تطور اقتصادى قررت العراق اعتبار الدينار الكويتى متساويا للدينار العراقى ، وذكرت ان ذلك الاجراء يتم انطلاقا من العلاقات القومية بين القطرين الشقيقين . وهذا القرار الجديد يبدو امرا خارج المنطق والمعقول . فلم نسمع قط عن دولتين قامتا باجراء توحيد نقدى ومساواة قيمة عملتيهما نتيجة العلاقات القومية الا اذا كانتا فى سبيلهما للوحدة السياسية الشاملة .

ويهمنا ان نحدد هنا اهم الاثار الاقتصادية لهذا الاجراء وبخاصة مايمس مصر ..

١ ـ من البديهى ان توحيد العملتين يعنى بالضرورة توحيد احتياطى الدولتين من الذهب والعملات الحرة لتشكل غطاء مشتركا لعملة الدولتين بعد توحيدهما وهذا الامر يوفر غطاء لسيطرة العراق على الموجودات من العملات الحرة والذهب فى البنك المركزى الكويتى . ولم نسمع بالطبع عن وحدة نقدية بين دولتين منفصلتين مما يعنى ان هذه الوحدة النقدية مؤشر لقرب قيام العراق بضم الكويت لتصبح مجرد قضاء او محافظة عراقية .

٢ ـ اذا قام العراق بضم الكويت قانونيا بعد الوحدة النقدية كما هو متوقع فان ذلك يعنى ان اراضى الدولتين معا تتضمنان ربع الاحتياطى العالمى من النفط وتتفوقان على السعودية التى تحتوى على نحو ٢١,١٪ من الاحتياطى العالمى للنفط . ومن ناحية الانتاج فان الحصة الرسمية للكويت والعراق تبلغ ٤,٦٥ مليون برميل يوميا ، بينما تبلغ قدرتاهما معا على انتاج النفط مايتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين برميل يوميا . اى ان العراق اذا ضمت الكويت واستقر لها ذلك ستصبح اكبر قوة نفطية فى العالم وسيكون بمقدورها لعب دور قيادى فى سوق النفط الدولية .

٣ ـ تبعا « للوحدة » النقدية ووحدة الاحتياطيات و « الوحدة » السياسية الشاملة المتوقعة بين الكويت والعراق سيكون من حق العراق الذى ستكون الكويت جزءا منه ان يطالب بالارصدة الكويتية فى الخارج . ونظرا لأن تجميد تلك الأرصدة سوف يستمر فان العراق سوف يرفض سداد ديونه للغرب سواء كان مؤسسات مالية خاصة او حكومات وسوف يبرر ذلك بان الارصدة الكويتية التى ستصبح جزءا من ارصدة الدولة العراقية بعد ضم الكويت مجمدة فى الغرب مما يبرر للعراق بدوره تجميد حقوقهم اى ديونهم لدى العراق .

٤ ـ مع الوحدة النقدية بين العراق والكويت عبر مساواة الدينار العراقى والدينار الكويتى يمكن للعراقيين ان يستخدموا ديناراتهم فى شراء كل السالع الكويتية دون ان يضطروا للحصول عليها باساليب اخرى تثير استنكار العالم .

٥ ـ بالنسبة لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج فان تحويلات العاملين فى العراق لن تتأثر لانها محدودة من الاصل ولان اسعار التحويل الرسمى للدينار العراقى ستظل ثابتة عند مستوى ٣,٢ دولار للدينار فى حين ان تحويلات المصريين العاملين فى الكويت وارصدتهم فى البنوك الكويتية قد تتعرض لوضع قيود عليها اذا اصبح الكويت جزءا من العراق وفق تصور الالحاق العراقى الذى يجرى تطبيقه والذى تعد الوحدة النقدية خطوة حاسمة فى سبيله .

احمد السيد النجار



شطب الأرصدة الكويتية فى الداخل والخارج

لخصت الموقف الدكتورة نادية رمسيس استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية ان القرار العراقى الخاص بتوحيد سعر صرف كل من الدينار الكويتى والعراقى يستهدف اساسا شطب ومصادرة الارصدة الكويتية سواء فى الداخل او الخارج والمودعة ، بالدينار الكويتى ، لصالح العراق وذلك من خلال التخفيض الكبير الذى سيلحق بقيمة الدينار الكويتى .. ، كما يستهدف القرار دمج الاقتصاد العراقى بالكويتى والقضاء على الاستقلال الاقتصادى للكويت نهائيا .

ايضا فالقرار يعنى وبصورة مباشرة اجبار المواطنين الكويتيين فى الداخل على التعامل مع الوضع الحالى من خلال شطب ارصدتهم المالية والناتج عن التخفيض الكبير فى قيمة العملة ، حيث ان سعر صرف الدينار العراقى يبلغ حاليا ٣٧ قرشا فى حين ان الدينار الكويتى ٤٨٠ قرشا .. وبالنسبة للخارج فمن المتوقع ان تمتنع معظم البنوك عن قبول الدينار الكويتى .. وفى مصر اعتقد انه سيعاد النظر فى اسعار تحويل الدينار المعلنة حاليا حيث ان الاخذ بها سيعنى خسائر ضخمة وبعد ان اصبح ، المستوى الفعلى ، للدينار الكويتى حاليا وبعد القرار ٣٧ قرشا .

وفيما يتعلق بالمشروعات المصرية الكويتية المشتركة وتاثير القرار عليها .. ، فان قرار التوحيد ، لن يؤثر بصورة مباشرة عليها حيث ان معظم راسمالها قد تحول الى راسمال عينى سواء فى صورة مبان او معدات ولكن المشكلة فى توزيع ، الارباح ، فالحكومة المصرية اذا اخذت بالسعر الحالى المعلن للدينار الكويتى فمعناه تخفيض كبير فى انصبة الكويت من هذه الارصدة وبالتالى تحقيق الكويت لخسائر كبيرة .

شريف جاب الله

مساواة الدينار الكويتى والعراقى سرقة واغتصاب وتدمير للسيادة

د . محمد السيد سعيد

يأتى قرار مايسمى بحكومة الكويت الحرة المؤقتة بمساواة الدينار العراقى بالدينار الكويتى استكمالا لاجراءات نهب الثروات ومحاولة تحطيم البنية الاساسية للدولة فى الكويت . ولهذا القرار مدلول محاسبى ومدلول اخر رمزى . فمن الناحية المحاسبية تعنى المساواة ان يلتزم البائعون فى الكويت بقبول الدينار العراقى كوسيلة للدفع وبقيمة مساوية للدينار الكويتى عند البيع لمشترين عراقيين . بالرغم من أن القيمة السوقية الفعلية للدينار العراقى لاتزيد كثيرا على ثلث الدولار الامريكى وقيمة الدينار الكويتى كانت الى وقت قريب تزيد على ثلاثة دولارات امريكية .

وحيث ان هذا القرار لايلزم احدا خارج الكويت والعراق فان المتوقع ان تنحصر قيمته فى المشتريات العراقية من الكويت والتى تستند على سلطة الاحتلال والعنف وخاصة مشتريات الجيش والجنود العراقيين من الكويت او مشتريات الكويتيين « الاجبارية » من العراق . ووفقا لهذا القرار يدفع العراقيون نحو عشر « واحد على عشرة » من قيمة مشترياتهم من الكويت ويدفع الكويتيون عشرة امثال قيمة مشترياتهم من العراق . وبالتالى تصبح المبادلات التجارية التى لايتصور ان تتم بدون الاجبار او الحاجة الشديدة نوعا من عمليات السرقة والاغتصاب الصريح . اى ان على الكويتيين ان يدفعوا لتمويل احتلال بلادهم . اما على الجانب الرمزى فان اجراء المساواة المزعومة هذه قد تكون خطوة أولى نحو سحب الدينار الكويتى من السوق الكويتية واحلاله تدريجيا بالدينار العراقى وهو الأمر الذى يعنى تصفية سيادة الكويت ومد السيادة العراقية اليها ، لان عملة الدولة هى جزء من سيادتها على اقليمها . وفى كل الاحوال فان هذه الخطوة العراقية تعكس جبروت الاحتلال وقد تكون خطوة اضافية لتدمير الهيكل الاساسى للدولة بعد ان تم نقل كل القيم المادية والوثائقية من الوزارات الكويتية الى العراق .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

١٠٠ مليار دولار استثمارات الكويت فى الخارج

تبلغ الاستثمارات الكويتية فى الخارج حوالى مائة مليار دولار معظمها فى بريطانيا والولايات المتحدة ودول اوربا الاخرى .. وكانت حكومة الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت قد سارعت إلى طلب تجميد ارصدتها فى هذه الدول حتى لاتقع فى ايدى العراق ..

وتقول صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية إن من المعتقد ان نصف استثمارات الكويت فى الخارج يوجد فى بريطانيا وحدها .. ولكن الكويت تمتلك كذلك اسهما فى شركات كبيرة معروفة فى المانيا الغربية واسبانيا واليابان وجنوب شرق آسيا ..

والواقع ان الكويت بدات منذ الخمسينيات تستثمر عوائدها من البترول فى الخارج على نطاق واسع فمنذ ذلك الحين وهى تعمل الف حساب لليوم الذى ستنضب فيه مواردها من البترول ..

وفى العام الماضى زاد دخل الكويت من عوائد الاستثمار على عوائدها من البترول حيث بلغ دخلها من ارباح المشروعات الاستثمارية ٨,٨ مليار دولار بينما بلغ دخلها من البترول ٧,٧ مليار دولار ..

ويدير استثمارات الكويت فى الخارج هيئة الاستثمار الكويتية وبنك الكويت ومكتب الاستثمار الكويتى ومقره لندن .. وهو المكتب الذى شهد تغييرا هاما فى قيادته فى وقت سابق من هذا العام حيث حل احد افراد الاسرة الحاكمة فى الكويت وهو الشيخ فهد محمد الصباح محل مدير المكتب السابق فؤاد جعفر الذى تولى هذا المنصب منذ عدة سنوات .. وفيما يلى قائمة باهم الاستثمارات الكويتية المعروفة :

— ١٠,٥ فى المائة من اسهم بنك ميدلاند البريطانى ..

— ١١ فى المائة من اسهم شركة هوج روبنسون البريطانية وهى شركات خدمات مصرفية

— ١٠ فى المائة من اسهم شركة مونت شارلوت للاستثمارات وهى شركة لادارة الفنادق فى بريطانيا ..

— ٢٠ فى المائة من اسهم شركة ميتاليجيسكافت الالمانية الغربية للصناعات المعدنية

— ٢٥ فى المائة من اسهم شركة هوكست الالمانية الغربية للكيماويات ..

— ١٥ فى المائة من اسهم شركة ديملر بنز الالمانية الغربية للسيارات ..

— ٧٢ فى المائة من اسهم شركة تورا - سا الاسبانية لانتاج الورق والتى تملك استثمارات فى العديد من الشركات الاسبانية الاخرى بينها شركات كبرى فى الاغذية والكيماويات ..

— حوالى ٥ فى المائة من اسهم شركة سيمى داربى الماليزية التى يشمل نشاطها الزراعة والعقارات والصناعة ..

— ٣٧ فى المائة من اسهم شركة داو هينيغ هولدنجز المحدودة فى هونج كونج والتى تمتلك بنك داوهينيج ..

معنى قرار العراق مساواة اسعار الدينار العراقى بالدينار الكويتى

احدث قرار العراق بتوحيد اسعار الدينار العراقي بالدينار
الكويتى تاثيرات حادة فى السوق المصرفية .. بالرغم من
التطورات المتلاحقة والتى ادت الى ان اغلى عملة عربية اصبحت
بلا سعر معلن فى سوق المال العالمية .. وبالتالى اوقفت البنوك
تحويل او التعامل فى الدينار الكويتي . انتظارا لما تسفر عنه
الاحداث فانه لايخفى على احد ان الدينار الكويتى يمثل اقتصادا
قويا بكل المقاييس ويكفيه غطاء ان له استثمارات فى الخارج او فى
اوربا والولايات المتحدة تقترب من ١٠٠ مليار دولار .

ولكن يبدو ان عملية السطو العراقى للكويت سوف تتجاوز كل
الحدود فى محاولة لخلق واقع مرير ليس للاقتصاد الكويتى
فحسب ولكن للاقتصاد العربى ككل ، هذا المنظور سيؤدى الى ان
جميع العملات العربية خاصة الخليجية ويتقدمها الريال
السعودى سوف تفقد قيمتها وتاثيرها فى السوق المالية بالتدريج
وسيسعى الجميع للتخلص منها بحثا عن العملات الاخرى ..
يضاف الى ذلك ضياع حقوق الكويتيين واصحاب المدخرات
بالدينار .. وانهيار شامل لمدخرات الاجانب والعاملين بالكويت ..

ويلخص الاقتصاديون هذا القرار بانه يعنى بوضـــوح
انهاء سيادة الكويت وضمها عمليا الى العراق .. وانه عملية سطو
علنى على اصحاب المدخرات وتحويل المبادلات التجارية ..

فشتان بين وضع الاقتصاد العراقى والاقتصـاد الكويتى
وبالتالى بين سعر الدينارين ومراكزهما المالية .. والاجماع على
انه ليس قرارا اقتصاديا ولايستند على واقع مصرفى ولم يحدث
هذا الاندماج من قبل بمثل هذا الاسلوب .. انه بداية الحرب
النقدية . التى سوف تؤثر على مستقبل الأرصدة العربية . وليس
الكويتية فقط فى الداخل والخارج .. ولكن يفجر مستقبل الاقتصاد
العربى .. وبالنسبة لنا فى مصر يفتح المجال للتساؤل عن مستقبل
مدخرات المصريين العاملين بالخارج التى تتعرض للضياع
باشكال مختلفة .

أسامة سرايا

الدينار العراقى يحاول اللحاق بقوة الدينار الكويتى

يعد القرار الخاص بمساواة الدينار العراقى ، بمثيله الكويتى ، بمثابة خطوة جديدة على طريق نهب الارصدة والاموال الكويتية ، لدى المصرف المركزى والمؤسسات المالية الاخرى . وذلك نظرا للتباين الشديد بين النظامين من حيث وضع الاحتياطيات النقدية الاجنبية لدى كل منهما ، او من حيث مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى فيهما ، ووضع موازين المدفوعات او سياسة الانفاق الحكومى ومصادر تمويله ، التى ترتبط بالمركز المالى للحكومة ايا كانت .

واهم الآثار المترتبة على ذلك ، هى فقدان حكومة الكويت ، ايا كانت لحريتها الكاملة وسيادتها الوطنية على كامل تراب الوطن . وبصفة خاصة الحد من قدرة هذه الحكومة فى استخدام السياسات المالية والنقدية لعلاج الاوضاع الاقتصادية القائمة والمتعلقة بالنشاط الاقتصادى فى المجتمع وتصبح الحكومة « تابعا » بالكامل للسلطة المركزية ببغداد . ومن هنا تؤدى هذه السياسة الى السيطرة الكاملة على موجودات البلاد من العملات الاجنبية ، عن طريق تحديد اسعار الصرف . والتحكم فى المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية (من حيث المعونات والقروض ... الخ)

هذا فضلا عن التاثيرات الهامة والواضحة فى مستوى النشاط الاقتصادى وتوزيع الثروات داخل المجتمع خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة . حيث يتوقع ان ترتفع القيمة النقدية للدينار العراقى ، عند اعادة تقويمه بالدينار الكويتى . وهى قضية غاية فى الخطورة .

وهنا لا صحة اطلاقا ، لما يدعيه البعض ، باعتبار ان هذه الخطوة ، واحدة فى طريق التكامل النقدى للدولتين ، حيث ان هذه العملية لها شروط وقواعد معينة لابد من اتباعها حتى يمكن ان نطلق عليها « وحدة نقدية » اما ماتم فلا يخرج عن كونه استيلاء وضما قسريا لاقتصاد دولة .

عبد الفتاح الجبالى

□ مصادر خليجية تؤكد :

انخفاض سعر الدينار الكويتى ١٢ مرة اثر مساواة الحكومة الجديدة له بالدينار العراقى

الكويت ـ ر ـ ذكر الخبراء المصرفيون فى الخليج امس انه من المتوقع ان تشهد الكويت تضخما كبيرا جدا وارتفاعا متزايدا فى الاسعار بعد الاجراء الذى اتخذته الحكومة الكويتية المؤقتة بمساواة سعر الدينار الكويتى بسعر الدينار العراقى . واشار هؤلاء الخبراء الى ان هذه الخطوة ادت الى خفض قيمة الدينار الكويتى بنسبة ١ الى ١٢ دفعة واحدة . ويذكر ان الدينار العراقى يساوى فى السوق السوداء فى بغداد بربع دولار فقط اى ان الدولار يعادل ٤ دنانير عراقية بينما بلغ سعر الدينار الكويتى ـ قبل الغزو ـ اكثر من ٣ دولارات .

وقال خبراء سعوديون ان الدينار الكويتى الان اصبح عملة لاتساوى شيئا ! !

واشاروا الى ان البنوك الكويتية لم تعمل بهذا السعر الجديد بعد ، الا ان المقيمين فى الكويت سيضطرون الى اتباع هذا السعر لشراء سلعهم واغذيتهم .

وكانت البنوك التجارية السعودية قد اعلنت انها ستسمح للمواطنين الكويتيين فى السعودية وفى الخارج بتغيير ٣٠٠ دينار للفرد و ٥٠٠ دينار للعائلة بسعر الدينار الكويتى الواحد بعشرة ريالات سعودية ، اى باقل ٣٠ ٪ عن قيمة الدينار الكويتى قبل الغزو .

ويعتقد كثير من الخبراء المصرفيين انه مع استمرار وجود القوات العراقية داخل الكويت ، وتجميد ارصدة الكويت فى الخارج ، فان المعاملات المصرفية الكويتية مع الخارج قد ماتت ! . وقال احد الخبراء ان الغموض يحيط بكل مايتعلق بالعملة الكويتية الان الى ان يخرج العراقيون من الكويت .

وكانت التقديرات الغربية قد ذكرت ان البنك المركزى الكويتى كان به قبل الغزو العراقى ٢,٣ مليار دولار فى صورة نقد سائل و ٢,٥٤ مليون اوقية ذهب .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

● لماذا انخفض الدينار الكويتى ؟

● كتب : علاء الدين مصطفى

شهد الدينار الكويتى انخفاضا حادا فى اسعار صرفه امام العملات الاجنبية الاخرى القابلة للصرف .. حيث انخفض سعر التعامل على الدينار الى ٤ جنيهات فقط بعد ان كان يساوى اكثر من ٩ جنيهات قبل احداث الغزو العراقى للكويت ..

ويوضح الدكتور حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الاسبق لآخر ساعة الاسباب التى وراء انخفاض الدينار الكويتى ان اى دولة تدخل حربا وتستعمر وتستغل ، تنخفض عملتها وهذا لانخفاض الانتاج .. حيث يقل النشاط الاجتماعى ، والاقبال على العملة .. فغطاء اى عملة يرتبط بالانتاج .. وحيث ان الانتاج الرئيسى للكويت هو البترول ، فقد توقف تسويق الكميات التى كانت تنتجها الكويت فى اعقاب الغزو .. كذلك يرتبط انخفاض العملة بالارصدة ، وحيث ان ارصدة الكويت مجمدة فإن هذا نتيجته انخفاض سعر العملة .. كذلك الغطاء الذهبى للعملة الذى قيل ان القوات العراقية قامت بالاستيلاء عليه .. والاهم من ذلك قابلية العملة للتحويل ..

إن الاتصالات التى كان يقوم بها البنك المركزى الكويتى فى عملية الشراء او البيع متوقفة .. كل هذه الاسباب مجتمعة وراء انخفاض الدينار الكويتى .. وبالتالى توقفت الدول والبنوك الكبرى عن التعامل بالدينار الكويتى .. للغموض الذى لحق بسعر العملة بعد الغزو العراقى ..

وإذا كانت الحكومة المصرية اخذت موقفا بالتعامل مع الاخوة الكويتيين المقيمين فى مصر بالدينار الكويتى ويتم تحويله من البنوك المصرية .. إنما هو موقف يتسم بالتيسير من جانب الحكومة المصرية على الاخوة الكويتيين فى ازمتهم الراهنة ..

وحول الانخفاض الذى تشهده الاوراق المالية يفسر الدكتور حسن عباس زكى ان هذه الظاهرة مرتبطة بالاخطار المحيطة بامدادات البترول من منطقة الخليج .. واى حرب تجعل الناس تبدأ فى التخزين .. ومعظم الدول لديها مخزون يكفيها لمدة شهرين او ثلاثة اشهر .. لان امكانية التخزين محدودة .. ودخول الخليج حالة الحرب معناه ان كميات البترول المعروضة سوف تنخفض ، ويزيد السعر ، كما ان التامين على نقله سيزيد .. وبالتالى تزيد الاسعار ..

كما ان تجميد الارصدة الكويتية والعراقية التى تصل الى بلايين الدولارات ، والتى تم حبسها عن السوق العالمى واستخدامها فى الشراء او الاستثمار او ما الى ذلك ، هذا ايضا له تاثير ..

ويقول الدكتور حسن عباس زكى :

إن الانتاج وسرعة حركة الاموال ، وسرعة حركة السلع والخدمات ينتابها نوع من الفتور ، علاوة على تحرك الاشخاص نظرا لطبيعة منطقة الخليج فى الوقت الراهن باعتبارها منطقة حرب فعلية .. بدليل ان هناك زيادة فى التامين على السفن .. كما ان هناك احتمالات تدخل امريكى او غربى مسلح مما يزيد من خطورة الموقف ..

هذا بالاضافة الى فرض العقوبات الاقتصادية وهو اجراء جبرى بناء على قرار الامم المتحدة ، يصيب الاقتصاد العالمى بالفتور ..



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشرق الأوسط ترصد

الصورة المالية لأزمة الخليج

الدول الغربية تبحث تخفيف آثار الحظر على المواطنين والشركات

مساواة الدينارين الكويتي والعراقي تدمر الاقتصاد

والعملة الكويتية تتحول إلى نقد من الدرجة الثالثة



لندن: «الشرق الاوسط»
من عقبة علي صالح

من الصعب حتى الآن، معرفة الآثار الحقيقية على المدى المتوسط والبعيد للقرار الذي اتخذته ما تسمى بـ«حكومة الكويت المؤقتة» بشأن مساواة سعر صرف الدينار الكويتي بالدينار العراقي. وترافقه مع قرارات تجميد الحسابات والاستثمارات والارصدة الكويتية الحكومية والخاصة في اغلب دول العالم.

ونظراً للاهمية التي كانت تحتلها الكويت على الصعيد المالي محلياً واقليمياً وعالمياً، يحاول الخبراء والمصرفيون رسم سيناريوهات حول مستقبل الدينار الكويتي، وآثار قرار مساواة سعر صرفه مع الدينار العراقي، تختلف حسب اختلاف الحلول الممكنة للازمة.

أما في اللحظة الراهنة، فإن قرار مساواة سعر الصرف بين الدينارين عني تخفيضاً هائلاً في القيمة الشرائية لعملة الكويتية، تتجاوز نسبته ٩٠٪ من قدرة الشرائية للدينار الكويتي قبل لغزو العراقي. فبينما كان آخر سعر لدينار الكويتي تجاه الدولار الامريكي صل الى حدود اربعة دولارات للدينار لواحد، فإن سعر الصرف الرسمي لعملة العراقية كان يصل الى حوالي اربعة دولارات ونصف مقابل الدينار لكن قوانين مراقبة التحويلات المالية لنافذة في العراق تجعل سعر الصرف لرسمي للدينار غير معبرة عن قدرته الشرائية المحلية، او عن إمكانية تحويله فعلاً الى بقية العملات الدولية في الاسواق، بالتالي لا يمتلك سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي اية دلالة اقتصادية، والمؤشر الواقعي الوحيد لقيمته الفعلية هو سعر تبادله في السوق السوداء. وكانت قيمته قبل غزو الكويت وفرض الحصار الاقتصادي لا تتجاوز ربع دولار، اي ان الدولار الامريكي كان يعادل خمسة دنانير عراقية، ويعبر هذا السعر واقعياً عن القيمة الشرائية الحقيقية للدينار العراقي. وهي القيمة التي يأخذها الدينار الكويتي نظرياً في حال استمرار مساواة سعر صرفه مع العملة العراقية

بل، ومع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي العالمي الشامل المفروض على العراق والكويت حالياً، فان القيمة الشرائية الداخلية لنقود الدولتين تنخفض بشكل كبير. فمن جهة اولى وبسبب اعلان مساواة اسعار الصرف بين العملتين ارتفعت اسعار جميع السلع في السوق الكويتية وهي مرشحة للتصاعد المستمر طالما بقي الوضع على حالته الراهنة. ومن جهة ثانية ينعكس الحصار الاقتصادي والتجاري وتجميد ارصدة وممتلكات العراق والكويت في اغلب دول العالم بارتفاع جاء لمعدلات التضخم في الدولتين مما يساهم بانخفاض اكثر حدة لقيمة الدينار الكويتي. ومن جهة ثالثة فإن تجميد الودائع والحسابات والارصدة لمواطني الدولتين وترافقه مع وجود قوانين مراقبة الصرف والتمويل في العراق، تجعل من العملة الكويتية نقدا من الدرجة الثالثة، فلن تكون قابلة للتحويل الى عملات اخرى، وتفقد قابليتها للتداول في الاسواق الخارجية.. كما تخسر دوراً مهماً كانت تلعبه على الصعيد الخليجي والعربي حين كانت تعتبر واحدة من العملات القوية والآمنة للادخار والاستثمار.

من التجميد الكلي الى التجميد الجزئي

لكن الخسائر الكويتية على المستوى الاقتصادي الكلي، لا تطغى على خسائر الافراد التي بدأت تأخذ طابع الكوارث بالنسبة للمواطنين الكويتيين داخل الكويت وخارجها، وبالنسبة للعديد من العراقيين الموجودين في الخارج.

ورغم ان عدداً من البنوك العربية تقبل شراء كميات صغيرة من الدنانير الكويتية لمساعدة المواطنين الكويتيين الموجودين فيها على تأمين احتياجات حياتهم اليومية، فإن قرارات التجميد المطبقة في الدول الغربية تبدو جامدة كثيراً الى درجة دفعت وزير الخارجية الجزائري لوصفها بانها «اضخم عملية سطو خلال الف عام».

ففي انجلترا ا[illegible] ـرف المركزي تفاصيل عن تنفيذ قرار تجميد الارصدة الكويتية والعراقية، دون تمييز بين الحسابات الحكومية وتلك التي تمتلكها مؤسسات عامة وحسابات الافراد والشركات الخاصة. وتسمح هذه التعليمات لمواطني الدولتين سحب الاموال من حساباتهم لدفع الفواتير للفنادق وغيرها إضافة الى نفقات العلاج الطبي مع مبلغ نقدي غير محدد لتكاليف المعيشة والحياة اليومية. وطلب المصرف المركزي عدم تجاوز هذه المبالغ «حدوداً معقولة» دون تحديد دقيق.

ويمنع المصرف المركزي قيام مواطني الدولتين بأية تحويلات مالية الى الخارج. لكن يسمح للكويتيين فقط بتحويل اموالهم من حساب الى آخر داخل بريطانيا فقط، وحرم العراقيون من هذا التسهيل.

اما بالنسبة لحسابات ودائع الاستثمار التي تديرها بنوك بريطانية او غير بريطانية عاملة في بريطانيا، فلا يحق لاصحابها القيام بتصفيتها او سحب قيمتها من البنوك. ونظراً للتقلبات الشديدة في اسواق الاسهم والسندات اعطى المصرف المركزي للبنوك التي تدير تلك الحسابات الحق بتنفيذ اوامر الشراء والبيع التي يطلبها اصحابها شرط بقاء تلك الارصدة مستثمرة في البورصات الدولية وتحت مراقبة السلطات المصرفية المختصة.

وفي باريس فقد اوضح المصرف المركزي الفرنسي تفاصيل عمليات التجميد. حيث حدد قدرة المودعين سحب سيولة من ارصدتهم بمبلغ مليون فرنك فرنسي، دون ان يحدد المدة التي يحق للمودع بعدها سحب مبلغ اضافي. اما بالنسبة لحسابات الاستثمار، فقد حصر الفرنسيون امكانية اصحابها على بيع وشراء السندات والاسهم التي يملكونها ببورصة باريس فقط.

لكن يبدو ان سلطات الدول الغربية، وتحت ضغوط العديد من رجال الاعمال والمصارف العربية تحاول دراسة طلبات المستثمرين والشركات الخاصة التي يملكها مواطنون كويتيون. ففي هولندا سمحت وزارة المالية لشركة «بينيلوكس بي. في» الكويتية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، التصرف في حساباتها المصرفية لاجراء معاملاتها التجارية العادية لكنها حددت مدة هذا



السماح حتى تاريخ ١٥ اغسطس (اب) الجاري، ويعاد النظر بعدها.

وفي باريس علمت «الشرق الاوسط» ان وزارة الاقتصاد الفرنسية ستعلن قريباً جداً عن تسهيلات لبعض الشركات والمستثمرين الكويتيين مثل السماح للبنوك التي تدير حسابات الاستثمار الخاصة بهم تنفيذ اوامر البيع والشراء الصادرة عنهم في جميع البورصات الدولية دون التوقف على حدود بورصة باريس مثلما هو الامر حالياً. وكذلك من المتوقع صدور تسهيلات لعمل بنك الكويت الوطني في فرنسا، والمصرف الكويتي الفرنسي الذي تشارك اربعة مصارف كويتية في رأسماله، إضافة الى المجموعة المصرفية الفرنسية «سي. أي. سي».

الخسائر الكبيرة داخل الكويت

لكن مهما كانت قرارات تجميد الحسابات والارصدة في الدول الغربية تحمل من آثار سيئة، فهي لا تقارن بما اصاب سكان الكويتيين من الكويتيين وغير الكويتيين. فأغلب رجال الاعمال الكويتيين والشركات يحتفظون بأرصدتهم المالية السائلة داخل الكويت وبالدينار الكويتي لتجنيبها آثار تقلبات اسعار صرف العملات الدولية. وانخفاض سعر صرف الدينار الكويتي سيدفع العديد من الشركات الكويتية الى الافلاس، فجميع مدفوعاتها الخارجية تتم بالعملات الاجنبية، بينما تحصل مداخيلها بالدينار الكويتي. بالتالي وجدت بين عشية وضحاها أن ارصدتها السائلة وقد ذابت مثل قطعة الثلج تحت الشمس.

ايضاً فان اغلب العاملين في الكويت من غير الكويتيين، خصوصاً أولئك الذين ينتمون الى دول تراقب صرف العملات مثل مصر والسودان وسورية والعراق والاردن، يضعون مدخراتهم في حسابات كويتية بالدينار، ومع اعلان مساواة سعر الصرف بين الدينارين الكويتي والعراقي، تبخرت حصيلة سنوات طويلة من العمل.



مصالح وممتلكات ممتدة من الولايات المتحدة إلى أقاصي الصين

خارطة استثمارات الكويت الخارجية حول العالم

لندن: «الشرق الاوسط»

مع استثمارات خارجية تعادل ٦٠٠٠٠ دولار بالفرد تحتل الكويت ربما الموقع الثاني في العالم (بعد بروناي) في مجال الاستثمار الخارجي. وهي خاضت في هذا الحقل منذ مطلع الخمسينات وتعلمت اسراره وراكمت خبراته وزاد اعتمادها عليه الى حد ان عائداته اصبحت تفوق العائدات من النفط.

ليس غريبا لذلك ان يقال ان الشمس لا تغيب عن استثمارات الكويت. كما لم يكن من قبيل الصدفة ان صار موضوع الارصدة الكويتية الموضوع الاول الذي قفز الى صدارة الاهتمامات فور دخول القوات العراقية الى الكويت.

وقبل اسابيع اكدت مجلة «فورتشون» الامريكية في احد اعدادها ان الكويت تملك مساهمات ملموسة غير معلنة (تقل عن ٥٪) في ٤٩٢ شركة من اصل الشركات الـ ٥٠٠ الأهم في العالم والتي ظهرت في لائحة «فورتشون الـ ٥٠٠» لهذا العام. وقد نشرت وسائل الاعلام والوكالات في الايام الاخيرة تفاصيل مهمة عن الاستثمارات الكويتية، القت ربما لاول مرة الضوء على الانتشار الجغرافي لهذه الاستثمارات واهميتها المالية. وفي ما يلي تقدم «الشرق الاوسط» عرضا مركزا يبين خارطة الاستثمارات الكويتية حول العالم.

الولايات المتحدة

تملك الكويت حصصا مختلفة تقل عن ٥٪ في عدد كبير من الشركات الامريكية الممتازة العاملة في حقول المال والنفط والعقارات بشكل خاص. ولا تتوفر ارقام محددة عن نسب الملكية الكويتية نظراً لان القانون الامريكي لا يفرض الاعلان عن هوية وحصة المستثمر، الا اذا وصلت مساهمته الى ٥٪ من شركة امريكية مساهمة. وبالاضافة الى ذلك تملك الكويت اسهما في معظم الشركات المساهمة الامريكية من خلال محافظ الاستثمار التي يديرها مكتب الاستثمار الكويتي بواسطة عدد من المصارف والمؤسسات الاستثمارية الدولية.

ومن ابرز الاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة عملية تملك شركة «سانتا فه» عام ١٩٨١ بسعر بلغ يومها ٢.٥ مليار دولار. الا ان تلك الصفقة تعرضت لاحقا لانتقادات تناولت ما اعتبره البعض «السعر المرتفع» ثم القيود التي فرضتها الحكومة الامريكية على نشاطات الشركة بعد تملكها من الكويت لما اعتبرته «اسباباً استراتيجية».

وتملك الكويت محفظة عقارية ضخمة في الولايات المتحدة تقدر قيمتها بنحو ٣.٥ مليار دولار باسعار السوق الجارية. ويقع قسم كبير من هذه العقارات في مدن رئيسية مثل نيويورك وهيوستن وسان فرانسيسكو. كما تملك الكويت ما قيمته نحو ٢٠٠ مليون دولار من الغابات في الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة. كما انفقت الكويت، حسب مجلة «بزنس ويك» الامريكية نحو ٢٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٧٣ على تطوير جزيرة «كياوا» الواقعة على ساحل كارولينا الجنوبية لتصبح احد اشهر المواقع السياحية في البلاد.

وربطت الانباء مؤخراً بين مكتب الاستثمار الكويتي وبين ازمة شركات الادخار والتسليف الأمريكية، نظرا لامتلاك الكويت حصصا في عدد من هذه المؤسسات التي يهددها الإفلاس كما ان الكويت تعرضت لخسائر من جراء امتلاكها، عن طريق شركة قابضة تضم مؤسسات مالية كويتية، لنحو ١٧٪ من شركة «دركسل لامبرت» التي اعلنت افلاسها.

بريطانيا

تتركز نسبة كبيرة من الاستثمارات الكويتية المباشرة في الاقتصاد البريطاني لأسباب اقتصادية وتاريخية تعود الى نشأة مكتب الاستثمار الكويتي في مطلع الخمسينات عندما كانت تربط الكويت ببريطانيا علاقات قوية وتقليدية. وأدت هذه العلاقة الى بناء الكويت لمرتكزات استثمارية راسخة في هذا البلد على مدى العقود الثلاثة الماضية، واكتسابها لخبرة خاصة

في السوق البريطانية وخصوصا العقارات حيث تملك الكويت، من خلال شركة «سانت مارتن» المملوكة من مكتب الاستثمار الكويتي، محفظة عقارية تقدر قيمتها بنحو مليار دولار

بالاضافة الى ذلك تملك الكويت محافظ كبيرة من الاسهم البريطانية سواء تلك التي لا يتعين الافصاح عنها (اقل من ٣٪) ام تلك المعلنة والتي تتوزع على قطاعات متنوعة تتراوح بين النفط والصناعات الهندسية والفنادق والمصارف والخدمات.

وقدرت استثمارات الكويت في بريطانيا قبل ايام بنحو ٣٠ مليار دولار، واذيع هذا التقدير بعد قليل من اعلان السلطات البريطانية تجميد الارصدة الكويتية وبين الحصص الكويتية المهمة في الشركات البريطانية مساهمة «بريتش بتروليوم» البالغة ٩.٨٪ وميدلاند بنك (١٠.٢٪) وفي شركة «إن إس إم» العاملة في قطاع الفحم (١٤.٦٪) و«باري وميلر» المتخصصة في صناعة التغليف (١٣.٦٪) و«هوغ روبنسون» السياحية (١١٪) و«ماونت شارلوت» للفنادق (١٠.١٪) و«ديوي وارن» للتأمين (٢١.٥٪) و«روزهاو» العقارية (٥٪) و«تريبلكس لويد» للصناعات الهندسية (٨.٧٪).

اليابان

كانت الكويت احدى اوائل الدول النفطية التي توجهت للاستثمار في اليابان. وقد زادت انخراطها في تلك السوق بصورة خاصة في اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات عندما اتخذ مكتب الاستثمار الكويتي قراراً بزيادة نسبة اليابان في محفظة استثماراته الخارجية. وتقول مصادر مصرفية ان من نتيجة هذه السياسة ان الكويت اصبحت الآن اكبر المستثمرين الاجانب في الاقتصاد الياباني، مع حصص مهمة في معظم الشركات اليابانية الصناعية والمالية. ورغم ذلك يعتقد المراقبون ان الكويت لم تستطع تطوير استثماراتها اليابانية كما كانت ترغب بالنظر للصعوبات التي واجهت محاولاتها دخول قطاعي العقارات والنفط هناك بسبب ممانعة السلطات اليابانية. وبسبب هذه القيود لم تزد حصة اليابان من الاستثمارات الكويتية في الخارج عن ١٣ في المائة عام ١٩٨٤..الا ان الارقام التي اعلنتها طوكيو بمناسبة إلقاء الحجز على الارصدة الكويتية قبل ايام قدرت هذه الاستثمارات الكويتية في اليابان باكثر من ٢٠ مليار دولار.

اسبانيا

احتلت السوق الاسبانية موقعا متزايد الاهمية في الاستراتيجية الاستثمارية للكويت منذ اواسط الثمانينات مع تحول اسبانيا الى الديمقراطية وانضمامها الى السوق الاوروبية المشتركة. وفي اقتصاد محدود الحجم نسبيا اتسمت الاستثمارات الكويتية باهمية خاصة، بل انها تحولت لبعض الوقت الى موضوع جدل في الصحافة الاسبانية بسبب تركزها في قطاعات حيوية مثل المصارف والعقارات والصناعات الكيماوية، وكذلك لانها تناولت السعي لشراء حصص اكثرية في الشركات الاسبانية وليس مجرد الاستثمار بحصص محدودة.

وابرز الاستثمارات الكويتية في اسبانيا هو ولا شك تملك الكويت لحصة كبيرة ثم لكامل راس مال مجموعة «غروبو توراس. اس. أي.» القابضة التي تحولت الى الذراع الاستثمارية في اسبانيا لمكتب الاستثمار الكويتي. وتزيد قيمة اصول المجموعة حاليا على ملياري دولار.

وتملك «توراس» حصصا اكثرية او اساسية في ٢٤ مؤسسة وشركة اسبانية تعمل في قطاعات صناعة الورق والكيماويات والمخصبات والاغذية والعقار والتمويل. كما انها تملك حصصا مختلفة في نحو ١٥٠ شركة اخرى في اسبانيا. ويقدر مجموع موجودات هذه الشركات بنحو ٦٠٠ مليار بيزيتا (نحو ٥.٥ مليار دولار) ويعمل لديها نحو ٢٢ الف عامل وموظف.

وفي غضون سنوات قليلة سيطر مكتب الاستثمار الكويتي على حصة كبيرة (٣٩٪) في اكبر المجموعات الكيماوية في البلاد، وهي مجموعة «آركروس». ثم استطاع من خلال «توراس» السيطرة على ٥ ٣٩٪ من شركة «ايبرو اغريكولاس، اكبر شركة لصناعة السكر و١٠٠٪ من شركة «توراس بابيل» اكبر شركة لصناعة الورق في اسبانيا و٥٥٪ من مجموعة «غروبو امايا» العاملة في قطاع التأمين و٥٠٪ من شركة «بيتا كابيتال» للوساطة بالاسهم و٤٠٪ من مجموعة «اربو» للاستثمار وكذلك ٢٤٪ من مجموعة «بريما ايموبيلياري» العقارية.

واشترى مكتب الاستثمار الكويتي مؤخراً ٢٥٪ من شركة التلفزيون الاسبانية الخاصة «تلثينو».

المانيا الغربية

بالاضافة الى الحصص الصغيرة المتنوعة (غير المصرح عنها) في عدد كبير من الشركات الالمانية تملك الحكومة الكويتية مباشرة ١٤٪ من شركة «دايملر بنز» و٢٠٪ من شركة «هوكست» الشهيرة للكيماويات وصناعات الادوية (من خلال مؤسسة النفط الكويتية) و٢٠٪ من شركة «ميتال غيسلشافت» (من خلال مكتب الاستثمار الكويتي).

ويعتقد ان الكويت اشترت حصة كبيرة في احدى شركات المخازن الامانية وان لها حصة مهمة في «دويتشه بنك» اكبر المصارف الالمانية. كما يملك مكتب الاستثمار الكويتي عددا كبيرا من ابنية المكاتب في مدينة فرانكفورت بصورة خاصة.

فرنسا وايطاليا

بالاضافة الى مساهمات تقل عن ٥٪ في اهم ٤٠ شركة فرنسية، تشمل ممتلكات الكويت في فرنسا ٣.٥٪ من مصرف «باريبا» و٥.٠٪ من مجموعة «كومباني فينانسيير دو سويز» التي تملك مصرف «اندو سويز». وتملك الكويت ايضا «برج مانهاتن» و«جاليري دو شانزيليزيه» وعمارة كبيرة في منطقة «لا ديفانس». كما تملك



٪١٠ في شركة «فرانكو باري» التي تملك فندق «مريديان مونبارناس» والمجمع التجاري المحيط به وعدداً آخر من العقارات بينها مقر «البنك الكويتي الفرنسي».

... وفي ايطاليا

دخلت الكويت السوق الايطالية بقوة في المدة الاخيرة مع تملك مؤسسة النفط الكويتية لكامل ممتلكات شركة «موبيل اويل» الامريكية في حقل تكرير المشتقات وتوزيعها، وذلك في صفقة بلغت قيمتها نحو ٣٠٠ مليون دولار. وشملت الصفقة تملك الكويت لمصفاة بطاقة ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا ولشبكة من ٢٠٠٠ محطة لتوزيع المحروقات وخدمة السيارات. وحسب صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية فان الحصة الكويتية الوحيدة المعلنة في الشركات الايطالية الرئيسية هي مساهمة قدرها ٧ ٦/ في شركة «ايفيل» احدى شركات اسرة «أنيللي» المالكة لاكبر حصة في مجموعة «فيات» الا ان مصادر مصرفية عربية تضيف الى ذلك امتلاك الكويت لحصص غير معلنة في عدد كبير من الشركات الايطالية المدرجة على بورصة ميلانو.

● حصص ملموسة في ٤٩٢ من اصل الشركات الـ ٥٠٠ الأهم في العالم

● اسبانيا اكبر قلاع الاستثمار الكويتي واكثر من ٦٥٠٠ محطة محروقات في اوروبا

● اكبر معدل للاستثمار الخارجي بالفرد بعد بروناي

استثمارات اوروبية شرقاً وغرباً

حسب صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية فإن الكويت تملك شبكة من محطات توزيع المحروقات تعطيها ٢٠٪ من سوق الدانمرك و١٢٪ من سوق السويد و٧٪ من سوق بلجيكا، كما انها تملك مصاف لتكرير النفط في كل من الدانمرك وهولندا اشترتها من «غالف اويل» عام ١٩٨٣.

وفي اوروبا الشرقية ابدت الكويت في المدة الاخيرة اهتماما خاصا بالمجر، وقد توصلت الى اتفاقات اولية لشراء مصفاة نفط هناك ثم العمل على تحديث شبكة توزيع المحروقات في البلاد وتزويدها بمنتجات "Q8" التي تنتجها في اوروبا الغربية.

وفي كندا تملك الكويت مصالح مختلفة في شركات لاستثمار الغابات والاخشاب

وفي قطاع النفط والتنقيب عن الذهب والخدمات الاستثمارية.

وفي هونج كونج تملك الكويت من خلال مكتب الاستثمار الكويتي اكثرية الاسهم في بنك «داو هنج» ونحو ٩٪ من احواض «سمباوانج» لبناء السفن في ماليزيا.

وفي الصين يعتقد ان الصندوق الكويتي للتنمية وظف ما بين ٦٠٠ الى ٧٠٠ مليون دولار في مشاريع مشتركة في حقول النفط والبتروكيماويات والاسمدة.

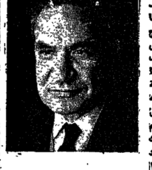
وابدت الكويت ايضا اهتماما باسواق الشرق الاقصى عموما، بما في ذلك صناعات النفط في اندونيسيا، حيث كانت تخطط للاستثمار في مصفاة «اكسفور» المزمع انشاؤها بطاقة ٢٥٠٠٠٠ برميل يوميا، وكذلك في تايلاند حيث اجرت الكويت اتفاقات اولية للتنقيب عن النفط وتسويق المنتجات.

وتملك الكويت بعض الاستثمارات المحدودة في الهند والباكستان.



الاقتصاد فى أسبوع

الوجه الاقتصادى لغزو الكويت الوديعة



بقلم :

د . صليب بطرس

لم يشهد العالم اسلوبا مماثلا لغزو دولة الكويت الوديعة الامنة المسلمة المسالمة منذ منتصف الثلاثينيات من هذا القرن سوى غزو هتلر لجيرانه الاوربيين مثل النمسا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وغيرها • وما قد لاتعرفه اجيال اليوم هو ان الحجج التى يسوقها صدام حسين اليوم هى نفسها التى كان يستند اليها ادولف هتلر فى ذلك الزمان الغابر • فكما قال صدام حسين فى خطابه لمناسبة الاحتفال بثورة تموز « يولية » بانه سيقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المغتصبة واجتاح بعد ذلك بايام معدودات الجيش العراقى الكويت كذلك اندفع الجيش النازى صوب حدود النمسا دون مقاومة فى مارس ١٩٣٨ .. ولم تنقض الا فترة قصيرة جدا حتى كانت فينا مدينة اقليمية فى الريخ [illegible] اسم « النمسا » من [illegible] الجغرافية ويسجل التاريخ [illegible] قد عقد مع النمسا معاهدة [illegible] فى ١١ يولية ١٩٣٦ • وكما [illegible] هتلر بانه يضمر ما لايظهر .كذلك ابرز اسلوب الرئيس العراقى انه يعشق المباغتة ويحترفها وانه يفعل عكس ما يعلن • ولا ندرى هل سيقوم بمباغتة السعودية على نحو ما فعله هتلر مع روسيا عندما قام بالهجوم عليها بضراوة فى سنة ١٩٤٠ برغم معاهدة عدم الاعتداء التى كان قد ابرمها معها !!

وصدم ــ فى قاموس لسان العرب لابن منظور ــ ضرب الشىء الصلب بشىء مثله• اما صدام «بتشديد الدال» فهى صيغة مبالغة من صادم على نحو كاذب وكذاب وقاتل وقتال وفاعل وفعال •• وفى القرآن الكريم : ذو العرش المجيد فعال لما يريد • فهل صدام فى واقع الامر اسم على مسمى ام انه يقلد سلفه الحجاج بن يوسف الثقفى الذى اشتهر بقوله : يا اهل العراق •••• انى ارى دماء بين العمائم واللحى وارى رءوسا قد اينعت وحان قطافها وانى لقاطفها • وهل ياترى استند فى ذلك كله الى ان الشعوب فى وسط خضم المتاعب والالام اصيبت بالنسيان!! كلا فالتاريخ لايفقد ذاكرته ابدا • ولكن الناس لاتقرا •



ولنرجع الى التاريخ نذكرهم بموقف هتلر من احتلال الجزء الغربى من تشيكسلوفاكيا فى ١٥ مارس ١٩٣٩ • فقد استند فى هذا الطغيان الى انها بلد اصطنع اصطناعا لتطويق المانيا ويجب الا يدوم • وهذا الكلام نسمع نظيرا له فى الازمة الراهنة عندما يقول المسئولون العراقيون ان الاسرة الحاكمة الكويتية انما وقعت فى نطاق النفوذ الامريكى الامبريالى لكى تستخدم كاداة للضغط على العراق وتطويقه •

ويبدو ان الرئيس العراقى صدام حسين انما يتصرف مع الكويت من منطلقات اقتصادية شبيهة بتلك التى استند اليها هتلر عندما ابتدع نظرية المجال الحيوى Liebensraun ونظرية سياسة التطويق Encirclement وكلها مفاهيم صكت فى المانيا النازية لكى تغلف بها النظريات التى تبرر بها ابتلاع جيرانها من الدول الوديعة مثل الكويت التى يعتبرها العراق مجالا حيويا له يحصل منه على الذهب الاسود الذى يمده بالعملات الاجنبية لكى يسدد بها ديون العراق التى تقدر بما يزيد على ١٠٠ بليون دولار وتساعده فى تعمير ما خربته حرب دامت بينه وبين ايران ثمانى سنوات عجاف ويقال ان وفد العراق فى مؤتمر جدة الذى عقد فى يوم الاثنين السابق للغزو طالب بتنازل دولة الكويت عما قدمته للعراق خلال الحرب مع شيك بحوالى ٨٠٠ــ١٠٠٠ مليون دولار لتغطية جانب من الاستثمارات اللازمة للتعمير والتنمية •

ولا احد يستطيع ان يتنبأ بسلوك الرئيس العراقى لو كان قد اجيب الى طلبه هذا • ان الرجل يحب ، ولاريب ، الا يسخر مما يأتيه ولا نتجاهل تصرفاته .. فشعاره هو اشاعة الخوف ، فى الداخل من خلال البوليس السرى ومن البصاصين « رجال المخابرات عند العرب .. وزوار الفجر وغير ذلك من الوسائل التى تذكرها دائما هيئة العفو الدولية فى تقاريرها • أما تخويف الخارج فجاء عن طريق جيش قوامه مليون جندى تدربوا خلال ثمانى سنوات مزود بـ ٦٠٠٠ دبابة و٧٠٠ طائرة مقاتلة وصواريخ لم يزل واحد منها فى دور التطوير يجاوز مداه مايزيد على ١٥٠٠ ميل • وأما اشاعة الخوف على المستوى الاقليمى فيتمثل فى رغبته فى مهاجمة أعدائه واستغلال توتر العالم العربى واحباط محاولات السلام استغلالا عنيفا والتلويح باسلحة الدمار الشامل •

وعلى الصعيد الاقتصادى توالت ردود فعل قاسية كنتيجة مباشرة لأخطر قرار يصدره مجلس الامن وقرر بمقتضاه عقوبات اقتصادية قاسية اجبارية على العراق وحكومة الكويت • وقد فرض هذا القرار خطرا دوليا على صادرات البترول العراقى ومقاطعة السلع العراقية والكويتية ووقف تعاملات الدول او رعاياها مع اية سلع تصدر من الدولتين مع تجميد الاموال والممتلكات والاصول العراقية والكويتية • وكان من جراء ذلك ان انهار الدينار الكويتى قبالة العملات الاجنبية وزاد انهيار قيمة الدينار العراقى وبخاصة عندما أصدرت الحكومة المؤقتة مساواة عملتى البلدين • وعلى المستوى الفردى تكون قد ذابت مدخرات المصريين الذين يعملون فى الكويت واحتفظوا بهذه المدخرات فى حسابات لهم لدى بنوك الكويت • ويلحق هذا الانهيار ايضا مدخرات المصريين الذين يحتفظون بها خارج الكويت فى صورة دينار • وعلى المستوى الفردى ارتفع سعر البنزين فى بلاد العالم المختلفة بنسب متفاوتة وصلت فى استراليا حتى الان ٣ فى المائة وفى الولايات المتحدة ٢٠ فى المائة • وجاء ذلك نتيجة لزيادة سعر برميل النفط فى الاسواق العالمية الى ٢٦ر٢٨ دولارا • فالعراق وحدها تسيطر على ٢٠ فى المائة من امدادات النفط الدولية واذا اضيفت اليها الكويت فيرتفع هذا المعدل الى ٤٥ فى المائة • ونتيجة لذلك حققت اسهم شركات البترول ارتفاعا كبيرا •

وسوف يستمر الارتفاع يسود سوق الذهب • اما بورصات الاوراق المالية فيسودها التقلب والاضطراب عندما بدأت تهبط اسهم الشركات الصناعية ثم تعود للارتفاع عندما يقبل المضاربون على شرائها نتيجة لهذا الهبوط •

وعلى اية حال فان الاسواق المالية سوف تشهد ارتفاعا فى اسعار المنتجات التى تبيعها البلاد الصناعية الى العالم الثالث وسوف يستمر هذا الارتفاع مدة طويلة اذا لم تحل الازمة فى وقت قريب •

ولكن للمرء أن يتساءل عن اثر ماحدث فى المعونات التى تتلقاها مصر من الدول الاجنبية وبخاصة الولايات المتحدة • فهل تستمر هذه الدول بمنح المعونات بالقدر الذى كان مقررا قبل الغزو العراقى للكويت • ام ان الدول المانحة لهذه المعونات ستلجأ الى تفسيرات قانونية واجرائية لكى تتذرع بها لخفض هذه المعونات • ومن ثم تلوح فرصة لاسرائيل لان تثبت للولايات المتحدة انها اجدر بالحصول على هذه المعونات واحق منها من وجهة نظر الغرب •



المصدر : السياسى

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة باريس

إجراءات فرنسية لحماية أموال الكويت

باريس - امانى ميشيل

اعلن بيار بيريغوفوا وزير المال الفرنسى فرض سلسلة من التصاريح والاذون المسبقة فى اى طلب بتحريك راسمال الكويت فى فرنسا او العائد، تم هذا بعد صدور بيان باعلان تجميد الاموال الكويتية الضخمة والاموال العراقية، وقد عقد اتحاد المصارف الفرنسية اجتماعا مغلقا لتحديد النتائج القانونية بعد توجيهات وزارة المال، وبذلك انضمت فرنسا الى الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية فى اتخاذ اجراءات وقائية

ويقول مدير الاستثمار الفرنسية « باريبا » الذى تساهم فيه هيئة الاستثمار الكويتية بنسبة ٥٪، ان سياسة الكويت المالية كانت مدروسة بشكل كامل وتوظيفاتها مختارة ولا نتوقع اى تغييرات اساسية فيها، ووصف الاجتياح العراقى بانه اكبر عملية يشهدها القرن العشرين؛ والدبلوماسية تقوم باعادة الحسابات المالية والاستثمارية التى لا تخضع لمثل هذه الاعتبارات

وقال .. ان الجميع هنا فى فرنسا يعيدون الحسابات على فرض ان العراقيين والحكومة الموالية لهم يهدفون الى المحافظة على اموال الكويت الدولية "اولا بسبب السلطة المالية والتجارية، وبالتالى السياسة التى تنجم عنها، وثانيا - لان المصلحة تقضى بتثبيت عائدات هذه الاستثمارات الهائلة كوسيلة لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط لتغطية الاحتياجات التمويلية

ميتران

والمعروف ان دخل الاستثمارات الكويتية الدولية سنويا فى حدود عشرة بلايين من الدولارات، ويقدر خدمة المديونية العراقية بحوالى ثمانية بلايين دولار سنويا، ودخل النفط العراقى يقدر بحوالى ١٥ بليون دولار فى العام الماضى، وان كل دولار زيادة فى سعر النفط على مدة عام كاملة يعنى ارتفاع هذا الدخل الى ١,١٢ بليون دور سنويا

وبهذا سيكون وضع بغداد المالى فى غاية الدقة خلال التسعينات مقدرا ان خزينة العراق فقدت ٤٠ بليون دولار من الودائع فى الخارج فى الوقت ارتفعت فيه المديونية من ثلاثة بلايين الى حوالى ٧٠ بليونا، مع ملاحظة ان ٤٠٠ بليون دولار من المديونية العراقية مستحقة لدول غير عربية، منها ٣٠ بليونا من الديون التجارية المدينة، وعشرة بلايين من الديون العسكرية المرتكزة الى باريس وروما وموسكو بشكل اساسى، بينما يحمل الكويت عشرة بلايين دولار، والسعودية ٢٠ بليونا المتبقية من مديونية العراق

واضاف ان خدمة هذه المديونية تبلغ تسعة بلايين دولار منها ٦ اصول و٣٠ فوائد سنويا، ويضاف اليها برنامج استثمارات بقيمة ١٨ بليون دولار حسب ميزانية العام الحالى الحكومى، نصفها للاغراض الصناعية والنصف الاخر لاعادة بناء البنية؛



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

نص مذكرة بنك انكلترا الصادرة بموجب قانون التشريعات الاستثنائية (إعادة سن القوانين والغاؤها) لعام ١٩٦٤

توجيهات البنك المركزي البريطاني في شأن الارصدة الكويتية

«الحياة» اذ تنشر نص قرار مصرف انكلترا (المركزي) بالعربية ترجو القراء اعتبار النص الانكليزي هو الاساس.

■ تلفت هذه المذكرة النظر الى تاثير القانون الذي يتضمنه التشريع البرلماني المشار اليه وكذلك الى توجيهات وزارة الخزانة المشار اليها ادناه. وتهدف هذه التوجيهات الى الحيلولة دون تملك الموجودات الكويتية في المملكة المتحدة بغير وجه حق وتتضمن هذه المذكرة بحكم الصلاحيات المفوضة من جانب وزارة الخزانة، اذونات خاصة شريطة عدم تطبيقها في اي حالة توجه فيها بذلك وزارة الخزانة او من ينوب عنها.

وتشمل الاشارة الى المملكة المتحدة في هذه المذكرة جزر القنال الانكليزي وجزيرة «أيل اوف مان».

تلغي هذه المذكرة الارشادات التي تضمنتها المذكرات الصحفية التي اصدرها بنك انكلترا في الثالث من آب (اغسطس) ١٩٩٠.

مقدمة

١- اصدرت وزارة الخزانة في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠ توجيهات بموجب قانون التشريعات الاستثنائية (اعادة سن القوانين والغاؤها(لسنة ١٩٦٤ نتج عنها تجميد موجودات كويتية محددة.

٢- وردت تلك التوجيهات في المستند التشريعي رقم ١٥٩١ لسنة ١٩٩٠ وتمكن الاشارة اليها بتوجيهات التحكم في الذهب والودائع والمدفوعات والاعتمادات (الكويت) لسنة ١٩٩٠ ويمكن الحصول على نسخ منها من مكتب مطبوعات حكومة صاحبة الجلال.

٣- يقرأ البند (٢) من المستند التشريعي على النحو التالي:

«باستثناء الاذن الممنوح من وزارة الخزانة او الجهات التي تنوب عنها لا ينفذ اي امر صادر عن حكومة الكويت او من ينوب عنها او اي شخص مقيم في الكويت او من ينوب عنه عند سريان مفعول هذه التوجيهات او اي وقت اخر تظل فيه هذه التعليمات سارية المفعول ما دام ذلك الامر:

أ) يتطلب من الشخص الذي اصدر اليه الامر دفع اي مبلغ او التخلي عن اي كميات من الذهب او الودائع او؛

ب) يتطلب احداث اي تغييرات في الاشخاص الذين يخصص اي مبلغ لصالحهم ام تحتجز اي كمية من الذهب او الودائع لامرهم».

٤- تنطبق هذه التوجيهات على جميع الاشخاص (بما في ذلك الاشخاص ذوو الشخصية الاعتبارية) في المملكة المتحدة ويشمل ذلك جزر القنال الانكليزي وجزيرة «أيل اوف مان» وعلى جميع الاشخاص الآخرين، حيث كانوا، ممن يقيمون عادة في المملكة المتحدة وهم من مواطني المملكة المتحدة والمستعمرات» او الاشخاص الذين يتمتعون بالحماية البريطانية.

سكان الكويت

٥- للاغراض المتعلقة بهذه التوجيهات يكون المقيم في الكويت هو اي شخص، بما في ذلك اي هيئة ذات شخصية اعتبارية، كان يقيم عادة في الكويت في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠ او في اي وقت لاحق. وعامل اي فرع تابع لعمل تجاري في الكويت كانه هيئة اعتبارية توجد في الكويت وتعد الاوامر الصادرة عن اي فروع خارج الكويت تابعة لهيئة اعتبارية مقيمة في الكويت او الصادرة عن فروع اي عمل تجاري يوجد مقره الرئيسي في الكويت صادرة نيابة عن اشخاص مقيمين في الكويت بصرف النظر عن موقع وجود تلك الفروع. ولا ينبغي بالتالي معاملة الاشخاص المقيمين او الذين سيصبحون مقيمين في الكويت باعتبارهم مقيمين في اي مكان اخر بدون احالة الامر الى بنك انكلترا.

٦- تعامل الهيئات الاعتبارية الموجودة في المملكة المتحدة ويتم التحكم اليومي في شؤونها وادارتها ثابتة في المملكة المتحدة لاغراض هذه المذكرة باعتبارها مقيمة في المملكة المتحدة ما لم تكن حكومة الكويت مالكة لحصة تتيح لها السيطرة عليها.

٧- يحدد وضع الاقامة بالرجوع الى الحقائق. ومن بين الهيئات التي تعتبر مقيمة في الكويت: مكتب الاستثمار الكويتي وشركة النفط الكويتية وفروع البنك الاهلي الكويتي الموجودة في المملكة المتحدة وتعد فروع بنك الكويت المتحد الموجودة في المملكة المتحدة مقيمة في المملكة



المصدر : الحـيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١٣ أغسطس ١٩٩٠

المتحدة. وينبغي في حالات التشكك احالة الامر الى بنك انكلترا.

فروع الشركات والاعمال التجارية البريطانية في ما وراء البحار

٨- يمكن لفروع الشركات التي تم تاسيسها في المملكة المتحدة والاعمال التجارية التي توجد مقارها الرئيسية في المملكة المتحدة الاستمرار في الانصياع للاوامر الصادرة عن الاشخاص المقيمين في الكويت ولكن لن تمنح اذون في العادة لتحويل الاوامر التي يتلقاها الاشخاص الخاضعون لهذه التوجيهات من قبل اشخاص مقيمين في الكويت لتحويلها الى او تنفيذها من جانب فروع توجد خارج المملكة المتحدة.

الحسابات الكويتية

٩- تعتبر حسابات الاشخاص المقيمين في الكويت المفتوحة في المملكة المتحدة بالجنيه الاسترليني والعملة الاجنبية وسبائك الذهب لدى مؤسسات مرخص لها بموجب قانون المصارف لسنة ١٩٨٧ او قانون جمعيات البناء لسنة ١٩٨٦ (مصارف) «حسابات كويتية» ويشار اليها ادناه بذلك. ويتعين وضع الاموال المودعة لدى محامين ومحاسبين وسماسرة لصالحهم وغير ذلك نيابة عن مقيمين في الكويت في حساب منفصل.

الاوامر المالية الصادرة عن مقيين في الكويت او نيابة عنهم

١٠- يمنع دفع اي مبالغ بناء على امر حكومة الكويت او شخص مقيم في الكويت او من ينوب عنها لصالح شخص يخضع لاحكام هذه التوجيهات (انظر الفقرة ٤) الا في حالة وجود اذن. ويعتبر ماذونا فيه بموجب ذا دفع اي مبالغ من ذلك القبيل سواء اكانت بالجنيه الاسترليني او بالنقد الاجنبي لصالح «حساب كويتي» ولا يمنح عادة الاذن لدفع اي مبالغ من ذلك القبيل لصالح اي حساب خارج المملكة المتحدة.

أرصدة الحسابات الكويتية

١١- لا يمنح اذن عادة لاحداث اي تغيير في الاشخاص الذين يكون اي مبلغ في «حساب كويتي» عائداً اليهم.

السحب من الحسابات الكويتية

١٢- يمنح بموجب هذا الاذن للسحب من حسابات المقيمين في الكويت (انظر الفقرة ٥) للاسباب التالية:

ا) النفقات المعيشية والطبية والتعليمية والنفقات المماثلة للمقيمين في الكويت الموجودين في المملكة المتحدة.

ب) المبالغ المتعلقة بالبضائع التي شحنت او ارسلت الى المملكة المتحدة مدعمة بما يثبت الشحن او الارسال وتقديم اي رخصة استيراد ضرورية.

جـ) المبالغ التي تستهدف سداد مستحقات بنوك المملكة المتحدة التي دفعت مبالغ متعلقة بالتجارة الكويتية بموجب خطابات اعتماد غير قابلة للنقض.

د) المبالغ التي تدفع لصالح «حسابات كويتية» اخرى في المملكة المتحدة.

هـ) المبالغ التي تمثل فوائد او سداد راس المال المستحق على قروض تلقاها مقيمون في الكويت من جانب مقيمين في المملكة المتحدة.

و) المبالغ المخصصة لمقيمين في المملكة المتحدة في ما يتعلق بعمليات تشغيل سفن او طائرات يملكها مقيمون في الكويت او مستاجرة من جانبهم.

ز) المبالغ المخصصة لمقيمين في المملكة المتحدة نظير اقساط التامين.

ح) المبالغ التي تمثل اتعاب البنوك في المملكة المتحدة

ط) المبالغ المستحقة لمصلحتي الضرائب والجمارك والمكوس.

ي) المبالغ وما يوزع على مقيمين في المملكة المتحدة بموجب وصايا وتركات والامانات التي تقام قبل الثاني من اب (اغسطس) ١٩٩٠.

١٣- سينظر بنك انكلترا في طلبات السحب من «حسابات كويتية» للاسباب التالية:

ا) المبالغ المخصصة لتغطية نفقات سفر المقيمين في الكويت الذين يريدون مغادرة المملكة المتحدة.

ب) المبالغ المخصصة للاغراض الخيرية.

جـ) المبالغ المخصصة للاغراض المذكورة في البند (١٢) الفقرات (هـ)،(و)، (ز) و(ح) للمقيمين خارج المملكة المتحدة.

توفير مبالغ نقدية للمقيمين في الكويت الموجودين في المملكة المتحدة

١٤- يجوز للبنوك والاشخاص الاخرين في المملكة المتحدة توفير مبالغ نقدية معقولة بالجنيه الاسترليني في المملكة المتحدة للمقيمين في الكويت في الحالات الآتية:

ا) في مقابل نقد اجنبي بقيمة مساوية.

ب) في مقابل شيكات، شيكات سياحية، خطابات اعتماد، بطاقات الاعتماد والسحب وأدوات الدفع الاخرى.

جـ) عن طريق ماكينات النقد الآلية.

المبالغ التي تدفعها فروع الشركات المقيمة في الكويت التي توجد في المملكة المتحدة.

١٥- يمنح بموجب هذا الاذن لفروع الشركات والاعمال التجارية المقيمة في الكويت التي توجد في المملكة المتحدة لدفع استحقاقات الرواتب والمعاشات لاشخاص يعيشون في المملكة المتحدة.

١٦- ينظر بنك انكلترا في الطلبات المقدمة من قبل فروع الى الشركات والاعمال التجارية المقيمة في الكويت التي توجد في المملكة المتحدة لدفع مبالغ اخرى.

المعاشات وغيرها من استحقاقات المقيمين في الكويت

١٧- يمنح بموجب هذا الاذن الضروري لدفع المعاشات خارج المملكة المتحدة المستحقة لمقيمين في الكويت واستحقاقات الارامل والمتوفيات زوجاتهم السنوية المتعلقة بخدمة ازواجهم المتوفين وزوجاتهم المتوفيات.



التسليف والقروض والسحب على المكشوف

١٨- يمنح بموجب الاذن اللازم للتسليف او القروض المخصصة لصالح «الحسابات الكويتية» او السحب منها على المكشوف ما عدا الحالات التي تشملها احكام البند (١٢) الفقرة (هـ) اعلاه ويتعين الحصول على اذن لسحب مبالغ من «الحسابات الكويتية» لخدمة قروض من ذلك القبيل.

١٩- ستمنح البنوك الاذن اللازم اذا تقدمت بطلب باعتبارها وكيلة لترتيب القروض او السلف الجماعية لحكومة الكويت او المقيمين فيها لتوزيع دفعات من راس المال والفوائد المستحقة للمشاركين في توفير القروض والسلف شريطة ان يتم تلقي المبالغ اللازمة من خارج المملكة المتحدة.

الكمبيالات المستحقة الدفع

٢٠- تمنح بموجب هذا جميع الاذون الضرورية لدفع الكمبيالات المستحقة الدفع التي قام بسحبها مقيمون في الكويت وقبلها اشخاص يخضعون لاحكام هذه التوجيهات من جانب الشخص الذي تقبلها حال اداء استحقاقها ويمنح الاذن كذلك للسحب من «الحسابات الكويتية» في مقابل تسديد ذلك.

الذهب

٢١- يتعين على الاشخاص الخاضعين لاحكام هذه التوجيهات الحصول على اذن للقيام باي عمل ينطوي على التخلي عن اي عملات ذهبية او سبائك ذهبية حيث وجدت او احداث اي تغيير في الاشخاص الذين تحتجز اي كمية من العملات الذهبية او سبائك الذهب لامرهم وذلك انصياعا لامر صادر من حكومة الكويت او نيابة عنها او المقيمين في الكويت او من ينوب عنهم.

الودائع

٢٢- يعرف قانون التشريعات الاستثنائية (اعادة سن القوانين والغاؤها) لسنة ١٩٦٤ المعدل الودائع بانها تشمل:

ا) الاسهم، الاوراق المالية، السندات، والاوراق المالية (بخلاف السندات الاذنية)، السندات التجارية، الاسهم الدائنة، شهادات الايداع، وكمبيالات الخزانة والكمبيالات الحكومية الاخرى؛

ب) سند ايداع متعلق بايداع ودائع؛

جـ) وحدة او وحدة فرعية خاصة بشركة استثمار بالوحدات؛

د) اي معاش ممنوح بموجب قانون المعاشات الحكومية لسنة ١٩٢٩ او تلك التي ينطبق عليها الجزء الاول او الجزء الثاني من ذلك القانون وبوليصة التامين على الحياة او اي عقد اخر ابرم مع شركة تامين على الحياة لتامين دفع اي مبلغ كبير او مبالغ كبيرة في المستقبل او دفع معاش؛

هـ) الامر الذي يمنح خيار الحصول على وديعة؛

و) الحصة المقررة من امتياز التنقيب عن النفط، ولكنها لا تشمل الكمبيالات.

ولاغراض الاذون التي وردت في هذه المذكرة تشمل «الودائع» تلك الادوات التي تعرف بانها «استثمارات» في الجدول رقم (١) من قانون الخدمات المالية لسنة ١٩٨٦.

٢٣- ينبغي على الاشخاص الخاضعين لاحكام هذه التوجيهات الحصول على اذن للقيام باي عمل ينطوي على التخلي عن اية ودائع او احداث اي تغيير في الاشخاص الذين تحتجز اي ودائع لامرهم انصياعا للامر الصادر عن مقيمين في الكويت او نيابة عنهم.

٢٤- ينظر بنك انكلترا في الطلبات التي يتقدم بها الاشخاص المعنيون بالتصرف حسب تقديرهم في ادارة محافظ الودائع نيابة عن مقيمين في الكويت من اجل الاستمرار في ادارة المحافظ المعنية ولن يمنح الاذن عادة للسماح بخروج تلك المحافظ عن نطاق تحكم المملكة المتحدة.

٢٥- عندما تكون الودائع مسجلة باسم شخص مقيم في الكويت لا يتم الانصياع لاي امر يتطلب دفع مبالغ رأسمالية كبيرة او حصص الربح او الفائدة لاي شخص خارج المملكة المتحدة بدون الحصول على اذن ويمنح ذلك الاذن بموجب هذه التوجيهات شريطة ان يتم الدفع لصالح «حساب كويتي» ويمنح ذلك الاذن ايضا عندما يكون لدى الاشخاص الخاضعين لاحكام هذه التوجيهات ودائع لحاملها لحساب اشخاص مقيمين في الكويت. ويتعين احالة جميع الحالات الاخرى الى بنك انكلترا.

الودائع الكويتية

٢٦- لا يلزم الحصول على اذون لتحويل الودائع الصادرة عن مقيمين في الكويت الا عندما يكون مطلوبا من شخص، يخضع لاحكام هذه التوجيهات، بموجب امر صادر عن مقيم في الكويت او نيابة عنه، للتخلي عن اي وديعة من ذلك القبيل، او احداث اي تغيير في الاشخاص الذين ستحتجز اي وديعة من ذلك القبيل لامرهم.

٢٧- يتعين التقدم بطلب الى بنك انكلترا للحصول على اي اذن يحتاج اليه وكلاء الدفع في المملكة المتحدة لودائع كويتية لدفع فائدة او حصة ربح او استرداد قيمة تلك الودائع او شراء الودائع نفسها.

المعاملات السابقة لموعد صدور التوجيهات

٢٨- تمنح بموجب هذا اي اذون ضرورية لاكمال اي مساومات تم الدخول فيها في اسواق المال والنقد الاجنبي والسلع (ما عدا الزيت الطبيعي) والودائع، بما في ذلك المشتقات او اي تعليمات دفع يتم تلقيها للتنفيذ الفوري، تتعلق باطراف كويتية مماثلة، قبل الساعة الثالثة مساء بتوقيت بريطانيا الصيفي (الثانية مساء بتوقيت غرينتش) في اليوم الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠.

النفط

٢٩- يمنح بموجب هذا الاذن لدفع مبالغ عن طريق السحب من «حساب كويتي» في مقابل شحنات النفط شريطة ابراز رخصة الاستيراد اللازمة ووثيقة اثبات الشحن.

الطلبات والاستفسارات

٣٠- تقدم الطلبات الى بنك انكلترا في شان اي معاملة لا تشملها الاذون الممنوحة بموجب هذه المذكرة.

٣١- تعنون طلبات منح الاذون الى بنك انكلترا، شارع ثريدنيدل، لندن اي سي ٢ ر ٨ أ هـ ويكتب عليها لعناية الوحدة الاستثنائية الخاصة بالعراق والكويت. ويمكن تقديم الطلبات عن طريق البث باجهزة الفاكسميلي (ت ٦٠١٤٣٠٩ المفتاح ٠٧١). ٣٢- يمكن الاستعلام هاتفيا عن طريق الارقام التالية: ٥٤٦٣/٤٧٦٨/٣٨٤٨/٣٧٦٤/٣٣٠٩/٣٢٥٠ ٦٠١ (٠٧١).

بنك انكلترا
٧ اب (اغسطس) ١٩٩٠

---

* في هذه الفقرة تعني عبارة «مواطني المملكة المتحدة والمستعمرات» اي مواطن بريطاني، ومواطن البلاد التابعة لبريطانيا، او المواطن البريطاني في ما وراء البحار او اي شخص يعتبر مواطنا بريطانيا (في ما وراء البحار) بموجب قانون الجنسية البريطانية لسكان هونغ كونغ لسنة ١٩٨٦ انظر المادة ٥١ (٣) (أ) (٢) من قانون الجنسية البريطانية لسنة ١٩٨١.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

إهدار ثروة الكويتيين في البورصة

سوق الكويت للأوراق المالية « البورصة » كانت تعتبر من أكبر البورصات العالمية من حيث القيمة الرأسمالية للأسهم . بل لقد تم تصنيفها – في يوم من الأيام – بأنها تحتل المركز الثامن في هذا المجال ، حيث تبلغ القيمة الرأسمالية للأسهم المسجلة فيها حوالي ٣,٢ مليار دينار كويتي ، أي حوالي ١١ مليار دولار امريكي ، ناهيك عن حجم السندات والأذونات الحكومية الكويتية التي تبلغ حوالي ٥ مليارات دينار كويتي ، اى حوالي ١٧ مليار دولار امريكي .

◀ ماهو مصير هذه الأوراق المالية الهائلة والاستثمارات التي كان يملكها المواطنون الكويتيون ؟ وكيف لم تسعفهم احداث الغزو في التصرف فيها ؟

الاجابة على هذين السؤالين وغيرهما من الاسئلة تدعونا الى تأمل المجالات المفتوحة امام المستثمر الكويتي في الداخل والخارج منذ بداية تدفق الثروة عليه بعد اكتشاف وتصدير النفط في الكويت في العقد الرابع والخامس من القرن الحالي .

فبعد ان كان المواطن الكويتي يعتمد اعتمادا كليا قبل اكتشاف النفط على « الغوص » باصطياد اللؤلؤ من الخليج ، وتقديم بعض الخدمات للسفن والمراكب التجارية التي كانت تعبر الخليج ، ويعيش حياة بسيطة للغاية في ظل ظروف مناخية وطبيعية قاسية ، احدث اكتشاف النفط وتصديره وتوزيع الثروة على ابناء الكويت طفرة في حياة المواطنين ، وتدفقت عليهم الاموال بشكل كبير ، ونظرا لضيق مجالات الاستثمار امامهم في الداخل – اى في الكويت – فقد تطلعوا بأنظارهم الى الخارج ، وبدأت الاستثمارات الكويتية على المستويين الحكومي والخاص تتدفق على الخارج واينما تتوافر « الربحية » المجزية لهم ، حتى اصبحت عائدات



الاموال الكويتية المستمرة في خارج الكويت تعد موردا مهما للدخل القومي ، ولاتقل باى حال من الاحوال عن عائدات تصدير البترول

ومهما كانت الجهود الاستثمارية الكويتية في خارج الكويت والعائدات التى كانت تتحقق منها ، الا ان تفكير الكويتيين كان دائما يتطلع الى داخل بلادهم فلا يجدون امامهم سوى ثلاثة مجالات فقط وهى الاسهم ، والعقار ، والنفط ، وكانت الحكومة الكويتية تتولى مسالة الاستثمار في القطاع البترولى ، اما قطاع الأسهم وقطاع العقار ، فقد كانا متروكين نسبيا امام المستثمر الكويتي للمضاربة عليها في داخل الكويت

وبالتالى فاننا نصل الى استثمارات الكويتيين في الاوراق المالية ، دون التعرض الى الاستثمارات في العقار التى ترتبط بظروف طبيعية واقتصادية تمر بها الكويت على مر العصور ، فهى تزداد مع الرواج المالى ، وتتقلص مع الضيق كأى قطاع عقارى في كل مكان في العالم

سوق الكويت للأوراق المالية . البورصة . . هذا الصرح العالى الذى يتكون من ثمانية طوابق كلها بالرخام وتكلفت حوالى ٧٥ مليون دولار ، اضافة الى اضافات جديدة عليها بتكلفة حوالى ١٠ ملايين دولار ، ويقع في مواجهة قصر السيف - مقر الحكم الاميرى - كانت تبنى عليها امال كبيرة في انعاش وتنمية الاقتصاد الكويتي بعد كبوته في اوائل الثمانينيات . ومن هنا كان الحشد الكبير لها منذ انتقالها الى المبنى الجديد في عام ١٩٨٤ . وتقديم الاغراءات والتسهيلات للمتعاملين - كبارهم وصغارهم على حد سواء - لتجاوز ازمة « المناخ » الخانقة التى المت بها ، وتسببت في ضياع وخراب بيوت العديد من المستثمرين الكويتيين ، وقد ساهمت الحكومة الكويتية بدور ما في تخفيف حدة الازمة عن المجتمع الكويتي ، وفتح صفحة جديدة امام المستثمرين في البورصة للتعامل وفقا لمعايير وقواعد مالية متقدمة للغاية ، وبشكل يختلف جذريا عما كان يحدث في الماضى من تعاملات مفتعلة لاتعتمد على الاداء الفعلى لاسهم الشركات المدرجة فيها

من هنا وبعد شبه توقف للتعامل في البورصة لعدة سنوات ، عاود المستثمر الكويتي طريقه الى البورصة بهدف المضاربة على الأسهم ، ومهما كان حذرا من الوقوع في خطأ « المناخ » مرة أخرى . الا انه لايجد امامه مجالا للاستثمار في الداخل مغريا اكثر من البورصة

وبعد ان كان حجم التداول في العام الواحد في الاعوام من ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والأعوام التالية يسير « محلك سر » تقريبا نجد ان عام ١٩٨٩ الماضى شهد حجم تعاملات بلغ ٨ ، ٢ مليار سهم ، وبقيمة تعامل اجمالية بلغت حوالى ٦٥٠ مليون دينار كويتي ، وهذه الارقام تقل عن حجم التعامل في عام ١٩٨٨ بنسبة ٤٢ ٪ وهو العام الذى وقفت فيه الحرب العراقية - الايرانية وبدء عودة الاستقرار والأمن الى المنطقة . اللذان يتحملان جزءا من المسئولية الخارجية لتدهور احوال الاقتصاد الكويتي عامة وبورصة الكويت خاصة في الماضى .

ومهما كان الوضع الأمنى يبدو مستقرا بعد توقف الحرب بين ايران والعراق الا ان المستثمر الكويتي المحترف لم يضع « بيضة » كله في سلة واحدة ، وهو بالتالى كان يتعامل مع « بورصته » الوطنية بجزء من امواله ، والجزء الاعظم من الاموال كان يقوم بتشغيلها في اسواق المال العالمية



□ بورصة الكويت ف ذمة الله

□ تطور حركة التداول فى البورصة خلال الاعوام من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨

/	عدد الاسهم المتداولة بالمليون سهم	نسبة الزيادة او النقصان /	قيمة الاسهم المتداولة بالمليون دينار	نسبة الزيادة او النقصان /	عدد الصفقات المنفذة	نسبة الزيادة او النقصان ٪
١٠٠٠	٥٧٩,٣	-	١١٦,٣	-	١١٢٢٩	-
١١٠	٤٧٨,٥	١٦١,٥	٢٨٤,٦	٢٣٠,٩	٢٥٢٣٦	١٢٤,٨
١٠	٠,٠٩٧	١٠٢,٩	٨٢١,٩	١١٥,٥	٧٤٥٢٦	١٩٥,٣
١٩٠	٢٧٩٩,٣	(١٤,٥)	٧١٠,٧	(١٤,٢)	٦٣٩٧٧	(١٤,٢)

الاخرى اما من خلال محافظ تديرها البنوك الكويتية ، او من خلال فرع لمؤسسة « الميرلانش » يتخذ من الكويت مقرا له ، ناهيك عن المضاربة على الذهب والمعادن الثمينة ، بل والعقارات ايضا فى الخارج ، وهو مايمكن ان نطلق عليه « سلة » متنوعة من الاوراق والسندات والعملات وغيرها ، بحيث لايتعرض لخسارة فادحة من التعامل مع قطاع واحد فقط .

هذا عن المستثمر الكويتي المحترف ، اما المستثمر الكويتي البسيط ، فقد كان دائما لقمة سائغة يلتهمها المستثمر المحترف ، وتلاحقه الخسائر فى تعاملاته بالاوراق المالية ، ولكنه كان يجدها فرصة له للتسلية وقضاء الوقت ، ربما يداعبه الحظ ـ وهو لم يتحقق الا نادرا ـ بتحقيق ربح كبير ! !

ظلت الأحوال على هذا النحو فى بورصة الكويت ، وعندما كانت « تخور » عزائم المتعاملين فيها ، كانت الحكومة تسارع بتقديم جرعات منشطة لهم مع تبسيط الاجراءات وكان اخرها رفع سقف الارتفاع والانخفاض فى الاسعار ، حتى تعطى الفرصة كاملة للمستثمرين فى تحقيق الارباح مادامت اسعار الاسهم قابلة للارتفاع .

وليت الحكومة مافعلت هذا ..

لماذا ؟ !

لانه حدث مالم يكن فى الحسبان ..

ففى يوم الثانى عشر من شهر يوليو الماضى هاجم الرئيس العراقى صدام حسين بعض حكام الخليج ـ لم يسمهم بالاسم ـ وبدأت طبول الحرب تدق من جديد فى المنطقة ، وهو ما يضايق المستثمر الكويتي ويجعله يبحث عن ملاذ له ، وقد تصادف هجوم الرئيس العراقى ان أتى فى يوم الأربعاء بعد انتهاء التداول فى البورصة ، وعطلة يومى الخميس والجمعة ، وجاء يوم السبت الموافق ٢٠ يوليو مليئا بالتطورات الخطيرة فى البورصة الكويتية .

واحتشد حملة الأسهم الكويتيين فى اروقة وقاعة التداول فى البورصة املا فى بيع ما يملكونه من اوراق مالية ، وفاقت العروض من الأسهم مايمكن ان يتصوره الخيال ، وانهارت اسعار الأسهم بشكل خطير ، وكان الجميع يريدون « تسييل » ماالديهم من اوراق ، حتى يسهل التصرف فيها فيما بعد بأرخص الأسعار .

واستمر التدهور فى احوال ثامن بورصة فى العالم من حيث الحجم حتى اطبق الغزو العراقى على انفاسها فى الصباح الباكر ليوم الثانى من اغسطس الجارى ، وتوارت البورصة الكويتية عن الانظار ، وتوارت معها اموال واحلام المستثمرين الكويتيين ، ليس فى الداخل وحسب ، ولكن فى الخارج ايضا نظرا لانقطاع الاتصال فيما بينهم وبين اسواق المال العالمية التى اهتزت اهتزازا عنيفا فى اعقاب الغزو ، وكان المستثمر الكويتى المقيم فى الكويت اخر من يعلم ' '

ونعود .. مرة أخرى .. للتساؤل ماهو مصير بورصة الكويت « الواعدة » المحطمة ؟ وكيف سيتعامل المستثمرون الكويتيون مع الاوراق المالية « الثمنية الهشة التى بقيت فى حوزتهم ؟ '

بالطبع .. فان البورصة والمستثمرين سيكونوا امام احتمالين فقط لا ثالث لهما .

● الاحتمال الأول : اما الاعلان بأثر رجعى عن اعدام بورصة الكويت فى نفس الوقت الذى تم فيه اعدام الكويت على يد الرئيس المهيب الركن صدام حسين ، وبالتالى ضياع اموال واحلام المتعاملين الكويتيين فى البورصة .. هذا . اذا ما استمر الحال على ما هو عليه وهو لايعنى ليس فقط تنفيذ حكم الاعدام فى الكويت كدولة ، ولكنه اعدام للكويتيين ايضا الذين اصبحوا رديفا للاقتصاد الحر وعاملا مشتركا فى كل محط للاستثمار فى ارجاء المعمورة ، بما يتمتعوا به من حرية وثروة تم تأميمها فى عصر توارت فيه التأميمات ' '

● الاحتمال الثانى : هو ان تدب الروح مرة اخرى ، ولا نعرف متى بالتحديد ، وربما لو عادت السيادة للكويت مرة اخرى كدولة حرة مستقلة ، وعادت الاسرة الحاكمة ، وعادت السيادة للدينار الكويتى على ارضه ، نقول اذا ما استقرت الاحوال فى الكويت على ما كانت عليه فى اليوم الاول من اغسطس الجارى .. ربما تعود الحياة الى بورصة الكويت ، رئة المستثمرين فيها ، وتعود الحياة الى الكويتيين جميعا ، وهو مالايمكن التكهن به حتى كتابة هذه السطور .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نكسة صدام ١٩٩٠

تعرض الدينار الكويتي كأصل من الاصول الرأسمالية التي تترجم مؤشرات القوة الكامنة في الاقتصاد الكويتي ، وكرمز للسيادة الوطنية لهزتين اثرتا في قيمته كقوة للابراء في المبادلات ، وكمخزون للقيمة ، وكاحتياطي نقدي يدعم من القوة البنيوية للثروات الاستثمارية الكويتيه الموزعة في بلدان شتى من العالم ، وبذا يكون الدينار الكويتي قد استدرج بفعل عوامل قهر مرحلية الى الخروج من خزائن البنوك وقاعاتها ، ومن اروقة بورصات النقد الدولية والاقليمية للوقوف في مواجهة غير متكافئة مع ارتال الدبابات العراقية التي اجتاحت الكويت ووضعت الكويت وعملته الوطنية في موقف سوف تتخطى اثاره ازمة (سوق المناخ) التي قذفت في مهب الرياح الاقتصادية العاتية بثروات نقدية هائلة مازال الاقتصاد الكويتي يعاني من اثارها .

الدينار الكويتي والقوة الغاشمة العراقية

سمير معوض



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

وأيا كانت الاعتبارات او المبررات فان قرار توحيد سعر صرف الدينارين العراقي والكويتي ، لايخرج عن كونه قرارا سياسيا لاينشىء واقعا اقتصاديا يستند الى عوامل وآليات وفعاليات اقتصادية تتكىء على قوى تعبر عن حقائق الاوضاع الاقتصادية والمراكز المالية لكل من الدولتين فالفجوة مابين اسعار التبادل للدينارين تجعل من هذا التوحيد القسرى مجرد محاولات لاتعبر عن الامكانات العملية ، او حقائق ومعادلات مصرفية تجعل من هذا التوحيد اداة لاحداث تبدلات فى المجالات الاقتصادية ، او وسيلة لاضافة قوى دفع جديدة لاى من الاقتصادين ، فالدينار العراقى بقيمته التى تبلغ ربع دولار ، والدينار الكويتى الذى يبلغ سعر تبادله ٣,٤٠ دولار يضع السياسة النقدية فى الكويت فى موقف بالغ الحرج بينما يحول سعر التبادل المحلى للدينار العراقى الى سعر متضخم على حساب عملة الدولة المغزوة ، كما انه اساء الى مخزون قيمة الدينار الكويتى بوصفه عملة حرة قابلة للتحويل ، فى ذات الوقت الذى لايتسم فيه الدينار العراقى بهذه الخاصية .

القضية ليست قضية استخدام العملة الموحدة فى اجراء المبادلات الداخلية فى كل من الكويت والعراق ، فحسب ، وانما تتخطى اثارها ونتائجها هذه الابعاد المحدودة الى ابعاد واحتمالات تقود الى نتائج تمثل مضاعفات ستعرض الكيان الاقتصادى الكويتى الى زلزال مدمر من الصعب تدارك عواقبه ، ويمكن فى هذه المرحلة رصد بعض المتحصلات الناجمة عن هذا الوضع .

١ - ان توحيد اسعار صرف الدينارين فى ظل عمليات غزو عسكرى ستجعل العلاقة بين الدينار العراقى والدينار الكويتى فى مستوى علاقة الدولة الغازية والدولة المغزوة ، ومن ثمة فان هذا الوضع سيفضى الى نزع الثروات الكويتية التى تشترى بالدينار العراقى والمتاكل القيمة ، ونقلها الى العراق لتعزيز ثروات العراق وزيادة اصوله المتداولة ، والراسمالية فى مقابل توهين قاعدة الثروة الكويتية ونقل مشكلات الاقتصاد العراقى الذى يعانى من ادواء كثيرة لاسيما بعد الحرب العراقية الايرانية ، الى الاقتصاد الكويتى والعلاقة فى هذا يمكن تمثيلها بعلاقة منحدرات الشلالات التى تتدافع منها فيوض المياه الى البحيرات القابعة تحتها تتلقى هذه الفيضانات الغزيرة بينما تفقد منابع الشلالات من ارصدتها المائية بقدر ماينحدر منها الى قيعان البحيرة .

٢ - ان توحيد اسعار التبادل لاشك انه سيطرح نتائجه على الوضع السياسى فى الكويت حين يجعل الاقتصاد مصابا بامراض عملته التى لحقت بها التدهورات ازاء العملات العالمية الاخرى مما يفرغ السياسات المالية والنقدية من مضامينها وقدراتها على تحقيق التوازن المستقر داخل المجتمع الكويتى ، ومع ذلك فان مثل هذه التدابير لايمكن لها ان تدعم من الوضع السياسى او الظروف الاقتصادية فى العراق ، فالتوحيد فى العادة - كما حدث ويحدث فى نظم اقتصادية اخرى - ياتى محصلة وثمرة لترتيبات واعدادات اقتصادية تنمو وتنضج وتتبلور بفعل تضافر عوامل وعناصر اقتصادية تتجمع لها قوى دفع كافية لان نضعها فى مدارها الصحيح والعملة احد ادوات السياسة الاقتصادية وليست مهيمنة عليها .

٣ - بالقدر ذاته فان مجمعات الاستثمارات الكويتية فى كثير من دول العالم سوف تصاب بتاكل قيمتها لصالح قوى السوق التى توجد فيها هذه الاستثمارات ، وسينال الاستثمارات الكويتية الاقليمية والمحلية ذات المؤثرات وهذا معناه ، ان الهياكل الارتكازية للسياسات الاقتصادية الكويتية قاطبة بما فيها السياسات المالية والنقدية ستتعرض لانتكاسة تعود بها القهقرى . واذا ما حدث هذا فى الوقت الحاضر فان عقابيله سوف تتلكا لمدى زمنى لايمكن التنبؤ به داخل بنية الاقتصاد الكويتى وهو مايستغرق امدا من الزمن لاصلاح اثاره المالية والنقدية .

٤ - بتوازن مع ذلك في الاهمية ان الدينار الكويتي كان احد العملات ذات القوى المؤثرة داخل سلة العملات العربية ، وباخراج هذه العملة من مضمار العملات القوية فان السياسات المصرفية العربية ستصاب بوهن على وهن ، لان الاحتياطي المدعم لهذه العملة يتمثل من احد جوانبه في تعاظم الاستثمارات الكويتية في الاصول العينية والمالية وتعرض هذه الاستثمارات الى تدهور قيمها السوقية سيضع العملة الكويتية في ذات الموقف ، والحساب الختامي لهذا كله هو خروج الكويت كقوة مؤثرة من سوق الاستثمارات الدولية ، والتنازل عن اجزاء هامة من هذه الاحتياطيات العينية والمالية لصالح قوى المضاربة الدولية التي ستضيف من خلال هذه الثروات الى قوتها الاقتصادية على حساب التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الكويتي وبالتالي الاقتصاديات العربية ، ومع ذلك فان فاتورة الحساب لن يدفعها الكويت وحده وانما ستدفعها الاقتصادات العربية عاجلا واجلا في صورة مديونيات ستتولد من هذه الاوضاع التي لم تخلقها اليات وتفاعلات القوى الاقتصادية العالمية وانما ولدت تحت ظلال الحراب والسيوف .

٥ - واقرب الامثلة - في اطار الاقتصاد المصري - للتدليل على النتائج الجانبية هو انعكاسات مثل هذه التطورات على مدخرات قرابة مائة وخمسين الفا من العمالة المصرية في الكويت ، مما سيلحق اضرارا كبيرة بتحويلاتهم الى الوطن الام وبالتالي سيصيب ذلك الموازنة العامة ، وميزان المدفوعات بضغوط اقتصادية لم توضع في الحسبان ، وكذلك الارصدة النقدية الحرة المتاحة لاجراء المبادلات التجارية مع العالم الخارجي وسداد قيم هذه الفواتير وهي خسارة ستجعل قيم التحويلات المصرية تنخفض الى عشر قيمتها واضافة بطبيعة الحال الى الحاق الاذى بمدخرات هؤلاء العاملين .

٦ - ان هذا التوحيد سوف يمس العملات العربية لاسيما الخليجية بمؤثرات معاكسة تجعلها خائفة الى الفزع من فقدان تأثيراتها وقيمها في السوق الاقتصادية الدولية ، ولذا فان التساؤل هو هل الريال السعودي والعملات الخليجية الاخرى يمكن ان تنجو من لهب هذه النيران التي اججها الغزو العسكري لدولة كانت تؤدي دور احد ركائز الاستقرار في تدعيم النظام المصرفي العربي على المستويات الاقليمية والعالمية ؟

٧ - ويمكن بعد ذلك كله التساؤل عن قيمة الثروات البترولية العربية بعد هذا التخفيض الذي سيجعل النظم الاقتصادية الاخرى تقبل على شراء كميات هائلة من البترول الكويتي والعراقي في ظل اسعار مجحفة بهذه الثروات غير المتجددة ، وهو امر سيؤدي الى تكديس ثروات الدول المشترية وتوفير ثروات الدول البائعة .

وهكذا سيدخل العالم العربي في اطار الدائرة المفرغة من الحرب الاقتصادية التي ترهن المستقبل العربي لصالح التنمية في الدول المتقدمة ليزداد الاثرياء ثراء والفقراء فقرا وفاقة ..

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دليل الاستثمارات الكويتية فى الخارج

في ظل القرار الذى اتخذته العديد من دول العالم بتجميد الاستثمارات والاموال الكويتية الحكومية لديها ، يكون التساؤل حول حجم هذه الاموال واين تتركز ؟ حيث ان اكثر التقديرات تحفظا تشير الى رقم يتجاوز المائة مليار دولار ، وبما يعادل ٦٠ ألف دولار ، متوسط نصيب سكان الكويت من هذه الاموال .

وبالنسبة للاستثمارات الكويتية فى الخارج فقد كانت تتم من خلال مكتب « الاستثمار الكويتي » الذى انشىء فى عام ١٩٤٦ ، ويتم من خلاله التعامل مع اكثر من ٣٠ مليار دولار من قيمة الاستثمارات الكويتية .

يضاف الى هذه ، الاستثمارات التى تمتلكها شركة البترول الكويتية الدولية ، المملوكة للدولة والتى كانت استراتيجيتها ، تقوم على تنويع مصادر الدخل الكويتي ، وذلك من خلال شراء محطات تكرير وبيع البترول فى العواصم الاوروبية (تقدر بثلاث محطات تكرير ، ٦٫٤٠٠ الف محطة بيع للمنتجات البترولية تحت اسم « كويت ٨ » كما ان الطاقة التكريرية الخاصة بشركة « البترول الكويتية » الام ، كانت تقدر بحوالى سبعمائة الف برميل يوميا .

وهناك هيئة الاستثمار الكويتية الى انشأت عام ١٩٨٢ ، والتى تتبعها « الشركة الكويتية للتجارة الخارجية ، المقاولات والاستثمار . » (٩٩ فى المائة) يضاف اليها « الشركة الكويتية للاستثمار » ، المملوكة من قبل الدولة بنسبة « ٥٠ فى المائة ثم « الشركة الدولية الكويتية للاستثمارات (٢٨ ٪) .

وفيما يتعلق بتوزيع هذا الاستثمارات فى الخارج .

الولايات المتحدة :

● فسوف نجد ان الولايات المتحدة تحتل المرتبة الاولى ، حيث تستوعب نسبة ١٤٫٢ مليار دولار من اجمالى الاستثمارات الحكومية المعلنة وهى تتباين إبتداء من السنوات الرديئة ذات العائد المرتفع الى الاوراق المالية الحسنة السمعة ، وتتوزع على عدة مجالات ابرزها :

الاستثمارات البترولية ، ومنها شراء الكويت بمبلغ ٢٫٥ مليار دولار ، شركة « سانتافى الدولية » الواقعة فى ولاية كاليفورنيا ، والمتخصصة فى مجال البحث والتنقيب ، إضافة تصنيع مصانع الانشاءات والتشييد . وقد بلغ انتاج هذه الشركة خلال السنة المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٨٧ ، ٢٧٫٥ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعى ، ٢٫٣ مليون برميل من البترول .

● ويضاف الى الاستثمارات البترولية ، الملكية العقارية ، والتى تقدر بحوالى ٣٫٥ مليار دولار ، موزعة بين سان فرانسيسكو ، « نيويورك » ، و « هوستون . وكان مكتب الاستثمار الكويتي يشرف على مايعادل ٢٫٥ مليار دولار ، من قيمة هذه الاستثمارات . بينما تشرف البنوك الامريكية ، على ادارة ماتبلغ قيمته مليار دولار . كما أن هناك مساحات اراضى ، فى منطقة جنوب شرق الولايات المتحدة ، تتجاوز قيمتها اكثر من مائتى مليون دولار .

● وهناك استثمارات اخرى موزعة بين الفنادق ، والبنوك التجارية .

بريطانيا :

من أبرز الامثلة الخاصة بالاستثمارات



ثلث الاحتياطى الذهبى الكويتى موجود فى مكان امين فى أوربا

باريس ـ مكتب الأهرام

ذكرت صحيفة لوموند امس ان الشيخ على الخليفة الصباح وزير المالية الكويتى أكد فى فرانكفورت أن العراق استولى على نحو ٣٥ فى المائه من احتياطى الذهب الكويتى عند غزوه للكويت ونهبه للبنك المركزى الكويتى أما باقى الاحتياطى الذهبى أى نحو ٢ مليون أوقية فهو موجود فى مكان امين فى اوروبا

كما كشف وزير المالية الكويتى عن أن ٤٠ فى المائه من الاصول المالية والنقدية الكويتية موجودة كذلك فى القارة الأوربية غير أنه رفض تحديد قيمتها التى تقدرها الأوساط المالية بنحو مائة مليار دولار.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

وزير مالية الكويت يستبعد بيع حصص استثمارية

لندن ـ وكالات الانباء ـ اكد الشيخ على خليفة الصباح وزير المالية الكويتى ان غزو العراق للكويت لم يؤثر على ادارة الاستثمارات الكويتية فى الخارج ، واعرب عن ثقته فى سلامة هذه الاستثمارات واستبعد اى عملية بيع للحصص الاستثمارية الكويتية فى ظل الظروف الراهنة .



■ وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى .. فى حوار حول الآثار الاقتصادية لازمة الخليج

مازالت الآثار التى ترتبت على ازمة الخليج محل بحث ودراسة حتى الآن ، وستستمر كذلك حتى فترة كبيرة قد تمتد لعدة سنوات ، ذلك ان هذا الغزو قد امتدت آثاره لتلحق بكافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى العالم كله بوجه عام والعالم العربى بوجه خاص .

وان كثير من هذه الآثار قد اتضحت للكثير من الخبراء والمختصين فان الفترة القادمة ستشهد نتائج اخرى قد تكون اشد خطورة مما نعرفه الآن . خاصة فى المجال الاقتصادى .

ومن هنا تاتى اهمية هذا الحوار مع الدكتور عبد الرحمن العوضى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بالكويت . حول النتائج الاقتصادية للاحداث الاخيرة حيث اكد ان الغزو العراقى ادى الى خسارة ٧٠ ٪ على الاقل من النشاط الاقتصادى بالكويت ، واضاف انه سيتم تعويض كافة المواطنين الذين كانوا موجودين بالكويت وتعرضوا للضرر بسبب الاحداث الاخيرة وذلك عقب انتهاء الازمة . واوضح ان الحكومة الشرعية للكويت قدمت مساعدات لتسهيل عودة المصريين فى الخارج .

مساعدات من الحكومة الكويتية لتسهيل عودة المصريين من الخارج

تعويضات لكل المتضررين بلا تفرقة بين مصري وكويتي

ثلثا اغنياء الكويت .. غير كويتيين ونصفهم فلسطينيون

نرحب بالاستثمار فى الدول العربية بنصف عائد الاستثمارات فى الخارج

آن الأوان للتعاون مع الدول العربية المتفقة فى الرأى

واكد ان الكويت لم تتاخر يوما عن تقديم المساعدات الخارجيا وانها تعطى ٦ ٪ من دخلها السنوى لذلك ، واضاف ان الكويت ترحب باستثمار اموالها فى الدول العربية حتى لو كان هذا الاستثمار يحقق عائدا يبلغ ٥٠ ٪ من العائد الذى يتم تحقيقه فى اى مكان آخر .. واوضح انه لا تفرقة فى المعاملة بين الكويتى وغير الكويتى سواء فى الاجور او الغذاء او التعليم .

٧٠ ٪ خسارة للنشاط الاقتصادى بالكويت

يقول د . العوضى لقد ادى الغزو العراقى للكويت الى حدوث شلل فى الحركة الاقتصادية بالكويت فهناك مثلا الخسائر الناتجة من حدوث تدمير المرافق الرئيسية والبنية الاساسية وتوقف حركة التبادل التجارى سواء كانت استيرادا او تصديرا ، بالاضافة الى الاضرار الكبيرة التى تعرضت لها الصناعة خاصة مصانع البتروكيماويات وقد ادى فقدان الدينار الكويتى لقيمته بعد توحيده بالدينار العراقى الى فقد المدخرات الكويتية للحكومة والافراد قيمتها ، كما بدأ المخزون التجارى فى النفاد بالاضافة الى تجميد الارصدة الكويتة فى الخارج .. كل هذه الاحداث انعكست بآثارها السلبية على النشاط الاقتصادى فى الكويت حيث بلغ حجم الخسارة التى اصابت النشاط الاقتصادى بالكويت حوالى ٧٠ ٪ على الاقل وذلك خلال شهر فقط .

الممتلكات الكويتية بالخارج

□ ما موقف الممتلكات الكويتية فى الخارج ؟

■ يقول وزير شئون مجلس الوزراء : ان نظام الاستثمارات الخارجة للكويت يتضمن ان تتولى ادارتها مؤسسات ومكاتب متخصصة ، وهذا النظام مستمر وتتولى الحكومة الشرعية الاشراف على عمل هذه المؤسسات والمكاتب والتكد من سلامة تصرفاتها .

اما بالنسبة للاموال والممتلكات الكويتية بالخارج والتى تم الغاء قرارتجميدها .. فقد اعطيت الحكومة الشرعية حق ادارتها وذلك لتسيير الامور طبقا للاحتيجات الكويتية الحالية .. ومنها الانفاق مع الكويتيين الموجودين حاليا خارج الكويت .. فهؤلاء يحتاجون الى معاشات يومية للانفاق على حاجاتهم اليومية ، كما ساهمت الحكومة الكويتية بشكل فعال فى تسهيل حركة عودة المصريين فى الخارج ونعتبر ان هذا واجبنا .. وما قدمته مصر اكبر كثير من اى مساعدات .

تعويضات للمتضررين

□ ما هو موقف المتضررين من وطنيين

اجرى الحديث

أحمد العطار

آمال علام

وعرب واجانب .. ؟

■ ان النظام الاقتصادى الكويتى ثابت وجزء كبير من اموالنا بالخارج ، وبمجرد عودة الشرعية للكويت نستطيع بالاموال والممتلكات الكويتية فى الخارج أن نستعيد نشاطنا الاقتصادى فى فترة بسيطة بحيث تعود الامور تدريجيا الى طبيعتها .

وسيتم صرف تعويضات لكافة المواطنين الذين كانوا موجودين بالكويت وتعرضوا لاضرار بسبب احداث الغزو العراقى .

وسيكون التعويض طبقا لقواعد محددة وبشكل متساو بدون اى تفرقة بسبب الجنسية فسيكون هناك مساواة فى التعويض بين الكويتى وغير الكويتى وكل انسان له مستحقات فى الكويت سيأخذها وفقا لهذه القواعد .

اغنياء وفقراء الكويت

□ من اهم الانتقادات التى يوجهها البعض للكويت ، هو عدم عدالة توزيع الثروة ويطالب اصحاب الرأى باعادة توزيع الثروة لصالح من لا يملكون ؟

■ بالنسبة لعدالة التوزيع يهمنى فى البداية ان اوضح ان ثلثى المقيمين بالكويت هم من غير الكويتيين والثلث من الوطنيين ، ومع ذلك فليس هناك تفرقة بين الكويتى وغير الكويتى سواء كان ذلك فى المرتبات او العلاج او دعم الكهرباء والغذاء والتعليم .

■ وبالنسبة للمقيمين فى الكويت فان ٩٠ ٪ منهم من الطبقة المتوسطة و ١٠ ٪ فقط يعتبرون من الاغنياء واصحاب الثروات واكثر من نصفهم فلسطينيون وهذا مالا يعرفه احد .

و ٦ ٪ من الدخل للمساعدات الخارجية !

□ كما ان هناك انتقادات للكويت بان المعونات الكويتية لدول العالم الثالث وخاصة الدول العربية غير كافية ، فإن الغالبية العظمى من الاستثمارات الكويتية تتجه للدول الغربية ؟

■ لم تتاخر الكويت ابدا عن تقديم المساعدات الخارجية .. وقد انشأت الكويت فى سنة ١٩٦٣ صندوق التنمية الكويتى كان اول من استفاد منه هو العراق حيث حصل على ٣٠ مليون دينار كويتى وقد وصل راسمال هذا الصندوق ٩ مليارات دولار وتوجه هذه الاستثمارات للدول العربية والاسلامية والافريقية والكويت تدفع ٦ ٪ من دخلها السنوى كمساعدات دولية هذا فى الوقت الذى يلزم فيه القانون الدولى الدول الغنية ان تدفع فقط ١ ٪ من دخلها . هذا على المستوى الحكومى اما بالنسبة للقطاع الشعبى ، فهناك الجمعيات الشعبية الاسلامية التى تقدم سنويا ما لا يقل عن ١٥ ـ ٢٠ مليون دولار سنويا توجه للمشروعات والاعانات للدول الاسلامية والعربية ، كما يبلغ ما ندفعه للمنظمات الدولية كتبرعات واعانات ما يقرب من ١٢٠ مليون دولار سنويا .

ونحن نطالب بالمقارنة بين ما قدمته العراق للعرب وما قدمته الكويت .. فماذا قدمت العراق للعرب ؟ .. رغم ان العراق من الدول النفطية الغنية .. كذلك لديها الزراعة والصناعة .. بل لقد تم انفاق العراق مئات المليارات فى حربها مع ايران . اما بالنسبة لاستثمار الاموال الكويتية بالخارج فان الاستثمار عملية معروفة عالميا .. وهناك مناطق للاستثمار على مستوى العالم .. والمستثمر يهدف الى تحقيق الربح حتى يفيد ويستفيد .. ونحن نستثمر ١٠ ٪ من الدخل السنوى للكويت حتى ولو كان هناك عجز فى الموازنة .. فنحن نعتمد على دخل من مصدر ناضب هو النفط فهو سينضب فى وقت ما سواء بشكل حقيقى او ينضب تكنولوجيا بظهور بديل فلابد اذن ان نستثمر اموالنا من اجل الاجيال القادمة . فنحن نرحب بالاستثمار فى الدول العربية ، وعندما شعرنا مثلا انه يوجد مناخ مناسب للاستثمار فى مصر خلال الفترة الماضية ازدادت الاستثمارات الكويتية العامة والخاصة بها .. والكويت تفضل استثمار اموالها فى الدول العربية . واذا كان هناك عائد استثمار فى دول عربية يعادل ٥٠ ٪ من عائد استثمار فى مكان آخر فنحن نفضل الاستثمار فى الدول العربية .

القطاع الخاص الكويتى اغلبه غير كويتيين

□ تتضمنت الانتقادات التى يوجهها البعض للكويت .. وجود تفرقة بين الاجنبى والكويتى بل وبين الكويتى والكويتى ..

■ عندما ظهر النفط فى الكويت .. جاء لنا العديد من البشر من كثير من دول العربية وفى سنة ١٩٦٠ عملنا نظام الجنسية وهى انتماء سياسى . ووضعنا قواعد لذلك .. فمن كان فى الكويت قبل ٤٠ سنة اعتبارا من سنة ١٩٦٠ فهؤلاء الكويتيون ومن جاء بعد ذلك اذا كانوا عربا فلابد ان يكون قد اقاموا بالكويت مدة ١٥ سنة على الاقل حتى يحصلوا على الجنسية ، واذا كانوا غير عرب فلابد ان يمر على وجودهم فى الكويت ٣٠ سنة حتى يحصلوا على الجنسية الكويتية . وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٧ ..

حيث وجدنا انه قد حدثت زيادة كبيرة فى اعداد المقيمين بالكويت من غير الكويتيين . وبالتالى اذا قمنا بعملية التجنيس فسيكون الكويتيون اقلية يمثلون ٢٠ ٪ . فاوقفنا التجنيس بهذا النظام وبدأنا فى اعطاء الجنسية لبعض الكفاءات .

ولا توجد اى تفرقة بين الكويتى من ابناء الكويت وبين المتجنسين من العرب والاجانب الذين حصلوا بعد ذلك على الجنسية الكويتية . باستثناء ان المتجنسين لا يمكنهم ان يصبحوا وزراء او اعضاء فى مجلس الامة الا بعد ٣٠ سنة . اما ابناء المتجنسين فيمكنهم ذلك اذا ولدوا فى الكويت . ولا يوجد اى فرق بين الاثنين فى غير ذلك .. فيمكن ان يكون المتجنسون وكلاء وزارة .وفى هذه السنة كنا سنعيد النظر فى ذلك بهدف اعطاء عدد كبير من المواطنين العرب حق الاقامة الدائمة بالكويت ثم اعطاء الجنسية الكويتية بعد ذلك وتبلغ قوة العمل بالكويت ٧٥٠ الفا ويصل عدد العمالة الكويتية بها ١٦٠ الفا وفى القطاع الخاص فان نسبة العاملين الكويتيين به ٣ ٪ فقط و ٩٧ ٪ من العاملين فيه من غير الكويتيين فغالبية الكويتيين يعملون فى الحكومة .

□ فى ضوء المواقف والاحداث الاخيرة .. هل ترى أنه بعد عودة الشرعية للكويت سيكون هناك شكل او اساليب جديدة للتعاون العربى ؟

■ هذه الاحداث الاخيرة تدل على انه يجب الا نسمح لاى انسان ان يبدد ثروات بلده ، فيجب اعادة النظر جذريا فى بناء الخلية الديمقراطية حتى يستطيع الشعب محاسبة حكامه عن طريق الديمقراطية . وعدم ترك التصرف لاشخاص فى ثروات بلادهم وفى الكويت يوجد عندنا نظام ديمقراطى اما فى العراق .. فيوجد الآن نظام ديكتاتورى وحكم فردى ، وهذا الحكم لم يفكر كيف يحقق لدولته التقدم . فالتقدم يتحقق بالاستقرار والتنمية الاقتصادية والتعاون الحقيقى .

والاحداث الاخيرة الخاصة بازمة الخليج اوضحت ان الجميع ليسوا متفقين على رأى واحد .. وبالتالى فهناك دول تتفق على اراء معينة ودول تختلف معها . وقد آن الاوان للدول العربية المتفقة مع بعضها ان تتعاون سياسيا واقتصاديا ولا يشترط هنا ان تكون هذه الدول متجاورة . وقد آن الاوان ايضا لا نتكلم او نتشدق بالاجماع العربى .. فهناك خلافات فى الرأى .. فمن يتفقون مع بعضهم يتعاونون معا ومن يتبعهم بعد ذلك فمرحباً به خاصة وان العالم مقبل على مرحلة تكتلات وتوجد للعرب امكانات بشرية ورأس المال لمواجهة ذلك .





الحرب الاقتصادية لتحرير الكويت

مسئول بصندوق النقد الدولي

البنوك الكويتية كان بها ٨٠٠ مليون دولار عملات صعبة

تطغى الأخبار العسكرية والسياسية من الخليج الآن على معركة اقتصادية - مالية حامية الوطيس . فإذا كانت العراق قد احتلت الكويت في ساعات ، فإن المعركة الاقتصادية - النقدية مازالت في بداياتها الأولى .

أخذت العراق ثروات الكويت "الداخلية" وهي تأمل أن تضيف إلى هذا المصدر احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة بكسر حصار الأمم المتحدة . لكن حكومة الكويت - التي أطيح بها والموجودة الآن في المنفى - ورجال المال

والاعمال الكويتيين اتخذوا من لندن مركزهم المالى ، ويعملون على تقوية الاموال والاستثمارات الكويتية فى الخارج .

فقد اضر اجتياح العراق للكويت بكل فرد فى المنطقة ، من ابناء الخليج إلى العاملين المصريين واللبنانيين والفلسطنيين الذين يعملون ليس فى العراق والكويت فحسب ولكن فى البلاد العربية حيث تعتمد عائلات الملايين على عملهم . بل إنه اضر بالفلسطينيين فى الاراضى المحتلة . ويقول خبراء غربيون ان هذه الازمة ستعيد تشكيل الاوضاع السياسية ـ والاقتصادية فى كل المنطقة . انه ـ على حد قول احدهم · "ستغير بشكل جذرى الطريقة التى يعيش بها الناس العاديون ، والطريقة التى يقوم بها رجال الاعمال باشغالهم فى كل المنطقة ، وتعامل كل دولة من دول المنطقة ـ اقتصاديا وماليا ـ مع العالم الخارجى ."

الاقتصاد يفسر كل شىء

ويرى هؤلاء الخبراء ان ما جرى له تفسير اقتصادى بسيط غاية البساطة ، فطبقا لأراء الخبراء ، وصلت الديون الخارجية للعراق إلى ٧٠ بليون دولار ، ووصل العجز السنوى فى العملة الصعبة إلى سبعة بلايين دولار سنويا . والكويت جارة غنية وصغيرة ، ويمكن غزوها بجيش العراق الذى تصل قوته إلى مليون جندى ، وباسلحة حديثة .

فكم اخذت العراق من ثروات الكويت ؟ قال خبراء "صندوق النقد الدولى" إن معظم الذهب والنقد السائل الكويتى فى الخارج ، لكن الاحتمال الكبير ان العراق استولت على ٨٠٠ مليون دولار عملات صعبة ، وما قيمته ٣٢ مليون دولار ، من الذهب من "بنك الكويت المركزى" ، بالاضافة إلى ما قيمته بليون دولار ذهبا من البنوك التجارية

لكن رجال البنوك الكويتيين يقدرون ان المبلغ اقل من هذا ، وانه بالملايين وليس ببلايين الدولارات كما يقول خبراء "الصندوق" . لكن يضاف إلى هذا السيارات وقطع غيارها ، ومئات سيارات المرسيدس والتويوتا من معارضها بالكويت ، ونقلت إلى بغداد . وكذلك ما فى "سوق الذهب" الكويتى المشهور بالذهب والجواهر الكريمة واللالىء والملس .

ولاشك ان الحكومة العراقية كانت تامل وتنوى الاستيلاء على عوائد البترول الكويتى الهائلة لسد الديون الخارجية ومواجهة احتياجات العراق بعد الحرب العراقية ـ الايرانية باميلا سميث المحررة بمجلة " ميدل ايست ايكونوميك ديجيست" اللندنية تعتقد ان ."هذه المسألة لن تتحقق كثيرا ، لان هذا يحتاج إلى اختراق الحصار الاقتصادى طبقا لقرارات الامم المتحدة . صحيح ان هناك دائما من يعمل خارج هذه القرارات وخاصة تجار السوق السوداء ، لكن هذا يتكلف اضعاف اضعاف التكاليف الاصلية ، إذ لابد وانهم سيصرون عند بيع العراق شيئا ، ان يكون المقابل نقدا وبالعملة الصعبة ، إلى جانب أضعاف التكلفة الحقيقية للبضاعة ."

لكنها على اية الحال المعركة القادمة بين فرض قرارات الامم المتحدة ، ومحاولة التملص منها .

المعركة القادمة

هكذا استعد رجال الاعمال والبنوك الكويتيون للمعركة الصامتة القادمة ، لانها معركة مساحتها العالم اجمع ، ولن تحسمها الطائرات والدبابات .

ويقدر رجال الاقتصاد الغربيون رؤوس الاموال الكويتية فى الخارج فيما بين مائة ومائتى بليون دولار . واجتمعوا فى لندن لدراسة تحركها . ومازالت مؤسسة "البترول الكويتية الدولية" تعمل ، لانها تمتلك مصانع ضخمة (فى الخارج) لتكرير البترول ، وبدا المسئولون عن المؤسسة يتحركون لضمان كميات البترول الخام اللازمة لاستمرار تشغيل مصانع التكرير حتى يستمر تزويد زبائنها والوفاء بعقودها وقرر انه بمساعدة بقية دول "مجلس التعاون الخليجى" يمكن توفير ٤٠٠ الف برميل يوميا ، وهى الكمية التى كانت تصدر لهذه المصانع من البترول



المصدر : الـــــوفـد

التاريخ : ٦ سـبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. وذهب قيمته بليون دولار أمريكى



سعد العبدالله الصباح

الكويتى ، قبل الغزو العراقى .

ولقد كان هم رجال الاعمال فى الاسابيع الثلاثة الماضية ، التالية للغزو ، الاتصال بالحكومات الغربية للإفراج عن الاموال الكويتية التى جمدت مباشرة بعد الغزو حتى لاتهتز الاسواق الدولية . وقد سمح "لبنك الكويت المتحد" - ومقره لندن -

تركيا طلبت من أمريكا ٣ مليارات دولار

تعويضاً عن خسارتها بسبب أزمة الكويت



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة أوروبا:

مجدى نصيف

على سبيل المثال بان يتسلم اصوله التى تبلغ ٧و٣ بليون دولار ، من "بنك اوف انجلاند" ، البنك المركزى البريطانى .

ومن اهم التحركات التى قامت بها حكومة الكويت - فى المنفى الان - هى مساعدة تلك البلاد التى ستعانى اقتصاديا من جراء تنفيذ قرارات الامم المتحدة . فقد صرح متحدث كويتى بان الشيخ سعد العبد الله رئيس الوزراء خلال زيارته لتركيا قدم وعودا بالمساعدة ، لأنها ستخسر ثلاثة بلايين دولار فى التجارة وخط الأنابيب العراقى عبر اراضيها وبالفعل صرح مسئول تركى بعد الزيارة مباشرة ان تركيا رفضت تفريغ شحنة سفينة وجهتها بغداد ، وانها صادرت حمولتها التى تبلغ حوالى ١٢ الف طن .

وقالت الصحفية البريطانية باميلا سميث : "ان هناك دولا فى العالم الثالث لا يمكنها تحمل نتائج المقاطعة ، وانه يجب مساعدتها ، زامبيا على سبيل المثال تحصل على كل بترولها تقريبا من العراق مقابل مواد خام ، ومنها النحاس اساسا . والبرازيل احد شركاء التجارة الكبار مع العراق ، وبلغاريا ايضا لها وضع مشابه لوضع زامبيا وتحصل على البترول مقابل منتجات بلغارية من قطع غيار المصانع والنسيج . والمشكلة ان هذه الدول لا يمكنها ان تعقد مع الدول البترولية نفس الاتفاقيات او اتفاقيات مشابهة . ومن المتوقع على اية حال ان تتم اتصالات بين قيادات هذه الدول والمسئولين الكويتيين والسعوديين .

الذين كانوا يعملون بالكويت لا يمكنهم الحصول على ما إدخروه ، ولا تحويل مرتباتهم ، لأن الحكومة العراقية ربطت الدينار الكويتى بالدينار العراقى ، وستطبق نفس القوانين المالية العراقية . وسيبدأ التاثير المالى - النقدى للأزمة فى الاسبوع الأول من شهر سبتمبر ، اى فى ميعاد قبض المرتبات .

اكبر المتاثرين بالأزمة

لكن جيران الكويت هم من اكبر الخاسرين فى الازمة ، ذلك ان اقتصاديات الدول الخليجية كلها مترابطة ، حتى تلك الدول التى لا تنتج النفط الآن مثل دولة . البحرين . فلقد اثرت "الأزمة" على بنوك الدول الخليجية من نواح عديدة :

● خلال الاسبوعين الأولين فقط بعد الغزو العراقى للكويت ، سحب الآف المودعين الخائفين البلايين من بنوك دول الخليج

● أسرعت بنوك الدول الغربية لقطع قروضها وسلفها ونقدها لتلك البنوك .

الكويت هى الخاسر الاكبر بطبيعة الحال ، وكل العاملين فيها من غير الكويتيين . اما البحرين فهى الخاسر الثانى رغم انها لا تنتج بترولا وليس لها بالتالى عائدات بترولية ، لكنها تمتلك بنوكا ذات رؤوس اموال ضخمة ازدهرت مستفيدة من الازدهار البترولى فى المنطقة كلها . وهنك خمسة وخمسون بنكا فى البحرين اهمها ، مصرف الخليج الدولى ، و« المؤسسة المصرفية العربية » ، وهما يسيطران معا على ٤٠ ٪ من العمليات المصرفية . ويعانى البنكان من ازمة اخرى إلى جانب الأزمة الحالية ، هى ازمة بنيته . "فمصرف الخليج الدولى" تمتلكه حكومتا العراق والكويت ، وهذا ما يلف نشاطها المصرفى الآن باحتمالات غير مرئية . اما "المؤسسة المصرفية العربية" فتمتلك الكويت ٢٥ ٪ منه و٢٥ ٪ ليبيا



بلايين الكويت تعاود الظهور

أكدت مصادر أوروبية ان الحكومة الكويتية التي يرأسها الشيخ سعد العبدالله الصباح ولى عهد الكويت تخطط لبدء نشاط اقتصادى فى المنفى تديره من قلب العاصمة البريطانية .

وقالت هذه المصادر أن لدى بنك الكويت المتحد ومؤسسة النقد الكويتية ومكتب لاستثمار الكويتي اصولا فى دول اوروبية تقدر بـ ٣٠ بليون دولار

وأضافت المصادر أن الكويت تمتلك ١٢,٢ ٪ من اسهم بنك الميدلاند البريطاني (اصوله ٧٥ بليون دولار) و٩,٨٪ من أسهم بريتش بتروليم (اصولها ٦٢ بليون دولار) و ١٤٪ من أسهم شركة ديملر بنز التى تبلغ قيمة اصولها ٤٢ بليون دولار.

وأفادت المصادر أن حوالى ٦٥٠٠ محطة لبيع البنزين والمنتجات البترولية الاخرى موجودة فى أوروبا مازالت تعمل بكامل طاقتها لتوفر مايكفيها للعمل لمدة شهرين بعدها ستعمل بنفط سعودى تشتريه الكويت خاما لتقوم معاملها فى الخارج بتكريره وبيعه .



المصدر : السياسى

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لندن : الأموال الكويتية .. وخسائر الغرب بعد أزمة الخليج

فى اعقاب الغزو العراقى للكويت سارع ابناء الشعب الكويتى فى بناء اقتصاد لهم فى المنفى . وكان طبيعيا ان يقوم هذا الاقتصاد فى الدول الغربية وخاصة بريطانيا

ففى لندن احتفظت العديد من الهيئات والشركات الكويتية الكبيرة بفروع لها مثل شركة البترول الكويتية ، ومكتب الاستثمار الكويتى وبنك الكويت المتحد . ويعيش اكثر من ٢٥ الف كويتى فى لندن

وقبل الغزو كانت الكويت تسيطر على ما يزيد على مائتى بليون دولار من الاسهم والسندات فى الدول الاجنبية ، ولم يستطع صدام حسين ان يضع يده على هذه الاموال لوجودها خارج الكويت وتجميدها طبقا للقرار الذى اتخذته الدول الغربية وتشمل تلك الارصدة المالية فى البنوك الاجنبية عددا كبيرا من الاسهم والسندات فهناك ١٠.٢٠ ٪ من الاسهم الخاصة ببنك ميدلان فى بريطانيا اى ما يعادل ٧٥ بليون دولار و٩.٨ ٪ من اجمالى اسهم شركة "بريتش بتروليام والتى تبلغ قيمتها ٦٢ بليون دولار و ١٤ ٪ من اجمالى الاسهم الخاصة بشركة » ديا مليربنيز البالغ قيمتها ٤٢ بليون دولار

وكان مكتب الاستثمار الكويتى الذى يراسه الامير خالد الصباح قد بدا يلعب دورا كبيرا فى الاقتصاد الكويتى فى المنفى بعد حدوث الغزو العراقى للكويت

ويقال ان مكتب الاستثمار الكويتى يقوم حاليا بادارة ما يبلغ قيمته ٣٠ بليون دولار من اجمالى قيمة الارصدة الكويتية الحالية ولكنه محظور عليه ان يقوم بعمليات البيع او الاتجار فى هذه الارصدة . على ان القواعد والتعليميات الخاصة ببنك بريطانيا تسمح لمكتب الاستثمار الكويتى بالحصول على ارباح الاسهم والسندات الكويتية ويمكن للمكتب [illegible] عائداته فى تمويل الحكومة الكويتية والاقتصاد الكويتى فى المنفى

غير ان الوضع يختلف لشركة البترول الكويتية عن مكتب الاستثمار فالعمليات الاقتصادية التى كانت تقوم بها هذه الشركة والتى تشمل استلام شحنات البترول الخام من الابار الكويتية وبيع البترول المكرر الى المستهلكين فى جميع انحاء العالم قد توقفت تماما فى اعقاب الغزو ولايزال المصنع التابع لهذه الشركة يمتلك ثلاثة معامل لتكرير البترول فى عدد من الدول الاوربية بالاضافة لسلسلة من المحطات تبلغ ٦٥٠٠ محطة لبيع البترول ومشتقاته فى جميع الدول الاوربية وتتم هذه العمليات تحت اشراف الامير نادر السلطان

ويقول المسئولون فى المصنع التابع لشركة البترول الكويتية ان المصنع كان يمتلك مخزونا من البترول الخام والمنتجات البترولية المعباه فى انابيب يكفى للعمل فى المصنع لمدة ٤٠ يوما

ولكى يتم ضمان وجود مصادر طويلة الامد من البترول الخام ولكى تستمر هذه الشبكة العريضة من معامل التكرير ومحطات البنزين التابعة لشركة البترول الكويتية فان عددا من كبار رجال الاعمال الكويتيين الذين يقيمون فى لندن يتفاوضون مع بعض منتجى البترول السعوديين . وقد نجحوا فى التوصل الى اتفاقية تضمن استمرار تدفق البترول الى الشركة يكفى لتشغيل المعامل حتى منتصف الشهر القادم

وبالاضافة الى البترول يمتلك الكويت عددا كبيرا من المنشات الصناعية والسياحية عبر البحار .. مثل شركة سانت مارتن الصناعية التى تقوم بادارة مشروع » بريدج سيتى « فى لندن وهو مشروع صناعى تبلغ قيمته ٢ بليون دولار ويقع على شاطىء نهر النيجر . كما تمتلك الكويت الشاطىء الامريكى الخاص بجزيرة » كياوا « الواقعة على ساحل » سانت كارولينا « وبالرغم من ان هذه المنشات لن تكون ذات قيمة عالية فى المدى القصير فانه بمجرد زوال القوانين المقيدة للاقتصاد الكويتى المجمد سوف يقوم الكويتيون الذين يقومون بادارة الاقتصاد فى المنفى فى لندن ببيع هذه الممتلكات وربما بيع بعض الاسهم والسندات التى تملكها الكويت فى لندن ايضا للانفاق على تكاليف القوات العسكرية الامريكية المرابطة فى الخليج والتى تبلغ عدة مئات من ملايين الدولارات شهريا والتى وافقت الكويت على تحملها



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

الهدف استكمال أجهزة "اقتصاد المنفى" في الخارج

الكويت تسعى لإنشاء مصرف تجاري خارجي في لندن وبنك الكويت الوطني مرشح للعب دور رئيسي

● اتصالات بين الكويت و«بنك اوف انجلاند» بشأن تحويل فرع بنك الكويت الوطني في لندن الى بنك بريطاني وإحداث زيادة كبيرة في رأس ماله.

لندن : «الشرق الاوسط»
من رشيد حسن

بعد نحو اسبوعين من الاحتلال العراقي للكويت تكثفت الجهود الكويتية الرامية الى احلال هياكل اقتصادية ومالية مؤقتة تحل محل الهياكل الكويتية التي شلها الغزو العراقي المفاجيء في مطلع هذا الشهر.

وقالت مصادر كويتية مطلعة ان العاصمة البريطانية اصبحت فعليا المركز الرئيسي للعمليات المالية الكويتية خصوصا مع نقل عمليات شركة نفط الكويت الى لندن ووجود مكتب الاستثمار الكويتي وكذلك وجود عدد كبير من ادارات المصارف والمؤسسات المالية الكويتية وكبار اركان الدولة في لندن.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان السلطات الكويتية تفكر جديا في إنشاء كويتي في الخارج يكون مقره في لندن ويلعب دور الاداة المصرفية الرئيسية في المرحلة الحالية، وان هناك اتصالات على مستوى عال بين الجهات الكويتية وسلطات «بنك اوف انجلاند» بهذا الصدد.

والواقع ان الشلل التام الذي اصاب الجهاز المصرفي في الكويت اوجد فراغا خطيرا في الهياكل المالية للدولة، وهو يعني ان النشاطات المالية الكويتية التي اعادت التجمع في الخارج ما زالت تفتقد الى حلقة رئيسية في عملية اعادة تجميع قواها.

ان للكويت الآن ادارة استثمارات خارجية متمثلة في مكتب الاستثمار، وادارة خارجية للعمليات البترولية من خلال مقر شركة نفط الكويت في لندن ،



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

ولم يبق للكويت لاستكمال السلسلة سوى ان تضيف الى هذا الهيكل المالي مصرفا تجاريا خارجيا.

وحسب مصدر كويتي مطلع فإن على الكويتيين الذين يتجمع معظمهم في الخارج الآن، مؤسسات وافرادا، ان ينشئوا مصرفا خارجيا يتحول الى مركز للعمليات المصرفية والى الاداة المالية لـ «اقتصاد المنفى»، لا سيما وان التجميد الاحترازي للعديد من الاستثمارات والارصدة لم يطل الا قسما من هذه الاموال وبقي للكويتيين سيولة كبيرة قابلة للتحريك في المراكز المالية الدولية.

ولم تفصح المصادر التي تحدثت اليها «الشرق الاوسط»، وطلبت عدم الكشف عن هويتها، عن اية خطة محددة لانشاء مصرف كويتي خارجي. الا انه ترددت في الوقت نفسه معلومات قوية تقول ان فرع «بنك الكويت الوطني» في لندن يسعى للحصول على رخصة بنك بريطاني وإحداث زيادة كبيرة في رأسماله، وهو امر قد يكون المقدمة الاولية لانشاء الكيان المصرفي الكويتي في الخارج. وعلى الرغم من ضخامة الاستثمارات الكويتية في الخارج فان النظام المصرفي الكويتي كان متركزا في الكويت، وهو وجد نفسه معلقا في الفراغ بعد الاجتياح العراقي المفاجيء في مطلع الشهر دون اية بدائل جاهزة لاستخدامها في حالات الطوارىء.

يوجد للكويت بالطبع بنك بريطاني هو «بنك الكويت المتحد» الذي يشارك في ملكيته بنسب متقاربة نحو ١٢ مصرفا ومؤسسة مالية واستثمارية كويتية، الا ان مصادر كويتية استبعدت ان يكون هذا المصرف مرشحا للعب دور المصرف الخارجي الكويتي لاسباب عدة من اهمها انه مملوك من مؤسسات مصرفية تأثرت بقوة بالاجتياح العراقي. ومعظم هذه المؤسسات مجمدة كليا الآن بموجب الاجراءات الغربية كما انها مرتهنة بقوة بمصير البنوك الام في الكويت.

بالاضافة الى ذلك فان «بنك الكويت المتحد» مملوك من مؤسسات عديدة بعضها حكومي وهذه الصيغة غير مرغوبة لانها تشكو من الضعف الذي يشوب عادة بنوك «الكونسورتيوم» بينما يحتاج اي بنك كويتي خارجي الى وجود مشاركات اساسية ملتزمة بالبنك وتوفر له هوية واضحة وقيادة قوية.

يضاف الى ذلك ان ادارة البنك المذكور بريطانية، الامر الذي قد يعتبر عقبة اضافية عند التفكير ببنك كويتي يكون بمثابة «بنك الدولة» والمؤسسات والعائلات التجارية الرئيسية.

لكل هذه الاسباب تعتبر بعض الاوساط الكويتية المطلعة ان «بنك الكويت الوطني» قد يكون المرشح الاقوى لنفس الأسباب التي لا تجعل من بنك الكويت المتحد صيغة محتملة.

فبنك الكويت الوطني مملوك بالكامل من القطاع الخاص ولا يخضع بالتالي لاجراءات التجميد الاحترازي التي فرضتها الحكومات الغربية على المصارف الكويتية الاخرى. كما ان هذا البنك هو اقوى البنوك الكويتية والوحيد الذي لا يتلقى دعما من البنك المركزي نتيجة تورط المصارف الاخرى في مشكلة الديون الصعبة.

ولبنك الكويت الوطني اكبر شبكة من الفروع الدولية الناجحة (سنغافورة لندن ، البحرين، نيويورك، باريس) كما ان معظم اداراته الرئيسية موجودة في الخارج وجاهزة لمتابعة العمل. وليس صدفة ان رئيس البنك محمد عبد المحسن الخرافي موجود في لندن ويتولى دورا رئيسيا في الاتصالات الجارية حاليا.

والمعروف ايضا ان بنك الكويت الوطني الذي يرتبط باكبر العائلات التجارية القوية في الكويت تربطه ايضا علاقات قوية بالعائلة الحاكمة. وهذا على الرغم من أن اكثر معاملات هذه الاخيرة كانت تمر عبر «بنك برقان» المملوك باكثريته من الحكومة ويرأسه احد افراد اسرة الصباح وهو الشيخ احمد عبد العزيز الصباح. الا ان «بنك برقان» لا يملك فروعا في الخارج كما انه مجمد تماما حاليا بسبب الاحتلال العراقي.

ويعتقد ان اية خطة لاعادة تأسيس بنك الكويت الوطني في الخارج قد تتضمن انشاء شركة قابضة تملك بنك الكويت الوطني في لندن بعد تحويله الى بنك بريطاني، ثم نقل ملكية الفروع والبنوك الشقيقة الاخرى الى الشركة القابضة بدل المركز الرئيسي للبنك في الكويت. وهذه الخطة جرى اتباعها اصلا من عدد من البنوك العربية المحافظة في السنوات الاخيرة في سعي هذه الاخيرة لتخفيف انكشافها على المنطقة وتعزيز موقفها في مواجهة المتطلبات الجديدة للسلطات النقدية الاوروبية. وعلى سبيل المثال فان «المؤسسة العربية المصرفية» المنشأة كبنك «اوفشور» في البحرين هي في معرض تحويل نفسها لى بنك اوروبي بقاعدة موجودات تزيد على الـ ٤ مليارات دولار. وهي مهدت لذلك بزيادة رأسمالها بنحو ٣٥٠ مليون دولار في شهر يوليو (تموز) الماضي. كما ان مجموعة «بنك لبنان والمهجر» التي تعتبر من اقوى المجموعات الخاصة العربية اعدت تأسيس نفسها كمجموعة مصرفية فرنسية بينما تحول «بنك بيروت الرياض» نفسه الى بنك بريطاني، بعد زيادة رأس ماله، ونقل كل عملياته الى العاصمة البريطانية.

مصير الاستثمارات الكويتية فى الخارج.. مجهول!!

مع اختلاط اوراق ازمة الخليج وتداخل السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الاحداث، تطفو على السطح وفى دوائر المال العالمية تسؤلات عديدة حول مصير الاموال الكويتية والعراقية المجمدة فى بنوك وشركات وبورصات العالم. تتارجح هذه التسؤلات ما بين الخوف من استيلاء الدول الغربية على هذه الاصول فى ظل استمرار الاستيلاء العراقى على الكويت، وكيفية استرجاع هذه الثروات، وكيفية تصرف الشعب الكويتى افرادا واسرة حاكمة فى هذه الاستثمارات فى حالة عودتها، وما هى طبيعة ردود افعال الدول الغربية المستفيدة من تلك الاستثمارات مع تحقيق اكثر السيناريوهات تشاؤما وهو الرضوخ للامر الواقع.

تؤكد الارقام ان دولة الكويت تحتل المركز الثانى فى العالم بعد سلطنة «بروناى» فى الاستثمارات الخارجية. ويرجع السبب فى ذلك الى التراكم المالى فى الدخل القومى، وضيق مساحة الارض، وانخفاض عدد السكان مما يجعل فرص الاستثمار داخل البلاد امرا صعبا، بالاضافة الى انعدام الموارد الطبيعية بالكويت، والتى تساعد على اقامة صناعات تستوعب هذه الاموال..

تحليل يكتبه :
محمود عبدالعظيم

واستطاعت الاموال الكويتية ان تقتحم اسواق المال العالمية مكونة شبكة استثمارات فى اكثر من مجال.. وتشير الارقام الى ان الحكومة الكويتية تملك مساهمات فى ٤٩٢ شركة من اهم واغنى ٥٠٠ شركة فى العالم.

وتتوزع هذه الاستثمارات على خريطة العالم كالتالى: حصص فى الشركات العاملة فى حقول النفط والمال والعقارات بالولايات المتحدة الامريكية. وفى بريطانيا ٣٠ مليار دولار تمثل استثمارات مباشرة فى الاقتصاد الانجليزى، و٢٠ مليارا باليابان. وتحتل اسبانيا موقعا هاما فى التوسع الاستثمارى الكويتى فى المصارف والعقارات والصناعات الكيماوية، وتتراوح هذه الاستثمارات ما بين ٣٤ و٥٠٪ من اسهم الشركات الكبرى.. وفى الفترة الماضية ابرم مكتب الاستثمار الكويتى عقدا لشراء ٢٥٪ من اسهم شركة التليفزيون الاسبانية الخاصة.. اما فى المانيا، فتوجد حصص صغيرة متنوعة عبارة عن ١٤٪ من اسهم شركة «ديملربنز» ٢٠٪ من شركة هوكست للكيماويات وصناعات الادوية. وتتوافر معلومات حول شراء الكويت حصة كبيرة فى شركات المخازن الالمانية، وحصة كبيرة فى دويتشه اكبر المصارف الالمانية.

كما تتملك الكويت شركة موبيل اويل فى ايطاليا، وحصة قدرها ٦,٧٪ من اسهم شركة ايفيل احدى شركات اسرة «انيللى» المالكة لاكبر حصص فى مجموعات فيات بالاضافة الى امتلاك حصص غير معلنة فى عدد كبير من الشركات الايطالية المسجلة فى بورصة ميلانو. وفى فرنسا تملك ٥٪ فى اهم ٤٠ شركة فرنسية، كما تملك شبكة من محطات توزيع المحروقات ومصاف لتكرير البترول فى كل من الدانمارك وهولندا، ولم تكتف الاموال الكويتية باقتحام دوائر المال الاوروبية بل قفزت الى منطقة «النمور» بجنوب شرق آسيا، ففى هونج كونج تمتلك اسهما فى بنك داو هنج و٩٪ من احواض سمبا وانج لبناء السفن. وفى الصين تتوزع ٧٠٠ مليون دولار فى مشروعات البتروكيماويات، بالاضافة الى شركات كاملة فى كندا تعمل فى مجال التنقيب عن الذهب واستثمار الغابات والاخشاب.

ثلاثة سيناريوهات

وتثير اهمية الاموال الكويتية فى الخارج بعد قرارات التجميد تسؤلات بنفس الاهمية حول مصير هذه الاموال؟ وكيف تدار الآن؟ ولمن ستؤول وفقا لتداعيات نهاية الازمة.. ويجمع المراقبون على ان التصعيد السياسى لازمة الخليج لن يخرج مساره عن ثلاثة سيناريوهات.. الاول هو تجميد الاوضاع عسكريا وسياسيا على ما هى عليه لاطول فترة ممكنة مع استمرار التوتر فى المنطقة.. وفى هذه الحالة سيتم سريان قرارات التجميد حتى ينتهى الموقف بصفقة سياسية بين العراق واطراف الازمة، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة. وتنتهى هذه الصفقة باستيلاء العراق على ارصدة الحكومة الكويتية فقط تطبيقا لسياسة الامر الواقع وهذا السيناريو مستبعد حتى الآن.

اما السيناريو الثانى فهو قبول العراق لمبادرات السلام التى يطرحها الاجماع الدولى والاقناع بضرورة الانسحاب من الكويت، وعودة الشرعية اليه.. وفى هذه الحالة تعود الممتلكات الكويتية فى الخارج الى اصحابها وهذا السيناريو هو الاكثر واقعية والتزاما بمبادىء الشرعية الدولية.

والسيناريو الثالث يركز على المواجهة العسكرية بين العراق وبقية القوات الدولية المتربصة به على الحدود السعودية وفى هذه الحالة لا يمكن التكهن بنتائج الحرب مسبقا وسوف تؤول الاموال الى الجهة المنتصرة بطبيعة الحال.

ادارة مرحلية

ذكرت مجلة «الايكونومست» البريطانية الشهيرة فى تقرير هام لها ان منظمة الاستثمار الكويتية والبنك الاهلى الكويتى فى لندن قاما بتشكيل لجنة فنية لادارة استثمارات الحكومة بالشركات والبورصات، لحين انتهاء الازمة والاستفادة من عوائدها فى نفقات حكومة المنفى.

وايا كانت نتائج الازمة الخليجية فان استيلاء نظام صدام حسين على الاموال الكويتية يمثل سابقة لم تشهد اسواق المال فى العالم مثيلا لها من قبل، وتمثل مخاطرة من جانب تلك الاسواق. وبالتالى فانه امر مستبعد تماما. ولا توجد ضمانة حقيقية حتى الآن لعدم تبديد تلك الاموال، وضياع ثروة طائلة بسبب حماقة بعض النظم السياسية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠

هيكل

الجهاز المصرفى الكويتى

يحتل الجهاز المصرفى الكويتى مكانا رفيع المستوى وسط اسواق المال العالمية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة لما يتمتع به المركز المالى الكويتى من قوة كما أن دولة الكويت تعتبر من الدول الدائنة وليست المدينة ولما يتمتع به ميزان مدفوعاتها بفائض لصالحها .. وبالرغم من صغر حجم دولة الكويت مساحة وسكانا إلا أن بنوكها تتمتع بثقة رجال المال والاعمال فى شتى أنحاء المعمورة كما أن للبنوك التجارية الكويتية مكانة فى أسواق المال العالمية متمثله فى فروع لها فى كل من نيويورك وباريس وسنغافوره ، ويتكون الجهاز المصرفى الكويتى من :

اولا : البنك المركزى الكويتى

ثانيا : البنوك التجارية

ثالثا : البنوك المتخصصة

رابعا : البنوك المشتركة

وفيما يلى شرح موجز لنشاط وحجم الجهاز المصرفى الكويتى لتعطى فكرة للقارىء العربى فى كل مكان عن حجم الكارثة المصرفية التى حلت بالعالم العربى من جراء الغزو العراقى للكويت وما تبعه من سرقات ونهب لاموال هذا الجهاز الضخم .

المركز المالى للبنوك التجارية فى دولة الكويت
حتى نهاية عام ١٩٨٧ بالمليون دولار

البنك / البيان	الأصول	الودائع	القروض	حقوق الملكية
البنك الأهلى الكويتى	٥٩٤٨,٠١	٥٣٦٨,٠٥	٣٦٢٨,١٢	٥١٣,٨٨
بنك الكويت والشرق الأوسط	٣٧٩٥,٤١	٣٣١٧,٧٦	٢٢٥٣,٤٢	٤٥٨,٤٢
بنك برقان	٤٤٣١,١٩	٢٨٢٨,١٠	٢٢٠٩,٧٨	٥٨٤,٨٠
البنك التجارى الكويتى	٦٣٧٥,٤٤	٥٧٩٤,٨٨	٣٩٩٢,٦٨	٥٦٥,٩٥
بنك الخليج	٦٨١٠,٥٥	٦٠٧٥,٥٩	٣٣٨٥,٧٣	٧١١,٥٣
بنك الكويت الوطنى	١٠٨٧٥,٦٩	٩٩٤٨,٥٤	٤٦٢٣,١٨	٨٦٩,٨٧
الاجمالى	٣٨٢٣٦,٢٩	٣٤٣٣٢,٩٢	٢٠١٩٢,٩١	٣٧٠٤,٤٥

المصدر : معهد الدراسات المصرفية بالكويت ، بنوك دول مجلس التعاون الخليجى ، التقرير المالى لعام ١٩٨٧ ، ص ٥٥ ومابعدها .

المركز المالى للبنوك المتخصصة الكويتية
حتى نهاية عام ١٩٨٧ بالمليون دولار

البنك / البيان	الأصول	الودائع	القروض	حقوق الملكية
بنك الكويت الصناعى	١٨٩٩,٥٢	١٠١٠,٤٩	٩٦٩,٦٣	١٥٠,٢٢
البنك العقارى الكويتى	١٩٤٦,٦٣	١٥٨١,٩٦	١٠٩٢,٢٠	٢٧١,٧٢
الاجمالى	٣٨٤٦,١٥	٢٥٩٢,٤٥	٢٠٦١,٨٣	٤٢١,٩٥

المصدر : المرجع السابق .

اولا : البنك المركزى الكويتى

يمثل البنك المركزى الكويتى العمود الفقرى لهيكل الجهاز المصرفى فى دولة الكويت مثله مثل أى بنك مركزى لأى دولة ، فهو بنك الحكومة الذى تتم من خلاله معاملات الجهاز الحكومى وهو ابو البنوك والمقرض الاخير لها كما أنه بنك الاصدار الذى يتولى عملية إصدار النقد ، وباعتباره السلطة النقدية فى البلاد فهو الذى يشرف على السيولة المحلية ويتولى عملية الرقابة على النقد وكذلك الرقابة على الائتمان وبصفته أبو البنوك فهو الذى يتولى عملية الرقابة على البنوك والاشراف والتفتيش عليها .

ثانيا : البنوك التجارية

البنوك التجارية الوطنية فى دولة الكويت عددها ستة بنوك .

أقدمها من حيث التأسيس بنك الكويت الوطنى وأحدثها بنك برقان ويمثل البنوك التجارية ١٥٠ فرعا منتشرة داخل الدولة ويبلغ رأس المال والاحتياطى للبنوك التجارية العاملة فى دولة الكويت حتى نهاية عام ١٩٨٧ مبلغ فقط ٥٨٢ , ٣ مليار دولار أمريكى كما تبلغ الموجودات الاجنبية لديها ١٨٣ , ٨ مليار دولار والمطلوبات الاجنبية ٤,٣٢٤ مليار دولار أمريكى .

ويبلغ إجمالى الأصول للبنوك التجارية الوطنية الستة ٣٨,٢٣٦٢٩ مليار دولار أمريكى حتى نهاية عام ١٩٨٧ كما يبلغ اجمالى الودائع بها حتى نفس الفترة ٣٤,٣٣٢٩٢ مليار دولار وتبلغ اجمالى القروض الممنوحة ٢٠,١٩٢٩١ مليار دولار كما تبلغ حقوق الملكية ٣,٧٠٤٤٥ مليار دولار

دراسة من إعداد

عبدالمعطى محمد حشاد

والبنوك التجارية الوطنية العاملة فى الكويت هى :

١ ـ بنك الكويت الوطنى : تأسس فى عام ١٩٥٢ ورأس ماله المدفوع ٢٦٠,٣٩١٠٩٣ مليون دولار امريكى

٢ ـ بنك الخليج : تأسس فى عام ١٩٦٠ ورأس ماله المدفوع ٢١٤,٩٥٨٤٩٦ مليون دولار أمريكى .

٣ ـ البنك التجارى الكويتى : تأسس فى عام ١٩٦٠ ورأس ماله المدفوع ١٨٢,٥٤٦٥٧٢ مليون دولار امريكى .

٤ ـ البنك الأهلى الكويتى . تأسس فى عام ١٩٦٧ ورأس ماله المدفوع ١٦٩,٣٩٩٤٢ مليون دولار امريكى .

٥ ـ بنك الكويت والشرق الاوسط : تأسس فى عام ١٩٧١ ورأس ماله المدفوع ١٦٠,٢٠٨٨٠٢ مليون دولار امريكى .

٦ ـ بنك برقان : تأسس فى عام ١٩٧٥ ورأس ماله المدفوع ٢١٥,١٩١٢١٨ مليون دولار أمريكى .

ثالثا : البنوك المتخصصة

تتولى البنوك المتخصصة الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل وهو النشاط الذى يقوم به البنك التجارى فالبنوك التجارية تعتمد على الاستثمارات قصيرة الأجل أى أن البنوك المتخصصة يعتمد عليها فى تمويل العمليات التى تحتاج لاستثمارات كبيرة وطويلة الأجل مثل عمليات الاسكان والزراعة وتمويل الصناعات المختلفة وتعتمد البنوك المتخصصة فى دولة الكويت على مواردها الذاتية فقط بعكس البنوك التجارية التى تعتمد فى نشاطها على مواردها الذاتية بالاضافة للودائع المودعة لديها ويوجد فى

الكويت بنكان متخصصان يبلغ اجمالى اصولهما ٣,٨٤٦١٥ مليار دولار أمريكى واجمال الودائع بهما ٢,٥٩٢٤٥ مليار دولار كما تبلغ القروض الممنوحه ٢,٠٦١٨٣ مليار دولار ويبلغ اجمالى حقوق الملكية ٤٢١,٩٥٠ مليون دولار وصافى الربح حتى نهاية عام ١٩٨٧ مبلغ وقدرة ٢٩,٦١ مليون دولار امريكى والبنكان هما :

١ ـ البنك العقارى الكويتى : تأسس فى عام ١٩٧٣ ورأس ماله المدفوع ٩٥,٣٧٩٧٤٨ مليون دولار أمريكى .

٢ ـ البنك الكويتى الصناعى : تأسس فى عام ١٩٧٣ أيضا ورأس ماله المدفوع ٧٤,١٠٢٠٠٠ مليون دولار أمريكى .

رابعا : البنوك المشتركة

يوجد فى دولة الكويت بنك مشترك واحد وهو بنك الكويت

والبحرين المشترك ومركزه الرئيسى فى دولة البحرين وتأسس فى عام ١٩٧١ برأس مال مدفوع ١٤٦,٢٧٨ مليون دولار أمريكى وهو بنك تجارى يزاول جميع أعمال وأنشطة البنوك التجارية ويخضع لرقابة البنك المركزى .

هذا باختصار شديد هيكل الجهاز المصرفى فى دولة الكويت بخلاف شركات الصرافة والبنوك الاسلامية وشركات الاستثمار والأموال المختلفة والتى لاتتوافر لدى البيانات الدقيقة عنها مثل بيت التمويل الكويتى وشركة المزينى للصرافة وشركة الراجحى للصرافة والاستثمار بالكويت وغيرها من شركات الصرافة المنتشرة فى الكويت .

ترى بعد هذا العرض ماهو موقف هذه البنوك وما مصير أموال المودعين بها وماذا حدث لسجلاتها وحواسبها الآلية ومعلوماتها وأسرارها سؤال نتوجه به إلى سادة بغداد لعلنا نجد لديهم الأجابة وإلى اللقاء مع هيكل الجهاز المصرفى العراقى إن شاء الله .



منع دخول الطلبة العراقيين للدراسة

بريطانيا تلغي قرار تجميد أموال المصرف الوطني الكويتي

لندن ـ وكالات الانباء: قرر المصرف المركزي البريطاني «بنك انجلترا» صباح امس إلغاء قرار تجميد اموال اكبر مصرف كويتي هو المصرف الوطني الكويتي

وقال جون فينيجان، مساعد مدير المصرف الكويتي، ان القرار يتضمن رفعاً عاماً للتجميد البريطاني عن جميع عمليات المصرف

واضاف ان ممتلكات المصرف الكويتي كانت تبلغ عند وقوع الاجتياح العراقي للكويت ١٣ مليار دولار نصفها تقريباً كان في الخارج.

وفي بروكسل اوصت اللجنة الاقتصادية الاوروبية امس بتعزيز الحظر المفروض على العراق وأعلنت تقديم مساعدات غذائية جديدة الى اللاجئين المصريين بقيمة ١٠ ملايين دولار.

وتوقع المتحدث باسم الهيئة التنفيذية للمجموعة الاوروبية ان يوافق وزراء الدول الـ١٢ على الاقتراح الاسبوع المقبل.

وكان وزراء خارجية المجموعة قد طلبوا من اللجنة الاوروبية في ٧ سبتمبر (ايلول) تقديم المقترحات التي يمكن ان تندرج تماما في اطار قرارات الأمم المتحدة حسب ما افاد المتحدث.

واقترحت اللجنة ايضاً رفع قرار التجميد على الانشطة والموجودات العائدة لثلاث هيئات عامة كويتية لا تزال تحت سلطة الحكومة الكويتية في الخارج هي مكتب الاستثمار الكويتي ووكالة الاستثمار الكويتية وشركة «كويتي بتروليوم».

وكانت هذه الهيئات لا تزال مشمولة بالحظر.

وفي اجراء بريطاني آخر للتضييق على العراق، في اطار الجهود المبذولة لاجباره على تنفيذ قرارات الامم المتحدة والانسحاب من الكويت، اعلنت وزارة الداخلية البريطانية امس انها لن تسمح من الآن فصاعداً بدخول الطلبة العراقيين الجدد الى بريطانيا للتحصيل العلمي.

وقال بيان اصدرته الوزارة امس انه صدرت التعليمات بعدم منح الطلبة العراقيين الراغبين في الدراسة في بريطانيا تأشيرات دخول اعتبارا من العام الدراسي الحالي

واضاف البيان ان الطلبة العراقيين الموجودين الآن في بريطانيا لن يتأثروا بهذه الاجراءات مباشرة، ولكن وضعهم سيبقى خاضعاً للمراجعة في ضوء التطورات بشأن الوضع في المنطقة.

وأشار البيان الى ان هناك حوالي ٤٥٠ طالباً عراقياً، معظمهم من طلبة الدراسات العليا، موجودون في بريطانيا وان ٢٣ طالبا آخرين ابعدوا في الأونة الاخيرة.

ويسمح الاجراء الجديد بمنع الطلبة المسجلين بالفعل من العودة بعد الاجازات. ولكن وزارة الداخلية قالت انه في الوقت الراهن يجب الا يؤثر ذلك على الطلبة القادمين للفصل الدراسي الجديد.

ويأتي هذا الاجراء بعد الانباء التي ترددت عن انشطة يقوم بها بعض العراقيين المسجلين في بريطانيا على انهم طلبة.



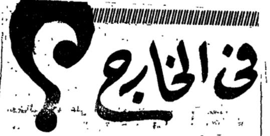
المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠



ممتلكات الكويت







اجرت الدوائر السياسية البريطانية اخيرا دراسة هامة حول الاوضاع السياسية والاقتصادية لدولة الكويت .. ونظرا لاهمية الدراسة فان ـ السياسى ـ تقدم ملخصا وافيا لها

تقول الدراسة ..

نسلط فى هذه الدراسة الاضواء على الاوضاع المالية الكويتية حيث ينتشر نفوذ الكويت المالى الهائل فى كافة انحاء العالم .. وكان حى الاعمال فى لندن ذا اهمية كبرى للمؤسسات المالية الكويتية ولا سيما لمكتب الاستثمار الكويتى الذى يتولى الاشراف على استثمارات الحكومة الكويتية فى الخارج ..

وفى اعقاب الغزو العراقى لدولة الكويت اصبحت لندن مركزا لرجال الاعمال والمال الكويتيين فى الخارج لتنسيق اعمال المؤسسات المالية الكويتية

انهم لا يواجهون مشكلة تجميد موجوداتهم فى الخارج فحسب .. ولكنهم يواجهون ـ ايضا ـ ولاسيما فيما يختص بالبنوك ـ مشكلة ان معظم السجلات والملفات موجودة داخل دولة الكويت المحتلة ..

وقد اظهر القسم الاعظم فى المجتمع الدولى مشاعر طيبة وتعاطف مع الكويت لحل مشاكلها .. ومع ذلك فقد اوقفت بعض المؤسسات الاخرى .ولاسيما فى اليابان ـ تقديم اى اعتمادات للمصارف الكويتية ..

يوضح لنا انتروا كنج هام رئيس تحرير مجلة الشئون الاقتصادية فى الشرق الاوسط التى تصدر فى قبرص الحجم الهائل للمتطلبات الكويتية فى الخارج والتى تمكن العراق من الاستيلاء عليها .. فيقول

كانت هناك كميات كبيرة من الذهب فى خزائن البنك المركزى فى الكويت وقت الغزو العراقى وتقدر هذه الكمية بنحو ١٢٥ مليون دولار .. وبالطبع فان احتياطى الكويت من الذهب اكثر من ذلك بكثير .. ولكن هذا الاحتياطى لم يكن فى الكويت وقت الغزو .. وليس من الواضح ان كان العراقيون قد استولوا على كل كميات الذهب .. ممن المؤكد انه من العسير جدا الوصول الى خزائن البنك المركزى ..

والسؤال

ولكن ماذا كان فى وسع العراقيين ـ ايضا ـ ان ياخذوا من البنك المركزى ؟

يقول كنج هام

بالاضافة الى كميات الذهب ذاتها ـ فقد كانت توجد كميات كبيرة من العملة الورقية بالدينار الكويتى فى البنك المركزى كم كانت توجد كميات من هذه العملات والاوراق المالية فى فروع البنوك التجارية الاخرى والمنتشرة فى انحاء الكويت

ومن المتوقع ان معظمها قد تم الاستيلاء عليها .. ولكن نظرا لانخفاض قيمة الدينار الكويتى بالنسبة للدينار العراقى فان قيمة هذه الاوراق المالية الكويتية قد انخفضت بنسبة ١٤ ضعفا تقريبا .. بالاضافة الى ذلك كانت توجد عملات ورقية اجنبية فى البنك المركزى والبنوك التجارية الاخرى .. ولكن من الصعب ـ ايضا ـ تقدير كمياتها ..

والسؤال اخر

هل يمكن للعراقيين ان يصلوا الى هذه المدخرات الكويتية فى الخارج ؟

والجواب ...

اتخذت الحكومات الغربية خطوات سريعة جدا بعد الغزو العراقى للكويت بتجميد الموجودات الكويتية فى الخارج .. فليس من المحتمل ان تكون الحكومة العراقية قد تمكنت من الاستيلاء على اى موجودات كويتية فى الخارج وتقدر قيمتها ب ٩٠ الف مليون دولار

وسؤال اخر

اذا كان قد تم تجميد كل الموجودات الكويتية فى الخارج بعد الغزو .. فكيف تمكنت البنوك الكويتية من مواصلة عملها ؟

يقول مصطفى سراج الدين مدير بنك لندن الكويت والشرق الاوسط .. وهو من البنوك الكويتية السته الكبرى فى العالم بعد تجميد الاموال مباشرة اخذت بعض البنوك المركزية فى دراسة الامور لتحديد اذا كانت هناك مؤسسات كويتية تستطيع ان تخرج من هذا التجميد .. وسمحت بعض هذه البنوك المركزية وخاصة فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية باتاحة الفرصة للبنوك الكويتية التى لها فروع لديها والتى تعمل فى بلدها بان تكمل اعمالها وتعامل البنوك الاخرى وكانت بعض المشاكل تتواجد فى بلاد مثل المانيا وكندا التى اصرت على استمرار التجميد سواء كانت هذه المؤسسات تعمل لديها ام لا ...

ونعود الى اندروا كنج هام - ليفسر لنا كيف تمكنت البنوك الكويتية من مواصلة اعمالها ..

يقول كانت النقطة الاساسية فى معالجة هذا الموقف التاكد من ان هذه الموجودات لاتصل الى ايدى الحكومة العراقية .. واذا ثبت ذلك فهذا يعنى انها تركت لها حرية استخدامها فمثلا .. استئناف بنك الاستثمار الكويتى مواصلة عملياته التجارية ..

ومن المفهوم ان مكتب الاستثمار الكويتى يقوم الان بشراء موجودات جديدة فى اوربا وفى وسعة ان يبيع موجودات اخرى فى حوزته اذا رغب فى ذلك

ويعتقد ان السلطات المصرفية مثل بنك انجلترا الذى يتولى الاشراف على اعمال البيوتات - اخذت فى الاعتبار النواحى الانسانية قبل ان تقرر تجميد الموجودات .. اذ يوجد عدد كبير يعيشون فى المنفى لم يتمكنوا فى بداية الامر من الوصول الى حاجاتهم فى الكويت

وتقول الدراسه ..

وقد سالنا مصطفى سراج الدين كيف تتمكن هذه البنوك الكويتية عن طريق مكاتبها فى الخارج من الايفاء بحاجات الرعايا الكويتيين فقال هناك صعوبات كبيرة فى مساعدة المودعين سواء الكويتيين او الاخرين الذين اودعوا اموالهم فى الكويت .. وذلك بسبب تجميد الاموال وعدم امكانية فك هذا التجميد لدفع بعض الاموال التى اودعت فى هذه البنوك .. ولكن فى الاونة الاخيرة سمح - بنك ديفندن برفع التجميد عن بعض الحسابات لكى ندفع بعض اجور العاملين الذين تركوا الكويت والذين يقيمون الان فى كل انحاء العالم بدون اى اموال خاصة بهم

وفى الاسابيع المقبلة قد نستطيع ان نحصل على ايضاحات من البنوك المركزية لكى نستطيع ان نعطى القروض للمودعين حتى نكفل لهم معيشة بسيطة فى الفترة المقبلة ..

حسابات البنوك

ولا شك ان هذه البنوك تواجه صعوبات جمة نظرا لان معظم سجلاتها وملفاتها فى الكويت ..

الدراسة كيف امكن التغلب على هذه المشكلة فتقول ..

ان مشاكل البنوك الكويتية ليست واحدة فمثلا .. فى البنوك التى لديها فروع خارج الكويت لديها بعض الدفاتر الخاصة بالمؤسسة الام وتستطيع عن طريق ذلك ان تعلم ما لديها من المحفظة المالية فى البنك باكمله .. اما البنوك التى لديها شركات استثمار او مكاتب تمثيل فى بعض بلدان اوربا فانها ستواجه مصاعب كبيرة فى الحسابات ..

وتقوم البنوك الكويتية الان بعملية حصر كاملة بالموجودات العالمية التى لديها عن طريق مخاطبة البنوك العالمية للحصول على حساباتها من حسابات ايداع ومعاملات مالية اخرى ..

من الواضح ان البنك المركزى للكويت يقوم بدور رئيسى لمساعدة هذه البنوك .. ولكن ماهو وضع مكتب الاستثمار الكويتى الان

تقول الدراسة

الكويت ليس لها رقابة مباشرة على البنوك الان الا فى بعض الحالات التى تكون فيها البنوك الكويتية فى حالة نزول مالى قوى .

ونعلم ان بنك - الكارو - اعطى بعض التسهيلات لاثنين او ثلاثة بنوك كويتية حتى تعطى الثقة فى السوق العالمى لهذه البنوك وتوضح ان لديها حكومة تقف وراءها وتساعدها على مجابهة المشاكل التى تواجهها

البنوك .. ومؤسسات النفط

وتقول الدراسة ..

نشرت الصحف البريطانية - مؤخرا اخبارا مفادها - للشيخ سلام عبد العزيز الصباح محافظ البنك المركزى الكويتى - الذى يعمل متعاونا مع مكتب الاستثمار الكويتى والبنوك الكويتية الاخرى لتنسيق عملها .. فى مدى صحة هذه الانباء ؟

وتجيب .

من الواضح ان كل المنظمات المالية الكويتية وكذلك معظم مؤسسات النفط الكويتية فى الخارج تتلقى ارشادات واضحة للغاية من السلطات العليا

ولقد اوضح الشيخ على خليفة الصباح وزير المالية الكويتى ان موجودات الكويت فى الخارج سوف تستخدم عند الحاجة لدعم اعمال البنوك التجارية لتمكينها من مواصلة عملها كما اوضح محافظ البنك المركزى ان البنك المركزى الكويتى سيواصل العمل لتغطية هذه البنوك

والمؤسسات المالية التى تعمل فى الخارج ..
ويقول اقتصادى كبير ..
ان المحادثات بين - الكاروا - البنك المركزى فى لندن - وبين البنك المركزى الكويتى والبنوك ستستمر لتنسيق العمل لان هذه المحنة تواجه جميع البنوك الكويتية فى وقت واحد ولذلك فان الوضع الحالى يؤكد أن هناك تنسيقا بين الاعمال
وقد تساءلت الدراسة ..
- بالرغم من ان كل المؤسسات المالية الكويتية تمنح حق الاسبقية لمساندة الكويتيين فى الخارج مع السعى للحفاظ على سمعتها فى الاسواق المالية العالمية فما هى وجهة نظر رجال اعمال الكويتيين فى تطورات الموقف فى المدى الطويل بالنسبة للمؤسسات المالية فى الكويت وذلك بعد استعادة الكويت سيادتها..
ثم قالت
بعد هذه المحنة التى تمر بها المنطقة فان المشاكل التى ستواجه دولها - وخاصة الكويت - سوف تكون مشاكل اعادة البناء وتتمثل فى استثمارات ضخمة لاعادة بناء المرافق والشركات والمؤسسات التى كانت تعمل .. وهذه الاستثمارات لابد انها ستتم عن طريق قروض ومنح حكومية عن طريق المصارف الكويتية ..



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

٣٠ مليار دولار تعويضات الكويت من العراق

زيادة حجم التعويضات مع استمرار الاحتلال

الدوحة - ق. ن. ا - كشفت مصادر كويتية رفيعة المستوى ان التعويضات الكويتية التى ستتم المطالبة بها من العراق ستتجاوز الثلاثين مليار دولار بصرف النظر عن مديونية النظام العراقى الخارجي .

وقالت المصادر فى تصريحات صحفية بالدوحة أن غزو العراق للكويت هو خطأ صدام حسين وسيتحمله من هم بعده أو هو نفسه سواء بقى فى السلطة أم لا .

وأوضحت المصادر ان طلب التعويضات الكويتية يتضمن ٦ بنود هى

● دفع التعويضات المالية والادبية للجاليات العربية والاجنبية فى الكويت الذين خرجوا بعد الغزو العراقى .

● تعويض المصانع الوطنية والمؤسسات الخاصة وشبه الحكومية فى الكويت .

● تعويض دولة الكويت عن الاضرار المادية والادبية التى تعرضت لها الكويت حكومة وشعباً .

● دفع مبلغ ١٤ مليار دولار هى قروض حصل عليها العراق أثناء حربه مع إيران .

● تعويضات عن الاضرار المادية التى أصابت البنية التحتية لدولة الكويت يتم تقديرها من قبل لجنة دولية متخصصة .

● دفع مقابل المساعدات التى دفعتها الحكومة الكويتية للقاطنين فى المخيمات والملاجىء فى الاردن وتركيا من الذين اضطرتهم ظروف الاحتلال للخروج من الكويت .

وأكدت المصادر الكويتية أن قيمة التعويضات المطلوبة من العراق ستزداد مع استمرار الاحتلال العراقى .



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠

الشيخ جابر الصباح يعلن فى الأمم المتحدة :

إلغاء الفوائد على القروض الكويتية

نبحث أصول الديون مع الدول الأشد فقراً

نيويورك ـ وكالات الانباء :

القي الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت كلمة بلاده امام الجمعية العامة للامم المتحدة تناول فيها مأساة الكويت ضحية العدوان العراقي الغاشم ..

قال وسط ترحيب حار وتصفيق حاد من رؤساء الدول والحكومات المشاركين فى اعمال الدورة ٤٥ للامم المتحدة انني جئتكم برسالة شعب كانت ارضه بالامس القريب منارة للتعايش السلمى والاخاء بين الامم.وكانت داره ملتقى الشعوب الامنة التى لا تنشد سوى العيش الكريم والبناء والعمل وها هو اليوم بين شريد هائم يحتضن الامل

البقية [ص٢]

الشيخ جابر [بقية ص ١]

فى مأواه وبين سجين ومناضل يرفض بدمه وروحه ان يستسلم ويستكين للاحتلال مهما بلغ عنفوانه وبطشه .. اضاف ان محنة الكويت هى قصة مأساوية متعددة الوجوه .. لم يقتصر اثرها على الكويتيين فقط بل تجاوزت ذلك لتصيب شعوبا اخرى وهددت وزعزعت الاستقرار فى العالم بصورة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ..

وقال انه منذ الحرب العالمية الثانية لم يحدث ان اجتاح بلد ما دولة مستقلة ذات سيادة وعضوا فى الامم المتحدة .. وسعى الى ضمها اليه بالقوة الغاشمة ويحاول محو اسمها وكيانها من خريطة العالم السياسية وازالة معالم هويتها التى تحددها مؤسساتها وبنياتها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ويجرى كل هذا ونحن فى نهاية القرن العشرين ..

اضاف امير الكويت ان النظام العراقى اختلق حججا واهية ومزاعم زائفة وملفقة ضد بلدى وكان جوابنا على ذلك هو اقتراح سلطة تحكيم عربية محايدة نأتمن اليها امرنا .. ونعرض عليها خلافاتنا .. لكن العراق سارع الى رفض ذلك وكان اخر مسعانا فى طريق السلام هو المباحثات الثنائية فى جدة بالمملكة العربية السعودية واعربنا خلالها عن حرص الكويت على تسوية مشاكلها مع العراق ضمن الاطار العربى .. غير ان النية العراقية كانت تتجاوز الاشكال القانونية والجوانب الشرعية لتصل الى اجتياح ربوع الكويت واستباحة سيادتها ودماء ابنائها واموالها وهتك الاعراض واشاعة الدمار والارهاب والتنكيل بأبناء ارضها وتشريد مئات الالاف منهم ومن مواطنى الدول الاخرى الضيوف علينا والذين سلبهم مدخراتهم وازهق ارواح المئات منهم وارتهن بعضهم . ولاتزال حتى هذه الساعة حملة الارهاب والتعذيب والاذلال مستمرة على تلك الارض الطيبة حيث تصلنا كل يوم انباء المذابح واستمرار السطو المسلح الشامل على مقومات الدولة والافراد

اشاد امير الكويت بموقف دول العالم المؤيد لبلده ضد عدوان العراق وبصفة خاصة الذى تمثل فى قرارات الجامعة العربية ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ومجلس الامن . كما اشاد بوقفة الشعب الكويتى ضد المحتل الغاصب المدجج بمختلف انواع اسلحة الدمار دفاعا عن ارضه وسيادته واستقلال دولته ..

تطرق الامير جابر الاحمد الصباح الى مشكلة الديون واعلن ان الكويت قررت الغاء كافة الفوائد على قروضها كما ستبحث أصول القروض مع الدول الاشد فقرا من اجل تخفيف عبء الديون التى تقع على كاهل تلك الدول ..

مليار دولار و ١٥ طائرة استولى عليها العراق من الكويت

لندن ـ ا ب ـ صرح عدد من المسئولين الكويتيين لصحيفة « الاوبزرفر » البريطانية امس بأن العراق استولى على كميات من الذهب قيمتها حوالى مليار دولار و ١٥ طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية ، إثر غزو القوات العراقية للكويت .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

الاموال الكويتية .. ونظرية الرهائن الاقتصادية

كان الغزو العراقى للكويت وما اسفر عنه من عمليات نقل للممتلكات والثروات خصوصا الكميات الكبيرة من الذهب ونهب محتويات القصور والمنازل والاماكن العامة والخاصة مثارا للجدل والمناقشات بين الدراسين والمتخصصين فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

وبغض النظر عن التحليلات المختلفة التى تناولت الجوانب الشرعية والقانونية للادعاءات العراقية فى الكويت من وجهة نظر القانون الدولى العام والتى لايختلف عليها اثنان والتى تنتهى جميعها الى نتيجة منطقية مؤداها عدم مشروعية الغزو ومن ثم كل مايترتب عليه من آثار تتعلق بالشخصية القانونية للدولة وسيادتها وحقوق الرعايا فى الدول المتحاربة.

ففى ظل القانون الدولى التقليدى كانت الحرب مشروعة على اعتبارها احدى وسائل وادوات تسوية النزاعات الدولية.

وفى ظل القانون الدولى العام المعاصر لايمكن الاعتداد بتلك الاثار لسبب بسيط وهو ان الحرب اصبحت محرمة تحريما قاطعا بل ومجرمة ومن ثم كل مايترتب عليها من اثار واوضاع.. الا ان اهمية هذه الدراسة توضح كيف ان ماحدث فى الكويت يعد تدهورا كبيرا فى العلاقات الدولية.. تخطى كل القواعد والمبادىء والاعراف وما تواتر العمل عليه حتى فى ظل قواعد القانون الدولى التقليدى المتعلقة بكيفية التصرف فى

بقلم

جميل كمال جورجى

اموال الدولة (العدو) اى المحاربة.

ويجدر التنويه منذ البداية الى ان هذه الاجراءات والمعايير انما تتناول وتعالج اموال رعايا الدولة المتحاربة التى تكون على اقليم الدولة الاخرى خصمها فى الصراع. وهو على خلاف الوضع فى الكويت اذ ان هذه الاموال تم نقلها فى اعقاب الغزو وان كانت النتيجة واحدة وهى انها قد اصبحت موجودة فى الاراضى العراقية.

حتى عام ١٩١٤ كان المبدا المسلم به هو التزام الدولة المتحاربة باحترام ملكية رعاية الدولة الاخرى المتحاربة معها على ارضها وعدم المساس بالاموال المملوكة لرعايا هذه الدولة وعدم تعريضها للمصادرة باية حال من الاحوال.

وبعد الحرب العالمية الثانية تطور هذا الوضع وبدأت الدول فى اتخاذ اجراءات المصادرة وفرض الحراسة وتجميد الاموال والنشاطات الخاصة برعايا الدولة المتحاربة على اقليمها والقيام بعمليات تصفيتها وحصرها تمهيدا لبيعها بدعوى ان هذه الاموال تعتبر تعويضا مناسبا عن الاضرار البليغة التى تعرضت لها ولتغطية جزء من نفقات الحرب.

ويرى بعض الفقهاء ان هذه الاجراءات انما تتم لصالح رعايا الدولة المتحاربة ذلك نتيجة تغيير الوضع القانونى لرعاياها الناجم عن الحرب والتى قد تمنعهم من التصرف فى تلك الاموال وتصريف شئونهم هذه النظرية اطلق عليها من جانب فقهاء القانون الدولى انذاك نظرية الرهائن الاقتصادية 4Theorie des Otages econgmiqu غى ان الدولة تحتفظ بهذه الاموال كرهائن لديها لتعويضها عن تكاليف ونفقات الحرب.

ومع اختلاف الواقعة فان الاموال التى سلبتها العراق من الكويت تعد من هذا القبيل اى انها تعتبرها رهائن اقتصادية لتعويضها عن النفقات الباهظة التى ستتكلفها فى هذه الحرب

هنا يثور التساؤل هل هذه النظرية تنطق على ماحدث فى الكويت؟ ومدى مشروعيتها فى ظل قواعد القانون الدولى العام المعاصر؟ بادىء ذى بدء أن هذه النظرية تعبر عن احد مراحل تطور القانون الدولى حيث كانت الحرب احد الاجراءات المشروعة التى يمكن ان تلجأ اليها الدول فى تسوية النزاعات.. فما حدث فى الكويت من وجهة نظر القانون الدولى التقليدى يعد امرا غير مشروع لانها ليست حربا فالحرب لها شروط واجراءات حددها القانون الدولى التقليدى.

هذا فيما يتعلق بالتكييف القانونى فى ظل قواعد القانون الدولى التقليدى التى اصبحت غير سارية بسبب تحريم وتجريم الحرب

اما فيما يتعلق بمصير هذه الاموال فى ظل قواعد ومبادىء القانون الدولى العام ومبادىء ميثاق الامم المتحدة. فان التكييف القانونى لهذا الوضع انما يستند الى الاثر القانونى للواقعة التى ترتب عليها وهى مبدأ الحرب واستخدام القوة فى العلاقات الدولية ومدى شرعية الضم او التنازل عن الاقليم الناجم عن استخدام مبدأ القوة.

تضمنت ديباجة ميثاق الامم المتحدة تحريما قاطعا لاستخدام القوة وكذا الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق والتى نصت على ضرورة امتناع اعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية من التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لاية دولة او على وجه اخر لايتفق ومقاصد الامم المتحدة.

مما سبق نجد ان مصادرة الاموال الكويتية لاسند لها فى القانون الدولى التقليدى الذى اصبح غير معمول به فى العلاقات الدولية المعاصرة وكذا فى اطار مبادىء القانون الدولى المعاصر اذ ان كل ماترتب على هذا الغزو يعد غير شرعى ولاسند له فى القانون وكذا الاموال الكويتية المكدسة الان فى العراق



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

اعــدام الدينـار الكويتـى وأصحاب الودائع يدفعون الثمن !

كتب علوانى مغيب :

يأتى الدينار الكويتى كإجراء مكمل لما اتخذته سلطات الاحتلال العراقى لضرب الدينار الكويتى منذ جعلت قيمته مساوية للدينار العراقى تمهيداً لإلغاء الدينار الكويتى وهو إجراء ادى إلى إحداث تخفيض هائل فى قيمة الدينار الكويتى بعد ان كان الدينار العراقى يباع فى السوق النقدية بالكويت قبل الغزو بـ ٨٠ فلسا كويتيا مما يعنى ان الدينار الكويتى كان يساوى حوالى اثنى عشر ديناراً عراقياً ..

ويقول الدكتور رمزى زكى استاذ الاقتصاد المعروف : إنه من الناحية العامة سيترتب على هذه الخطوة ان كل من يحمل دينارا كويتياً خارج الكويت والعراق قد خسر هذه العملة تماماً حيث سمحت السلطات العراقية باستبدال الدينار الكويتى بالدينار العراقى خلال عشرة ايام وبعد ذلك لم يعد الدينار الكويتى من الناحية الفعلية موجوداً وطالما ظل احتلال العراق للكويت قائماً سيظل هذا الأثر مستمراً بمعنى فقدان القيمة الكاملة للدينار الكويتى لمن كان يملكه قبل الغزو سواء فى شكل بنكنوت او فى شكل ودائع ، وإذا تخيلنا أن سلطات الاحتلال العراقى سوف تسمح لاصحاب الودائع بالدينار الكويتى فى البنوك الكويتية بسحب ودائعهم فى ضوء سعر التعادل الجديد بين الدينار العراقى والكويتى فإن اصحاب هذه الودائع يخسرون فى هذه الحالة حوالى ٩٢٪

وفيما يتعلق بالأرصدة الكويتية الرسمية الموجودة خارج الكويت والتى فرضت مختلف دول العالم عليها حالة التجميد منذ بداية الغزو فإنها لن تتاثر إطلاقاً بهذا الإجراء حيث إن كل دول العالم رفضت وما زالت ترفض الغزو ومايترتب عليه من نتائج - اضف إلى ذلك ان الدينار الكويتى كان من العملات القوية (عملة حرة قابلة للتحويل والاستبدال فى كل أسواق العالم) بسعر صرف يساوى ٣,٤ دولار امريكى لكل دينار وهذه القدرة المرتفعة التى كان الدينار يتمتع بها ترجع إلى التغطية الآمنة والجيدة التى كانت السلطات النقدية الكويتية تحرص عليها فى إصدار عملتها ولان جانباً كبيراً من هذه السيولة الدولية (الاحتياطيات) ما زال خارج الكويت وفى وضع امن فإن هذا يعطى السلطات الكويتية الإمكانية الهائلة فيما يمكن ان تصدره من اوراق مالية جديدة بعد زوال الاحتلال . إلى جانب ذلك فإن الكويت تمتلك احتياطات بترولية ضخمة وتستطيع ان تستعيد اوضاعها الطبيعية مرة اخرى فى غضون بضع سنوات بعد هذه الأزمة .



أقدم البنوك الكويتية في الخارج يدرس التحديات المتزايدة لدوره

بنك الكويت المتحد "ينكمش" في انتظار أيام أفضل

كريستوفر كين: سنلعب دوراً رئيسياً في إعادة البناء

لندن: «الشرق الأوسط»
من رشيد حسن

اكثر من نصف اصحاب الحسابات الكويتيين في بنك الكويت المتحد (لندن) لم يتقدموا بعد الى البنك رغم انقضاء نحو شهرين على الغزو العراقي لبلادهم، وذلك وفقاً لما ذكره لـ «الشرق الاوسط» مدير عام البنك كريستوفر كين.

في الوقت نفسه اقرت ادارة البنك المملوك من ١٣ مصرفاً ومؤسسة مالية كويتية ان الاحتلال العراقي للكويت يحرم البنك من احد ابرز ادواره كصلة وصل بين السوق المالية الكويتية والاسواق الدولية.

وقال مدير عام البنك في لقاء مع «الشرق الاوسط» ان الازمة ستفرض على بنك الكويت المتحد، مؤقتاً على الأقل، «الانكماش» والتخلي عن احد اهم مجالات توظيف السيولة التي كانت متوفرة له وهو مجال الايداع بين المصارف (انتر بنك). وينجم انسحاب البنك من هذا المجال التقليدي المربح مع واقع خسارته لمعظم خطوط الاعتماد والودائع التي كانت مقدمة من المصارف الدولية. الا انه سيعني في الوقت نفسه قيام البنك بسحب خطوط الاعتماد والودائع التي كان يقدمها لعدد غير قليل من مصارف الخليج، الامر الذي سيساهم في زيادة الضغوط على سيولة بعض هذه المصارف التي هبطت الى معدلات مقلقة اساساً.

بالاضافة الى ذلك سيضطر بنك الكويت المتحد الى التخلي عن جزء كبير من نشاطه في سوق القطع بسبب وقف تسهيلات المصارف الدولية.

نشأ بنك الكويت المتحد في عام ١٩٦٦ كبنك بريطاني بمبادرة من بعض المصارف وشركات الاستثمار الكويتية التي بدأت يومها تشعر بالحاجة الى بنك كويتي يربطها بالسوق الدولية ويقوم لحسابها بعمليات القطع والمراسلة فضلاً للخدمات التي يقدمها في السوق البريطاني.

ومع ارتفاع عائدات النفط وتزايد الفوائض الكويتية القابلة للاستثمار في الخارج تدفقت على بنك الكويت المتحد كميات كبيرة من الودائع ادت إلى بلوغ ميزانية البنك المجمعة نحو ٢.٢٧ مليار جنيه استرليني (نحو ٤ مليارات دولار في نهاية ١٩٨٩)، وذلك قبل ان تنخفض الى نحو ٣ مليارات دولار بعد غزو الكويت وقد كانت «مشكلة» البنك في بعض الاوقات ليست الحصول على الموارد بل استخدام هذه الاخيرة بشكل فعال. حتى قبل الاحتلال العراقي للكويت كان بنك الكويت المتحد قد بدأ يواجه تحدياً متزايداً لدوره التقليدي مع قدوم مصارف قوية مثل بنك الكويت الوطني (وهو اكبر مساهم) الى لندن وتركيزه على فروع نشطة في بعض الاسواق الرئيسية في العالم. وقد قامت البنوك الكويتية الاربعة الرئيسية بارساء قواعد لعملها في الخارج الامر الذي بدأ يخفض من حاجتها الى استخدام بنك الكويت المتحد، بل بدأ يجعل منها (خصوصاً في لندن) منافساً مزعجاً لبنك الكونسورتيوم الكويتي.

مع ذلك وربما بسبب ضيق مجالات استخدام الموارد بقي بنك الكويت المتحد تقليدياً احد اكثر البنوك سيولة على الاطلاق اذ لم تتجاوز قروضه المستحقة بعد اكثر من سنة عام ١٩٨٩ مثلاً نسبة ١٣٪ من مجموع الميزانية. بينما بلغت الاستثمارات السائلة والايداعات لدى المصارف والموجودات النقدية نحو ٥٠٪ من الاجمالي. ويقر



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

كريستوفر كين بارتياح ظاهر ان هذه الخاصية كانت اهم العوامل التي مكنت بنك الكويت المتحد من احتمال الصدمة الهائلة للغزو ولخسارة قسم كبير من ودائعه.

تفسر هذه المفارقة ايضا لماذا كان بنك الكويت المتحد حتى الآن أحد اكثر البنوك نشاطاً في مجال تنويع منتجاته وزيادة خدماته لقاعدة الزبائن الافراد سواء في مجال ادارة المحافظ الاستثمارية او خدمات الاقراض العقاري وادارة العقارات وانتهاء بالخدمات الشخصية مثل مساعدة الزبائن على ايجاد المدارس لابنائهم أو السكن لعائلاتهم الخ..

واجتاز بنك الكويت المتحد بحذر خطوة مهمة في مجال تنويع منتجاته عندما قرر دخول سوق الاقراض العقاري للافراد وخصوصاً البريطاني. واستطاع البنك في فترة قصيرة رفع محفظة الاقراض العقاري الى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني عام ١٩٨٩ والى نحو ٦٠٠٠ حساب.

تتجنب ادارة بنك الكويت المتحد حتى الان تقديم معلومات عن مدى انكشافها على سوق الكويت وهي تكتفي بالقول ان لدى البنك من ودائع المؤسسات والبنوك الكويتية اكثر بنحو ٢٥٠ مليون جنيه من امواله المودعة لديها.

اما في العراق فان انكشاف بنك الكويت المتحد لا يتعدى مليوني جنيه استرليني (نحو ٣.٨ مليون دولار) تمثل الشحن التجاري غير المؤمن من قرض للعراق مضمون من مؤسسة ضمان الصادرات البريطانية ECGD. وهذا الجزء تم شطبه قبل نحو اسبوعين.

ويقر كريستوفر كين بان الاحتلال العراقي للكويت كان اكبر الصدمات التي تعرض لها بنك الكويت المتحد. اذ في ايام معدودة خسر البنك قسماً كبيراً من ودائع المصارف التي كانت تمثل نحو ٤٧٪ من مجموع ودائع البنك في نهاية ١٩٨٩ ونحو ٤٢٪ من مجموع الميزانية.

كريستوفر كين
مدير عام بنك الكويت المتحد

لكن المدير العام لبنك الكويت الوطني يشدد على ان الازمة امتحنت في الوقت نفسه قوة البنك واثبتتها.

«ما الذي يمكن لبنك مملوك من بنوك محتلة وفي بلد محتل ان يفعل اكثر من الايفاء بحاجات العملاء الى السيولة؟». يقول كين ويضيف: «لقد قمنا بذلك في اصعب الظروف التي يمكن ان تمر على بنك وكسبنا رهان الثقة».

وفي الواقع ان تغلب بنك الكويت المتحد على الازمة يبدو الآن بوضوح في متابعته لعملياته كالمعتاد بل واضطلاعه بدور متزايد في مساعدة المؤسسات المالية والاستثمارية في الكويت اعادة تكوين سجلاتها. او وضع امكانات واجهزة البنك في خدمة هذه المؤسسات في محاولتها العودة الى السوق تدريجياً.

ويشير كريستوفر كين خصوصاً الى اهمية البيان الذي صدر عن البنك المركزي الكويتي بضمان الالتزامات القصيرة الاجل للمصارف الكويتية ويعتبر ان هذا الاعلان كان بمثابة عنصر حاسم في إحياء مناخ الثقة بالمؤسسات المالية الكويتية.

كما يشير الى الدور الخاص الذي لعبه رئيس مجلس الادارة فهد الرجعان في تطمين العملاء ومساعدتهم في معالجة المشكلات التي نجمت من الاحتلال وكذلك عن تجميد الارصدة الكويتية.

يبقى القول انه وعلى الرغم من ان بنك الكويت المتحد قد يكون اجتاز الازمة المباشرة التي نجمت عن غزو الكويت فان السؤال الاهم الذي سيكون على هذه المؤسسة ان تواجهه يتعلق بالمدى البعيد ويتناول بشكل خاص الدور الفعلي الذي يمكن لهذا البنك ان يلعبه في المستقبل، في ضوء احتمالات الوضع الكويتي نفسه. وما قد يطرأ على مصارف الكويت نفسها من تطورات عميقة. وليس اقل هذه التطورات استعداد بنك الكويت الوطني اكبر مصارف الكويت الوطنية واقواها لاعادة اطلاق عملياته من لندن وربما عبر تحويل فرعه هذا الى بنك بريطاني يضاف الى ذلك اتجاه البنوك الكويتية الاخرى لمعاودة عملياتها ايضا في العاصمة البريطانية بعد استكمال السجلات.

لكن كريستوفر كين يبدو مع ذلك واثقاً من ان تحرير الكويت سينتج فرصاً جديدة امام البنك ليقوم بدوره في تمويل اعادة البناء. وهو يعتبر ان البنك الذي مضى عليه اكثر من ٢٤ عاماً في خدمة الاقتصاد الكويتي جاهز تماماً مع ادارته وخبراته وموظفيه الـ ٣٥٠ للعودة بقوة واستعادة دوره الطبيعي.



قرار كويتى بعدم التعامل بالأوراق النقدية المسروقة

الطائف - ا . ش . ا - اصدر الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت مرسوما امس يقضى بعدم الالتزام باعادة قيمة الاوراق النقدية المسروقة من خزائن بنك الكويت المركزى .

وذكرت وكالة الأنباء الكويتية ان المرسوم تضمن ان بنك الكويت المركزى لايلتزم باعادة قيمة الاوراق النقدية المطبوعة والمودعة فى خزائنه والتى قامت سلطات الاحتلال العراقى بسرقتها وطرحها للتداول .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ١ تشرين ١٩٩٠

برنامج جديد للنشر المكتبي خلال شهر

استمرار احتلال الكويت يعيد مركزة فروع "العالمية" الى السعودية ومصر

□ القاهرة - من عبد الله كمال

■ تعيد شركة «العالمية للتكنولوجيا الدقيقة» الكويتية المختصة بالكومبيوترات والتطبيقات النظر في مجمل نشاطاتها التي كانت تتوزع في الكويت (مقرها الاساسي) والسعودية ومصر وتايوان واليابان كنتيجة للغزو العراقي للدولة الخليجية.

وقد انتقل مجلس ادارة الشركة الى السعودية برئاسة السيد محمد عبد الرحمن الشارخ، صاحب الشركة، وبقي عدد من موظفي الشركة في الكويت فيما توجه قسم اخر الى السعودية والقاهرة.

والحقت بوظائف الفرعين في السعودية ومصر مهام اخرى اذ تتركز في السعودية الان عمليات تطوير برامج الحديث الشريف والتراث والمعدات المكتبية والتربويات والالكترونيات والتدريب بينما يتسارع العمل في القاهرة لتدعيم قسم الابحاث والتطوير وزيادة حجمه بنقل بعض العاملين التابعين له من الكويت الى القاهرة.

ومن المتوقع ان توظف الشركة نحو ٣٠ موظفا جديدا في فترة قريبة ليضم مقر القاهرة اقسام البحوث والتدريب والنشر الالكتروني واللغويات الحاسوبية وتاليف المناهج وبرنامج منسق الكلمات.

وقال الدكتور نبيل علي رئيس قسم الابحاث في الشركة ان هذه الخطة كانت بدات بالفعل بوحدة تطوير البرامج التعليمية ومعها كل البرامج الخاصة بالتراث باعتبار السعودية الدولة العاصمة المنطقية لهذه الاختصاصات بينما رؤي ان القاهرة تعتبر مركزا اكثر جذبا لوحدة البحوث نظرا الى توافر العمالة واتساع حجم السوق واستقرار الظروف الاقتصادية.

وقال ان الوحدة المشار اليها ستضع نصب عينيها ثلاثة اهداف اساسية هي تطوير البرامج، واجراء بحوث اللغة العربية في الكومبيوتر ثم الدعم الفني للسوق المصري.

واضاف ان صناعة الكومبيوتر اظهرت احدى اهم ميزاتها بعد غزو الكويت وهي سهولة انتقالها من مكان الى اخر اذ تمكنت الشركة من نقل جزء كبير من نشاطاتها خلال شهرين.

برامج

انتجت الشركة مجموعة برامج مدمجة تشمل نظام التشغيل العربي وبرنامج العرض ومنسق الكلمات والمدققات الاملائية للغتين العربية والانكليزية وقاموس صخر وبريد صخر وصخر بيسك.

ومن البرامج الدينية قدمت القرآن الكريم، وترجمة معانيه الى الانكليزية، وصحيح البخاري، ومختصر صحيح البخاري، والمواريث، وكتب الحديث الثمانية.

وتعتبر «العالمية» ان هذا هو الخطوة الاكثر تشعبا وتعمقا في علوم الحديث بعد صحيح البخاري، ويعتبر هذا البرنامج مرجعا في علم الحديث اذا يغطي ٣٥ الف حديث شريف للرسول صلى الله عليه وسلم من كتب الحديث الثمانية، ويغطي البرنامج هذا الموضوع بالبحث والتحليل وبعض الدراسات العلمية في ٢٥ الف صفحة.

وتحت بند البرامج المحاسبية انتجت «صخر» برامج متابعة وضبط المخزون والتكاليف، وتعزيز تدفق السيولة، وقراءات صائبة عند الشراء، وضبط عمليات الصرف وتسديد الديون، وضبط الرواتب والمصروفات الشهرية، وتحليل الموقف المالي، ونظام محاسبي متكامل، والمكتب الشخصي.

اما البرامج التعليمية فتشمل برنامجان للادارة المدرسية، الاول خاص بالفصول الدراسية والثاني خاص بالسنة الدراسية الكاملة، ثم نظام اعداد الدروس تحت اسم «صاد»، وبرنامج الشعر العربي.

وفي برامج قواعد البيانات، يوجد برنامج قاعدة بيانات النصوص العربية، وقاعدة بيانات صخر الترابطية للاعمال، وصخر SQL وكاتب التقارير. وفي البرامج المكتبية يوجد برنامج ملفات صخر، وادارة المكتبات، ثم مدرب الطباعة.

وستدفع الشركة خلال شهر برنامجا يقول المهندس اشرف زكي مدير «العالمية مصر» انه يستطيع منافسة ابل ماكنتوش لاسباب كثيرة



«صخر اي. اكس. ٣٠٠٠» المدار بالنظام العربي. (الحياة)

اهمها توافر مميزات اكثر ورخص ثمنه، وهذا البرنامج هو «الناشر المكتبي، وهو نظام نشر متكامل لصف النصوص وتصميم الصفحات»، وعملية الاخراج الكاملة لها، ويتميز باستخدام كل اشكال الخطوط العربية والزخارف العربية.

يقسم هذا البرنامج الشبكة الى ١٦ عمودا ومصفا كاقصى حد ويوفر وحدات قياس مختلفة والتحكم بانسياب النص بين الصفحات، وعرض الصفحات باربعة احجام: هي ضعفا الحجم الحقيقي، والحجم المناسب للشاشة، والمصغرات وعرض الصفحات المتقابلة، ونسخ تصميم من صفحة الى اخرى اومن خارج البرنامج، واستخدام النص مع نشرات وتصاميم مختلفة، والبرنامج يقبل ملفات الرسوم MSP ويتيح امكان تصميم وثيقة بعدد من الصفحات يصل الى ٩٩٩ صفحة. اما احجام البنوط فهي من ٨ الى ٢٢٥ وباشكال مختلفة.



المصدر : السياسى

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٤ مليار دولار ديون العراق للكويت

اكد وزير المالية الكويتى الشيخ على الخليفه الصباح ، ان الكويت قدمت للعراق ١٤ مليار دولار خلال السنوات العشر الاخيرة ، اما على شكل قروض او مساعدات ، وانها كانت بصدد الغاء ديونها على العراق عقب اعادة جدولة اجمالى ديون العالم على العراق والمبالغة ٧٠ مليار دولار

وقال : ان الكويت لم ولن توقف مساعداتها للشعب الفلسطينى داخل الاراضى العربية المحتلة ولا خارجها وان كل الالتزامات المترتبة من القمم العربية على الكويت تجاه القضية الفلسطينية سددت وتم الوفاء بها بالكامل ، بل ويزيد عليها ..

واكد وزير المالية الكويتى ، ان الكويت كانت سباقة الى تقديم جميع انواع العون والمساعدة للدول والشعوب المحتاجة فى انحاء العالم وان حصة الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت كبيرة ..

وقال : ان الكويت كانت تقدم ٣,٥ فى المائة من مجموع دخلها القومى للمساعدات والهبات للدول المحتاجة وان هذه النسبة تزيد ثلاث مرات عما حددته الامم المتحدة للدول الفقيرة من مساعدات ..

واكد الشيخ على الخليفة ، ان القضية الفلسطينية قضية كل العرب وسوف تظل كذلك بغض النظر عن مواقف القيادة الفلسطينية من الازمة الكويتية والتى ضحت بالقضية الفلسطينية من اجل اهداف ربما كانت خاصة وضيقة الافق !



الامير جابر الاحمد الصباح

صدام حسين

وقال : ان هناك من يؤيدنا من الفلسطينيين والقيادة الفلسطينية ، لكننا نتمنى ان يرتفع صوتهم عاليا ولا يأتى الوقت الذى يقولون فيه : ليتنا رفعنا صوتنا

وحول المساعدات التى قدمتها الكويت للعراق اكد وزير المالية الكويتى : ان العراق تلقى من الكويت ـ خلال السنوات العشر الاخيرة ـ اكثر من ١٤ مليار دولار بما فيها الهبات والقروض . وقد كان هناك تفكير فى الغاء هذه الديون باكملها وان الحكومة الكويتية كانت لها وجهة نظر تستهدف مساعدة العراق فى جدولة ديونه العالية التى بلغت ٧٠ مليار دولار

واكد وزير المالية الكويتى ان الكويت ستطالب صدام حسين بدفع تعويضات عن خسائر الشعب الكويتى فضلا عن وضع ترتيب دولى امنى يضمن عدم تكرار ما حدث ..

٦٠ مليون دولار يوميا خسائر الكويت من النفط

صرح د . رشيد العميرى وزير النفط الكويتى أن الكويت تخسر يوميا ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار من جراء توقف تصديرها النفطى بسبب استمرار الاحتلال العراقى للكويت .

قال العميرى أن الكويت سوف تضطر الى زيادة انتاجها النفطى الى ٣ او ٣,٥ مليون برميل يوميا بعد التحرير للانفاق على البناء وتعويض الدمار .

مليــار دولار حجـم خسائر القطاع الزراعى فى الكويت بسبب الغزو

الامم المتحدة - رويتر - اتهمت الحكومة الكويتية العراق بالقيام بحملة تدمير منظمة للمزارع والثروة الحيوانية والصناعات السمكية فى الكويت .

وقدرت الكويت فى خطاب للسكرتير العام للامم المتحدة حجم التدمير الذى لحق بالقطاع الزراعى بما يزيد على مليار دولار . واشارت الرسالة الكويتية إلى نقل اكثر من ٢٠ الفا من قطعان الماشية و ٢٠٠٠ من الخيول العربية الاصيلة من الكويت للعراق .

٤٠ مليار دولار و٤ سنوات لاعادة بناء الكويت

الظهران ، السعودية ، ـ ر ـ ذكر مسئولون كويتيون ان اعادة تعمير الكويت تحتاج الى ٤٠ مليار دولار و٤ سنوات تقريبا ، اذا انسحب العراق سلميا من الكويت ولم يدمر المنشآت البترولية .

واشارت هذه المصادر ـ إلى ان التعويضات التى يطلبها الكويت من العراق بسبب الآثار التدميرية للغزو قد تواجه مماطلة عراقية . واضافت ان هذه التعويضات تشمل حوالى ٢٠ مليار دولار نتيجة الدمار الذى اصاب المنشآت وعمليات النهب ، وحوالى ٢٠ مليار دولار أخرى

وتقول مصادر مطلعة انه فى الوقت الذى يمكن فيه للكويت اعادة بناء نفسها من عائد الاستثمارات الكويتية فى الخارج والتى تتراوح ما بين مائة مليار دولار ومائتى مليار دولار ، فإن العراق يواجه مشكلة حادة فى العملات الصعبة لسداد ديونه البالغ حجمها ٧٠ مليار دولار.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

■ مسئول فى بنك الكويت :

البنـــك لـم يصـــرف أى نسبة من ودائع العملاء

صرح مصدر مسئول فى بنك الكويت الوطنى بانه لاصحة اطلاقا لما تناقلته بعض الصحف العربية عن قيام بعض البنوك الكويتية ، بصرف نسبة من ودائع عملائها .

واضاف المصدر ان بنك الكويت الوطنى لم يصرف حتى الان اى نسبة من الودائع للعملاء كما ان البنوك الكويتية الاخرى ، لم تصرف أى جزء من الودائع ، وان ماجاء فى الصحف الاردنية من اخبار حول ذلك الموضوع ، لا اساس له من الصحة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

متابعة خبرية

ارتفاع سعر الدينار الكويتي بشكل مفاجئ

قفز سعر صرف الدينار الكويتي قفزة مفاجئة في السوق السوداء .

القفزة شهدها الثلث الاول من شهر ديسمبر الجاري .

في منتصف ذلك الثلث بلغت القفزة مداها اذ وصل سعر بيع الدينار ثلاثة جنيهات ونصف .

سعر البيع تجاوز ايضا الثلاثة الجنيهات ونصف الى الاربعة الجنيهات ونصف ووصل خمسة جنيهات للكميات الكبيرة .

القفزة المفاجئة وراءها ظروف جديدة تمثلت في قرار مجلس الامن الصادر في نهاية نوفمبر الماضي القاضي باستخدام القوة لتحرير الكويت ثم ظهور رغبة مفاجئة كذلك لحوار امريكي عراقي .

الظروف الجديدة وان كانت سياسية خالصة جددت الامل ووفرت ظروفا يمكن ان تمهد للاستقرار ايا كان ما ستفسر عنه الاحداث .

الاحداث وما بعدها خلقت نزوعا لتخزين الدينار الكويتي فوصفه المصرفيون بانها مضاربة غير مسبوقة وتكتنفها مخاطرة جسيمة .

قفزة سعر صرف الدينار الكويتي المفاجئة طرحت سؤالا مؤداه هل يمكن ان يعود الدينار بعد التحرير بحل سلمي او غير سلمي كما كان قبل ٢ اغسطس الماضي ؟

وكم يحتاج الدينار من زمن لكي يعود كما كان قبل اجتياح العراق لارضه؟

وهل هي فعلا عودة عملة او حتى بدايات لها ؟

كتب - جمال فاضل

يختلف تفسير الارتفاع المفاجيء في سعر صرف الدينار الكويتي من مصرف لاخر غير ان هناك اتفاقا عاما على ان المتغيرات التى استجدت على ملف أزمة الخليج كانت في مجملها وراء ما حدث لسعر صرف الدينار في السوق السوداء فيما ظل سعره دونما تغيير في السوق المصرفية الحرة عند ٩٧ قرشا مصريا بيعا له و٩٧,٧ قرش شراء .

أرجع عمر الشناوى ببنك تنمية الصادرات الارتفاع المفاجيء في سعر صرف الدينار الى نزول صيارفة عرب قاموا بتجميع اكبر قدر ممكن من الدينار الكويتي بغرض المضاربة على اسعاره حال عودة الكويت كدولة .

المضاربة بدأت ارهاصاتها مع احياء الامل في حل سلمى لازمة الخليج استنادا الى قرار مجلس الامن باستخدام القوة العسكرية لاجلاء العراق .

هذه المضاربة غير مسبوقة بتجارب مثيلة ويكتنفها العديد من المخاطر من ابرزها انه من غير الوارد لاى حكومة تتسلم السلطة في الكويت ان تسمح باستمرار تداول نفس العملة التى كانت سائدة قبل ٢ اغسطس .

ومن الوارد ان يكون هناك كم ضخم من الدينار الكويتي تم تهريبه مع العديد من الافراد السابق لهم العمل داخل الكويت .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

وبفرض وهو فرض بعيد ان الحكومة التى ستتسلم الكويت ستستمر فى الاعتراف بذات العملة بشكلها الحالى ومواصفاتها الفنية فانه من غير الوارد ان يعود الدينار الكويتى الى عصور ازدهاره السابقة وهذا يرجع لسببين فنيين اولهما تدمير البنية الاساسية للاقتصاد الكويتى من طرق وانشاءات ومستشفيات ومصارف واحتياطى من الذهب لدى البنك المركزى الكويتى .

الوضع الطبيعى وفى ظل عودة الاستقرار للمنطقة ان يحدث انخفاض ملحوظ فى اسعار تصدير البترول نتيجة لحاجة دول المنطقة وخاصة الكويت بعد التحرير لتصدير أكبر كمية ممكنة من النفط بصفة يومية ليتمكن من مجابهة الانفاق الضخم المطلوب لاعادة البنية الاساسية للمجتمع الكويتى .

السبب الثانى الفاتورة الباهظة التكاليف التى تحملتها دول الخليج عامة من جراء الانفاق العسكرى خلال الفترة من ٢ اغسطس وحتى الان سيدفعها حتما الى زيادة معدلات انتاجها وتصديرها للبترول . فضلا على ان العراق الذى توقفت صادراته من البترول طوال فترة الازمة ستؤدى هذه العوامل الى زيادة المعروض فى السوق العالمية من البترول . كما ان الاحتياطى الذى كونته الدول الاوربية الصناعية والكبرى سيؤثر على سعر النفط وقد يسفر هذا عن انخفاض حاد فى اسعار بيع البترول وينعكس هذا بدوره على الوضع الاقتصادى الكويتى .

وليس قبل ثلاث سنوات - كما يضيف عمر الشناوى ببنك تنمية الصادرات - حتى يستعيد الدينار الكويتى قوته نتيجة استقرار اسعار البترول واستكمال البنية الاساسية للدولة الكويتية الجديدة .

الدكتور محمد وديع بدوى مستشار البنك المركزى الكويتى بمكتب القاهرة ايد امكانية عودة الدينار الكويتى الى سعر صرفه قبل ٢ اغسطس الماضى مستندا فى رؤيته الى وجود احتياطى نقدى ضخم حتى وإن كان قد تعرض لهزة عنيفة من جراء سحب كثيف لمواجهة الآثار الناجمة عن اجتياح العراق للكويت .

الاعتبارات السياسية وفق رؤية الدكتور وديع قد تكون بمثابة الجمل الذى يحمل هودجا داخله يتربع الدينار وهو يعود لارضه . ويقدر الدكتور وديع ماتحتاجه عملية استعادة الدينار عصره الذهبى بسنتين على الاقل . ولم يستبعد ان تلجا الشرعية الاقتصادية الكويتية قد تلجا للمخزون النفطى الضخم والذى يقدر باكبر مخزون نفطى دولى .

وعلم الاهرام الاقتصادى ان عددا من البنوك الكويتية قد تقدم للبنك المركزى المصرى طالبا افتتاح فروع لتلقى الاستثمارات الكويتية فى مصر .

وعلم ايضا ان مكتب البنك المركزى الكويتى بالقاهرة قد شرع فى اعداد ترتيباته الخاصة بعودة الحياة المصرفية الطبيعية وفق ماتسفر عنه الحلول سلمية كانت او غير سلمية .

فى سياق آخر طالبت مصادر مصرفية مصرية بابرام اتفاقية مع الحكومة الكويتية تلتزم بمقتضاها بسداد مستحقات المصريين العاملين بالكويت قبل ٢ اغسطس على اساس سعر صرف الدينار قبل الازمة لان سداد تلك المستحقات التى تبلغ ١٢ مليار دولار بسعر صرف مابعد ٢ اغسطس معناه خفض حاد فى قيمة تلك المستحقات وضياع اكثر من ثلثها عند التحويل .

وكان سعر صرف الدينار الكويتى رسميا فى مصر يبلغ ٩ جنيهات و ٩٧ قرشا مصريا وفى السوق السوداء بلغ ١١ جنيها .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠

استقالة جماعية من مكتب الاستثمار الكويتي بلندن

لندن ـ خاص الاهالى

استقال خمسة عشر مسئولا كويتيا من كبار الموظفين ورجال الاعمال استقالة مسببة من مكتب الاستثمار الكويتي بلندن الذى يدير الاصول والممتلكات الكويتية بالخارج والتى تصل الى ٦٠٠ مليار دولار تعد هذه الاستقالة السابقة الاولى من نوعها .

ذكرت الاستقالة ان السبب هو التدخل السافر الذى يمارسه وزير المالية الكويتي على الخليفة الصباح فى تسييل الاصول والاستثمارات الكويتية دون الرجوع الى مجلس الادارة اضافة الى تصريحات الوزير المتكررة انه سيمنح شركات النفط الاجنبية حق التملك بالكامل لاصول شركات النفطية الكويتية بعد العودة وعرضه ان تمتلك الشركات الاجنبية ٤٩,٩٪ من النفط الكويتى قد ترتفع فى وقت لاحق بعد التحرير وانه قد سحب من الموجودات اكثر من ٢٥ مليار دولار منذ بدء الازمة قبل ٤ شهور فقط وقد تردد ان الحكومة الكويتية وقعت عقدا بمليار دولار مع شركة دعاية امريكية لشرح عدالة القضية الكويتية !

جدير بالذكر ان تسييل اصول الممتلكات الكويتية يتم بدعوى توفير اموال لخدمة قضية التحرير وهذا ما كان قد دفع التكنوقراط ومجلس ادارة مكتب الاستثمار الكويتي الى طلب الاشراف الرسمي على الانفاق والا يتم تسييل الموجودات دون الرجوع اليهم وهو مالم يحدث .



المبيعات الكويتية بلغت نحو ٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩

خسائر «العالمية ـ صخر» كبيرة ومحاولات لتجميع الفريق الفني

تعتبر شركة «العالمية ـ صخر» احدى الشركات التي تضررت بقوة من الازمة نظرا لحجمها الضخم وللخسائر التي منيت بها في الكويت التي كانت تضم مركزها الرئيسي وفريق الابحاث والتطوير فضلا عن كونها احدى اكبر اسواق الشركة في المنطقة العربية.

فمن اصل مبيعات اجمالية قاربت الـ ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ استوعبت السوق الكويتية نحو ٥٠ مليون دولار (او نحو ٢٥٪ من الاجمالي) منها نحو ٣٤ مليون دولار لاجهزة الكمبيوتر والالكترونيات الاخرى، بينما جاءت المداخيل الباقية من مبيعات التجهيزات المكتبية والكهربائية والات التصوير التي تمثل العالمية في الكويت وكالات حصرية لعدد كبير من ماركاتها. ومن بين هذه الماركات منتجات شركة JVC الكهربائية اليابانية وكاميرات واجهزة فاكس واستنساخ «ريكو» اليابانية و منتجات «سيمنس» الالمانية من الادوات المنزلية واجهزة هاي ـ فاي مارنتس وسماعات GBL والات «ياماها» الموسيقية اليابانية واشرطة SKC الكورية.

بالاضافة الى ذلك تملك العالمية ١٠ مختبرات للتحميض السريع للصور الفوتوغرافية في مدينة الكويت.

وفي اتصال مع «الشرق الاوسط» قال فتحي صادق احد مسؤولي الشركة في السعودية ان العالمية «لا تملك حتى الآن تقديرا موثوقا للخسائر الاجمالية» الا انه وبناء على المعلومات المتوفرة عن حجم السوق الكويتية ومع اضافة الاضرار المادية المباشرة فان الخسائر المباشرة للعالمية في الكويت من جراء الاحتلال العراقي قد تزيد عن الـ ٣٠ مليون دولار منذ الثاني من اغسطس (اب) الماضي.

الا انه يجب ان يضاف الى تلك الخسائر الاضرار الاضافية التي نجمت عن التقلص الكبير في حجم الطلب على منتجات الشركة من اجهزة الكمبيوتر والبرامج والانظمة الاخرى وكذلك الاضرار المتمثلة في توقف او تعثر العديد من برامج التطوير التي كان الفريق الفني للشركة يعمل عليها عند وقوع الغزو. ومن بين اهم المشاريع التي اوقفها الغزو تلك المتعلقة بتطوير برنامج لتعليم القرآن الكريم وآخر حول صحيح البخاري وثالث يدعى «المصحح النحوي» وعدد من مشاريع المعاجم والقواميس وقد انفقت الشركة مبالغ طائلة على تلك المشاريع التي توقفت الآن نظرا لتشتت الفريق الفني الذي كان يعمل عليها في الكويت (نحو ١٥٠ شخصا) او تحول من بقي منه في الكويت الى اعمال اخرى.

ومن بين المشاريع التي انفقت عليها العالمية بسخاء مشروع لتطوير كمبيوتر عربي متوافق مع «اي بي إم» بالتعاون مع شركة ACER التايوانية. وقد سمي الكمبيوتر الجديد «صخر بي سي».

ويقول صادق ان عدداً من فنيي الشركة الذين كانوا يعملون في الكويت التحق بمركز الشركة في مصر حيث يوجد ايضا مركز لتطوير البرامج تحول الآن الى المركز الرئيسي لمتابعة المشاريع التي تنفذها الشركة. واقر صادق بان الشركة خسرت في حالات معينة الشخص الرئيسي المسؤول عن تطوير برامج معينة الامر الذي سيعني حتما تاخر الاعمال. إذ حتى ولو امكن العثور على فنيين جدد فان هؤلاء سيجدون صعوبة في الافادة التامة من الاعمال التحضيرية التي قام بها من سبقهم.

واضاف المتحدث باسم العالمية ان الشركة كانت تفاوض العراق على مجموعة من العقود قبل وقت قليل من الازمة وان السوق العراقية بدت زاخرة بطاقة استيعاب ضخمة نظرا لحجم البلد ولاتجاه السلطات يومها الى ادخال الكمبيوتر على نطاق واسع الى انظمة التعليم والادارات الحكومية والشركات.

وتعتبر السوق السعودية اكبر اسواق العالمية اطلاقا علما ان الشركة تتولى بالاضافة الى توزيع اجهزة وبرامج «صخر» في تلك السوق توزيع ماركات عالمية مثل «مارانتس» و GBL واشرطة SKC والات تصوير «ريكو» ووكالة كمبيوتر ACER التايواني المتوافق مع «اي بي إم».



محادثات كويتية مع أمريكا وبريطانيا للإفراج عن أرصدة الكويت المجمدة

نقلت وكالة « رويتر » تصريحاً للشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك المركزى الكويتى ـ الذى يعمل فى المنفى ـ أعلن فيه ان البنك يتوقع الاتفاق قريباً مع وزارة الخزانة الأمريكية وبنك انجلترا على الافراج عن ارصدة كل البنوك الكويتية ، التى كانت قد جمدت لمنع العراق من الاستيلاء على مليارات الدولارات .

واضاف فى حديث نشرته امس مجلة ميدل ايست ايكونوميك سيرفاى » أن البنك المركزى سيقدم الأموال اللازمة لتسوية الحسابات بين البنوك ، إذ لا تستطيع البنوك المغلقة العمل منذ تجميد أرصدتها فى السوق الدولية ، وهى سوق هامة تستطيع من خلالها البنوك الإقراض والاقتراض لتغطية احتياجاتها النقدية ، وذلك منذ الغزو العراقى للكويت فى ٢ اغسطس الماضى .



المصدر : المصور

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أموال المودعين فى الكويت باسعار الدينار قبل الغزو

● انتهى البنك المركزى الكويتى من اعداد دراسة تشمل تقييما للمؤسسات المالية والمصرفية ، واكد سالم عبدالعزيز الصباح محافظ البنك المركزى ان معظم البنوك الكويتية اعادت تنظيم سجلاتها المصرفية ، مؤكدا ضمان البنك المركزى لحقوق المودعين فى البنوك الكويتية والتزام الحكومة بتزويد البنوك بالسيولة اللازمة .

واوضح استمرار تحديد سعر صرف الدينار الكويتى على أساس سلة العملات كما كان متبعا من قبل على اساس سعره المعلن فى اول اغسطس ـ قبل الغزو العراقى ـ ٣,٨٧٤٥ مقابل الدولار الامريكى .

ومن ناحية اخرى ذكرت مصادر اقتصادية بالعاصمة البريطانية ان هناك اتجاها قويا فى انجلترا للافراج عن الاموال الكويتية المجمدة بالبنوك البريطانية .



المصدر: الأهــــرام

التاريخ: ١٦ فبــراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٠ مليار دولار خسائر اقتصادية للكويت بسبب الحرب

واشنطن ـ ر ـ صرح عبدالله العبيدان استاذ المالية بجامعة الكويت بان تكاليف اعادة بناء الكويت ستزيد على ٥٠ مليار دولار. واقترح فرض ضريبة اضافية على ثمن البترول العراقى للمساعدة على توفير هذا المبلغ.

واوضح ان اكثر من عشرين مليار دولار قد فقدت بسبب توقف الاقتصاد الكويتى كما ان عمليات النهب العراقية سلبت الكويتى من موارده الاقتصادية والاجتماعية واضاف ان الخسائر الاقتصادية قد تصل الى حوالى ٥٠ مليار دولار.

ووصف عبيدان الوضع فى الكويت بانه محزن.

تغيير شكل العملة الكويتية بعد التحرير

صرح رضوان جمال مدير البنك الأهلى الكويتى فرع دبى انه سيتم تغيير شكل العملة الكويتية بعد التحرير، وذلك اسوة بقرار تغيير شكل جواز السفر الكويتى . وذلك لتسجيل عملية حصر الفئات الدينارية التى سرقتها قوات الغزو العراقى من البنك المركزى .

واضاف المسئول فى تصريح نشرته صحيفة البيان الصادرة بدولة الامارات العربية المتحدة ان البنك يعمل بالتنسيق مع البنوك الكويتية الاخرى من ناحية . والبنك المركزى الكويتى من ناحية اخرى على إلغاء قرار تجميد الارصدة من قبل البنوك الاجنبية حيث سيتم ذلك قريبا لمواجهة عمليات مابعد التحرير . مشيرا إلى ان عملية التجميد كانت لصالح المودعين .

واشار إلى ان البنك هو الوحيد المفوض باستبدال الدينار الكويتى إلى درهم الامارات فى الدولة بالاضافة الى تقديم هذه الخدمة للقادمين الكويتيين من إيران بشرط ان يتم الاستبدال خلال اسبوع .



المصدر : السياسى

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩١

رأى : الخراب .. والسراب ؟!

يُصاب المواطن العربى بالجزع عندما يقرأ الارقام التالية التى اذاعها الاقتصادى الكويتى عبد الله العبيدان عن الخسائر التى اصابت بلاده من جراء الغزو والاحتلال العراقى ...

● حوالى خمسين بليون دولار قيمة ما حدث من خسائر ودمار ويشمل ذلك المخزون من السلع والبضائع الانتاجية والاستهلاكية ومرافق البلاد المالية والمؤسسات والبالى .... الخ

● حوالى مائة بليون اخرى اذا حدثت المعركة البرية .... اذ من المتوقع ان تسوى الكويت بالارض وتسقط كل المبانى التى لم تسقط بعد ...

● اما اذا نفذ العراق تهديداته بحرق ابار البترول .... فان حجم الخسائر لا يمكن تقديره الان اذ يتوقف الامر على عدد الابار التى ستحرق .... ومدى اصابتها فعلا حتى يمكن تحديد الزمن اللازم لاطفائها ...

وعلى اى حال فان الاقتصادى الكويتى يقول ان حجم الخسائر الحقيقى فى الكويت لا يمكن تقديره بالضبط اذ ان سلطات الاحتلال قد اقامت ستارا من التعتيم عما يجرى فى الكويت اذ لا تسمح بدخول صحفيين اجانب او حتى ممثلى الصليب الاحمر الدولى .. وترفض باصرار صيحة حكومة الكويت بادخال اغذية وادوية الى اهل الكويت ...

من ناحية اخرى نحن نعلم انه حتى الان تعاقدت حكومة الكويت مع بعض الشركات الامريكية والانجليزية على اعادة بناء مرافق ومؤسسات ومناطق باسرها فى حدود ستين بليون دولار ... ومازال هناك طابور طويل من الشركات الاجنبية من جميع الانواع فى انتظار « قضمة » من الرغيف الكبير !

ولم يرد حتى الان اى ذكر لاسم شركة مصرية تم التعاقد معها على بناء حتى مسجد بمليونى دولار فى الكويت !!

ولا يدخل فى باب خسارة الكويت ما دفعته من نفقات لتمويل جيوش ما يسمى بالتحالف خاضت الحرب لاسترداد استقلال الكويت ... وان كانت الانباء قد ذكرت ان الكويت والسعودية قد دفعتا ٣٦ بليون دولار ...

هى اذن عشرات البلايين من الدولارات ان لم يكن مئاتها خسرتها ودفعتها دولة الكويت من اجل نزوة جامحة لمطامع توسعى مستبد قرر فجأة غزو بلد عربى مسالم شقيق .... ونهب خيراته وتسبب فى تحقيق هذه الخسائر الفادحة .

ما الذى استفاده العالم من تلك الخسائر ... بل ما الذى استفاده النظام العراقى .... الديكتاتورى منها ؟ ...

ان النتيجة التى نراها هى تدمير العراق نفسه او نصفه على الاقل ... وتدمير قطاع كبير من قواته العسكرية ... وسقوط مكانته بين دول العالم اجمعين بعد اذ خذل كل انصار الحل السلمى وخصوم الحرب فى استكبار واستعلاء اجوفين ... ووضع رقبته طالما مختارا فى اصرار عجيب وحماقة منقطعة النظير تحت سيف خصومه رغم تحذيرات العالم كله ...

اما كان افضل الف مرة ... ان يتمهل النظام العراقى فى جهوده من أجل حل مشاكله مع الكويت .. عن طريق مزيد من التفاوض .... والتباحث .... والاخذ والرد ... بدلا من اللجوء الى القوة والغزو والاحتلال بل الضم

لقد رفض العراق الطريق الذى كان يدعو اليه عندما تم الغزو .. اذ كان يدعو الى المفاوضات والحل السلمى بدلا من الخيار العسكرى .. بينما هو قطع المفاوضات بعد يومين فقط مع الكويت .. ثم اكثر من ذلك خذل كل انصار المفاوضات والحل السلمى اللذين ظلوا يناضلون من اجل تفادى الحرب طوال ستة شهور تقريبا .. وسار طالما مختارا فى صلف شديد الى الحرب بقدميه !!

بلايين وبلايين راحت فى الهواء .. وارواح عشرات الالوف صعدت فى السماء .. وتلك الكارثة الاكبر .. علام ؟! هباء فى هباء .. وسراب فى سراب !!

عبد الستار الطويلة



رسالة واشنطن :

٥٦ مليار دولار تكلفة الحرب حتى الآن !

كتبت - خالدة زكي

قدرت مصادر امريكية تكلفة الحرب فى الخليج حتى نهاية هذا الشهر بنحو ٥٦ مليار دولار ..

وقد قامت الادارة الامريكية بجهود مكثفة مع دول الخليج واليابان والمانيا لتمويل العمليات العسكرية فى الخليج لذا فان دول التحالف الدولى بما فيها دول

الخليج سوف تدفع ٤١ مليار دولار بينما ستدفع الولايات المتحدة ١٥ مليار دولار ..

وكانت المملكة السعودية والكويت قد اعلنتا انهما سيدفعان حوالى ٣٠ مليار دولار من هذه النفقات وحتى نهاية هذا الشهر

وحول الجزء الخاص بالولايات المتحدة فسوف يتقدم الرئيس بوش بطلب خاص

للكونجرس من اجل الموافقة على تخصيص ذلك المبلغ الاضافى (١٥ مليار دولار



وسوف يكون على دافعى الضرائب سداده طبقا لمشروع الموازنة الامريكية الذى قدم للكونجرس فى اوائل هذا الشهر

واعلنت مصادر امريكية ان دول التحالف قد تلقت حتى الآن مبلغا يقل عن عشرة مليارات دولار والباقى سبق الحصول عليه كالاتى ٥,٥ مليار من المانيا و٩مليارات من اليابان و١٣,٥ مليارا من الكويت و١٣,٥ مليار من السعودية ونحو ٣٠٠ مليون دولار من كوريا الجنوبية ..

وسوف تكلف نفقات الحرب دافعى الضرائب ما يعادل ١٥ مليار دولار حتى

نهاية هذا الشهر وكانت التقديرات تشير الى انها لن تزيد عن ١١ مليارا ...

وكانت مصادر بالبيت الابيض قد اعلنت ان الولايات المتحدة لن تتحمل سوى ٢٠ ٪

فقط من نفقات حرب الخليج والباقى من دول التحالف فيما وصف بانه محاولة لتهدئة

ثورة الرأى العام الامريكى الذى يتهم المانيا واليابان بعدم تحمل نصيبهما من تكلفة الحرب ..

الكويت يقترض بضمان البترول ولن يبيع استثماراته

لندن - رويتر - : أعلن عبدالله الجابندى رئيس هيئة الاستثمار الكويتى ان الكويت تدرس الاقتراض بضمان احتياطيها من البترول بدلا من تسييل استثماراتها الخارجية لتوفير الأموال السائلة اللازمة لاعادة تعمير الكويت بعد انتهاء حرب الخليج .

ونفى المسئول الكويتى - فى تصريحات له قبيل بدء الهجوم البرى لتحرير الكويت ما نشرته صحيفة « الاندبندنت » البريطانية مؤخرا من ان الحكومة الكويتية قامت بتسييل استثماراتها فى الغرب



الخزانة الأمريكية تنهى تجميد أرصدة ٧ بنوك كويتية

واشنطن - أ . ب - قررت وزارة الخزانة الامريكية امس إلغاء تجميد ارصدة ٧ بنوك كويتية بدءا من ١٨ مارس القادم . كما قررت الوزارة استبعاد اجراء تحويلات لحكومة العراق أو الافراد فى العراق أو الكويت المحتلة أو أية هيئات تعمل فى أى من البلدين .

وحددت الوزارة البنوك بالبنك الاهلى بالكويت وبنك الكويت والشرق الأوسط وبنك الخليج والبنك التجارى بالكويت والبنك الصناعى والبنك العقارى وبنك البرقان .

وكانت الحكومة الامريكية قد جمدت أرصدة العراق والكويت عقب الاحتلال العراقى للكويت فى ٢ أغسطس الماضى .

الكويت تطالب ببترول عراقى

باريس ـ ر :
اعلن الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح محافظ البنك المركزى الكويتى ان بلاده قد تطالب ببترول عراقى كجزء من تعويضات الحرب .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩١

٥٠٠ مليار دولار تكلفة اعادة بناء الكويت
توقع انفاق ٨٠٠ مليون دولار فى ٣ أشهر

باريس ـ مكتب الاهرام ـ صرح الشيخ سالم الصباح حاكم البنك المركزى فى الكويت فى حديث ادلى به لصحيفة لوموند ان ٢٢ فى المائة من عقود مرحلة أعادة البناء العاجلة حصل عليها البريطانيون بينما حصل الامريكيون على اغلبية هذه العقود وحصلت النرويج والسويد وفرنسا وايطاليا وسويسرا على بعض العقود .

وقدر الشيخ سالم تكلفة البناء فى الكويت ومصالح القطاع الخاص التى تعرضت للنهب تصل الى ٥٠٠ مليار دولار .

وفى لندن اعلن على خليفة الصباح وزير المالية الكويتى ان السلطات الكويتية لن تبيع او تصفى استثماراتها وممتلكاتها فى الخارج من أجل تمويل عمليات اعادة إعمار الكويت بعد الدمار الهائل الذى خلفته القوات العراقية .

وقال فى مقابلة اجرتها معه هيئة الاذاعة البريطانية ان الضرر الذى الحقته القوات العراقية بالكويت اسوأ مما كانت السلطات الكويتية تتوقعه . واضاف ان حكومته ستتصرف بمسئولية فى توفير تكاليف عمليات اعادة الاعمار فى الكويت ، واكد ان الكويت ستطالب العراق بدفع تعويضات .

ارتفاع الدينار الكويتى وانخفاض العملة العراقية

عمان ـ وكالات الأنباء : حقق سعر الدينار الكويتى امس ارتفاعا كبيرا فى سوق الصرف الاردنية . وسجل الدينار العراقى انخفاضا كبيرا . اكدت مصادر اردنية ، زيادة الطلب على الدينار الكويتى خلال اليومين الماضيين ، بعد الاعلان عن انسحاب العراق .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩١

سر تكشفه "السياسي":

الكويت احتفظت بمعظم أموالها بعيداً عن أيدي العراقيين

كتب محمود عبد الحميد :

كان الاستيلاء على الأموال والأرصدة الكويتية هدفا رئيسيا للغزو العراقي، ولكن يبدو أن الكويتيين كانوا يحسبون حساب هذه الساعة ففوتوا الفرصة على العراقيين، واحتفظوا بأكبر قدر من أموالهم بعيدا عن أيدي العراقيين الذين سرقوا مليارا أو ثلاثة مليارات فقط من الدولارات، كانت هي الأموال الموجودة في البنوك الكويتية.

والسؤال هنا كيف استطاع الكويتيون الاحتفاظ بأموالهم بعيداً عن أيدي العراقيين؟ وكيف استمر الكويتيون ينفقون من أموالهم طيلة أشهر الاحتلال السبعة؟ ومن أين كانوا ينفقون؟ رغم أن هناك قرارا بتجميد الأرصدة الكويتية في البنوك العالمية؟.

كيف باشر البنك المركزي الكويتي عمله من لندن رغم الاحتلال؟

من الكويت الى لندن

والذي يجب أن يعلمه الجميع أنه بعد الغزو العراقي مباشرة وبالتحديد ظهر يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ استطاع الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك الكويتي المركزي أن يعبر الحدود الكويتية وأن يصل سرا الى السعودية، ومنها طار الى لندن حيث كون هناك مجموعة عمل لتشغيل البنوك الكويتية من لندن، ولقد اتصل محافظ البنك المركزي الكويتي بأكثر من ٥٠٠ بنك في مختلف انحاء العالم وأبلغهم أن البنك المركزي الكويتي مازال يعمل وأنه نقل نشاطه من الكويت المحتلة الى لندن عاصمة انجلترا اعتمادا على أرصدة مكتب الاستثمارات الكويتي الموجود في لندن والتي تزيد عن مائة مليار دولار.. وبالتالي استطاعت الكويت أن تجعل من مكتب الاستثمارات الكويتية بديلا للبنك المركزي الكويتي حيث يضم مكتب الاستثمارات الكويتية بالخارج عددا من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى مثل شركة «سانتافي» البترولية التي تملكها الكويت بالكامل، ويبلغ رأسمالها ٢,٥ مليار دولار، وهناك أيضا شركة «برتيس بتروليم» البريطانية التي يملك مكتب الاستثمارات الكويتي ١٠٪ منها حيث يبلغ رأسمالها ٣,٥ مليار دولار وشركة سيارات مرسيدس الألمانية، وتملك الكويت فيها ٣ مليار دولار وأيضا تملك الكويت في شركة هوكسيت للكيماويات الألمانية ٢,٢ مليار دولار، وتملك الكويت ٢ مليار في مجموعة «توراس» الأسبانية و١,٥ مليار دولار في عقارات «سانت مارتن» البريطانية و٥٠٠ دولار في «جاليريا دالاس» وهيوستون بأمريكا. و٤٠٠ مليون دولار في بنك «ميدلاند» الانجليزي و٤٠٠ مليون دولار في شركة «فيالفتلاقب» للهندسة الألمانية و٤٠٠ مليون دولار أخرى في شركة البترول العربية باليابان و١٨٥ مليون دولار في هليتون أتلانتا الأمريكي و١٠٠ مليون دولار في شركة «ويستون ريسورس» الأمريكية للبترول، و١٠٠ مليون دولار في فنادق «ترست هاوس» البريطانية و١٠٠ مليون دولار في شركة سيم داربي الماليزية و٦٠ مليون دولار في بنك «رويال سكوتلاند» البريطانية و٣٥ مليون دولار في فيرست كابيتول» في سنغافورة و١٠ مليون دولار في شركة أفيمو في سنغافورة.

الملفات الكويتية

ولقد استطاعت الكويت أن تستعيد ٨٥٪ من ملفات الكويت المالية والبنكية في شهر اكتوبر ٩٠ أي بعد الغزو العراقي بشهر واحد، وقد أدى ذلك الى حماية الأموال والأرصدة الكويتية بعيدا عن ايدي القوات العراقية.

واذا كانت الكويت ثالث دولة في احتياطي البترول العالمي، وبها بترول يكفي لمائة سنة قادمة فان استثماراتها الخارجية تبلغ مائة مليار دولار أو أكثر من خلال صندوق أو مكتب الاستثمارات الكويتية في الخارج، وتعتمد السياسة المالية الكويتية على ادخار ٧٠٪ من أموال مكتب الاستثمارات الكويتية بالخارج لحين نضوب آبار البترول وهو ما يطلق عليه صندوق الأجيال المقبلة، والجدير بالذكر أن الاستثمارات الكويتية بالخارج تدر يوميا ربحا قدره ٢٠ مليون دولار.

مؤسسة البترول

كما استند الاقتصاد الكويتي في المنفى في تدبير أمور الصرف والانفاق على قوة وطاقة مؤسسة البترول الكويتية التي تحتل المركز الثاني عشر بين أكبر شركات البترول في العالم ومقرها لندن، حيث تمتلك هذه الشركة شركات بترول في ٣٢ دولة في خمس قارات الى جانب اسطول كبير من ناقلات البترول و٦٥٠٠ محطة بنزين في قارات أوربا فقط.

الدينـار الكويتـى الجديـد تداوله بعد استقرار الأوضاع

ابوظبى - وكالات الأنباء - تقرر بدء تداول الدينار الكويتى الجديد فور استقرار الأوضاع المصرفية بالكويت وعودة بنك الكويت المركزى لممارسة مهامه التى يقوم بها حالياً من الرياض مؤقتاً .

وذكرت مصادر صحفية أن الدينار الجديد له نفس ملامح وفئات الدينار القديم ما عدا تغييرات فى اللون ، وأنه سيتم التعامل به فى داخل الكويت فور انتهاء مهلة الأشهر الثلاثة الحالية المقررة لخطة الطوارىء ، وقد تم طبع الدينار الجديد فى بريطانيا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

جابر الأحمد يعود إلى الكويت قريباً

تداول الدينار الجديد فور إستقرار الأوضاع

الكويت – وكالات الانباء :

يعود الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت الى عاصمة بلاده فى اقرب وقت . ذكرت هذا امس وكالة الانباء الكويتية تعليقا على قيام وحدة من الجيش الفرنسى بتطهير ٣ قصور رسمية ، هى البيان ودسمان والسيف ، من الالغام .

من ناحية اخرى اعلن مسئولون كويتيون ان ميناء عبد الله الذى يعد واحدا من احدث مصافى البترول فى الكويت قد اصيب بأضرار بالغه وتعرض للنهب على ايدى القوات العراقية المنسحبة .

وقال مسئول كويتى ان سياسة الارض المحروقه التى اتبعها العراقيون جعلت آبار البترول المشتعلة والالغام تمنع خبراء البترول من تقدير الخسائر .

وأضاف المسئول الكويتى ان المسح الذى يجرى للمنطقة سيتم الانتهاء منه الاسبوع القادم مما يعطى صورة واضحة عن الاوضاع قبل ان تبدأ عمليات الاطفاء والاصلاح .

وقد تقرر بدء تداول الدينار الكويتى الجديد فور استقرار الاوضاع المصرفية بالكويت وعودة بنك الكويت المركزى لممارسة مهامه التى يقوم بها حاليا من الرياض .

المصدر : الأسياسى

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩١

الأنفاق فى المنفى

ولقد خصصت الحكومة الكويتية فى المنفى ملايين الدولارات للكويت فى الخارج ، ففى بريطانيا وحدها تمتع حوالى سته آلاف كويتى بالمنحة الشهرية الكويتية وقيمتها ثلاثة آلاف دولار للعائلة الواحدة كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للدول التى تساند الكويت عسكريا كالولايات المتحدة وغيرها وكان مجموع الأموال التى صرفتها الكويت فى الأشهر الستة من الغزو ٦ مليار دولار .

المصدر : المساء
التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩١

لمن يستحق

تحتاج الكويت الى عشرين مليار دولار لاعادة تعميرها وتسعى حكومتها حاليا الى اقتراضها من السوق المصرفية الدولية .

ان اقتراض هذا المبلغ لابد ان يصاحبه فوائد يصاب بها الاقتصاد الكويتى وتستنزف الكثير من اموال شعبه الذي عانى بما فيه الكفاية .

الحل فى رأينا ان تتعاون دول الخليج معا لتقديم اكبر قدر ممكن من هذا القرض فى صورة قروض بلا فوائد تسددها الكويت من عائدات البترول بعد ان تعود حقولها الى العمل . كما يجب على دول الخليج وباقى دول الاوبك خفض انتاجها البترولى حتى يمكن للكويت ان تصدر القدر الضئيل المتاح لها تصديره من البترول بأعلى عائد ممكن .

ومادامت محنة الاحتلال قد انتهت فقد حان وقت العقاب . لماذا كانت دول الخليج تدعم الملك حسين بمئات الملايين من الدولارات كل عام وهى تعلم حقيقته ولماذا كانت الامارات بالذات تتحمل تكاليف زواج الملك الشهير بملك الشطرنج . وعندما كان يجوب دول الخليج فى العام الماضى مطالبا بدعم الاردن بعد ان انخفض احتياطيها من العملات الصعبة الى الصفر تقريبا لماذا لم تقل له هذه الدول وقتها فلتحول بعض مافى حساباتك الرقمية ببنوك اوروبا الى بلادك التى تقول انك ملكها ومالكها .

ان المعونات يجب ان تذهب الى من يستحقها فقط .

عربى أصيل

الدينـــار الكويتـــى الجـديد طرحه خلال الاسبوعين القادمين

الكويت ـ امين محمد امين . يتم خلال الاسبوعين القادمين طرح الدينار الكويتى الجديد ، بعد ان تم طبع كميات كبيرة منه بالخارج وسيتم طرحه داخل الكويت المحررة أولا مع استئناف عمل البنك المركزى الكويتى خلال الاسبوعين القادمين .

وعلمت الأهرام انه سيتم استبدال جميع العملات الكويتية الصادرة قبل الاحتلال ، ومنع استبدال الدنانير التى استولت عليها القوات العراقية من البنك المركزى الكويتى ، ووزعت ارقامها الحكومة الكويتية ، واشارت بعدم صلاحيتها للتعامل ، وذلك رغم صرف العراق منها لرواتب الموظفين العاملين بالكويت ، خلال فترة الاحتلال عن شهر اغسطس الماضى . كما سيتم صرف مستحقات الكويتيين والوافدين من مدخراتهم بالبنوك الكويتية من العملة الجديدة .

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١١ مـــارس ١٩٩١

١٢٠ مليـــون دولار خسـائر الكـويت يوميـا بسـبب حرائق البتـرول

لندن - وكالات الانباء - وصف الدكتور رشيد العميرى وزير البترول الكويتى الدمار الذى اصاب المنشآت البترولية فى بلاده نتيجة التخريب واشعال القوات العراقية الحرائق فيها بانه كارثة .

وقال الوزير الكويتى ان الدمار شل امكانية الكويت فى انتاج البترول بنسبة ٨٥٪ بالاضافة الى الاضرار البيئية الكبيرة نتيجة هذه الحرائق .

وقدر الوزير الكويتى فى تصريحات ادلى بها لراديو لندن حجم البترول الذى يحترق من الآبار يومياً بحوالى مليون برميل

تحليل اخبارى

الكويت بلد مدين !!

من المفارقات التى ينتظر ان تنجم عن الغزو العراقى للكويت ، تحول الدولة الاخيرة الى الاقتراض من الخارج لاول مرة . إذ من المنتظر ان توافق الحكومة الكويتية على خطة لإقتراض نحو ٢٠ مليار دولار من المصارف الدولية . ورغم ذلك فإن الكويت بالطبع لن تحتل موقع المدين الصافى ، حيث ان الموجودات الخارجية الكويتية تقدر بما يزيد على ١٠٠ مليار دولار ، بل إن الحكومة تخطط لأن يكون اقتراضها بضمان هذه الموجودات . ويعد هذا الاجراء فى حال اتمامه اجراء حكيما من عدة زوايا فتصفية الاستثمارات الكويتية فى الخارج وبعضها بنسبة كبيرة فى شركات عالمية كبرى مثل هوكست ومرسيدس بنز الالمانيتين وبريتش بتروليم البريطانية سيكون ضارا بكل من الكويت والدول مقر هذه الشركات على السواء ، إذ ان التصرف بالبيع فى كمية كبيرة من الاسهم لتغطية حاجات إعادة الإعمار ستؤدى بهذه الأسهم الى انهيار فى قيمتها بما يترك اثاره السيئة على عائدات البيع ومركز الشركة المالى على السواء . كما ان الوقت الراهن وقت مناسب للإقتراض من زاوية ان الاوضاع الاقتصادية المتدهورة وتعمق آثار الركود فى البلدان الصناعية الكبرى تدفع السلطات النقدية بهذه البلدان ،لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، الى تحقيق معدلات



الفائدة ، بحيث اضحت اسعار الفائدة الآن اقل منها خلال السنوات القليلة الماضية ومع احتمال بدء الانتعاش الاقتصادى بعد منتصف هذا العام ، فربما يدفع هذا الى عودة اسعار الفائدة للارتفاع مرة اخرى مع بداية العام القادم ، لا سيما إذا ترافق هذا الانتعاش مع عودة معدلات التضخم للارتفاع . ومن ثم فإن التعاقد على قروض بالدولار الامريكى فى وقت لا يتجاوز فيه سعر الفائدة على الاقتراض بالدولار نحو ٩٪ سيكون امرا رشيدا من الناحية الاقتصادية والمالية . اضافة لهذا فإن قيمة المساهمات الكويتية فى

الشركات الكبرى فى حالة إنتعاش حاليا ، ذلك ان البورصات العالمية وهى تستقبل انباء نهاية الحرب قد عكست ذلك فى شكل ارتفاعات ملموسة فى اسعار اسهم معظم الشركات وهو ما يعنى ان العائد على الاسهم سيكون فى العام الحالى اكبر من العام السابق ، خاصة إذا ما تأكد ذلك بعودة الانتعاش الاقتصادى فى البلدان موطن الاستثمارات الكويتية ، وهو ما دفع واحداً من المسئولين السابقين فى مكتب الاستثمار الكويتى فى لندن الى القول بان عائدات الاصول الكويتية ستكون فى العام الحالى اكبر من كلفة الاقتراض واخيراً فإن الاقتراض الكويتى هو امر مؤقت نظرا لان الكويت امامها بعض الوقت حتى تعود بقوة الى تصدير النفط ومن ثم فربما يكون الحجم الحالى من القروض كافيا لكلفة إعادة الاعمار خلال الفترة المتبقية من هذا العام ، ولاسيما فى المجالات الحيوية كالبنية الاساسية والموانى ، ثم تمول عائدات النفط التى ينتظر ان تتزايد مع مرور الوقت بقية عمليات إعادة الاعمار ، وقد عبرت بعض السلطات الكويتية عن رايها فى امكانية ان تقوم بقية بلدان مجلس التعاون الخليجى بمساندة الكويت ربما عبر بيع بعض النفط لحسابها ، اى فيما يشبه السلفة النفطية ، حتى تتمكن الكويت من اصلاح آبارها المدمرة والعودة لإنتاج النفط من جديد ، ولاشك انه إذا ماتم هذا فإنه سيخفف الى حد بعيد من الاعباء الكويتية المالية فى المدى القصير ويعزز بالتالى من الإصرار الكويتى على عدم التصرف فى اى من توظيفاتها الخارجية .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تطالب بجزء من عائدات البترول العراقى

نيويورك - أ . ش . أ - طالبت الكويت بأن يخصص العراق جزءا من عائداته البترولية لتعويضها عن الخسائر التى تكبدتها أثناء الاحتلال .

وصرح محمد ابو الحسن سفير الكويت لدى الأمم المتحدة بعد اجتماع عقده أمس مع بيرير دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة بأنه طالب بانشاء صندوق للمساعدة لتعويض الكويت .

وأشار راديو صوت أمريكا الى أن ابو الحسن اعاد خلال الاجتماع ما اكدته الكويت من قبل من أن الاحتلال العراقى تسبب فى اضرار يبلغ قيمتها حوالى مائة مليار دولار .

□ البنوك الكويتية تبدأ عملها اليوم :

وقف التعامل بالدينار الذى سرقه العراق

الكويت ـ من امين محمد امين : تبدأ البنوك الكويتية اليوم في ممارسة عملها بعد توقف استمر اكثر من ٨ اشهر . وتقرر عدم التعامل مع الدينار الكويتى الذى سرقه النظام العراقى من خزائن البنك المركزى وطرحه للتداول خلال فترة الغزو ، حيث وزعت ارقام هذه العملات على المقيمين والوافدين لعدم التعامل بها ، كما تقرر عدم التعامل بالدينار العراقى .

وستبدأ البنوك عملها بصورة تدريجية فى اعداد حسابات العملاء واقرارها وفقا لحساباتهم يوم اول اغسطس الماضى ، كما ستبدأ البنوك فى تغيير العملة الكويتية القديمة بالعملة الجديدة ، وصرف ودائع ومدخرات المقيمين بالكويت بالعملة الجديدة .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدينار الجديد

عادت البنوك الى العمل فى الكويت وفتحت ابوابها لاعمال مصرفية سوف تكون محدودة فى المرحلة الاولى ومع عودة الحياة المصرفية صدرت العملة الكويتية الجديدة المميزة التى تلغى الدينارات السابقة .

يقول الشيخ « سالم عبدالعزيز الصباح » محافظ البنك المركزى الكويتى أن مانهب من البنك فى شهور العدوان العراقى بلغ ما يقرب من ٣٥٠ مليون دينار ، وأن كمية الذهب التى سرقت من البنك تصل الى مليون وثلثمائة الف اوقية ذهب ثمنها يقدر بـ ٩٥٠ مليون دولار بالاضافة الى العديد من العملات الفضية والتذكارية التى اختفت .

اما العملة الجديدة التى تم اصدارها والتعامل بها منذ امس فتبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دينار كويتى .

وأهم أسباب تغيير العملة هو حجم الدينارات المسروقة بحيث تصبح بلا قيمة بعد صدور الدينار الجديد .. اما الذين سبق وسحبوا دينارات من ارصدتهم وبقيت معهم فهؤلاء لايسمح لهم باستبدال القديم بالجديد .

طريق طويل امام الكويت فى البناء والتعمير ، لقد تحطمت « عمدا » البنية الاساسية للبلد وكانت شهور الاحتلال استنزافا مستمرا وتخريبا مقصودا .. ابار البترول المشتعلة كيف ومتى تخمد نيرانها .. المضاعفات الخطيرة للبيئة لايعلم احد حتى الان مدى تأثيرها على مستقبل الاجيال الحالية والقادمة .. هذا بالاضافة الى مشكلات اجتماعية واخرى خاصة بالجنسية وقضايا الديمقراطيـــة .. وهناك ايضا حساسية لم تظهر اثارها واضحة بعد فيما بين الصامدين الذين بقوا فى الـداخل يقاومون وبيــن المهاجرين الذى اثـروا السلامـــة والخروج .

محـــمد العـــزبى

المصدر : الســـياسي

التاريخ : ٢١ أبـــريل ١٩٩١

٨٥٠ مليون دولار خسائر الخطوط الكويتية

قررت الحكومة الكويتية استئجار عدة طائرات لضمها الى اسطول شركة الطيران الكويتية لتنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة من خطة تشغيل خطوط الشركة بهدف رفع العلم الكويتى فى شتى انحاء العالم ..

صرح بذلك الشيخ جابر المبارك رئيس هيئة الطيران المدنى الكويتية ..

وحول التعويضات التى ستطلبها الشركة من العراق ، قال : ان شركات التامين قدرت مبالغ التعويض بنحو ٣٠٠ مليون دولار ولكن الخسارة الحقيقية شاملة قطع الغيار ومحركات الطائرات التى استولى عليها الجيش العراقى عقب الغزو وبلغت ٨٥٠ مليون دولار

الكويت ترفع القيود على تحويلات العملة الصعبة

الكويت ـ «رويتر» : اكد سالم الصباح محافظ البنك المركزى الكويتى امس رفع القيود على تحويلات العملة فى ٢٤ يونيو القادم . «كما اكد تشكيل لجنة مؤقتة للاشراف على تحويلات العملة للواردات ، وللتاكد من تمشى اسعار الشراء مع الاسعار العالمية ، واوضح انه يمكن للكويتيين تحويل مايوازى ١٤ الف دولار للخارج شهريا كما يمكنهم سحب - مايعادل نفس المبلغ من البنوك المحلية ، واشار الى أن ديون الكويتيين للبنوك الكويتية التجارية الستة ، التى الغاها الشيخ جابر الصباح امير الكويت تبلغ ٤,٢ مليار دولار ، كما اشار الى استفادة حوالى ١٨٧ الف شخص من قرار الالغاء .

الخبير الاقتصادى الكويتى جاسم السعدون :

٨٠٠ مليار دولار أرصدة الخليج فى الخارج

الكويت ساعدت على الغزو بخرق كل اتفاقات الأوبك

أعلن الخبير الاقتصادى الكويتى جاسم السعدون أن أرصدة دول الخليج البترولية العربية فى الخارج تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليار دولار .وقال فى مؤتمر صحفى عقده فى أبوظبى أن حجم الممتلكات الخليجية الخاصة من مجموع هذه الأرصدة يبلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار وأن الأموال العامة والخاصة تكدست من خلال المضاربات فى البورصات الغربية والودائع المصرفية والاتجار فى العقارات خلال فترة السبعينيات بالذات والتى وصلت عائدات البترول لدول الخليج العربية خلالها إلى ١٥٠ مليار دولار .

وأوضح السعدون أن هبوط الأسعار الحاد فى البورصات العالمية كلف المستثمرين الخليجيين ٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ . ودعا إلى وقف هروب رؤوس الأموال الخليجية إلى خارج المنطقة والعمل على استعادتها وتوظيفها فى بناء اقتصاديات دول المنطقة .

ومن جهة أخرى قدر السعدون احتياجات إعادة بناء الكويت بحوالى ٥٥ مليار دولار وأعرب عن اعتقاده بأن الحكومة الكويتية لم تنجح فى [illegible] خطة الطوارىء التى يجرى تنفيذها على مدى ثلاثة أشهر وتتكلف مابين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار بهدف إصلاح مرافق الخدمات الأساسية فى البلاد .

كما انتقد السعدون ـ المعروف بصلاته الوثيقة بالمعارضة الكويتية ـ سياسة بلاده البترولية قبل الغزو العراقى مؤكدا أنها كانت من ضمن الأسباب التى أدت إلى الغزو فى أغسطس الماضى .. وقال أن « الكويت كانت تخرق بعد كل اتفاق الحصص [illegible] منظمة الأوبك ».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩١

الأمم المتحدة تقدر خسائر بترول الكويت بنحو ٨,٥ مليار دولار

تقرير بشأن التعويضات العراقية للسعودية والكويت والعمالة المتضررة

الامم المتحدة - وكالات الانباء : كشف امس تقرير الامم المتحدة ان خسائر حقول البترول الكويتية بلغت ٨,٥ مليار دولار بسبب عمليات التخريب العراقية ، اكد التقرير خسارة الكويت حوالى ١٢٠ مليون دولار يوميا بسبب اشتعال النيران في الآبار الكويتية ، كما قدر التقرير الخسائر التى لحقت بالمبانى والمنشآت بنحو ٢,٥ مليار دولار .

اشار التقرير الذى إعده عبدالرحيم فرح الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة إلى عدم امكانية انتاج البترول الخام في الكويت في الوقت الحالى ، وتوقع ان تستغرق السيطرة على كل الآبار المحترقة والمتفجرة مدة تصل إلى ١٨ شهرا ، اوضح التقرير ان صناعة الكويت البتروكيماوية معطلة تماما ، واشار إلى نهب اهم وحدات معمل الميلامين وتدمير معمل الراتنج والبوليستر غير المشبع ، كما اشار إلى نهب جميع المواد الخام والمنتجات التى تبلغ قيمتها ٧,٨ مليون دولار . بالإضافة إلى نهب وتدمير اكثر من ٧٢٠ مكتبا في ٢٥ منشاة ضمن مجمع صناعة البترول ، وعدد كبير من المخازن والورش وغرف العدد . كما اكد التقرير تدمير اجزاء هامة من طاقة التوليد الكهربائى وجزء من شبكة التوزيع اثناء الاحتلال العراقى للكويت ، وتقدر تكلفة إعادة النظام الكهربائى إلى مستوى ماقبل الغزو بنحو مليار دولار ، كما تقدر الخسائر التى الحقت بالموانى والمطارات وشركة الطيران الوطنية بحوالى ٢ مليار دولار . وتقدر تكلفة إعادة اسطول النقل الكويتى البالغ ٥٦٠ مركبة إلى مستواه السابق بما يزيد على ٥ مليارات دولار ، وتبلغ خسائر قطاع المواصلات السلكية بمايزيد على مليار دولار . اشار التقرير إلى نهب ذهب يقدر بنصف مليار دولار من البنك المركزى ، كما اشار التقرير إلى ان الكويت قد جردت تماما من قاعدتها الفكرية بعد نهب كل المؤسسات الاقليمية تقريبا وإلحاق الدمار ببعضها . واوضح ان خدمات الاذاعة والتليفزيون والصحف ستحتاج إلى نصف مليار دولار لاعادة بناء وتجديد محطات الارسال والاستديوهات والمطابع التى دمرت اثناء الاحتلال - وفي تطور آخر ، أعلن امس خافير بيريز دى كويار الأمين العام للأمم المتحدة الاطار العام للتعويضات التى سيدفعها العراق تتضمن الاضرار التى سببها للعراق بسبب غزو الكويت مطالبا الكويت بالحصول على تعويضات عن خسائرها الناجمة عن اشتعال النار في مئات الآبار البترولية ، كما تتضمن ماتكلفته المملكة العربية السعودية من اجل القضاء على التلوث في مياه الخليج ، ومايطالب به الاف من العمال الفارين من الكويت بسبب الغزو العراقى في ٢ اغسطس الماضى حدد تقرير «دى كويار» معيار تحديد التعويضات التى سيدفعها العراق .

وتتضمن هذه المعايير حجم الاموال التى انفقتها بغداد على واردات الاسلحة في الماضى ، والتى يقدر بعض الخبراء بانها تبلغ ٨ مليارات دولار سنويا كحد ادنى بالإضافة إلى احتياجات الحكومة العراقية لاطعام الشعب العراقى وإعادة بناء الإقتصاد الذى دمرته الحرب ، اوصى التقرير بان يشكل اعضاء مجلس الامن الـ ١٥ مجلسا خاصا لتحديد الخطوط الرئيسية لصندوق التعويضات على ان يتم إصدار قرارات المجلس الجديد بموافقة ٩ اعضاء ، ولن تكون قرارات المجلس الجديد خاضعة لحق الاعتراض «الفيتو» من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين وبريطانيا وفرنسا كما اوصى بتعيين ٣ مفوضين لتحديد حجم المطالب . وتكليف المجلس الجديد بالنظر في الخلافات والتظلمات .

لم يحدد التقرير النسبة التى ستخصص من عائدات البترول العراقى لدفع التعويضات ، كما لم يحدد تقديرا عاما لمجمل التعويضات المالية العراقية والتى من المحتمل أن تصل إلى اكثر من ١٠٠ مليار دولار للكويت وحدها . ويتوقع خبراء امريكيون ان تتراوح النسبة المخصصة للتعويضات من عائدات البترول العراقية بين ١٠ و٣٠٪ من سعر برميل البترول ، ومن المقرر ان يعلن دى كويار قريبا عن تشكيل لجنة للاشراف على الصندوق الذى سيدفع منه العراق التعويضات التى نجمت عن غزوه للكويت واندلاع الحرب في المنطقة .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩١

■ فى تقرير جديد لبعثة الأمم المتحدة إلى الكويت :

٨٥٠٠ مليون دولار خسائر الكويت من تدمير منشآتها البترولية

التقرير يفضح ممارسات سلطات الاحتلال العراقى أثناء الغزو

الأمم المتحدة ـ وكالات الانباء ـ كشف تقرير قدمته بعثة تابعة للأمم المتحدة زارت الكويت ان قيمة خسائرها نتيجة تدمير وتخريب قوات الغزو لمنشاتها البترولية فقط تصل الى ٨٥٠٠ مليون دولار . وكان بيريز دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة قد أوفد هذه البعثة لتقصى حقائق الاوضاع فى الكويت بعد إنهاء الاحتلال العراقى .

واوضح تقرير البعثة التى رأسها عبد الرحمن فرح السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة أن خسائر الكويت يومياً نتيجة إشعال القوات العراقية الحرائق فى ٧٠٠ بئر بترولية تتراوح ما بين ٤٠ و١٢٠ مليون دولار وأن ما تفقده الكويت من البترول بسبب هذه الحرائق يقدر بما يتراوح ما بين ٢ الى ٦ ملايين برميل يومياً .

وأشار التقرير الى أن الكويت غير قادرة حالياً على انتاج بترولها وإنما قد تحتاج مدة ١٨ شهراً حتى يتسنى لها السيطرة على الآبار المحترقة .

وأضاف التقرير أن الخسائر التى لحقت بقطاعات الاقتصاد الكويتى لا يمكن تقديرها على وجه الدقة لأن هذه القطاعات قد تعرضت لعمليات تخريب وتدمير منظم من جانب القوات العراقية .

وقدر التقرير قيمة الدمار الذى لحق بالمبانى الكويتية بنحو ٢٥٠٠ مليون دولار ، وذكر أن اعادة بناء الخدمات الصحية بالكويت يمكن أن يستغرق عاماً على الأقل .

وأوضح التقرير أن الاضرار البيئية والمخاطر الصحية الناجمة عن حرائق آبار البترول ستستمر لفترة طويلة كما أن مخاطر المتفجرات ومخلفات الأسلحة التى تركت فى الكويت ستشكل خطراً مماثلاً على حياة الكويتيين لفترة زمنية طويلة .

وفى الوقت نفسه اكد تقرير البعثة الدولية ـ التى ضمت أيضاً ڤيكتور سوخو دريف المساعد الخاص للسكرتير العام وكبير مسئولى مركز حقوق الانسان فى الأمانة العامة للمنظمة الدولية ـ ان سلطات الاحتلال العراقية قد ارتكبت سلسلة واسعة من الانتهاكات لحقوق الانسان من بينها الاعدامات وعمليات التعذيب والاغتصاب ، وأن السلطات العراقية لجأت إلى اجراءات قمعية مشددة عند ظهور أى مؤشرات على المقاومة .

وأضاف التقرير أنه تم إرغام ثلثى السكان على مغادرة البلاد إلى المنفى كما أن هناك عدداً كبيراً من المفقودين .

وأشار الى أن البعثة حصلت على معلومات عن لجوء قوات الاحتلال الى معاملة قاسية ولا إنسانية للكويتيين ورعايا دول أخرى وأن التعذيب قد نفذ فى مراكز الشرطة والأندية الرياضية والمبانى العامة فضلاً عن السفارة العراقية فى الكويت .

وذكر تقرير البعثة انها ابلغت بعدة عمليات اغتصاب إلا أن تقاليد اجتماعية ودينية منعت فى الغالب من الابلاغ عن حوادث الاغتصاب إلا انه فى العديد من الحالات قادت هذه الحوادث الى حالات حمل مما جعل من غير الممكن إخفاء حقيقتها . وذكر التقرير أن البعثة أبلغت أيضاً بحالات انتحار نتيجة مآس ناجمة عن الاغتصاب .

كما أورد التقرير معلومات أخرى عن حالات انتقام وعقاب جماعى ، وأوضح انه فى احدى الحالات قامت البعثة بزيارة منطقة تم تدمير ١٨ منزلاً قرب احدى المدارس أحدثت فيها تدميراً جزئياً وكان ذلك انتقاماً من سكانها بعد العثور على جثتين لجنديين عراقيين فى مبنى المدرسة وأطلعت البعثة أيضاً على وضع العمال الأجانب الذين تعرض العديد منهم لممارسات قمعية ارغمت أعداداً كبيرة على الفرار من الكويت نتيجة الظروف التى أوجدها الاحتلال وتعرض أولئك الذين بقوا فى الكويت لمعاملة قاسية .

دى كويار

وقال التقرير ان تكتيكات الارهاب التى استخدمت ضد المدنيين زادت فى الفترة التى سبقت اندحار الاحتلال واتخذت شكل الاعتقالات العشوائية وفى بعض الحالات قتل الناس أمام منازلهم وعائلاتهم وألقيت جثثهم فى أماكن عامة .

وأضاف انه فى الاسابيع القليلة التى سبقت نهاية الاحتلال وبحلول ٢١ فبراير تقريباً تم احتجاز آلاف المدنيين بشكل عشوائى وتم اقتيادهم الى العراق على نحو ما هو معروف .

بنوك بريطانيا ترفض منح قروض بالمليارات للكويت

لندن - وكالات الانباء - ذكرت صحيفة « اندبندنت » البريطانية امس ان البنوك البريطانية رفضت اقراض الكويت مليارات الدولارات لاعادة بنائها حيث ترى ان الحكومة الكويتية ليست مستقرة .

وقالت الصحيفة ان البنوك البريطانية تلتزم الحيطة والحذر لانها حققت خسائر جسيمة بعد منح قروض لدول العالم الثالث واوروبا الشرقية في الفترة الاخيرة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءة ميدانية للاقتصاد الكويتى بعد التحرير

رسالة الكويت
عبدالعاطى محمد
تصوير محمد لطفى

رغم مضى ثلاثة اشهر على التحرير وبداية عودة الحياة الطبيعية فى البلاد . فان الكويتيين يتحدثون عن المستقبل الاقتصادى بحذر شديد ومع الثقة التى يؤكدونها بامكانية التغلب على المشكلات الاقتصادية التى سببها الاحتلال العراقى فانهم لايقدمون تفسيرا شافيا للكيفية التى سيتحقق بها ذلك وربما كان هذا مبررا بحكم ان الكويت تمر بمرحلة انتقال عقب التحرير وتتلمس خطاها من جديد بعد الكارثة الاقتصادية التى لحقت بها بسبب الاحتلال . فى كل مراحل الانتقال وبالنسبة لاى دول او شعوب تمر بها وخاصة مع الخروج من ازمات وحروب فان الحديث عن مواجهة مشكلات الحاضر والتخطيط للمستقبل يدور فى افكار عامة ولكن هناك اسبابا اخرى وراء هذا الحذر اهمها انهماك الحكومة فى كيفية التغلب على مشكلة حرائق ابار البترول وهى كارثة مالية وبيئية لم يسبق لها مثيل . كما ان التقديرات غير دقيقة بالنسبة لحجم الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الكويتى ككل ويصعب من الامر الاختلاف الكبير حول هذه التقديرات بما يجعل الحكومة ليست على دراية دقيقة بحجم المشكلات ومن ثم تفضل التعامل اليومى معها وباسلوب رد الفعل حتى الان وهكذا فان كل جهود الحكومة تنصب على المدى القصير مع الاخذ فى الاعتبار تصحيح السياسات على ضوء التجربة

واذا كان اختلاف التقديرات حول حجم الخسائر الكلية للكويت يبدو منطقيا نظرا لصعوبه تقدير قيمه الاصول والمنشئات والممتلكات العامة والخاصة وان كان ذلك يصل الى مئات المليارات من الدولارات . فان الاختلاف وارد ايضا . وقد قدر البعض التزامات الحكومة بمايتراوح بين ٩٠ و ١١٥ مليار دولار منها ٢٠ مليار دولار لقوات التحالف معظمها للولايات المتحدة . ومليار دولار تكاليف مرحلة خطة الطوارىء التى تنتهى الشهر الحالى و ٦٠ مليار دولار لاعادة البناء والتنمية فى السنوات القادمة

كارثة حرائق ابار البترول

اما عن الخسائر فى حرائق البترول فيقدرها رشيد العميرى وزير البترول الكويتى السابق بحوالى ١٢٠ مليون دولار يوميا بينما يقدرها حمود الرقبه وزير البترول الحالى بحوالى ١٠٠ مليون دولار يوميا وقد قامت قوات الاحتلال العراقى بحرق وتدمير اغلب ابار البترول المنتجة فى الكويت (٨٠ منها) والتى تقدر بحوالى ٩٠٠ بئر . ومنها حوالى ٦٠٠ بئر استعلت فيها النيران و ٨٢ بئرا تدفق منها البترول فقط . كما تم تدمير معظم مراكز تجميع البترول كليا وجزئيا (٢٦ مركز تجميع) وتدمير انابيب ضخ البترول الى الموانىء المحلية جزئيا . وتدمير كلى او جزئى للعديد من وحدات مصافى البترول الثلاث وهى ميناء الاحمدى وميناء الشعيبة وميناء عبدالله والتى هى العمود الفقرى للاقتصاد الوطنى

وقد امكن حتى الان السيطرة على اكثر من ١ بئر ويقصد بها وقف تدفق البترول واحكام واغلاق رووس الابار بعد اطفائها فالمواجهه لاتتم على مستوى اطفاء النيران وانما تتلوها مراحل اخرى اهم لمنع تدفق البترول ثم القيام بعمليات فنيه معقدة لاكتشاف مدى سلامة البئر للانتاج مرة اخرى وكيفية اعادة تشغيله . والتكلفه المقدرة لاطفاء حرائق الابار تبلغ ٢٤ مليار دولار على مدى سنتين كتقديرات اوليه وقد اعلنت الحكومه بعد فتره وجيزه من التحرير انها وضعت خطه لتقليص مدة المكافحه الى ٦ سهور بما يقلل تكلفة الاطفاء الى ١٢,٥ مليار دولار ولكن مع اكتشاف صعوبه الاطفاء تراجعت الحكومة عن التزامها بهذه الخطه الجديدة بما يعني ان التكلفة متزايدة ومدة الاطفاء ستطول ويصعب من عمليات الاطفاء تطهير مناطق الانتاج والحقول من المتفجرات والالغام المزروعة بين الابار المستعلة وكذلك القنابل العنقوديه التي تم اسقاطها على بعض المناطق . وان كان قد تم تطهير حقلي المقوع والاحدي وهما من اكبر الحقول

بجانب ما تم اطفاؤه هناك عدد محدود من الابار تم انقاذها ولم تنفجر (٣٠ بئرا) بالاضافه الى عدد اخر كان البترول يتدفق منها فقط بكميات قليلة ، وعليه فان شركة البترول الوطنية الكويتيه تعكف حاليا على تشغيل ٥٠ بئرا بسرعه لتوفير الاحتياجات المحليه من البترول ويتوقع ان يتحقق ذلك بنهايه العام الحالي كما تم تشغيل مصنع الغاز لتزويد السوق المحليه باحتياجاتها ويتم تزويد المصنع بصهاريج الغاز من السعوديه بمعدل ١٠ صهاريج غاز يوميا

تشغيل محطات الكهرباء والمياه

وبينما تمضي عمليات اطفاء الحرائق مع كل المشاكل التي تواجهها فان الحكومه استطاعت اعادة تشغيل بعض محطات الكهرباء والمياه في فترة وجيزه وكان ذلك ضروريا للغاية ليس فقط للانارة وانما لتشغيل محطات المياه من ناحية والمستشفيات خاصه وانها تقوم حاليا بمعالجة الالاف من المصابين ولم يكن امام الحكومه الا الاعتماد اولا على محطه واحدة اصيبت باضرار بسيطه هي محطه الزور . واستعانت بكابل كهربائي قديم تحت الارض كانت قد تركته في الماضي في مكانه عندما انشأت اربع محطات كهربائيه تدار بالتكنولوجيا الحديثه ورغم ان هذه المحطات كانت تدار بطرق مختلفه فان الاحتلال العراقي استطاع اكتشاف طرق ادارتها وقام بتحريبها

ويذكر ان جميع المحطات مصممه على اساس حمولة ضخمه تفوق الاحتياجات الحقيقيه

كما اهتمت الحكومه بتوفير المواد الغذائيه ودب النشاط مجددا في الجمعيات التعاونيه الاستهلاكية بعد ان قام اتحاد الجمعيات بزيارات عديده لعدة دول خليجية ومصر لتوفير المواد الغذائية الى درجة تفوق عن حاجة السكان الحالية

توفير السلع الغذائيه

وهكذا عادت الحياة المعيشيه تدريجيا ولكن ذلك بدوره عانى من بعض المشاكل فقد تأخرت عودة الكهرباء والمياه والمواد الغذائية بعد التحرير رغم الحقيقه وحجمها لم يكن معروفا بدقه لدى المسئولين لانهم كانوا بالخارج طوال فتره الاحتلال التي استمرت ٧ سهور وتسبب ارتباك الحكومه وتشكيل حكومة جديدة اكتشفت بدورها انه ليس هناك تقدير سليم ودقيق لحجم الاحتياجات لكل وزارة حتى ان ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد اضطر الى الموافقه على اعتمادات مفتوحة لكل الوزارات وخاصة وزارات الخدمات ويتم حاليا تلبية احتياجات كل قطاع اولا باول وكلما اكتشف حاجته الى نفقات جديدة ' ومن ثم فان هناك الكثير من المشروعات التي كانت مدرجة مبدئيا في خطه الطوارىء سيمتد تنفيذها الى ما بعد انتهاء هذه الخطه

دور جديد للبنوك الكويتيه

على الجانب الاخر بدأ القطاع البنكي في العمل على استقرار الاوضاع الماليه وتوفير السيولة الماليه المطلوبة للاستثمارات وبما يعيد الحياة مرة اخرى للنشاط التجاري والاقتصادي فالمعروف ان الدينار الكويتي الذي يساوي تقريبا ثلاثه دولارات حافظ على قيمته بسبب ارتباطه بسلة عملات عالمية اهمها الدولار واستنادا الى الارصدة الماليه الضخمة للكويت في الخارج

وبدأت البنوك الكويتية في تقديم العروض لرجال الاعمال الكويتيين بالفعل لتمكينهم من استئناف نشاطهم التجاري وذلك بضمان اسمائهم فقط لان ممتلكاتهم نهبت بالفعل وليس لديهم الان مايعتمدون عليه كضمانات للحصول على قروض من البنوك

ويقول احمد عبدالله احمد الصباح رئيس مجلس ادارة بنك برقان ان الموجودات والاصول الكويتيه في الخارج هي التي ساعدتنا على الاحتفاظ بقيمة الدينار وعلى الانفاق على مرحلة اعادة التعمير ونفقات الحرب ويضيف ان الكويت اعتمدت منذ سنوات على

تحقيق ما يسمى برصيد الاجيال القادمه وهى مبالغ ضخمه بودع فى الخارج ولا تمس . وجاءت الازمه فكشفت عن اهميه وفائدة هذا التوجه . كما يشير الى ان اتجاه الكويت للاستثمار فى الخارج سيقوى ويزداد فى المستقبل لقد صقلتنا الازمه وستجعلنا نعمل فى هذا المجال بتوجيه جديد بالتركيز والتنويع والتفكير جليا فى كيفية تعزيز استثماراتنا بالخارج والمعروف ان الكويت لها استثمارات كبيرة فى مرسيدس وبريتش بتروليم واكد ان البنوك الكويتيه ستعمل متكاتفة بخطه جديده للاستثمار فى الخارج لكى تعمل الكويت فى السوق المالى

هذا ومما ساعد ايضا فى دعم الاوضاع البنكية بالكويت رغم كارثه نهب البنك المركزى الكويتى ان بنوك دول الخليج مجتمعه بينها اتفاقيات بعد الغزو بان تواصل تعاونها مع البنوك الكويتية فلا سحب منها بل وتضيف الى رووس اموالها

وتدرس الكويت الان دمج بنوكها التجارية الى اربعة فقط او جعلها مؤسستين ماليتين كبيرتين . وكذلك دمج بيوت الاستثمار الثلاثة المملوكه للدوله وقد يحتاج ذلك لبعض الوقت الا ان الازمة الحاليه تعجل به خاصه وانه كان فكرة مطروحه قبل الغزو ويؤكد مسؤلون فى البنوك ان التحرير اعطى الفرصة لتحقيق هذا المخطط والذى سيشكل نقله حيويه فى نظام البنوك ودورها وبالطبع فان هذا التوجيه مرتبط بالرغبه المتزايدة فى تعزيز استثمارت الكويت فى الخارج فى الدول العربية

تدبير الاحتياجات الماليه كيف ؟

ويتحدث المسئولون فى البنوك ايضا عن الطريقة الافضل والاكثر فعاليه لتدبير الاموال المطلوبة لاعادة البناء ويقولون انه اذا كان المطلوب هو مبالغ تتراوح مابين ٢٠ و ١٠ مليار دولار فان ذلك يحتاج الى دراسه دقيقه والطريقه المرغوبه من المسئولين هو تدبير هذه الاموال من المؤسسات الماليه العالمية بضمان الاصول الاجنبيه الكويتيه ورغم ان حلا كهذا يبدو بسيطا ومن ثم يغرى المسئولين باتباعه فان تدبيرد مرد واحدة يثير بعض المشاكل وخاصة مع توقع ازدياد الاحتياجات الماليه ومن ثم فهناك خيارات اخرى مطروحه منها الاقتراض من البنوك العالميه على المكشوف (بلا ضمانات) او الاقتراض استنادا الى الصادرات البتروليه المتوقعة فى المستقبل . او البحث عن وسائل جديدة منها اقناع الدول الصديقة بتقديم انواع مختلفه من المساعدات المالية

وفى اطار كل ذلك تجرى مناقشات داخل المجتمع الكويتى حول تغيير انماط الاستهلاك والتخلص مما يسمى بامراض الثروة التى جعلت الكويت يشعر بالتميز والتعالى مما اوجد فجوة بينه وبين غير الكويتيين . التى ادت الى تراجع العمل اليدوى . وجعلت من الاستهلاك طابعا للحياة بالنسبة للانسان الكويتى . وهذه الامراض اغرقت المجتمع فى مشكلات اجتماعية وامنيه خطيرة . وقد حان الوقت على ضوء التجربة المريرة للاحتلال لاخذ العبرة والدرس ولكن توجها نحو التغيير فى السلوك الاقتصادى لم يتبلور بعد وقد يحتاج الى وقت ان تمسك الكويتيون فعلا بالدروس المستفادة

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩١

اقتراض النفط بدلا من الأموال

امام الكويت ثلاثة سبل لتمويل اعادة التعمير اما تسييل جزء من استثماراتها الخارجية واما الاقتراض من الاسواق المالية العالمية ، واما اقتراض النفط من دول الخليج الأخرى حتى تستانف انتاجها والواقع ان هذا الاحتمال الثالث هو اقل السبل تكلفة ، اذ يمكن لدول مجلس التعاون الخمس الاخرى اقراض الكويت حصة من النفط تبلغ مابين نصف مليون ومليون برميل يوميا وخاصة من السعودية والامارات لكي تستخدم هذه فى الوفاء بحاجة مصافى الكويت فى الداخل التى ستعود للعمل وكذلك للوفاء بحاجة المصافى الكويتية فى اوروبا لتغذية محطات توزيع منتجات البترول فى عدة دول اوروبية والتى تمتلكها الشركة الكويتية ، كيو ٨ ، Q 8 وهذا الاجراء تم خلال الحرب العراقية الايرانية بين كل من العراق من جهة والسعودية والكويت من جهة اخرى حيث استمر هذان البلدان ينتجان ويصدران ٣٠٠ الف برميل من النفط يوميا لحساب العراق . وهذا هو المعروض على مجلس التعاون الخليجى الآن .



الغمامة السوداء التى تغطى سماء الكويت وأرضها طبعاً نتيجة احتراق آبار البترول لايعرف أحد على وجه التحديد متى تختفى .. لأن المدة التى تستغرقها عملية الاطفاء الكاملة .. اختلف بشأنها الخبراء العالميون الذين استعانت بهم الكويت لهذا الغرض .

●●●

لقد نفذ صدام حسين تهديداته بحرق آبار البترول .. فأشعل النار فى ٦٠٠ بئر تملكها الكويت .. ولو أن الدول الحليفة قد وافقت على الاقتراح السوفيتى بمنحه مهلة ٢١ يوماً يسحب خلالها قواته من الكويت .. لكان حرق البلد كلها عن آخرها ..!!

●●●

لقد تمكن الخبراء من اطفاء ١٥٣ بئراً حتى الآن .. ويبقى أكثر من ٤٠٠ وقد قال «ريد ادير» خبير مكافحة الحرائق الأمريكى لوفد من أعضاء مجلس الشيوخ بالحرف الواحد : «سوف تكون محظوظين إذا استطعنا الانتهاء من اطفاء كل الآبار .. فى السنوات الأربع أو الخمس القادمة» ..!!

والسبب .. أن العملية تحتاج إلى سلسلة طويلة من الاجراءات .. إذ لابد أولاً من تجفيف «النفط» الموجود على الأرض والمتسرب من الآبار حيث أن الطرق التى تربط بين كل بئر، وآخر مزروعة بالألغام وهذا يحتاج إلى خبراء فى تجفيف النفط .. مع خبراء فى ازالة الالغام .. وكلهم يعملون جنباً إلى جنب مع خبراء اطفاء الحرائق .. علماً بأن جميع هؤلاء الخبراء يواجهون لأول مرة فى التاريخ مشكلة احتراق ٦٠٠ بئر بترول مرة واحدة .. إذ لم يحدث أن اشتعل قبل ذلك فى أى منطقة من العالم أكثر من خمسة آبار ..!!

●●●

قلت لوزير المالية الكويتى :

● ماهو متوسط حجم خسارتكم اليومية من توقف هذه الآبار عن الانتاج ..؟؟

رد الوزير والالم يرتسم على وجهه :

× الخسارة مابين ١٠٠ و ١٢٠ مليون دولار فى اليوم ..!! ورغم ذلك فقد استطعنا انتاج مايقرب من ٢٠٠ ألف برميل يومياً من الآبار المحترقة .. لكن مازال هذا الانتاج فى دور التجربة ولانستطيع تصديره للخارج .

●●●

النتيجة أن الكويت أصبحت مضطرة للاقتراض حتى تتمكن من تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن اعادة تعمير البلاد ، وتلبية متطلبات الجماهير .. وهى التى كانت تدخل من قبل فى نطاق الدول الدائنة !!

هنا يقول أيضا وزير المالية :

● لقد أصبحنا نعانى من عجز فى السيولة المالية .. وبالتالى لم نجد امامنا من سبيل سوى الاقتراض وذلك أفضل من تسييل «الأصول» ومايمكن أن يؤدى إليه من خسارة اقتصادية أكثر فداحة .

سألت الوزير :

● .. ومن أين تقترضون ..؟؟

قال :

× سنحاول تنويع المصادر .. إذ سنتجه للاقتراض من الداخل ، وأيضا من بعض البنوك فى أوروبا ، وأمريكا .. وقد اطمأن «الدائنون المقبلون» إلى أن اقتصادنا سوف يتحسن بعد الاعلان عن انتاج البترول من الآبار المحترقة ..!!

●●●

فى واقع الأمر لقد قلب صدام حسين كل الموازين فى الكويت . بحيث أصبح من العسير عقد مقارنة بين ماقبل ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ .. والوضع القائم حالياً .. وأن كانت الأمور تتحسن يوماً بعد يوم .

●●●

على مائدة عشاء أقامها لنا «ضارى العثمان» وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء جاء مكانى بين وزراء الصحة . والمالية . والأوقاف الذين قالوا :

● نحمد الله لأننا نجد الآن خبزا ، وأطباقاً متنوعة للطعام ، وشاياً . وقهوة ..!! فقد عدنا للبلاد بعد التحرير مباشرة .. لنفاجأ بأن شبكات الكهرباء ، والمياه ، والمواصلات قد دمرت تماماً .. وأغلقت المحال أبوابها .. وكان علينا



ان نبدا من الصفر .. ولاشك أنه مازال امامنا وقت طويل . حتى نصل إلى جزء مما كنا عليه قبل الغزو ..!!

● ● ●

سادت فترة صمت .. قطعها وزير الصحة :

● ياإخوانى إن التخريب المادى مهما بلغ مداه .. فسوف تزول آثاره تدريجياً . لكن المأساة تكمن في التخريب النفسى ..!!

ماذا يكون حال أب ، وأم .. اغتصب العراقيون ابنتهما التى لايتجاوز عمرها الاثنا عشر عاماً أمامهما ..؟؟

وكيف تستمر حياة زوج .. اعتدى مجموعة من جنود صدام «الأشاوس» على زوجته أمامه وحينما حاول الاشاحة ببصره بعيداً وضعوا فوهة المسدس في رأسه ليجبروه على مشاهدة مالم يكن يتخيل أن يراه يوماً !!

xxx

وتوقفنا عن تناول الطعام .. لينصرف كل منا إلى حال سبيله . دون أن يتفوه بكلمة ..!!

سيد رجب



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تستأنف تصدير بترولها وتستعيد اتصالاتها الخارجية

دى كويار يناشد الكويت العفو عن الصحفيين المحكوم عليهم بالاعدام

الكويت ـ وكالات الانباء ـ اعلن فى الكويت امس ان باخرة كويتية ستبحر من ميناء الاحمدى الكويتى خلال ساعات وعلى متنها شحنة بترول مكرر ستصدر الى اليابان ، وهى اول شحنة تصدر الى الخارج منذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقى .

وذكرت وكالة الانباء الكويتية نقلا عن مسئول بمؤسسة البترول الكويتية ان الباخرة التى تزيد شحنتها على ٦٠ الف طن سترفع العلم الامريكى وهى مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية .

وفى الوقت نفسه استأنفت الكويت امس الاول خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية بينها وبين العالم وذلك لاول مرة منذ العدوان العراقى فى الثانى من اغسطس الماضى .

وذكرت وكالة الانباء الكويتية ان استئناف خطوط الهاتف والتلكس والبرقيات والخدمات الرئيسية الاخرى خلال هذه الفترة القصيرة يعد انتصارا لارادة التحدى .

وعلى صعيد اخر ناشد خافيير بيريز دى كويار السكرتير العام للامم المتحدة السلطات الكويتية النظر فى العفو عن الصحفيين الذين صدر ضدهم الحكم بالإعدام بتهمة اصدار صحيفة موالية للاحتلال العراقى ابان الغزو العراقى للكويت هى صحيفة «النداء»



الكويت يقترض بسبب تكلفة الحرب !

● في تصريح خاص « للمصور » قال ناصر عبدالله الروضان وزير مالية الكويت إن جملة المبالغ التي دفعتها الكويت للقوات المتحالفة تكاد تصل إلى ٢٦ مليار دولار هي نصيب الكويت من تكاليف العملية العسكرية وقال وزير المالية إنه مع انعدام عوائد النفط نتيجة نيران الآبار المشتعلة وتجهيزاتها فسوف يلجأ الكويت إلى الاقتراض من السوق المالي العالمي

وقال وزير المالية : لقد كان هناك اقتراحات لبيع جزء من أصول الاستثمارات الكويتية في الخارج لكننا رفضنا هذا الاقتراح حرصا على قيمة أصول هذه الاستثمارات التي سوف تتأثر بالضرورة من قيمة بيع عرض أجزاء منها للبيع .

وقال وزير المالية لقد شجعنا على الاقتراض انخفاض أسعار الفائدة الآن وحرص الكويت على الاستقرار النقدي العالمي وهو الذي يمكن أن يتأثر لو أن الكويت قامت بتسييل بعض من أصوله الاستثمارية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت بين الاستدانة وبيع الاستثمارات الخارجية

وزير المالية : نبحث الاقتراض وترشيد الميزانية

رغم مرور أكثر من ثلاثة شهور على تحرير الكويت الا ان الحكومة الكويتية مازالت تواجه مشكلة توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف الحرب واعادة تشغيل المرافق وتمويل خطط اعادة الاعمار . وذلك في الوقت الذى توقفت فيه صادرات الكويت النفطية الامر الذى يضع الحكومة الكويتية امام خيارين لا ثالث لهما اما الاقتراض من المؤسسات والمصارف الدولية او بيع الاستثمارات الخارجية .

فالحكومة الكويتية ملتزمة بدفع ١٧ مليار دولار لتغطية تكاليف حرب التحرير كما أنها مطالبة بتوفير ما بين مليارين وثلاثة مليارات دولار سنويا ولمدة عشر سنوات لاعادة اعمار ما خربه الغزو والحرب وبما يعنى زيادة الانفاق العام وبالتالى تفاقم عجز ميزانية الدولة وذلك ما يتطلبه الاقتراض أو بيع جزء من الاصول الخارجية

ويقول وزير المالية الكويتي ناصر الروضان للاهرام الاقتصادى ان ميزانية الكويت للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ لاتتعدى ٢,٥ مليار دينار وانها ستركز بصفة اساسية على تغطية الرواتب واعادة تشغيل المرافق بهدف ضغط الانفاق العام ويضيف الوزير الكويتى أن هذه المرحلة مؤقتة وتستطيع الكويت تجاوزها حينما يبدأ الانتاج النفطى حيث يشكل النفط المورد الرئيسى للدخل وان كانت قد استطاعت خلال الفترة الماضية بفضل حصافة واضعى السياسات المالية فى السابق الذين وجهوا جزءا من دخل الكويت الى الاستثمارات الخارجية ان تلبى بعض الاحتياجات ..

وتشير التوقعات الى ان عائدات النفط الكويتية التى كانت تصل الى حوالى ٧ مليارات دولار سنويا لن تعود الى مستوياتها السابقة خلال السنة المالية ١٩٩٢/٩١ نظرا للدمار الشديد الذى لحق بخطوط الانتاج ولذلك يرى وزير المال الكويتى ان الظروف المالية تدعو الى اعادة النظر فى خطط اعادة الاعمار بالاضافة الى اعادة ترتيب الاولويات السابقة بما يتفق مع الشح فى الموارد .

وقد ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» قبل اسبوعين ان الكويت قد اضطرت الى بيع ما قيمته ٢٥ مليار دولار من استثماراتها الخارجية التى تشير التقديرات الى انها تصل الى حوالى ١٠٠ مليار دولار ..

غير ان وزير المالية الكويتى نفى « للاهرام الاقتصادى » ان تكون الحكومة الكويتية قد لجأت الى بيع جزء من استثماراتها الخارجية .

وبسؤاله عن سعى الكويت للاقتراض من المؤسسات والمصارف الدولية قال الروضان ان مسألة الاقتراض من الخارج تأتى على رأس قائمة الاختيارات المتاحة أمام الكويت لمقابلة النقص فى

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩١

الموارد اللازمة لخطط الاعمار واعادة البناء .

ويقول عبدالله القبندى الذى يشرف على مكتب الأستثمار الكويتى فى لندن ويقوم بادارة الاستثمارات الخارجية انه ينبغى على الكويت التوقف عن بيع الاستثمارات الخارجية مما يعنى تاكيد قيام الكويت ببيع جزء منها ويؤكد وزير المالية الكويتى انه لم يتحدد بعد حجم الاقتراض المطلوب وان الحكومة الكويتية تحرص على ان يكون الاقتراض باقل تكلفة ممكنة وبما لا يؤثر على اسواق المال العالمية ..

وتفضل البنوك العالمية ان يكون اقتراض الكويت بضمان الاستثمارات الخارجية لابضمان النفط .



الكويت تقترض من أين ؟

اصبح فى حكم المؤكد مؤخرا ان الكويت بسبيلها الى الاقتراض من الاسواق المالية الدولية وكان هذا الموضوع قد تردد من قبل عدة مرات دون ان يتم الحسم فيه . فحتى الان لم تسجل واقعة اقتراض كويتية واحدة فى المصارف الدولية . وقد صرح وزير المالية بان بلاده مضطرة للاقتراض نظرا لان جملة المبالغ التى دفعتها للقوات المتحالفة تكاد تصل الى ٢٦ مليار دولار . ويأتى اختيار الاقتراض بديلا عن اللجوء الى بيع بعض الاصول الكويتية فى الخارج حيث ان اجراء كهذا كان سيضر بالاسواق المالية الدولية وبقيمة الاصول الكويتية على السواء ، ومما يشجع على الاقتراض انخفاض اسعار الفائدة حاليا فى السوق الدولية لاسيما فى اسواق الولايات المتحدة وبريطانيا حيث لايتعدى سعر الفائدة الحقيقى ٣,٥٪ اما مايبقى محل تساؤل فهو مدى استعداد البنوك الغربية الكبرى لتوفير حجم القروض التى تطلبها الكويت.. حيث كانت المصارف البريطانية قد ذكرت فى السابق انها لن تمول اى عملية اقتراض كويتى وستقتصر فقط على تمويل الشركات البريطانية العاملة فى اعادة اعمار الكويت بينما كانت الكويت قد ذكرت فى السابق ان عملية الاقتراض يقودها بنك امريكى ولكن بالاشتراك مع بنوك كبرى فى بلدان اخرى

ولايمكن فى الواقع ان ننظر لهذا الامر باستخفاف حيث ان اشاعة جو من عدم الموافقة على منح الكويت ماتحتاجه من قروض قد يضعف من جدارتها الائتمانية فى وقت تحتاج فيه البلاد الى هذه الجدارة لما تمتلكه من اصول استثمارية فى الخارج ومن ثروتها النفطية التى سيعاد تصديرها مرة اخرى بكامل الطاقة فيما لايتجاوز العامين على اسوأ الاحوال

الكويت تقترض ١٠ مليارات دولار

من المتوقع ان تعلن الكويت قريبا عن خططها لاقتراض مايصل الى عشرة الاف مليون دولار ، وهو اكبر مبلغ تقترضه الكويت فى تاريخها .

وليس من المتوقع ان تستخدم الكويت الاصول التى تمتلكها فى استثماراتها الضخمة فى الخارج كضمان لتسديد هذه القروض ، لأن أسرة الصباح لاترغب على مايبدو فى مظهر المحتاج الى المال بشدة . وإن القرض الذى من المحتمل ان يعلن عنه الكويت فى الاسبوع المقبل يقل بكثير عن التوقعات السابقة والتى كانت تصل به الى عشرين الف مليون دولار او اكثر ، وذلك بعد ان انخفضت تقديرات الاعتمادات اللازمة لاعادة بناء الكويت الى مايتراوح ما بين عشرين وثلاثين الف مليون دولار .

« وول ستريت جورنال »



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تقترض ٣٣ مليار دولار لتمويل عمليات اعادة التعمير بعد الحرب

الكويت - وكالات الانباء :

قررت الكويت اقتراض ٣٣ مليار دولار من الخارج لتمويل عمليات اعادة التعمير .. اصدر الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت مرسوما بان تتولى وزارة المالية مسئولية الحصول على قروض اجنبية قيمتها عشرة مليارات دينار كويتي "٣٣ مليار دولار لتمويل عمليات التعمير بعد حرب الخليج .

وجاء في المرسوم الذى نشرته الصحف الكويتية ان وزارة المالية ستكون لها سلطة اتخاذ القرار بشأن افضل اشكال القروض من الاسواق الدولية وهذه هي المرة الاولى التى تسعى فيها الكويت للحصول على قروض اجنبية ..

وتملك الكويت ارصده في الخارج تقدر باكثر من مائة مليار دولار .

وصرح مسئول كويتي بان الحصول على قروض اجنبية تبلغ عشرة مليارات دينار يتناسب مع احتياجات الحكومة .

وتسعى الكويت للحصول على اموال نقدية من السوق المحلية واستأنف البنك المركزى الكويتي اصدار سندات خزانة كانت قد توقفت منذ الغزو .

وتتوقع الحكومة الكويتية مواجهة عجز في الميزانية قيمته ٨٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة .

بدء إعادة الذهب الكويتى من العــراق
توقع نقل الذهب لدول اخرى كاجراء أمنى

الكويت - ا ب - قبل ساعات من بدء العراق تسليم السبائك الذهبية للكويت فى مدينة عرعر السعودية امس صرح الشيخ سالم الصباح محافظ البنك المركزى الكويتى بان عودة السبائك تستغرق ١٢ يوما .

وقد تم شحن السبائك ، التى تقدر قيمتها بحوالى ٦٥٠ مليون دولار ، على شاحنات من بغداد الى عرعر حيث يتسلمها فريق من ١٦ خبيرا بالامم المتحدة والمسئولون الكويتيون .

ويتم اختبار السبائك الذهبية لتجنب غشها وضمان نقائها او اقتطاع اجزاء منها وتزن كل سبيكة ١٢ كيلو جراما ، فى حين يصل عدد السبائك الى ٢٢١٦ سبيكة .

وكان العراق قد وافق ايضا على اعادة عملات بالدينار الكويتى كان قد نهبها اثناء الاحتلال الكويتى تقدر قيمة هذه العملات بحوالى ٢٦٠ مليون دولار ، فى حين قدرها العراق بما يعادل ١٧٠ مليون دولار . وتعد العملات الكويتية عملات قديمة لاقيمة لها حاليا بعد الغاء الدينار الكويتى القديم واصدار دينار جديد .

كما يعيد العراق عملات ذهبية وفضية تقدر قيمتها بما يعادل ١,٥ مليون دولار .

وتوقعت بعض المصادر ان تبيع الكويت جزءا من الذهب العائد لمواجهة متطلباتها المالية مما قد يؤثر على اسعار الذهب وقالت مصادر اخرى انه قد يتم نقل جزء من الذهب الى دول اخرى كاجراء امنى .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩١

العراق أعاد للكويت ٤٢ طنا من الذهب المسروق

باريس - ا . ش . ا - اعلن مصدر كويتى رفيع المستوى فى الامم المتحدة ان العراق ردت الى الكويت امس ٤٢ طنا من الذهب الذى كانت قد استولت عليه من البنك المركزى الكويتى اثناء الاحتلال العراقى للبلاد .



الذهب الذى استعادته الكويت قيمته ٧٠٠ مليون دولار

الكويت - رويتر - اكدت امس دوائر رسمية كويتية ان العراق قد اعاد كميات من الذهب التى نهبتها القوات العراقية خلال احتلالها الكويت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار .

وكشفت الدوائر الكويتية ان اخر شحنة من سبائك الذهب المنهوبة البالغ عددها ٣٢١٦ سبيكة ، تم تسليمها تحت اشراف خبراء الامم المتحدة عبر مركز « عرعر » الحدودى بالسعودية ، حيث تم اختيار جميع السبائك الذهبية للتاكد من مدى نقائها ووزنها .

واعلن ريتشارد خوران مبعوث الأمم المتحدة المكلف بالاشراف على إعادة المسروقات الكويتية من العراق ، ان السلطات العراقية تعاونت بشكل كامل فى إعادة سبائك الذهب ، مشيرا إلى انه تتم حاليا اعادة ٦٣ طنا من العملات واجولة مليئة بالاوراق النقدية تم نهبها



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسمياً: خسائرها من الغزو ٢٠٠ مليار دولار

الكويت: متى يعود الاسرى؟

«المؤمن لا يُلدغ من جُحر مرتين».

هذه الحكمة اعتمدتها الكويت حين اقرّ مجلس وزرائها الاسبوع الماضي، برئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح، اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الاميركية، وذلك «صيانة لامن البلاد وسلامتها وحفاظا على استقرارها وتامينا لحدودها ضد الاطماع التوسعية، وحرصا على عدم تكرار التجربة المريرة والمعاناة القاسية، وادراكا للنوايا العدوانية المستمرة للنظام العراقي تجاه الكويت وشعبها».

والكويت باقرارها هذا الاتفاق، تمارس ابسط حق من حقوق الدفاع والسيادة، فبعد مرور اكثر من ستة اشهر على التحرير، لا يزال العراق يماطل في تنفيذ القرارات الدولية، ويستمر في احتجاز ٢٤٧٩ اسيرا كويتيا وعربيا ينتظر اهلهم واقرباؤهم ومواطنوهم، مع قيادتهم، الافراج عنهم وعودتهم بفارغ الصبر الى وطنهم وبيوتهم، لتكتمل فرحة التحرير، لان استمرار اسرهم يُبقي غصّة في قلوب ذويهم وقلقا على مصيرهم.

وقد نظّمت اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى والمحتجزين بالتعاون مع الجمعية النسائية الكويتية، مسيرة شعبية ضخمة لتذكير العالم بقضية الاسرى، ومناشدة المجتمع الدولي التدخل لاطلاقهم. وتوجه المشاركون في المسيرة الى السفارة الاميركية في الكويت لتقديم رسالة الى الرئيس الاميركي جورج بوش تطالبه بالتدخل والاهتمام بموضوع الاسرى بشكل فعّال، وقد تسلّم الرسالة السفير الاميركي ادوارد غنيم. وزار وفد من المجلس الوطني برئاسة رئيسه عبد العزيز المساعيد سفارات الدول الكبرى للغرض نفسه، واعلن وزير العدل غازي عبيد السمار ان ثمانية اسرى يعودون قريبا.

وكان مشهد ابناء الاسرى وهم يشتركون في المسيرة حاملين لافتات تقول: «متى يعود آباؤنا» مثيرا للمشاعر الانسانية. واكد السفير الاميركي ان قيادة بلاده لم تنسَ موضوع الاسرى ولم يتوقف عملها من اجل تامين حريتهم وضمان حقوق الانسان. ومما يُذكر ان بين الاسرى المحتجزين ٣٧٨ من الاطفال والنساء. ونددت الشعارات المرفوعة في المسيرة بالنظام العراقي وتحدّيه للقرارات الدولية. وتعالت الهتافات التي امتزج فيها الحزن وبكاء الامهات والاطفال.

واتهم مندوب الكويت لدى الجامعة العربية عبد المحسن الجيعان العراق بالتلاعب بلوائح الاسرى وتعمّد اسلوب التضليل والمغالطة، واوضح ان الكويت لم تجد بين لوائح الاسماء التي سلّمها النظام العراقي الى الصليب الاحمر سوى ٢٥٢ اسما مُدرجا في السجّل المدني الكويتي قبل الغزو العراقي. فيما دعا الاتحاد العالمي للمدن السلطات العراقية الى اطلاق سراح جميع الاسرى واحترام قرارات الامم المتحدة.

وفي مذكرة قدّمتها الكويت الى جامعة الدول العربية واعتُبرت وثيقة رسمية من وثائق الجامعة، نظرا لما تتضمنه من تسجيل موثّق لحجم الدمار الذي لحق بالكويت، قُدرت الخسائر المادية بحوالي ٢٠٠ مليار دولار، منها ١٢٠ مليون دولار يوميا بسبب حرائق ابار النفط، بخلاف تكاليف الاطفاء واعادة اصلاح الآبار. وهذا الرقم يصوّر فظاعة وهول وحجم الكارثة التي حلّت بالكويت، ومع ذلك كله تابعت الكويت بعد التحرير سياستها في منح القروض للدول الشقيقة والصديقة، لمساعدتها في مواجهة مشاكلها الاقتصادية، ايمانا منها بمبادىء وقناعات راسخة لدى القيادة الكويتية، لا تريد تغييرها رغم المحنة التي تعرضت لها الكويت.

وضمن خطة متكاملة لصيانة المستشفيات وشراء الاجهزة والمعدات الطبية اللازمة لها، اكدّ وزير الصحة العامة د. عبد الوهاب الفوزان توفير الرعاية الصحية الكاملة للمواطنين والمقيمين على حدّ سواء، واعلن عن قرب وصول فرق طبية من الصين والفلبين وخبراء من تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا وبريطانيا لتغطية التخصّصات في ضوء العدد السكاني للبلاد.

ولا يزال تصدّي الجيش الكويتي للعدوان العراقي على بوبيان ودحره، مثار تقدير واعجاب محلي وعربي ودولي، عبّر عنه المجلس الوطني الكويتي ومسؤولون عرب وقائد القوات الاميركية في الكويت. وقد استبعد هذا الاخير قيام النظام العراقي باي عمل عسكري جديد في منطقة الخليج.


المصدر : أنباء الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩١



الكويت تتجاوز الأزمة



.. والحياة تعود تدريجياً

الكويت : من بدر الأصفر

فى الكويت وبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على تحريرها من الاحتلال العراقى ، بدأت تعود الحياة تدريجياً إلى معظم مرافق الدولة الحيوية حيث عادت مختلف الخدمات التى كانت قائمة قبل الغزو إلى الظهور من جديد باستثناء بعض الخدمات الهامشية والتى استغنت عنها الدولة بشكل مؤقت

فى الوقت نفسه لاتزال مشكلة الآبار التى أضرمت القوات العراقية فيها النيران قبل طردها من الكويت تأخذ الحيز الأكبر من إهتمام الدولة وتتكاتف كل الجهود فى سبيل معالجة هذه المشكلة التى تعد من أولويات مرحلة إعادة الأعمار التى وفرت لها الدولة كل إمكاناتها المعنوية والمادية فى الوقت الراهن ، حيث ورد فى آخر إحصائية من الكويت بأن ٨٩٪ من عمال ومعدات إطفاء حرائق البترول فى كل العالم موجوده الآن فى الكويت ، فالبترول هو الشريان الحيوى والمصدر التمويلى للإيرادات العامة للدولة ويشكل بحدود ٩٢٪ من الايرادات العامة للدولة وقد قدرت الخسائر التى لحقت بهذا القطاع نتيجة للغزو بحوالى ٧٥ مليار وبالاضافة إلى ذلك تخسر الكويت يومياً نتيجة لإحتراق البترول ما يقدر ما بين ٦ إلى ٧ ملايين برميل من النفط يومياً بقيمة



١٢٠ مليون دولار وبالرغم من كل هذه الكوارث فقد إستطاعت الكويت العودة إلى التصدير مرة أخرى حيث خرجت أول شحنة مصدرة للخارج فى السابع والعشرين من يوليو هذا العام على ظهر ناقلة بترول مؤجرة للكويت وكانت حمولتها ٢ مليون برميل وقد وقد أكد المسئولون على أن الكويت تنتج حالياً ٢٠٠ ألف برميل للإستهلاك المحلى سيزداد إلى ٦٠٠ ألف برميل مع نهاية هذا العام وهو ما يشكل ثلث إنتاج الكويت من البترول قبل الغزو العراقى لها فى الثانى من أغسطس من العام الماضى .

على صعيد آخر لا تزال الرؤية غير واضحة بالنسبة لمسألة التعويضات التى أصبحت هاجس الشارع الكويتى وفى مقدمة إهتماماته فالبعض يريد التعويض دون إعارة أى إهتمام أو مبالاة لوضع الدولة الإقتصادى بينما يرى البعض الآخر فيها (التعويضات) إسرافاً فى المال العام دون تحسب أو رقيب وما

سيتركه هذا المسلك من أثر على إقتصاد الدولة من [illegible] وهبوط فى الوقت الذى تحتاج فيه الدولة لكل مواردها للمضى [illegible] عملية إعادة الاعمار دون الحاجة للمزيد من الإقتراض أو [illegible] أموال الإستثمارات الخارجية التى أعانت الدولة فى محنتها ، ومما يجدر ذكره إن الكويت تسعى حالياً لإقتراض ٢٠ مليار دولار لتلبى متطلبات الاعمار .. ويبقى الخيار الأخير للحكومة الكويتية أمام هذا الإمتحان الصعب فهل تستطيع [illegible] أم لا هذا ما سوف تكشفه [illegible]

الكويت تقترض من اجل إعادة البناء

واشنطون ـ وكالات الانباء اكد امس
نك الصادرات والواردات الامريكي توقيع
تفاق تجارى مع هيئة الاستثمارات
كويتية . يتضمن الاتفاق تمويل
صادرات امريكية للكويت قدرها ٢ مليار
ولار . اوضح البنك ان هذا يعد اول
تفاق للاقتراض توقعه الكويت من اجل
عادة البناء وتمويل مشروعات كويتية .

واشار الى ان الاتفاق يوفر ضمانات السداد
للمصدرين الامريكيين ويتيح للكويت
استعادة قدرتها على تصدير البترول .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ سبتمبر 1991

ضمانات بقروض للكويت تقدمها كندا

اوتاوا ـ رويتر ـ اعلنت كندا أمس انها ستوافق على منح الكويت ضمانات بقروض تجارية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار كندى (٤٤٤ مليون دولار أمريكى) وذلك لتمويل عمليات اعادة تعمير الكويت .

وقال مسئولون كنديون ان الاتفاق مع الكويت فى هذا الصدد سيتم خلال مباحثات تجرى مع مسئولين كويتيين .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩١

الاقتصاد العراقى تلقى من الكويت مساعدات ١٥ مليار دولار

الأمم المتحدة - وكالات الأنباء - فند الكويت ادعاءات عراقية حاولت تبرير الغزو والاحتلال العراقى للكويت بدعوى سعى الكويت لتدمير الاقتصاد العراقى .

وقال محمد الصلال نائب مندوب الكويت الدائم فى الأمم المتحدة ان الكويت قدمت مساعدات للعراق ١٥ مليار دولار وتساءل كيف يمكن لنا تدمير اقتصاد دولة كنا نقدم لها العون والمساعدات .


حسين خضير

وكان الصلال يرد بذلك على كلمة لأحمد حسين خضير وزير خارجية العراق امام الأمم المتحدة كرر فيها الادعاءات والاكاذيب العراقية ضد الكويت . كما اشار الصلال الى الجهود العربية التى بدلت لحل الخلاف والذى اثاره العراق مع الكويت والرفض العراقى لكافة الجهود الدولية والمساعى الحميدة التى بذلت فى هذا الصدد .

ومن جهة ثانية نفى نائب مندوب الكويت بشدة ادعاءات الوزير العراقى بأن كافة الاسرى الكويتيين قد اعيدوا الى الكويت .

وأوضح ان السلطات الكويتية قدمت قوائم باسراها الى المجتمع الدولى ومنظمة الصليب الأحمر وامين عام الأمم المتحدة وامين الجامعة العربية وتحدى النظام العراقى بان يسمح للصليب احمر بزيارة الأسرى . وقال ان العراق يدعى امتثاله لقرارات مجلس الامن فى الوقت الذى يعرقل فيه مهمة المفتشين الدوليين فى بغداد .



المصدر : أخبار اليوم (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ أكتوبر ١٩٩١

الولايات المتحدة وبريطانيا توافقان على ضمان القروض الكويتية

□ لندن - من فكتور ماليت واميكو تيرازونو:

FT

■ من المتوقع ان تضمن بريطانيا حوالي ٧٠٠ مليون جنيه استرليني من القروض المقدمة الى الكويت بموجب مسودة اتفاق سيتم التوقيع عليها مع الحكومة الكويتية، ومن المقترح ان يشرف على الترتيبات «قسم ضمان القروض الخارجية» البريطاني.

ويشبه الاتفاق مع بريطانيا اتفاقات توصلت حكومة الكويت الى عقدها مع كل من الولايات المتحدة وكندا وهولندا، ومن المتوقع ان تحذو الدول المصدرة الاخرى في مجموعة الدول الاوروبية حذو بريطانيا وهولندا علماً أن اليابان استأنفت أول من أمس ضمان الصادرات رسميا الى الكويت. ولعبت الشركات البريطانية والأميركية دورا كبيرا في الجهود الرامية الى اعادة اعمار الكويت التي من المتوقع ان تبلغ تكاليفه ٢٠ بليون دولار منذ اخرج الحلفاء القوات العراقية من الكويت في شباط (فبراير) الماضي.

ويقال ان الشركات البريطانية حصلت حتى الان على عقود بحوالي ٥٠٠ مليون جنيه استرليني ستغطيها خطوط الاعتماد المعتزم انشاؤها بموجب الاتفاق الجديد. وسيضمن «قسم ضمان القروض الاجنبية» القروض التي يقدمها المصدرون والمصارف. وكانت الكويت في حالات عديدة تدفع نقداً الا ان الضرر الذي لحق بصناعة البترول فيها والبطء في المحادثات الخاصة بالقروض الدولية ربما يجعل ضمان قروض التصدير حيويا بالنسبة الى سير المشاريع والتجارة في الكويت.

وواجه عدد من الوكالات الذي يقدم قروضاً للتصدير مشاكل لان الادارة الكويتية لم تكن معتادة على ما يتطلبه الاقتراض من تدابير روتينية.

ومن الدول التي تقدم تسهيلات الى الكويت:

* اليابان: استأنفت وزارة التجارة الدولية والصناعة فيها ضمان قروض الصادرات الى الكويت أول من أمس بعدما علقت هذه التدابير في آب (اغسطس) ١٩٩٠. وستضمن اليابان الصادرات التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثة بلايين ين (١٢,٩ مليون جنيه استرليني) اذا رافقها كتاب اعتماد. وتتوقع وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية ان ترتفع الصادرات الى المستويات نفسها التي كانت عليها قبل اندلاع ازمة الخليج، ومع ذلك فالشركات اليابانية لا تزال غير مطمئنة الى التعامل مع الكويت. وصرح ناطق بلسان شركة «ميتسوي» التجارية انه على رغم ان الشركة بدأت تصدر مختلف السلع الى الكويت، الا انها لم تستأنف بعد تصدير المنتجات التي هي من صف الآليات الثقيلة.

* الولايات المتحدة: وقع بنك الصادرات والواردات الأميركي (اكسيم بنك) اتفاقا مع هيئة الاستثمار الكويتية في الشهر الماضي لتمويل ما قد تصل قيمته الى بليوني دولار من الصادرات الاميركية وقال البنك الاميركي ان دعمه للكويت سيتخذ في الغالب شكل ضمان القروض التي يقدمها المقرضون الخاصون الى الكويت. واضاف البنك ان الصفقات بموجب هذا الاتفاق قد تجمع ويطلب الى الاسواق المالية تدبرها، والفكرة هي تسهيل نظام تقديم الطلبات عن طريق انشاء مكتب مركزي في الكويت يتلقى طلبات التمويل مما ينفي الحاجة الى قيام المصدرين الاميركيين المختلفين او وزارات الحكومة الكويتية المختلفة بتقديم طلبات انفرادية الى بنك الصادرات والواردات الاميركي.

* كندا: وقعت مذكرة تفاهم مع الكويت في الاسبوع الماضي لانشاء خط ائتمان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تقدمه هيئة انماء الصادرات الكندية، ونالت الشركات الكندية عقودا بقيمة ١٦٠ مليون دولار كندي في الاشهر الستة الماضية.

* هولندا: يحاول بنك «اي. بي. ان. امرو» ترتيب تسهيلات مصرفية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار تضمنها مؤسسة «ان سي ام» التي تكفل القروض الهولندية، وكان تم الاتفاق على هذه الترتيبات مبدئيا في حزيران (يونيو) الماضي.

٣٠٠ مواطن فرنسى يطالبون الكويت بدفع تعويضات قدرها ٨,٥ مليون دولار

باريس - رويتر : طالبت ٦٨ اسرة فرنسية امس الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بممارسة الضغط على امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح لدفع تعويض مناسب عن خسائرهم قال ايف ايريك ماسيانى محامى تلك الاسر . ان الكويت لم تنفذ تعهدها بدفع ٨,٥ مليون دولار لعدد ٣٠٠ مواطن فرنسى،

ميتران

واضاف ان هؤلاء المواطنين استخدموا من جانب الرئيس العراقى صدام حسين كدروع بشرية لحماية المنشآت الاستراتيجية .

من المقرر ان يجتمع ميتران بالشيخ جابر الصباح اليوم فى اول زيارة يقوم بها امير الكويت لفرنسا بعد تفجر ازمة الخليج .



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩١

٢,٧ مليار دولار حولها الكويتيون الى الخارج

الكويت - ر: نسب الى وزير المالية الكويتي امس قوله ان شركات كويتية ومستثمرين حولوا اكثر من ٢.٥ مليار دولار الى الخارج منذ ان رفع البنك المركزي القيود عن عمليات السحب والتحويل في اغسطس (آب) الماضي.

وقال مصرفيون ان المبلغ اقل مما كان متوقعا وان معظمه عبارة عن مبالغ حولتها شركات كبرى لتسوية فواتير مستحقة عليها منذ فترة الاحتلال العراقي.

وقال وزير المالية ناصر عبد الله الروضان ان ٧٨٠ مليون دينار (٢,٧ مليار دولار) قد تم تحويلها خلال الفترة من الثالث من اغسطس (اب) وحتى منتصف سبتمبر (ايلول) الماضيين.

وكان البنك المركزي قد فرض حدا اقصى لسحب وتحويل العملات الاجنبية قدره ٤ الاف دينار (١٣٥٠٠ دولار) شهريا خشية حدوث نزوح ضخم لرؤوس الاموال بعد تحرير الكويت في فبراير (شباط) الماضي.

وفيما بعد رفع البنك المركزي الحد الاقصى الى ٦ الاف دينار (٢٠ الف دولار) ثم الغى كل القيود في الثالث من اغسطس (اب) مناشدا العملاء مرارا الا يتخلصوا من الدنانير في مقابل الدولار.

وقال مصرفيون ان المبلغ المحول وهو ٧٨٠ مليون دينار يعادل اجمالي الايداعات بأحد بنوك الكويت الكبرى الا ان عمليات السحب لن تؤثر على قيمة الدينار.

وقال احدهم انه بالقطع استنزاف لرأس المال في الكويت ولكنه لن يؤثر على قيمة الدينار لانه عملة ثابتة تحدد الحكومة قيمتها وتدعم سعرها المحدد.

وقال المصرفيون ان التحويلات تزيد كثيرا عن معدلاتها قبل وقوع الغزو العراقي في العام الماضي ولكنها تقل عما كان يتوقعه البنك المركزي.

وكان البنك يتوقع تحويل ما يصل الى نصف اجمالي الايداعات بالبنوك الكويتية السبعة وقدره نحو سبعة مليارات دينار (٢٣ مليار دولار) بمجرد رفع القيود.

وقالوا ان معظم عمليات السحب قامت بها شركات كبرى كانت عاجزة عن سداد فواتيرها نظرا لتجميد الحسابات اثناء الاحتلال العراقي الذي دام سبعة اشهر.

وقال احد المصرفيين بالنسبة لتحويلات الافراد فقد كانت نسبتها المئوية الى اجمالي الاموال التي سحبت وحولت ضئيلة جدا.

وقال: الناس يدركون انه لم تعد هناك مشكلة امان حقيقية ومن ثم فليس هناك داع لان يتملكهم الذعر ويحولوا اموالهم خاصة بعد توقيع المعاهدة الدفاعية مع الولايات المتحدة.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩١

الكويتيون حولوا ٧ر٢ مليار دولار للخارج فى أقل من شهر ونصف

تراجع عمليات نزوح الأموال للغرب بعد اتفاق الدفاع مع أمريكا

الكويت ـ وكالات الانباء ـ كشف ناصر عبدالله الروضان وزير المالية الكويتى عن قيام الشركات الكويتية والمستثمرين الكويتيين بتحويل ٧٨٠ مليون دينار « ٧ر٢ مليار دولار » الى الخارج منذ ٣ اغسطس وحتى منتصف سبتمبر الماضي .

وذكر الروضان ان المبالغ تم تحويلها بواسطة الشركات والمؤسسات والافراد بعد قرار البنك المركزى الكويتى يوم ٣ اغسطس الماضى برفع كافة القيود المفروضة على عمليات السحب والتحويل النقدى . وهى القيود التى كان البنك قد فرضها عقب التحرير ، خوفا من تهريب الاموال بصورة واسعة للخارج .

وذكرت مصادر مصرفية فى الكويت ان المبالغ المحولة تمثل ٢٠ ٪ من جملة الودائع فى البنوك الكويتية . وقالت انها جاءت لذلك اقل مما توقعه المسئولون الذين كانوا قد اعلنوا عن احتمال تحويل ٥٠ ٪ من هذه الودائع الى خارج البلاد .

وذكرت المصادر ان معظم المبالغ المحولة تخص الشركات الكبرى التى كانت قد توقفت عن سداد التزاماتها المالية خلال فترة تجميد الودائع الكويتية بالخارج طوال الاحتلال العراقى . وقالت المصادر ان النسبة المئوية لتحويلات الافراد ضئيلة بالمقارنة بالمبالغ الكلية المحولة .

واضافت ان احد اسباب ذلك يرجع الى ادراك المواطنين بانه لم تعد هناك مخاوف امنية تهددهم داخل الكويت عقب توقيع اتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة الشهر الماضى .

وكان البنك المركزى الكويتى قد فرض قيودا صارمة عقب التحرير فى فبراير الماضى ، على عمليات السحب والتحويل النقدى حدد بمقتضاها اقصى مبلغ يمكن تحويله بنحو اربعة الاف دينار « ١٣٥٠٠ دولار » .

وقد عاد البنك ورفع الحد الاقصى الى ستة الاف دينار « ٢٠ الف دولار » ثم قرر رفع كافة القيود واطلاق حرية الاشخاص والشركات فى السحب والتحويل بالعملات الحرة يوم ٣ اغسطس الماضى بعد يوم واحد من مرور عام على الغزو العراقى .

من ناحية اخرى ذكرت وكالة الانباء العراقية امس ان عبدالله ادم مبعوث الامين العام للامم المتحدة قد التقى بالاسرى الكويتيين الذين يحتجزهم العراق بالموصل ، على بعد ٤٠٠ كيلومتر شمال بغداد .

وذكرت الوكالة ان ادم تفقد الاحوال المعيشية للاسرى وظروف اقامتهم .



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩١

الكويتيــــون وتحويل الأمـــوال للخـــارج

صرح وزير المالية الكويتي بان إجمالى المبالغ التى تم تحويلها للخارج منذ تم رفع القيود على هذه التحويلات فى ٣ اغسطس الماضى وحتى منتصف سبتمبر قد بلغ نحو ٢,٧ مليار دولار وتفيد بعض التحليلات بان هذا المبلغ اقل كثيرا مما كان متصورا طبقا لتوقعات البنك المركزى حيث كان يتوقع تحويل مايقدر بنحو ١٢ مليار دولار بمجرد رفع القيود .

ويمكن تفسير ماحدث فى ضوء إفتراض مؤداه عدم وجود حصيلة نقدية كافية تسمح بالقيام بهذا التحويل والدليل على ذلك كما ذكر وزير المالية ان معظم التحويلات قد قامت بها الشركات الكبرى لتسوية فواتير مستحقة عليها قبل الاحتلال وبالطبع فإن هذه الشركات مهتمة بإستعادة نشاطاتها فى فترة تزيد فيها حركة الاعمار واعادة إصلاح الاوضاع الاقتصادية ولايمكنها ذلك بالطبع إلا بتسوية حساباتها مع الموردين فى الخارج

اما المواطنون فلا شك انهم مهمومون فى هذه اللحظات بمحاولة تسوية اوضاعهم محليا اولا وهم بحاجة لمصدر سيولة يمكنهم من إعادة شراء ما يحتاجونه كإعمار منازلهم واعادة تاسيسها وشراء وسائل إنتقال جديدة الخ ومن ثم فإن قضية تامين المستقبل بالاحتفاظ بودائع فى بنوك الخارج او غيرها من وسائل توظيف بعض الاموال فى العالم يمكن ان ينظر اليها بإعتبارها مؤجلة لفترة محددة من الوقت وسواء كان ذلك صحيحا او خاطئا فإنه يقتضى فى كافة الاحوال الحرص من جانب صناع القرار على صياغة سياسة نقدية ومالية تشجع على الاحتفاظ بالعملة المحلية وعدم تحويل الاموال للخارج .



المصدر : الحوادث

التاريخ : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير المالية الكويتي ناصر الروضان لـ «الحوادث»:

الاقتصاد الكويتي يستعيد عافيته بسرعة ولا نية اطلاقاً لتخفيض الدينار

زار القاهرة مؤخراً ناصر الروضان وزير المالية الكويتي، للمشاركة باجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، والتقته «الحوادث»، وحاورته حول ما يتردد عن نية للحكومة الكويتية لتخفيض عملتها، وعن استعادة الاقتصاد الكويتي عافيته وحالته الطبيعية بعد تجربة الغزو العراقي، وعن تاثيرات الغزو الاقتصادية على الكويت، وغيرها من القضايا. ودار مع الوزير الروضان الحوار التالي:

«الحوادث»: الكويت تصرّ على طرح انعكاسات ازمة الخليج في المؤسسات الدولية والعربية وآخرها اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هل في الامر بعد سياسي؟

ناصر الروضان: يهمني أن أؤكد ان هناك اسبابا موضوعية، في الحرص على طرح الموضوع. مثلا لقد طلبنا طرح القضية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عندما وجدنا ان التقرير الاقتصادي العربي الموحد جاء خالياً من الاثار الاقتصادية والاجتماعية للغزو العراقي الغاشم. فوجدنا انه من الضروري طرح هذه القضية، واطلاع وزراء المالية والاقتصاد العرب ورؤساء الوفود على حجم الدمار الذي تعرض له شعب عربي ودولة عربية من دولة جارة. ورصدنا حجم الخسائر التي طالت البنية الاساسية. في الكهرباء والمياه، والاتصالات والطرق. والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية والخدمية، والمنشآت النفطية، التي يعتمد عليها الاقتصاد الكويتي، إذ احرق النظام العراقي باوامر وتعليمات من قياداته، اكثر من ٧٠٠ بئر نفط، تهدر ما يقرب من ٥ الى ٦ ملايين برميل يومياً، قيمتها ١٢٠ مليون دولار، هذه الاموال كان المفترض ان توجه الى التنمية في الكويت والدول العربية. وتقديراتنا الاولية لحجم الخسائر نتيجة للدمار، انه تجاوز ٢٠٠ مليار دولار. وقمت في المذكرة التي قدمتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحليل كامل لهذا الرقم الذي نتوقع ان يزيد مع زيادة الحصر بالنسبة للمتلكات الخاصة بعد انتهاء الهيئة العامة لحصر الاضرار والخسائر من عملها، ناهيكم عن الاضرار الاجتماعية والنفسية التي من الصعب الغاؤها من الذاكرة. ولم تتوقف آثار الغزو على الكويت والكويتيين، بل طالت الخسائر معظم الدول العربية. فقد تاثرت العمالة التي كان الغزو سبباً في تشريدها، وتصل الى مليون عامل معظمهم من الدول العربية.

«الحوادث»: من المؤكد ان هذه الخسائر، ومحاولة تجاوز المحنة، وعودة الامور الى طبيعتها في الكويت، اثر بصورة ملحوظة على احتياطات الاجيال القادمة، ما شكل هذا التأثير وحجمه، وكيف تصرفت الحكومة؟

ناصر الروضان: لقد استطعنا اعادة الامور الى طبيعتها قبل الغزو، في مجالات الطاقة، والكهرباء، والاتصالات، وفتحت المدارس، ودبت الحركة التجارية في الاسواق، ويرجع الفضل في ذلك الى السياسات المالية التي اقرت في الماضي، فقد وجه جزء من موارد الدولة الى الاحتياطات التي يتم استثمارها بشكل رشيد، يساند المداخيل النفطية، واستطعنا ان نصرف من هذه الاستثمارات على اعاشة اكثر من ٤٠٠ الف مواطن كويتي. من حيث اسكانهم، وعلاجهم، وتعليمهم، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم في اكثر من ٤٠ دولة في العالم.

وقبل دخول الكويت بعد تحريرها اعدت خطة طوارىء لمدة ثلاثة اشهر وتم تجهيز هذه الخطة بكثير من المعدات والاجهزة والمواد الغذائية والطبية، والعناصر البشرية لتكون جاهزة عند التحرير، ورصد لها ما يقارب ١,٢٦٠ مليون دولار كميزانية طوارىء وليس هناك شك في ان الكويت تعاني من مشكلة مالية خصوصاً واننا نعتمد بمقدار ٩٢ بالمائة على النفط في الميزانية. والمورد النفطي متوقف تماماً، وقد توقف معه المورد المالي. وكنا امام سبيلين لا ثالث لهما:

الاول: ان نقوم بتسييل اصول وموجودات استثماراتنا الخارجية. وهذا الخيار سيكون له سلبيات كثيرة وتاثيرها على السوق الخارجي والداخلي كبير. كما ان هذا يحتاج الى وقت طويل.

والثاني: كان الاقتراض من السوق الدولية والمؤسسات المالية. وكان القرار هو السير في الاتجاه الثاني. وقد بدأنا بالفعل بمسح الاسواق الدولية. واتضح ان ثقة المؤسسات التجارية والمالية في الكويت كبيرة. واستطعنا ان نحصل على شروط ميسرة، تعكس ثقة هذه المؤسسات في الاقتصاد الكويتي وقدرته على استرداد عافيته باسرع وقت ممكن. ذلك اننا سنتمكن من انتاج ما يقارب نصف مليون برميل يومياً في نهاية هذا العام. وفي منتصف العام المقبل سنصل باذن الله الى ما يقارب المليون برميل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٠ / ٥ / ١٩٩١

«الحوادث»: هل تم عقد اتفاقيات خاصة باقتراض الكويت؟

ناصر الروضان: انتهينا من مرحلة مسح الاسواق، وبدانا بالفعل في التفاوض حول الاقتراض، وبعد تعديل القانون الخاص، سيتم توقيع عقود الاقتراض خلال مدة لا تتجاوز شهراً، وسيكون اختيارنا خاضعاً لشروط نراعي من خلالها الكلفة وفترات السماح واعتبارات كثيرة اخرى. ولكن كل الخيارات امامنا مفتوحة.

«الحوادث»: في اعتقادك ما هو رقم الاقتراض المطلوب للعام المقبل؟

ناصر الروضان: لا يقل الاقتراض خلال العام المقبل عن ٦ الى ١٠ مليارات دولار.

«الحوادث»: مازلنا عند تساؤلنا الخاص عن تأثير نصيب الكويت في عملية عاصفة الصحراء واعادة البناء على احتياطات الاجيال القادمة؟

ناصر الروضان: الاحتياطات في الكويت نوعان: احتياطي عام، واحتياطي اجيال قادمة. ولكن امام الغزو العراقي ورغبتنا في تحرير بلادنا، اصبحت كل موارد الدولة متاحة لاستخدامها في عملية التحرير، والصرف على اعادة البناء. وما صرف حتى الان على تكاليف تحرير الكويت واعاشة المواطنين، والمساعدات التي دفعت للدول التي تضررت من العدوان، وبنود اخرى وصل الى اكثر من ٢٧ مليار ًا صرفت من الاحتياطات.

«الحوادث»: مطروح في الكويت الان فكرة دمج البنوك، هل هذا الاتجاه جزء من الاصلاح المالي في الكويت؟

ناصر الروضان: قبل الغزو العراقي كانت هناك تصورات لتنشيط الاقتصاد الكويتي وشكلت لجان لهذا الموضوع، وانتهت الى وضع تقارير رفعت للحكومة، وصادقت عليها، بعضها مرتبط بضرورة اتخاذ اجراءات سريعة، وبعضها يحتاج لكثير من الوقت، والدراسات والجهود سارت في مسارين:

الاول: ضرورة اعادة النظر في المسار الاقتصادي، بحيث لا يعتمد على مصدر واحد للدخل، وضرورة تنويع مصادر الموارد، وقضية مثل هذه تحتاج الى وقت طويل لتصل الى نتائج.

الثاني: هو الاجراءات الآنية لمعالجة الوضع. وجاء ضمن التوصيات ودمج بعض البنوك التجارية الكويتية. وهذا ليس قراراً حكومياً، فالبنوك تنتمي للقطاع الخاص، وان كانت عملية الدمج تحقق عدة اهداف منها تقوية الوحدات المصرفية. وتحقيق التكامل فيما بينها. وتحقيق المنافسة فيما بين البنوك على سوق محدودة، وتقليص المصاريف الادارية والعامة. ولكن يظل قرار الدمج مسؤولية الجمعيات العمومية لهذه البنوك. ودور الدولة هو وضع المعايير الخاصة باجراءات الدمج.

«الحوادث»: في الفترة السابقة، واثناء تحديد سقوف اعلى للسحب من البنوك الكويتية راجت اشاعات عن اتجاه الحكومة الكويتية لتخفيض الدينار، فما صحة ذلك؟

ناصر الروضان: من المعروف ان البنوك الكويتية فتحت ابوابها في ٢٤ آذار (مارس)، اي بعد التحرير باربعة اسابيع. وقد فتحت باجهزة وبقدرات ادارية محدودة، فلم تكن اعمالها مصرفية بالمعنى المفهوم، بل اقتصرت على صرف اجزاء من ايداعات المودعين، وتم الاتفاق على الا يتجاوز ٤ الاف دينار كويتي شهرياً حسب قرار البنك المركزي، يمكن تحويلها الى عملة اجنبية، ورفعت القيود عن هذه البنوك، وهي قيود الحد الاعلى للسحوب والتمويل للخارج في ٣ آب (اغسطس) الماضي. وكانت كل المؤشرات وكل ما يكتب يشير الى انه ستحدث هجرة للاموال الكويتية للخارج. لكن الحكومة الكويتية ممثلة في البنك المركزي، كانت ترى ان هذه اثارة وتهويل مبالغ فيهما. ومع هذا تحسب البنك المركزي لكل الاحتمالات قبل رفع القيود الخاصة بالسحب والتحويلات، وجاءت النتائج كما كنا نتوقع. والآن وبعد مرور اكثر من شهر على رفع القيود، استطيع ان اؤكد ان ماقيل عن هجرة الاموال الكويتية، وتحويلها للخارج غير صحيح. فهي بالحدود المقبولة، وكما كانت عليه في الظروف العادية، ويرجع ذلك الى ثقة المودعين بالمؤسسات المالية الكويتية، وبالاقتصاد الكويتي. واقتناعهم بان ما تعرض له الاقتصاد الكويتي عملية مؤقتة. ونحن قادرون على استعادة عافيته في اسرع وقت. بالاضافة الى ان الحكومة في السابق وقبل الغزو كانت تحمي حقوق المودعين والفوائد على الاموال حماية تامة غير منقوصة. علماً بان الدينار الكويتي مرتبط بسلة عملات لها ميزان خاص. تجاه الدولار فسعره يعادل تقريباً ٣,٤٨ دولارات ولا نيّة لدى الحكومة الكويتية لتخفيض الدينار، فلو ارادت ذلك لكان مقبولاً في بداية التحرير وليس الآن. ورواج الحديث عن خفض الدينار كان مرتبطاً بالخوف من تحويل الاموال الكويتية للخارج. ولكن بعد رفع القيود، ومن خلال الواقع العملي، نرى ان هناك نفياً حقيقياً لما تردد عن نية لتخفيض الدينار.

القاهرة: أسامة عجاج



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩١

من دون ضمانات الا سمعتها المالية

٥ مليارات دولار قرضا للكويت

لندن - «صوت الكويت»: بدأت الكويت الخطوات العملية لاقتراض مبلغ ٥ مليارات دولار من البنوك العالمية. وقد ارسلت الكويت منذ يومين الدعوات للمصارف العالمية للمشاركة في تحويل القرض، ومن المقرر ان يتولى بنك «جي. بي. مورغان» الاميركي ادارة تنظيم القرض ممثلا للطرف الدولي، بينما يمثل بنك الكويت الوطني الطرف الكويتي وفي تصريح خاص لـ «صوت الكويت» قال مدير مكتب ادارة الاقتراض العام التابع للهيئة العامة للاستثمار احمد محمد عبد القادر ان الدعوات وجهت الى البنوك الرئيسية في اميركا وبريطانيا واليابان والشرق الاوسط وبلدان اوروبا. وستكون مدة القرض خمس سنوات مع فترة سماح ثلاث سنوات ونصف السنة بسعر فائدة عائم يزيد في اقصى حالاته بمعدل نصف نقطة عن سعر متوسط الفائدة (LIBOR) في لندن، وقت توقيع العقد ومن المقرر ان تبدأ المرحلة الاولى من القرض بقبول المدراء الرئيسيين (ممثلي المصارف الدولية) المشاركة في القرض، ثم مرحلة تسويق القرض من خلال المصارف الكبرى على عدد من البنوك في العالم. ومن المتوقع انتهاء اجراءات القرض في شهر ديسمبر (كانون اول) المقبل.

واكد مدير مكتب ادارة الاقتراض التابع للهيئة العامة للاستثمار احمد محمد عبد القادر ان الكويت لم تقدم اي ضمانات للاقتراض ولم ترهن اي اصول لها، وانما اعتمدت على سمعة الكويت المالية الطيبة، ونظرا لانها المرة الاولى التي تقترض فيها الكويت من السوق المصرفية العالمية. واوضح احمد محمد عبد القادر ان تقديم اي ضمانات يعتبر سابقة في العلاقات المصرفية ولذلك كان حرص الكويت على عدم تقديم الضمانات، بالاضافة الى ان المقرضين لم يطلبوا مثل هذه الضمانات. وحول امكانية تكرار طلب الاقتراض اوضح مدير مكتب ادارة الاقتراض ان هذا يتوقف على الاتفاق الحكومي، وعلى عودة معدلات انتاج النفط الى طبيعتها قبل الغزو، واضاف ان القرض الحالي سيوفر سيولة لدى الحكومة لتمويل مشروعات اعادة الاعمار وتنشيط السوق.

وعلى صعيد اخر ابدت عدة دوائر مصرفية دولية اهتمامها بطلب الاقراض الكويتي من بينها «بانكرز ترست، وسيتي بنك اوف امريكا، ومانيفاكترز هانوفر، وتشيس مانهاتن وكيميكال بنك، الولايات المتحدة الاميركية، بالاضافة الى الدوائر الاقتصادية اليابانية مثل ميتشوبيتشي وسوميتو مو، والبنك الصناعي الياباني.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩١

تطور في جغرافية التجارة الخارجية الكويتية
والسلطات تؤكد على تعددية الشركاء وجنسياتهم

▼ اميركا تحل محل اليابان في المرتبة الاولى في التبادل



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ أكتوبر ١٩٩١

لندن - عدنان كريمة:

تختلف جغرافية العلاقات الاقتصادية للكويت بعد حرب الخليج، عما كانت عليه قبل الحرب. ولا بد من ان تأخذ في الاعتبار مواقف الاطراف المعنية قبل الحرب وخلالها، على ان تحدد في ضوئها جغرافية تجارة الكويت الجديدة تصديرا واستيرادا، فضلا عن العلاقات المالية والاستثمارات الخارجية.

وبالاستناد الى احصاءات وردت في تقارير البنك المركزي الكويتي، تبين ان التجارة الخارجية خلال السنوات الاربع التي سبقت أزمة الخليج قد تطورت بشكل كبير، فارتفعت الصادرات من مليارين و١٠٥ ملايين دينار في العام ١٩٨٦، الى ثلاثة مليارات و٣٧٨ مليونا في العام ١٩٨٩، اي بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة. في حين زادت الواردات خلال الفترة ذاتها من مليار و٦٦١ مليون دينار، الى مليار و٨٤٩ مليون دينار، اي بنسبة حوالي ١١ في المائة، وكنتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة في الصادرات، ومعظمها صادرات نفطية، الزيادة الضئيلة للواردات، تضاعف الفائض في الميزان التجاري الكويتي بمعدل اكثر من ثلاث مرات، وذلك من ٤٤٣ مليون دينار الى ١٥٢٨ مليون دينار.

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية، فقد كانت على الشكل التالي:

اولا: الواردات، وقد تبين ان ست دول رئيسية تبلغ حصتها ٥٧,٣ في المائة من مجموع الواردات الكويتية من الخارج، وهي:

- اليابان، تحتل المرتبة الاولى وحصتها ١٤,٤ في المائة.
- الولايات المتحدة، تحتل المرتبة الثانية وحصتها ١٤,٢ في المائة.
- المانيا، تأتي في المرتبة الثالثة وحصتها ٨,٣ في المائة.
- بريطانيا، في المرتبة الرابعة، وحصتها ٨,٢ في المائة.
- ايطاليا، في المرتبة الخامسة، وحصتها ٦,٣ في المائة.
- فرنسا، في المرتبة السادسة وحصتها ٥,٩ في المائة.

ثانيا: الصادرات، ومعظمها من النفط، وقد بلغت حصة الدول الست الاولى ٥٢,٩ في المائة من مجموع الصادرات الكويتية وهي حسب الاولوية:

- اليابان، تحتل المرتبة الاولى، وحصتها ١٨,٣ في المائة.
- ايطاليا، تحتل المرتبة الثانية، وحصتها ٩,٥ في المائة.
- هولندا، تحتل المرتبة الثالثة، وحصتها ٨,٥ في المائة.
- تايوان، في المرتبة الرابعة، وحصتها ٧ في المائة.
- باكستان، في المرتبة الخامسة، وحصتها ٥ في المائة.
- الولايات المتحدة الاميركية، تأتي في المرتبة السادسة، وحصتها ٤,٦ في المائة.

وهكذا يلاحظ ان اليابان كانت تحتل المرتبة الاولى استيرادا وتصديرا، كأهم شريك تجاري للكويت، في حين ان الولايات المتحدة كانت في المرتبة الثانية على لائحة الواردات الكويتية، وفي المرتبة السادسة على لائحة الصادرات الكويتية. اما ايطاليا التي كانت في المرتبة الخامسة على لائحة الواردات، لوحظ انها تأتي في المرتبة الثانية على لائحة الصادرات الكويتية.

المنافسة التجارية

وهكذا يكون اهم شركاء الكويت التجاريين هم: اليابان، والولايات المتحدة الاميركية، وبعض دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية. ولوحظ ان معظم هذه الدول شارك في قوات التحالف التي قامت بتحرير الكويت من القوات العراقية. وبالتالي لهذه الدول الحق في استمرار الشراكة التجارية مع الاقتصاد الكويتي. غير ان ذلك لا يمنع من المنافسة في ما بينها على الحصص، وهذا ما حصل منذ انتهاء حرب الخليج، اذ بدأت كل دولة تسعى للحصول على اكبر حصة ممكنة من استثمارات اعادة اعمار الكويت، خصوصا وان ذلك يتطلب مضاعفة المستوردات من الخارج.

واذا كانت اليابان قبل الحرب، تعتبر اهم شريك تجاري للكويت، فان الولايات المتحدة ستحظى بهذا اللقب ومن دون منازع، بعد الحرب وخلال سنوات الاعمار، نظرا لحصتها الكبيرة في هذا المجال. وقد اعترف بذلك وزير التجارة الاميركي المساعد تيموثي ماكبرايد، عندما اشار اخيرا الى ان الشركات الاميركية حازت على عقود تراوحت قيمتها بين ١,٥ مليار دولار وملياري دولار لاعادة الاعمار، وتوقع ان تصدر هذه الشركات اضافة الى ذلك بين ١,٥ و٢,٥ مليار دولار من المنتجات والخدمات الى الكويت.

ويقدر ماكبرايد ان الشركات الاميركية حظيت بنحو ٦٠٠ مليون دولار من نفقات الحكومة الكويتية قبل تحرير البلاد، كما حازت على ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من عقود اطفاء حرائق آبار النفط، وفازت اخيرا بعقود تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار، من بينها اتفاق لاعادة تأسيس مؤسسات التعليم الكويتية.

اهتمامات البنك الاميركي

اضافة الى ذلك اختارت الكويت بنك الصادرات والواردات الاميركي (اكسيم بنك) لعقد اول اتفاق لتمويل الواردات بلغت قيمته حوالي ملياري دولار، وينص على تأمين البنك المساعدة للحكومة الكويتية في تنظيم وادارة الترتيبات المالية الخارجية وتسهيل اعادة اعمار البلاد.

وقد اهتم البنك الاميركي بالاختيار الكويتي كانطلاقة لتوسيع عملياته في منطقة الشرق الاوسط بعدما ثبت له انها توفر عقودا مربحة مع احتمالات جيدة لتسديد

المستحقات. وفي اطار اهتمام البنك الاميركي باسواق المنطقة بشكل عام، والكويت بشكل خاص، فهو يدرس حاليا ممارسة اسلوب «التحزيم» في الكويت، الذي سبق ان اتبعه بنجاح في المكسيك، وذلك لمساعدة الشركات الاميركية الصغيرة في الحصول على عقود محددة ويعني جمع عدد من الاتفاقات التجارية الصغيرة في اداة مالية واحدة وطرحها للاكتتاب في اسواق المال الدولية.

ويركز المسؤولون في البنك الاميركي على دعم العقود في الكويت، حتى لا يخسرها المصدرون الاميركيون مقابل الشركات الاوروبية واليابانية التي تشكل منافسة لهم. واذا كانت الصادرات الاميركية الى الكويت قد بلغت العام ١٩٨٩ حوالي ٨٥٥ مليون دولار، فان وزارة التجارة في واشنطن تتوقع ان يتضاعف هذا الرقم ليصل الى اكثر من ملياري دولار خلال العام الحالي، مما يعني زيادة كبيرة في فائض الميزان التجاري الاميركي مع الكويت. ولكن رغم كل ذلك، فان حكومة الكويت تحرص على تنويع استثماراتها، وتوزيع عقود مشاريع اعمارها على شركات عدة، ومن مختلف الجنسيات، وذلك وفق ما تراه لمصلحة اقتصادها وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع البلدان العربية الشقيقة والبلدان الاجنبية الصديقة، لذلك، لا بد لكل دولة معنية باعادة اعمار الكويت من ان تأخذ حصتها، ولو بمقادير متفاوتة بين دولة واخرى.

تطور التجارة الخارجية ١٩٨٦ - ١٩٨٩ (مليون دينار)

الصادرات	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الصادرات النفطية	١٨,٥٣٤	٢,٠٩٦,٧	١,٩٠٨,٤	٣,٠٦٤,٩
الصادرات غير النفطية	٢٥١,٦	٢٠٧,٧	٢٥٧,٦	٣١٣,١
اجمالي الصادرات	٢,١٠٥,٠	٢,٣٠٤,٤	٢,١٦٦,٠	٣,٣٧٨,٠
الواردات	١,٦٦١,٢	١,٥٣٠,٧	١,٧١٤,٢	١,٨٤٩,٤
الميزان التجاري	٤٤٣,٨	٧٧٣,٧	٤٥١,٨	١,٥٢٨,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، المجلد ١٧، العدد ١، ١٩٩٠.

التوزيع الجغرافي للواردات (١)، ١٩٨٦ - ١٩٨٨ (مليون دينار)

البلد	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
اليابان	٣٩١,٨	٢٧١,٣	٢١٥,١
الولايات المتحدة الاميركية	٢٠٤,١	١٥٨,٢	٢١٢,٩
المانيا الإتحادية	١٥٧,٣	١٢٧,٩	١٣٣,٥
المملكة المتحدة	١٠٦,٨	١١٥,٥	١٢١,٧
ايطاليا	٩٠,٧	٩٤,٦	٩٥,٦
فرنسا	٦٨,٠	٧٨,٩	٨٩,٧
تركيا	٤٢,٤	٧٧,٦	٧٩,٦
كوريا الجنوبية	٥٣,٤	٥٩,٠	٧٦,٤
بلدان أخرى	٥٥٩,٠	٤٩٣,٠	٤٦٧,٨
المجموع(٢)	١,٦٧٣,٥	١,٤٧٦,٠	١,٤٩٢,٣

(١) تقديرات البنك المركزي الكويتي.
(٢) تتضمن قيمة الواردات وتكاليف الشحن والتامين.
المصدر: البنك المركزي الكويتي، التقرير الاقتصادي، ١٩٨٨.

التوزيع الجغرافي للصادرات (١)، ١٩٨٦ - ١٩٨٨ (مليون دينار)

البلد	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
اليابان	٣١٦,١	٣٩١,٣	٣٦٦,٠
ايطاليا	٢٢٠,١	٢٠٧,١	١٩١,٣
هولندا	١٧٥,٩	١٨٣,٢	١٧٠,٨
سنغافورة	٢٥٩,٣	١٥٩,٢	٦٨,١
تايوان	١٤٥,١	١٤٨,٧	١٣٩,٠
الولايات المتحدة الاميركية	٨٢,٩	١٢٢,٨	٩٢,٥
باكستان	٧٦,٤	١٠٣,٩	٩٩,٦
بلدان أخرى	٨٢٨,٥	١,٠١٣,٨	٨٧٠,٥
المجموع(٢)	٢,١٠٤,٣	٢,٣٣٠,٠	١,٩٩٧,٧

(١) تقديرات البنك المركزي الكويتي.
(٢) لا يتضمن الاجمالي قيمة الصادرات من وقود السفن.



بعد احجام البنوك البريطانية عن المشاركة في اكتتاب قرضها

الكويت تسعى لدى «بنك التسويات الدولية» للحصول على وضع الدولة «معدومة المخاطر»

لندن: «الشرق الاوسط»

بدأت الكويت تحركات مكثفة في الاوساط المالية الدولية تهدف الى اقناع «بنك التسويات الدولية» في بازل بالسماح لها بالانضمام الى نادي الدول الكبرى «الأكثر جدارة بالاقتراض»، وهي قائمة تضم الى جانب الدول الاربع والعشرين الصناعية الكبرى بعض الدول التي ترتبط مع «صندوق النقد الدولي» بلائحة «اتفاقيات القروض العامة» والسعودية حيث تصنف هذه الدول على اساس انها دول «معدومة المخاطر اقراضيا» في النظام المصرفي العالمي.

ويأتي تحرك الكويت لتغيير «لائحة كوك» التي تصنف كل الدول، عدا المجموعة المشار اليها أعلاه، في خانة الدول «عالية المخاطر اقراضيا»، في اعقاب رفض البنوك البريطانية المشاركة في اكتتاب القرض الكويتي البالغ ٥ مليارات دولار تحت ذريعة أن الكويت تدخل في نطاق الدول عالية المخاطر اقراضيا ويعني ذلك، حسب لائحة كوك، ان البنوك التي تساهم في القرض الكويتي ستضطر الى زيادة مخصصاتها النقدية الاحتياطية في ملاءة رأس المال لمقابلة «مخاطر الاقراض العالية».

وتطالب الكويت بأن تعامل معاملة الدول «المعدومة المخاطر اقراضيا» مستندة في ذلك الى ان ارصدتها التي تحتفظ بها في البنوك العالمية، والتي تزيد عن ٧٠ مليار دولار، توفر لها الارضية اللازمة للحصول على المعاملة التفضيلية.

ونقلت يوم امس صحيفة «فاينانشيال تايمز» اللندنية عن مصادر في لجنة «بنك التسويات الدولية» احتمال مراجعة «لائحة كوك» حول مخاطر الاقراض لتعكس اللائحة وضعا أكثر موضوعية مما هو سائد في الوقت الراهن غير ان المصادر اشارت الى ان «بنك التسويات الدولية» لن يستجيب للضغوط الكويتية التي تطالب بمعاملة مستقلة.

وانتقد محللون مصرفيون في لندن يوم امس بنصوص اللائحة باعتبارها «صيغة سياسية أكثر منها تنظيما ماليا». ويشير هؤلاء المحللون الى دولتين كتركيا واليونان، تواجهان مختلف المصاعب الاقتصادية، وتصنفان في خانة الدول «معدومة المخاطر». فيما تصنف الكويت ذات الوزن الاقتصادي في خانة الدول ذات «المخاطر العالية». واشار المحللون في هذا الخصوص الى انه حتى عندما قرر «بنك التسويات الدولية» السماح للسعودية مؤخرا بالانضمام الى قائمة الدول «معدومة المخاطر» لم يقدم على ذلك مراعاة لثقل السعودية الاقتصادي الذي يعطيها «أهلية للاقتراض»، بل «تقديرا لمساهمة السعودية المستمرة» في ميزانية «صندوق النقد الدولي».

وقالت مصادر مصرفية في لندن ان «لائحة كوك» الخاصة بزيادة مخصصات احتياطيات القروض في ملاءة رأس المال بما يتناسب مع «مخاطر الاقراض» ادت الى احجام البنوك الغربية عن اقراض دول العالم الثالث او اي دول اخرى خارج «مجموعة الاربع والعشرين الصناعية» قروضا تزيد آجال سدادها عن العام مما وضع ضغوطا واعباء مالية اضافية على هذه الدول. واضافت المصادر انه مع شح الموارد المالية الموجودة لدى البنوك، والمتاحة للمقترضين عالميا، فإن ايجاد صيغة دولية تجارية لتحديد «أهلية المقترضين» تكتسب أهمية متزايدة



▶ العضوية تخفض مخاطر الاقراض لدرجة الصفر

الكويت تطلب الانضمام لبنك التسويات الدولية

لندن ـ عادل مراد:

تقدمت الكويت الى بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية من أجل الحصول على عضويته التي تعني انخفاض حد مخاطر الاقراض اليها الى ما يسمى بدرجة الصفر (Zero Rating). وتمنح هذه الدرجة في العادة الى دول مجموعة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الى جانب بعض الاستثناءات القليلة. وكانت المملكة العربية السعودية قد نجحت في الحصول على العضوية قبل سنوات.

وتأتي أهمية هذه العضوية عند التقدم الى المصارف الدولية في عمليات اقتراض أو تمويل، حيث لا تضطر هذه المصارف الى توفير احتياطات رأسمالية ملزمة في حالات الاقراض الدولي العام، طالما ان الدول المعنية تتمتع بعضوية بنك التسويات الدولية وتنخفض لديها مخاطر الاقراض.

وهذا في حد ذاته يمنح المصارف فرصة استخدام احتياطاتها الراسمالية، في اغراض وعمليات اخرى، وينتج عنه انخفاض تكاليف الاقتراض الدولي بدرجة كبيرة. ولم تجد المملكة العربية السعودية صعوبة في تدبير قرض حجمه اربعة مليارات ونصف المليار دولار هذا العام بناء على مركزها الائتماني وانخفاض المخاطر الى درجة الصفر.

وعلى الرغم من ان الكويت لم تجد هي الاخرى صعوبة في تدبير قرض مشترك حجمه خمسة مليارات دولار، حيث غطت المصارف الدولية اكثر من ستة مليارات دولار من تعهدات الاقراض وقيادة القرض، إلا ان بعض المصارف البريطانية تراجعت عن المشاركة الفورية في قيادة القرض لافتقارها الى الموارد الراسمالية المطلوبة لتغطيته.

وقال مصرفي بريطاني بارز كان من ضمن المشاركين في مؤتمر مستقبل الكويت الذي انعقد في لندن قبل اسبوع ان القرض الكويتي بالنسبة للمصارف اللندنية كان يمثل درجة عالية من الملاءة الى حد ان العوائد عليه لم تكن مجزية بالدرجة الكافية. ونظراً للضغوط التي تتعرض لها المصارف البريطانية فانها تتوجه الى فرص زيادة الارباح حتى على حساب مخاطر اكبر.

وتبحث لجنة بازل في الوقت الحاضر في طلب العضوية الكويتي الذي قد يضطرها الى وضع شروط محايدة للعضوية، تعتمد على الموارد الطبيعية والراسمالية المتاحة للدول طالبة العضوية، بدلا من الشروط الحالية التي تبحث في عضوية الدول للمنظمات الاقتصادية المعنية مثل مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد ينتج عن اعادة النظر في عضوية «نادي المقترضين» تحسين شروط الاقراض الى بعض دول العالم الثالث، خصوصا تلك المنتجة للنفط او المتمتعة بشروط تتفوق احيانا على بعض الدول الصناعية.

المصدر : الأهــــرام
التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩١

الكويت تكمل تسديد ديونها عن الحرب بنهاية العام

لندن - وكالات الانباء - صرح عبدالله الجنيدى مدير مكتب الاستثمار الكويتى فى لندن ان الكويت ستكمل تسديد ديونها التى ترتبت عليها خلال حرب تحرير الكويت فى نهاية العام الحالى والبالغة ٢٢ مليار دولار امريكى .

واضاف المسئول الكويتى فى تصريحاته لصحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية ان الكويت سددت معظم المبالغ التى اقترضتها للانفاق على عملية عاصفة الصحراء التى قادتها الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقى . وقال ان معظم الإموال التى سددت جمعت من الأرصدة السائلة لسندات الدولة وودائعها فى المصارف المختلفة ، وان الكويت لا تعتزم التصرف فى استثماراتها الاساسية كاسهمها فى المشروعات الصناعية فى الدول الكبرى .





حديث الوطن

تقدمه هدايت عبد النبى

اعادة بناء الكويت شكل قضية يهتم بها الجميع حتى اكتمال البناء من جديد بعد كارثة احتلالها في ٢ اغسطس الماضى الامر الذى جعل الدكتور سلطان ابو على يصف تكاليف اعادة تعميرها بنحو ٢٠٠ مليار دولار .

ومن بين مايدخل في قضيه استراتيجية التنمية بالكويت كما يقول الدكتور سلطان ابو على عدة عناصر ايجابية وفي مقدمتها القوة البشرية التى يعتبرها كوادر بشرية متخصصة اكتسبت خبرات متعمقة من الاحتكاك الدولى ومن تجربة التنمية بعد ثورة البترول الاولى الامر الذى يدعو الى الاشادة كما يقول بالتجربة الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى كان احد عناصرها الثروة البشرية عالية الكفاءة التى استطاعت البناء وتحقيق المعجزة الالمانية بالرغم من التدمير الشامل الذى شهدته المانيا في الحرب العالمية الثانية .

اعادة بناء الكويت



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩١

وترى الدكتورة سعاد الصباح ان الخصائص الموضوعية للاقتصاد الكويتى بقيت على ماهى عليه من حيث كونه اقتصادا نفطيا فى المقام الاول

وتعتقد ان حرب تحرير الكويت قد ادت الى تعميق المفهوم الوطنى مما سيؤدى الى انقشاع السحابة السيكولوجية لاقتصاديات الريع ، والتى خلقت فئة فريدة من نوعها لم يكن لها مثيل فى احصائيات العمل والسكان فى اى دولة من دول العالم وهى فئة « القادرون على العمل وغير الراغبين فيه » مع شيوع الروح الاتكالية والاعتماد على العمالة الوافدة فى تسيير عجلة اقتصاد المجتمع الكويتى اعتمادا خطيرا

ومن هنا ، كما تقول ، فلابد من التفريق بين نوعين من العمالة الوافدة الاول ويتمثل فى عمالة غير كويتية مستقرة ، وهنا يجب الاعتراف بان لهذه العمالة المستقرة حقوقا تقارب حقوق المواطنة ، ومن ثم يتعين تحديد موقفها تجاه حق الاقامة بصورة عادلة ومنطقية . والثانى ويتمثل فى عمالة غير كويتية مؤقتة ، اى يرتبط دخولها ، ومن ثم وجودها بالكويت بمشروعات معينة ومحدده ، وعقود ذات مدد محدده وقد يكون من المفيد استخدام سياسات مختلفة لمواجهة هذا النوع من العمالة والاثار السلبية له .

وتعتقد الدكتوره سعاد الصباح ان حرب تحرير الكويت قد ادت الى تعميق مفهوم الانتماء الخليجى من ناحية والارتباط العربى مع دول مثل مصر وسوريا ، ومن هنا فلا يمكن فصل استراتيجية اعادة البناء فى الكويت عن التطورات السياسية والاقتصادية الهادفة الى تعميق التعاون الخليجى والعربى

وفى هذا الصدد يعتقد الدكتور سلطان ابو على ان هدف الامن يمكن ان يتحقق من خلال اتحاد فيدرالى او كونفدرالى بين دول مجلس التعاون الخليجى .

واعادة بناء الكويت من منظور الدكتور عمرو محيى الدين تتطلب التوجه الخارجى فيما يتعلق بالنشاط المالى فى اطار تحويل الكويت الى سوق مالية اقليمية ، فيمكن ادراج بعض الشركات العالمية بشروط معينة وكذلك بعض الشركات العالمية فى سوق الاوراق المالية الكويتية ويمكن ان تصبح الكويت سوقا لاصدار السندات المقومة بالعملات الاجنبية لصالح المؤسسات والشركات العربية ، ولابد من اعادة تاهيل القطاع المصرفى وشركاته واستثماراتها بشكل وحجم يؤهلها للاستجابة للمنافسة الدولية

كما يمكن أن تتحول الكويت ، كما يقول الدكتور عمرو محيى الدين الى مركز اقليمى لصناعة المعلومات لبقية البلاد العربية

كما يعتقد انه لابد من زيادة فاعلية الية السوق واعطاء رحابه اكبر لدور القطاع الخاص .

ان هناك اقتصاديا فى الكويت يختلف حول هذه المقولة . فبالرغم مما قد يبدو للعيان أن الاقتصاد الكويتى اقتصاد حر إلا أن هيمنة وتاثير القرار العام سمة مميزة له . فالقطاع العام يمثل ٧٠ من القيمة المضافة الاجمالية وباستبعاد نشاط النفط الخام يظل القطاع العام يمثل ٥٩ من الاقتصاد المحلى وباستبعاد عمليات تكرير



المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ديســـمبر ١٩٩١

النفط يصل نصيب القطاع العام الى ٥٤ من القيمة المضـافه للقـطاعات غيـر النفطية (ساحنة التكرير) ــ وقد يرجع ارتفاع هذه النسـبة الى نصـيب الادارة الحكومية . وحقيقة الأمر ان سيطرة الحكومة على سير النساط الاقتصادى اقـوى مما تعكسه هذه الأرقام . وترجع هذه الهيمنة الى طبيعة الكويت كدولة نفطية تملك الحكومة هذا المورد الاساسى ومولد النسبة الكبرى من الدخل القـومى ومصـدر الايرادات العامة . وترجع هذه الهيمنة ايضا الى دور الانفاق العـام فى تـوليد دورة الدخل والانتاج

كما تزايدت ملكيه الدولة فى عدد كبير من الشركات والوحدات الانتـاجية عقـب أزمتى سوق الأوراق المالية لعامى ١٩٧٦ و ١٩٨٢ واصبحت الحكومة قـادرة على توجيه وحدة هذه الوحدات باسلوب مباشر وغير مباشر ويسيطر البنك المركزى على النشاط المصرفى وشركات الاستثمار والنشاط المالى بصـورة عـامة ويضـبط حركتها ويتخطى هذا الدور النطاق التقليدى للبنك المركزى كبنك البنوك ويـرجع ذلك الى دعمه للبنوك نتيجة لازمة ديونها المتعثرة الناجمة عن ازمة المنـاخ كذلك تحكم الدولة حركة قطاع المقاولات ونشاطه من خلال الانفـاق الانمـائى ولجنـة المناقصات . وتـؤثر الحكومة فى حركه نشاط الصناعة من خلال التعريفة والـدعم المباشر وغير المباشر للصناعة . كما تقدم دعما للقطاع الزراعى من خلال المحفظة الزراعية . الخ . وفى سنوات الازمات التى تعرض فيها قطاع الاعمال المنـظم الى تراجع فى مستويات تشغيله والى خسارة قد تكون راجعه الى تدنى مستوى ادارتـه وسوء تصرفها تدخلت الحكومة لانقاذ قطاع الاعمال وهذا هـو المعنـى الـذى اقصده بالتاكيد على هذا الصورة اذ تبدو الخسارة وهى احد اهم اليات السـوق فى اجازة . فى الوقت الذى يجب أن تـؤديه بفاعلية . وقد ادى العدوان الغـاشم ومـا صاحبه من سطو مسلح الى فقدان قطاع الاعمال الخاص لاصوله وثروته مما يعنـى ضرورة تدخل الحكومة للتعويض على ان يتم التعويض من العراق وهو مـايعنى زيادة فى هيمنة الدولة ــ باعتقادى أن دورا أكبر للقطاع الخاص قد تـكون جـرعة صحية مطلوبة لرفع كفاءة الاقتصاد الكويتى واعطاء زخم اكبر للمبادأة الفـردية وقد يتاتى ذلك عن طريق بيع الحكومة لحصتها فى العديد من الشركات والـوحدات الانتاجية او قيام القطاع الخاص بدور اكبر فى توفير العديد من الخدمات التى تقدمها الحكومة الان خاصة بالنسبة لانواع معينة من الخدمة الصحية والتعليمية على أن يصاحب ذلك ازاحة القيود على فاعلية اليه السوق . هذه فى عجـالة بعض الافـكار التى قد تستحق منا بعض الانتباه ونحن على ابواب عملية اعمار الكويت

وكانت هذه رؤية سريعة ومحتضرة للجلسة الختامية الخاصة بـالاستراتيجية الاقتصادية ومبادىء اعادة البناء فى اطار ندوة « الكويت وتحديات مرحلة البنـاء التى اشرف عليها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة □



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

الازمة تعكس انخفاضاً لاسعار الاسهم

اشتداد الطلب على الدولار في بعض عواصم الخليج يؤدي الى اختفائه من الاسواق بعد ارتفاع اسعاره

□ ابوظبي - «الحياة»:

■ تزايد الاقبال امس على الدولار الاميركي في الاسواق المالية الخليجية وارتفع سعره نتيجة لذلك مقابل العملات الوطنية الخليجية بشكل حاد في اعقاب الازمة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت.

واندفع اصحاب رؤوس الاموال ومواطنون عاديون الى شراء الدولار «عملة الازمات» حسبما امكن عليه للتخلص من العملات الوطنية الخليجية التي يتوقع لها ان تشهد انخفاضاً في ضوء انخفاض الدينار الكويتي الحاد عقب غزو الكويت ورفض تجار العملات لشرائه.

وقد ادى تزايد الاقبال على الدولار الى فقدانه من الاسواق المالية في دولة الامارات بعدما وصل سعر بيعه نقداً اول من امس الى ٣,٧٥ درهماً في اسواق ابوظبي و٣,٧٨ درهماً في دبي التي تعتبر احد اهم المراكز المالية في الخليج، ليسجل بذلك ارتفاعاً تجاه درهم الامارات بلغت نسبته ٧ الى ١٠ بالالف من الدرهم.

واكد تجار العملات في الاسواق المالية في دولة الامارات والدول الخليجية الاخرى نفاد كميات الدولار نقداً من الاسواق مما دفع اصحاب رؤوس الاموال الى شراء عملات اخرى من ابرزها الجنيه الاسترليني الذي وصل الى معدلات قياسية لم يبلغها منذ سنوات، ووصل سعره مقابل الدرهم الى ٦,٨ درهماً حسب اعلان بنك ابوظبي الوطني.

كما تزايد الاقبال امس على البنوك لشراء حوالات مالية مقومة بالدولار.

ويشير المراقبون الى ان اسعار تحويل الدولار مقابل العملات الخليجية سجلت معدلات متباينة بين عدد من البنوك العاملة في ابوظبي ودبي.

وذكر مصرفيون يعملون في البنك العربي المتحد ان سعر صرف تحويل الدولار مقابل الدرهم سجل ارتفاعاً بسيطاً بلغت نسبته حوالي ٢ بالالف، اذ ارتفع من ٣,٦٧ الى ٣,٦٩ درهماً في وقت رفعت بنوك اخرى اسعار صرف التحويل من الدرهم الى الدولار من ٣,٦٧ الى ٣,٩٥ درهماً بنسبة بلغت ٢٥ بالالف.

ويرد خبراء ماليون هذا التعاون الى حجم احتياط البنوك من العملة الاميركية وحجم الاقبال على التحويلات الذي يحل في البنوك المختلفة.

ويلاحظ المراقبون ان السعر الرسمي للدولار مقابل الدرهم الذي يعلنه يومياً بنك ابوظبي الوطني لم يتغير منذ بداية الازمة في الخليج، وبقي عند معدلاته الرسمية والبالغة ٣,٦٨٨٠ للبيع و٣,٦٥ للشراء.

كما لم يصدر عن المصرف المركزي في الامارات اي تعليمات او قرارات بشأن اسعار صرف الدرهم مقابل الدولار والعملات العالمية الاخرى.

وعلى العكس من ذلك بدات اوساط مالية وصحافية تطالب البنك المركزي في ابوظبي بالتحرك لتحديد سعر صرف رسمي للدينار الكويتي بعدما توقفت البنوك والصرافات والفنادق ومحلات البيع المختلفة عن التعامل به وتداوله، مما عرض الكويتيين الذين يقيمون في الامارات والدول الخليجية الاخرى، وغيرهم من الكويتيين الذي بداوا بالوصول الى الدول الخليجية الى مواقف حرجة وضائقة مالية، وذلك على الرغم من المعاملة الاخوية التي يبديها الخليجيون تجاه اخوانهم الكويتيين.

واكد خبراء ماليون ان الازمة المالية في الكويت التي ادت الى انخفاض اسعار الدينار الكويتي بمعدلات كبيرة تكشف اهمية حاجة دول الخليج الى اصدار عملة خليجية موحدة للتخفيف من حجم الازمة التي قد تواجهها بعض الاقتصادات في الدول العربية الخليجية الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وكانت دول مجلس التعاون بدات خطوات مهمة نحو اصدار عملة خليجية موحدة وتوصلت في هذا الاطار الى وضع «مثبت مشترك» للعملات الخليجية الست غير ان الخطوات التالية نحو اصدار العملة الموحدة عرقلتها المواقف السياسية التي تغطت بالقول بان اسعار الصرف بين العملات الخليجية شبه ثابت ولا حاجة لاصدار عملة خليجية موحدة.

وتهدف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول التعاون الخليجي الى



المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٠

اصدار عملة خليجية موحدة في اطار الهدف الاكبر وهو انشاء سوق خليجية مشتركة.

وبدات الازمة في منطقة الخليج تنعكس امس على الاسواق المالية حيث سجلت اسعار الاسهم انخفاضا على اسهم جميع الشركات الوطنية الخليجية.

واكد مسؤول في احدى المؤسسات العاملة في تجارة الاسهم ان حجم التداول على الاسهم منخفض جداً بسبب الازمة وبسبب الاجازات الصيفية.

ويقدر هذا المسؤول حجم الانخفاض في اسعار اسهم الامارات بين ٢ و٥ في المئة، مما يشير الى انخفاض قيمة الاسهم التي تقدر بنحو ٢٤ بليون درهم ما بين ٤٨٠ و١٢٠٠ مليون درهم.

ويؤكد ان الحجم الفعلي لانخفاض الاسهم سيبرز بشكل رسمي في نهاية الاسبوع اذ يقوم بنك ابوظبي الوطني بوضع تقييم شامل لحركة سوق الاسهم في الامارات مع نهاية كل اسبوع.

وعلى مستوى آخر يؤكد تجار محليون ان حركة الاسواق تسير بشكل اعتيادي على رغم تاثرها بفترة الصيف التي تشهد انخفاض الطلب على مختلف المواد الغذائية وغيرها.

كما ان تطورات الازمة لم تحد من تنفيذ المشاريع العمرانية التي تسجل في ابوظبي حالياً فترة اعمار قوية تذكر بفترة نهاية السبعينات.



المصدر : الشرق الاوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠

انعكاسات الأزمة على مصارف البحرين

المصارف الامريكية قررت البقاء رغم التوتر وقروض العراق تقض مضاجع المصارف العربية

المنامة: «الشرق الاوسط» من عبد المطلب الصيرفي

كشفت مصادر مصرفية مقيمة في المنامة لـ «الشرق الاوسط» ان المصارف الامريكية الدولية التي تعمل رفقا لنظام «الاوفشور» قد اتخذت قرارا نهائيا باستمرار عملياتها في البحرين رغم التوتر الظاهر واحتمالات نشوب حرب.

وأوضحت هذه المصادر أن هذا التأكيد صدر على لسان مسؤولين في هذه المصارف اثناء اجتماعات دورية عقدوها مع جهازهم الوظيفي لتقيم آثار الغزو العراقي للكويت على نشاطهم في البحرين.

وكانت شائعات قد اخذت تردد عن نية بعض مصارف «الاوفشور» الانسحاب من البحرين بعد ورود تقارير عن احتمالات نشوب حرب وسفر العديد من الموظفين الامريكيين واليابانيين والاوروبيين بناء على تعليمات من سفاراتهم. واشارت هذه المصادر الى أن العبء الرئيسي للاستمرار في عمليات هذه المصارف سيقع على عاتق الموظفين المحليين وبعض الآسيويين بعد سفر قسم من الاوروبيين والامريكيين.

وتشكل العمالة المحلية حوالي ٨٥٪ من اجمالي العمالة المستخدمة في قطاع بنوك «الاوفشور» البالغة ٦٥٠٠ موظف.

وكشفت هذه المصادر ان بعض المصارف قد نقل قسما من عملياته الى خارج المنطقة وقالت «ان هذه العمليات خاصة بمتابعة اقسام القروض والفوائد للدول العربية ونقلها للمركز الرئيسي وذلك بسبب سفر بعض الموظفين الى بلدانهم الاصلية ونقص العناصر البشرية».

من ناحية اخرى تتابع الاوساط المصرفية في المنامة بقلق بالغ مصير قروض وتسهيلات منحت للعراق قبل صدور قرار تجميد موجوداته الخارجية وقال مصرفيون لـ «الشرق الاوسط» ان المؤسسات المالية العراقية هي «مقترض صاف» من سوق «الاوفشور» في البحرين وودائعها في المصارف المقيمة في البحرين تكاد لا تذكر.



واضاف هؤلاء المصرفيون ان احد البنوك الخليجية المشتركة قد اقرض العراق قبل يومين من غزوه الاراضي الكويتية حوالي ٣٨ مليون دولار، وقد تعذر التاكد الى اي مدى استفاد العراق من هذا القرض والرصيد المتبقي

ويملك العراق حصة تصل الى ١٤,٢٪ في بنك الخليج الدولي الذي تشارك في ملكيته الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، وقد صنف هذا البنك ضمن الفئة الثانية للبنوك التي تشملها اجراءات المجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي او التي وضعت «تحت المراقبة» من قبله وطلب منها المزيد من الايضاحات حول ملكيتها.

من ناحية اخرى، اوقفت البنوك الاوروبية والامريكية واليابانية كافة خطوطها الائتمانية للمصارف الخليجية وقال احد المصرفيين «ان بعض المصارف الاجنبية ان لم تكن قد اوقفت فقد قلصت تسهيلاتها للمصارف المقيمة في المنطقة بسبب اجواء التوتر السائدة».

واعرب عن اعتقاده بان المصارف الصغيرة العربية والمقيمة في البحرين ولا تملك موارد ذاتية كافية ستواجه مصاعب جمة في هياكلها التمويلية وقال «ان اغلب هذه المصارف تشكل ودائع المصارف لديها InterBank deposits نسبة كبيرة من اجمالي ودائعها بينما التزاماتها القصيرة والمتوسطة الاجل عالية جدا».

ويواجه هذا المازق بعض المصارف الكبيرة ايضا، التي ليست لديها موارد ذاتية كافية، والتزاماتها كبيرة جدا فعلى سبيل المثال احد المصارف لا تتجاوز حقوق مساهميه ٤٠٠ مليون دولار ومحفظة قروضه تفوق الـ ٦ مليارات دولار وعليه التزامات نتيجة مشاركته في قروض جماعية خلال النصف الاول من هذا العام تفوق المليار دولار وقال «ان المسالة مرهونة بمدى اقناع المساهمين بدعم هذه المؤسسة لتامين السيولة الكافية لتغطية التزاماتها وعملياتها وقد بدا تاثير أزمة المصارف الكويتية يظهر جليا في عمليات السوق النقدية Money Market اذ انخفضت المعاملات بنسبة كبيرة ولم يعوضها سوى الضخ اليومي للسيولة من قبل السلطات النقدية في المنطقة.



السوق السعودية لم تتأثر بأزمة الخليج:

ارتفاع اسعار الاسهم وحجم التبادلات

جدة: «الشرق الاوسط»
من احمد مختوم

على الرغم من مرور اسبوعين على الغزو العراقي لدولة الكويت وانعكاساته على العالم عامة ومنطقة الخليج خاصة لم تبد الاسهم السعودية تأثرا يذكر بالاحداث السياسية والتوتر الراهن في المنطقة.

وقد ارتفع حجم التداول في اسهم الشركات السعودية خلال هذه الفترة ليصل الى ٣٤١ الفا و٦٤١ سهما قيمتها ٥٥ مليونا و٤٠٠ الف و٩٨٥ ريالا، مقارنة بالفترة الماضية التي بلغت فيها ١٥٧ الفا و١٦١ سهما قيمتها ٣٨ مليونا و٧١٩ الفا و٨٦٥ ريالا.

كما ارتفع حجم الصفقات المنفذة خلال هذه الفترة ليصل الى ١٣٩٢ صفقة مقابل ١٢٩٥ صفقة خلال الفترة الماضية. وارتفع حجم التداول ليصل ١٦٣ الفا و٣٤٩ سهما قيمتها ٧ ملايين و٦٩ الفا و٥٤٥ ريالا تم التداول في اسهم ٩ شركات منها، مقارنة بالفترة السابقة التي بلغت فيها ٣٤ الفا و٩٠٤ سهما قيمتها مليونان و٦٧٦ الفا و٩٩٣ ريالا. وارتفع حجم التداول في أسهم الشركات الصناعية خلال هذه الفترة ليصل الى ٦٤ الفا و٣٦٦ سهما قيمتها ١٤ مليونا و٦٠٩ الاف و١٥٣ ريالا تم التداول في اسهم ٨ شركات منها، مقارنة بالفترة الماضية التي بلغت فيها ٣٢ الفا و٥٥ سهما قيمتها ٧ ملايين و٢٨٩ الفا و٥٢١ ريالا.

كما ارتفع حجم التداول في اسهم شركات الاسمنت خلال هذه الفترة ليصل الى ٥٩ الفا و٧١٩ سهما قيمتها ١١ مليونا و١٤٨ الفا و٧١٠ ريالات تم التداول في اسهم ٦ شركات منها، مقارنة بالفترة الماضية التي بلغت فيها ١٠ آلاف و١٦٣ سهما قيمتها مليون و٦٤٨ الفا و٨٧٨ ريالا.

كما ارتفع حجم التداول في اسهم البنوك ليصل الى ٢٧ الفا و٧٨٣ سهما قيمتها ١٧ مليونا و٥٩٦ الفا و٣٤٩ ريالا تم التداول في اسهم ١١ بنكا، مقارنة بالفترة الماضية التي بلغت فيها ٢١ الفا و٩٠٣ اسهم قيمتها ٢١ مليونا و٩١١ الفا و٣٤٩ ريالا.

واونخفضت اسهم الشركات الزراعية خلال هذه الفترة لتصل الى ١٣ الفا و٢٧١ سهما قيمتها ٣ ملايين و٤٥٣ الفا و٩٥٢ ريالا تم التداول في اسهم ٧ شركات منها، مقارنة بالفترة الماضية التي بلغت فيها ٢٣ الفا و٦٦٣ سهما قيمتها مليونا و٢٦٥ الفا و٤٦٦ ريالا.كما انخفضت كمية الاسهم المتداولة في شركات الكهرباء لتصل الى ١٣ الفا و١٥٣ سهما قيمتها مليون و٥٢٣ الفا و٢٧٦ ريالا تم التداول في اسهم ٤ شركات منها، مقارنة بالفترة الماضية التي بلغت فيها ٣٤ الفا و٤٧٣ سهما قيمتها ٣ ملايين و٩٢٧ الفا و٧٦٨ ريالا ولم يجر التداول في اسهم ١١ شركة.



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الدينار الكويتى أقل من جنيه والعراقى بعشرة قروش

محمد نجم



أسرع أثر للغزو العراقى للكويت تأثير الغزو على العملة الكويتية والعراقية وباقى العملات العربية فى منطقة الخليج .
وقد توقفت معظم المؤسسات المالية العالمية عن التعامل فى هذه العملات بيعا وشراء تحسبا للخسارة ونظرا لغموض الموقف وعدم معرفة احتمالات المستقبل .

وعلى عكس المألوف فى كل العالم من ارتفاع سعر العملة المتداولة فى السوق السوداء عنه فى البنوك ، فقد كان سعر العملات فى السوق السوداء أقل من سعر البنك ! فانخفض سعر الدينار الكويتى إلى أقل من جنيه بعد أن كان قبل الغزو يساوى عشرة جنيهات ، وأصبح الدينار العراقى معروضا بعشرة قروش ولا يجد من يشتريه .
ولكن لماذا هذا الانهيار ؟ وما هى نتيجته ؟ وما موقف البنوك المصرية منه ؟ وما تأثير ذلك على مدخرات المصريين فى الخارج ؟ .
فى البداية .. هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التى تؤثر فى القيمة الحقيقية للعملة مثل الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات أو الميزان التجارى وحجم التضخم ومقدار احتياطات الدولة ، فضلا عن الثبات النسبى للأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة .

والعملات عموما تنقسم إلى مجموعتين : عملات قابلة للتحويل أى مسموح بتداولها خارج الدولة المصدرة لها مثل الدولار والمارك والفرنك والاسترلينى والين ، وعملات غير قابلة للتحويل مثل الجنيه المصرى والسودانى والليبى والسورى.
وعملة أى دولة مثلها مثل أى سلعة تتحدد قيمتها الحقيقية طبقا لقوى العرض والطلب على هذه العملة .. ولذلك فكثيرا ما يكون هناك فرق – إيجابا أو سلبا – فى القيمة الحقيقية لعملات بعض الدول عن القيمة الرسمية لها .
فالقيمة الرسمية تحددها الدولة بمعرفة سلطاتها النقدية ، أما القيمة الحقيقية

فتحددها السوق من واقع عوامل العرض والطلب .. الحالية والمستقبلية .

وبتطبيق القواعد السابقة على العملات الخليجية .. يرى د . وجيه شندى وزير الاستثمار الأسبق أنها كانت تتمتع باستقرار نسبى لوجود عدد من العوامل الاقتصادية من أهمها : الحجم الضخم من العائدات السنوية لتصدير النفط بالعملات الدولية ، ووجود قدر كبير من الاحتياجات الرسمية لدى هذه الدول .. فضلا عن الاستقرار النسبى للأوضاع الاقتصادية والسياسية بها .

ولكن الغزو العراقى استحدث مجموعة من العوامل أدت إلى انخفاض فى قيمة هذه العملات - وعلى الأخص الدينار الكويتى - بالنسبة للعملات الدولية ، أولا : اهتزاز الاستقرار النسبى الذى كانت تتمتع به هذه الدول ، ثانيا : مدى قدرة هذه الدول على تصدير النفط والحصول على نفس القدر من العائدات فى السنوات السابقة .. فقد أعلنت أغلب الدول الغربية عن حظر شراء البترول العراقى والكويتى .. ثم هناك العنصر السيكولوجى المتعلق بتدافع أعداد كبيرة من المواطنين والعاملين فى دول الخليج فى تحويل مالديهم من عملات خليجية إلى عملات دولية مثل الدولار أو الاسترلينى أو الفرنك أو المارك .

وهناك عامل آخر .. يخص الكويت تحديدا ، وهو استيلاء القوات العراقية على الاحتياطات الرسمية الموجودة فى البنك المركزى الكويتى سواء كانت بالذهب أو العملات الحرة ..

فكل هذه العوامل أثرت فى عدم الثقة والقلق الذى شعر به المتعاملون والحائزون بالنسبة لمستقبل هذه العملات !

استمرار الأزمة واستمرار الانخفاض !

يرى الأستاذ اسماعيل حسن رئيس بنك مصر - أمريكا الدولى أنه مع استمرار الأزمة سوف يستمر الانخفاض فى قيمة هذه العملات ، لأنه كلما حدث انخفاض فى

قيمة العملة حدث تدافع أكثر فى البيع مع توقف الشراء .. فيؤدى ذلك إلى مزيد من الانخفاض إلى الحد الذى نجد فيه امتناع المؤسسات المالية عن شرائها أو التعامل فيها وهو الأمر الحادث الآن فى كثير من الأسواق العالمية بالنسبة للدينار الكويتى والعراقى .

هذا مع عدم وجود سلطة نقدية - بالنسبة للكويت - تتدخل لحماية العملة عن طريق شرائها من الأسواق عند سعر مناسب بالنسبة للعملات الحرة الدولية .

كما أن الانخفاض الملحوظ والمستمر لقيمة هذه العملات فى مصر ، هو صدى لانخفاض أسعار هذه العملات فى بلدانها وفى الأسواق العالمية .. لأن الأسواق الثلاث مرتبطة ببعضها .

افتقاد العملات الخليجية للقواعد الإنتاجية

ويضيف الأستاذ عبد العزيز الصبروت مدير عام السوق المصرفية الحرة ببنك مصر إلى الآراء السابقة . أن العملات الخليجية - رغم فوائد الأصول الخارجية الضخمة - تفتقد وجود قواعد إنتاجية مماثلة لدول ربما كانت عملاتها أقل سعرا تبادليا فى الأسواق العالمية .. ولذلك فإن معظمها مرتبط بأسعار تعادلية لبعض العملات الحرة الرئيسية كالدولار أو الفرنك .. كما أن أسعارها السابق العمل بها لسنوات طويلة ليست ناشئة عن سوق [عرض وطلب] لهذه العملات ، فواقع الحال أن موارد دول الخليج دولارية وبالتالى كانت هذه الدول تطبع عملاتها الوطنية لحاجة التداول الداخلى بها .. وليس لأن هناك طلبا ملموسا لهذه العملات فى الأسواق الخارجية .. وإنما تم تحديد أسعار تبادلية لهذه العملات بالنسبة للعملات الأخرى عند إجراء التحويلات .

ويضيف أن ما حدث من انهيار لهذه العملات كان أمرا طبيعيا وخاصة الدينار الكويتى والعراقى .. لأن أى دولة تدخل حربا تحدث بها مخاطر غير معلوم نتيجتها على درجة من اليقين .. وحائز عملة هذه الدولة منطقيا يسعى إلى التخلص منها مهما كانت درجة انتمائه لهذه الدولة .



■ وهل تجميد الأرصدة الكويتية والعراقية ساهم أيضا فى هذا الانهيار ؟

□ □ نعم ساهم .. ولكن على المدى القصير .. لأن « التجميد » كان لصالح حائز العملة الكويتية فى المقام الأول .. حيث قصد به قطع الطريق أمام السلطات النقدية والاقتصادية بالعراق من إجراء تحويلات لهذه الأرصدة لصالحها .

مساواة الدينارين .. قرار سياسى !

ولكن مدا عن قرار السلطات العراقية بمساواة الدينار العراقى بالدينار الكويتى ؟ .. وهل كانت لهذه المساواة آثار محلية ودولية على كل من الدينارين ؟ .. والعملات الخليجية الأخرى ؟

يرى د . وجيه شندى أن قرار مساواة الدينارين جزء من مجموعة القرارات الخاصة بضم العراق للكويت داخل العراق الكبرى ومحاولة إدماج الاقتصاد الكويتى بالكامل داخل الاقتصاد العراقى .. وكان الهدف منه رفع قيمة الدينار العراقى إلى مستوى الدينار الكويتى .

ولما كان هذا القرار قرارا سياسيا لا يوجد له أرضية اقتصادية ، ولما كانت أسعار العملات تتحدد أساسا طبقا للحقائق الاقتصادية وليس طبقا للقرارات السياسية .. لذلك كان تأثيره محدودا !

ومن هنا أخذ هذا القرار كمؤشر فقط لإحداث تخفيض رسمى فى قيمة الدينار الكويتى بالنسبة للعملة العراقية ، وفى نفس الوقت إحداث رفع رسمى فى قيمة الدينار العراقى على حساب الدينار الكويتى .

كما يرى الأستاذ إسماعيل حسن أن هذه المساواة فى العملتين استهدف بها إيجاد علاقة ثابتة بين كل من الدينار العراقى والكويتى وتأثير هذه المساواة يمكن النظر إليه من زاويتين : الأولى بالنسبة للمعاملات الدولية بالدينار الكويتى مقابل العملات الأخرى وما إذا كان يعنى ذلك انخفاضا رسميا لقيمته ، والحادث أنه لاتوجد فى الوقت الحالى أية معاملات بالدينار الكويتى خارج الكويت ، بل إن الأرصدة الكويتية مجمدة .. ومعنى ذلك أنه لا تأثير لربط العملتين معا فى خارج البلدين .. فهو مجرد فعل نظرى لا يجرى به تعامل ولا قيمة له

ويبقى ما يجرى داخل الدولتين .. وفى تقديرى أن أثر ذلك هو إتاحة الفرصة للعراقيين فى الشراء من الأسواق الكويتية بالسعر المفروض للدينار العراقى ، أى فرض سعر منخفض للدينار الكويتى بما يعادل ١/٢ من قيمته الحقيقية فى الأسواق الداخلية يستفيد منه حائزو الدينار العراقى على حساب الدينار الكويتى .

■ ولكن ماذا عن احتمالات المستقبل بالنسبة للدينار الكويتى ؟

□ □ هناك احتمالان .. الأول انتهاء الأزمة سلما أو حربا وعودة الأوضاع فى الكويت إلى سابق عهدها .. وعودة الحكومة السابقة .. وقد ترى هذه الحكومة فى ضوء الظروف الجديدة تغيير العملة أو إبقاءها مع رفع أو خفض قيمتها ، ثم يتحدد للدينار الكويتى سعر فى الأسواق العالمية فى ضوء الأوضاع الجديدة .

والاحتمال الثانى هو استمرار الأزمة .. واستمرار الاندماج .. فمآل العملتين إلى الاندماج ليصبحا عملة واحدة .. وليس بعيدا أن تفكر السلطات العراقية فى استبعاد الدينار الكويتى .. فمن غير المتصور أن يكون لدولة أكثر من عملة !.

موقف قومى للبنوك المصرية

وإذا كان الغزو العراقى للكويت أدى إلى انخفاض قيمة العملات الخليجية وخاصة الدينارين العراقى والكويتى ، فما تأثير ذلك على الجهاز المصرفى المصرى ؟ وكيف تعاملت البنوك المصرية مع الأزمة ؟ وكيف جرى تحديد أسعار هذه العملات فى السوق المصرية ؟

يقول الأستاذ إسماعيل حسن إنه رغم أن



المؤسسات المالية العالمية أوقفت التعامل فى الدينار العراقى والكويتى حتى لا تتعرض لخسائر نتيجة لانخفاض قيمتها أو نتيجة عدم التمكن من بيعها ، فإن الجهاز المصرفى المصرى لظروف إنسانية

واعتبارات قومية قرر أن يشترى الدينار الكويتى من الكويتيين الموجودين فى مصر ومن المصريين العاملين فى الكويت بما لايتجاوز ٥٠٠ دينار لكل منهم بالسعر الذى تحدده السوق المصرفية ، وهو ذات السعر الذى تبيع به البنوك لمن يرغب .. علما بأنه لايوجد من يرغب !

كما أن البنوك المصرية لم تتردد فى صرف أية مبالغ لديها مستحقة للكويتيين فى شكل ودائع أو حسابات سواء كانت بالدينار الكويتى أو بأية عملة أخرى ، وذلك على خلاف ما يجرى فى الدول التى جمدت الودائع والاستثمارات الكويتية بما فيها أموال المواطنين الكويتيين بالعملات المختلفة .

■ إذن فكيف يتم تحديد أسعار هذه العملات فى السوق المصرية ؟

يجيب عن هذا التساؤل الأستاذ عبد العزيز الصبروت مدير عام السوق المصرفية الحرة بقوله : إن تحديد الأسعار بالصورة وبالتدرج الذى تم منذ احتلال العراق للكويت روعى فيه فى المقام الأول احتياجات المواطنين المصريين العائدين من الكويت والكويتيين المقيمين بمصر بغرض سداد قيمة أحتياجاتهم الضرورية والعاجلة .. لأنه لو كنا أوقفنا التعامل فى الدينار الكويتى مثلما فعلت دول أخرى .. لكنا وضعنا الأشقاء الكويتيين فى مصر فى موقف صعب ومحرج .. ولذلك كانت الاعتبارات القومية والإنسانية محل اعتبار أساسى فى هذا الصدد .

■ ولكن لماذا مبلغ ٥٠٠ دينار فقط ؟

استهدفنا من تحديد المبلغ ولمرة واحدة .. قطع الطريق أمام أى مهرب عملة أو تاجر سوق سوداء يستطيع بوسائله الخاصة إدخال كميات كبيرة من الدينار الكويتى وتضطر البنوك إلى استبدالها ، وبما يتنافى مع خط الالتزام الإنسانى الذى يسمح بمواجهة حالات الاستبدال الضرورية،كما أن مبلغ ٥٠٠ دينار بالأسعار السائدة قبل التخفيض [حيث تمت معظم الاستبدالات بأسعار ٨ و ٩ جنيهات] كانت تكفى إلى حد ما ، مع ملاحظة أن معظم الأشقاء العرب وخاصة الكويتيين يتعاملون « بالفيزا كارت » والشيكات السياحية والعملات الدولية .. وما يحوزونه من عملات وطنية غالبا ما يكون قليلا ! .

كما يرى د . وجيه شندى أنه إذا كان المبلغ النقدى المطلوب تحويله لبعض الأشقاء العرب محدد ، بطبيعته لأنه لا يمثل – بالقطع – كل مدخراتهم أو ثرواتهم ، فإن تأثير هذا الانخفاض بالنسبة للمصريين العاملين فى الخارج أشد وطأة وأعمق تأثيرا لأنه يمثل الجزء الأكبر من مدخرات سنوات الغربة والعمل خارج الوطن .. هذا مع ملاحظة أن معظمهم ابتلى من قبل بمصيبة شركات توظيف الأموال !



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

اجتماع شركات النقل العاملة في دبي

ارتفاع تكاليف الشحن الجوي بنسبة ٢٥٪ نتيجة أزمة الخليج

دبي: مكتب الخليج «الشرق الاوسط»

عقد ممثلو شركات النقل الجوي العاملة في منطقة الخليج، اجتماعاً عاجلاً في دبي يوم السبت لبحث زيادة اسعار الشحن الجوي، نظرا لارتفاع تكلفة الوقود بنسبة كبيرة، وزيادة رسوم التأمين وإضافة رسوم مخاطر الحرب.

وتتراوح الزيادة المقترحة بين ٥٥ فلسا ودرهم واحد لكل كيلوجرام من السلع التي تشحن من مطار دبي الى دول اوروبا الغربية. وتبلغ تكلفة الشحن الحالية ٤ دراهم للكيلوجرام الواحد.

الجدير بالذكر ان اسعار الشحن البحري للمنطقة شهدت زيادات بنسبة تتراوح بين ١٠ الى ١٥٪ منذ الازمة التي فجرها الغزو العراقي للكويت.

وقال احد وكلاء الشحن في دبي امس ان تكلفة شحن الحاوية النفطية (سعة ٢٠ قدما) من لندن الى دبي ارتفعت بقيمة ٥٠٠ دولار، فيما ارتفعت الى جدة بقيمة ٤٠٠ دولار، خلال الاسبوع الماضي.

وكان وكلاء الشحن الجوي قد اعترضوا قبل بضعة اشهر على قرار الشركات الناقلة زيادة اسعار الشحن للسلع القادمة بحرا من دول آسيا، والمتجهة الى اوروبا جوا، عبر مطار دبي، بقيمة ١٥ - ٢٠ فلسا لكل كيلوجرام.

وتم تجميد تلك الزيادة خلال شهرين الى ان اقتنعت دائرة الطيران المدني في دبي بمطالب شركات النقل الجوي، وأقرت الزيادة. ويرى خبراء الشحن ان الدائرة ربما تجد نفسها في وضع لا يشجعها على إقرار زيادة كبيرة جديدة في اسعار الشحن الجوي، مما يهدد هذه الصناعة المزدهرة في دبي. ويزيد من هذه المخاوف ان قرية البضائع (مجمع الشحن) في مطار دبي الدولي توشك على الانتهاء.

ويقول هؤلاء الخبراء ان رفع تكلفة الشحن بنسبة كبيرة ربما تصرف الكثير من الشركات عن استخدام المطار مما يجعل انشاء مجمع الشحن العملاق امرا لا فائدة منه، بل ربما يحقق خسائر مهمة.

ويقول وكلاء الشحن ان زيادة اسعار الشحن الجوي من دبي غير مبررة اطلاقا في الوقت الحاضر، لأن اسعار بيع الوقود للطائرات لا تزال ثابتة كما كانت قبل الثاني من اغسطس (آب)، ولم تطرأ عليها أية زيادة. ويرى هؤلاء ان اقتصار الزيادة على اسعار الوقود في الخارج تجعل شركات النقل الجوي، في وضع يمكنها من الانتظار بعض الوقت وتحمل تضحيات مالية بسيطة.



بعد الغزو العراقى للكويت :



كتب : **يوسف هلال**

انهارت عملات دول الخليج بعد الغزو العراقي للكويت .. البنوك الدولية توقفت عن التعامل في هذه العملات .. والبنوك المصرية ترددت في البداية ثم اوقفت التعامل باستثناء ما يعلن من اسعار السوق المصرفية .. والمواطنون في دول الخليج - نفسها - احجموا عن التعامل بهذه العملات .. واندفعوا للتخلص منها واقبلوا على شراء الدولار وتخزين الذهب وبقية العملات الدولية خوفاً من تطورات الأحداث في المنطقة ..

● ومازال الدينار الكويتي يواصل انهياره ويهبط بصورة حادة .. حيث وصلت قيمته طبقاً لاسعار السوق المصرفية في منتصف الاسبوع الماضى ١٣٥ قرشاً فقط ! والغريب في الامر انه لاول مرة تصبح اسعار السوق المصرفية اعلى من أسعار السوق السوداء لتجارة العملة بالنسبة لعملات الدول الخليجية .. حيث تقل قيمة الدينار الكويتى في السوق السوداء عن اسعاره المعلنة في السوق المصرفية باكثر من ٣٠ قرشاً للدينار الواحد !

وينتهز الفرصة الآن عدد من كبار تجار العملة في مصر .. حيث يقومون بتجميع كميات كبيرة من الدينار الكويتى من الاسواق بعد انخفاض اسعاره وذلك لمحاولة الاستفادة منه في المضاربات عند بدء ارتفاع قيمته مرة اخرى .

ولم تقتصر اثار انهيار الدينار الكويتى على الاقتصاد الكويتى فقط ولكن امتدت إلى عدد من المؤسسات العربية المشتركة التى تاسست في الكويت وجرى تقييم راس مالها بالدينار الكويتى مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى الذي يتراوح ما يقدمه سنوياً من قروض حوالى ١٥٠ مليون دولار ويبلغ راس ماله العربى المدفوع ٧٠٠ مليون دينار كويتى وهو ما يعادل ٢,٤ مليار دولار وهناك ايضاً المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهى مؤسسة تامين على حقوق المساهمين والاحتياطات .

● وانخفض - ايضاً - الريال السعودى .. حيث وصل سعره الرسمى ٥٧ قرشاً بينما تعدت قيمته ٧٢ قرشاً قبل احداث الغزو العراقى بانخفاض ١٥ قرشاً للريال وتراجع الريال القطرى من ٧١ إلى ٦٠ قرشاً بانخفاض ١١ قرشاً والريال العمانى من ٦٧٥ إلى ٥٥٠ قرشاً بانخفاض ١٢٥ قرشاً والدينار الاردنى من ٣٧٢ إلى ٢٨٤ بانخفاض ٨٨ قرشاً ودينار البحرين من ٦٨٧ إلى ٥٧١ قرشاً بانخفاض ١١٦ قرشاً ودرهم الإمارات العربية من ٧٣ إلى ٥٩ قرشاً بانخفاض ١٤ قرشاً .. كل هذا التدهور الذى وصلت نسبته اكثر من ٣٠ ٪ تم في اقل من اسبوعين فقط من بدء الغزو العراقى للكويت !

وفي المقابل ارتفعت اسعار الذهب عالمياً .. حيث وصل سعر الاوقية في الاسواق العالمية إلى ٣٩٧ دولارا للاوقية ويواصل البترول - ايضاً - ارتفاعه بعد حظر تصدير بترول العراق والكويت .. بينما شهدت اسواق الاسهم والسندات في اسواق المال اكبر انخفاض لها منذ سنوات طويلة !

مخاطرة كبيرة !

في بنك باركليز الدولي يعتقد محمود عبدالله رئيس مجلس إدارة البنك : ان قبول اي بنك الآن لتحويل الدينار الكويتى إلى اي عملة اصبح امرا شديد المخاطرة خاصة ان سعره في تدهور مستمر ويتوقع خلال فترة قريبة ان تصل قيمته إلى سعر الدينار العراقى الذى اصبح لا يتعدى ١٤ قرشاً فقط ..

وقد صدر قرار من السوق المصرفية في مصر بقبول تحويل الدينار الكويتى إلى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

الجنيه المصرى بناء على الأسعار المعلنة منها يوميا .. ورغم ان هذا القرار قد يصيب بعض البنوك بخسائر نتيجة لتعرضها لمخاطرات غير مضمونة فإننا قبلنا ذلك راضين بدافع إنسانى ومراعاة لظروف واحوال الإخوة الكويتيين المقيمين في مصر .

اما بالنسبة لباقى عملات دول الخليج بما فيها الريال السعودى والبحرين وغيرها فقد توقفت البنوك الدولية عن قبولها .. كما ان وكالات الانباء العالمية توقفت ايضاً عن إصدار اسعار هذه العملات ضمن قائمة العملات الاخرى العالمية .. وفي مصر فنحن عندما نقبل عملة من اي دولة فإننا لا نحتفظ بها في البنك ولكن يتم تسويقها إلى الدولة صاحبة العملة .. ولكن الآن إذا قبلنا هذه العملات فمن الصعب التكهن بمستقبلها حيث الاحداث متلاحقة واصبحت منطقة الخليج من المناطق الملتهبة شديدة الحساسية .

● وهل هناك تاثيرات سياسية على عمل البنوك في مصر؟!

يجيب رئيس مجلس إدارة بنك باركليز قائلاً : إن القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٤ يحظر اي تدخل سياسي من اي جهة في عمل البنوك .. حيث يعطى لها مطلق الحرية في اتخاذ اي قرار بدون الرجوع لاي سلطة في الدولة وحتى البنك المركزى نفسه ليست لديه سلطات على اي بنك موجود ولكنه فقط يقوم بالإشراف على عمل البنوك الموجودة وهو بالفعل حريص على الا يعطى اوامر مباشرة وإنما مجرد نصائح فقط .

● وتشير نهد خالد المدير العام بالبنك المصرى الخليجى إلى ان اغلب البنوك العاملة في مصر الآن بدات سريعاً في التخلص من اي عملات موجودة لديها من دول الخليج وذلك بتحويلها إلى الدولار الأمريكى خوفاً من تعرضها لاى خسارة .. وخاصة ان هناك العديد من البنوك قد منيت بخسائر كبيرة نتيجة لأحداث الغزو العراقى للكويت .. ولكننا في البنك المصرى الخليجى لم نتعرض لمثل هذه التقلبات لان راس مال البنك بالكامل بالدولار وهى عبارة عن حصص مدفوعة كودائع من مجموعة من البنوك والشركات .. حيث يبلغ نصيب الاستثمارات العراقية والكويتية في البنك ١٠ ٪ من راس المال الكل .. ونحن كسياسة عامة لا نتعامل سوى في الدولار ولا نحتفظ بارصدة من عملات الدول الاخرى بما فيها الدول الخليجية .. ولذلك نرفض الاشتراك في عمليات « الديل » او المضاربة على اسعار العملات الاخرى .

وعامة فإن الموقف بالنسبة لمستقبل العملات الخليجية مرتبط الآن بالاحداث السياسية المتفجرة في المنطقة .. ونحن لدينا في الإدارة الدولية للبنك مجموعة متخصصة من الخبراء تقدم لنا رؤيتها وتوقعاتها لمستقبل عملات الدول المختلفة في العالم في ضوء ما يستجد من مواقف واحداث سياسية .

وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فبالتاكيد سوف يشهد الدولار ارتفاعاً في الاسواق العالمية يقابله انهيار جديد في عملات الدول الخليجية ولكن محلياً سوف تنخفض اسعار الدولار في السوق المصرفية والسوداء على حد سواء بعد ان شهدت البنوك المصرية خلال الفترة الاخيرة حركة رواج كبيرة نتيجة تحويل كميات ضخمة من المدخرات إليها من الدول العربية والخليجية .

وفي بنك الإسكندرية الكويت الدولى يؤكد مصطفى شكرى مدير عام البنك : انه لا علاقة للبنك بدولة او حكومة الكويت على الإطلاق .. حيث إن مجموعة المساهمين فيه من الافراد ممثلين بشكل شخصى من رجال اعمال عرب ومصريين كما يشترك فيه ايضاً بنك الاسكندرية وبنك الائتمان بنسبة ٣٠ ٪ من راس مال البنك المودع وهو ٢٣ مليون دولار .. كما ان اغلب تعاملنا يتم بالدولار ولكن طبقاً للتعليمات نقبل تحويل ما يعادل ٥٠٠ دينار كويتى إلى الجنيه المصرى طبقاً لاسعار السوق المصرفية بشرط ان يتم الصرف لمرة واحدة فقط .. ولكن بالرغم من ذلك فإن الإقبال على تغيير الدينارات الكويتية محدود للغاية وخاصة ان هناك احد الاثرياء السعوديين بدا في قبول تحويل الدينار الكويتى باسعار ما قبل الغزو العراقى .. واغلب الكويتيين المقيمين في القاهرة الآن يحصلون على معونات مالية من السفارة الكويتية وبالتالى فإن حاجتهم إلى تغيير عملاتهم اصبحت في اضيق نطاق .

تدهور مستمر !

يؤكد الدكتور احمد الصفتى : أن العملات الخليجية لا يمكن ان تعود إلى ما كانت عليه .. وسوف تستمر في التدهور فترة ثم تثبت ثم ترتفع مرة اخرى .. ولكن على الاقل لن تعود إلى وضعها السابق قبل مضى ثلاث او اربع سنوات .. فهناك تغيرات كبيرة طرات .. ثروات تم تهريبها للخارج وحالة من الرعب والخوف تنتاب اصحاب الارصدة ويحاولون ان يجدوا لها مكاناً امنا وكل هذا يؤدى إلى مزيد من الانهيار بالتالى .. واتضحت اثار ذلك بالقرار الذى اصدرته الحكومة السعودية بعدم تحويل الريال للخارج ثم تعليمات مباشرة اخرى للبنوك بعدم التحويل لانه عندما تخرج الهجرة الجماعية للارصدة للدول الاخرى سوف تختل الموازين تماماً ! ويكفى فقط ان تسرى توقعات بالانهيار فيحدث ذلك بالفعل .. لان مجرد الاعتقاد بان العملة سوف تنخفض يجعلها تنخفض على الفور .. وهذا سيؤدى إلى إعادة تصحيح الموقف والحسابات او ما يسمى بالحافظات المالية التى تقلل المخاطرة من جانب المستثمرين بقدر الإمكان .. بحيث تكون له اموال في الخارج اكثر من الداخل

كما تشهد الاسواق العربية والخليجية بشكل خاص الآن اقبالا كبيرا على شراء الذهب لانه عندما لا يجدون دولارات يقومون بشراء الذهب كمعدن يستطيع ان يحتفظ بقيمته الشرائية ..

ولذلك فسوف يحدث عجز كبير في موازنات هذه الدول بالإضافة إلى ما يحدث حاليا نتيجة التوسع في شراء الأسلحة وتقلص النشاط الاقتصادى

اعتبارات عارضة !

● ويضيف الدكتور عثمان محمد عثمان الخبير الاقتصادى بمعهد التخطيط : إن انهيار العملات الخليجية وراءه اعتبارات طارئة وعارضة ذات طبيعة سياسية اكثر منها اسبابا اقتصادية .. لان هذه العملات مدعومة - اساساً - بالمواد البترولية وسوق البترول .. وهى الآن في حالة اضطراب وتذبذب في هذه الفترة .. ولكن في المستقبل فإن عودة هذه العملات إلى سابق عهدها او استمرار تدهورها مرهون بالموقف السياسي .. وهل هذه الفترة ستطول ام لا ؟! وما هى طبيعة التسوية ؟! هل ستتم الهيمنة من جانب العراق على سوق البترول في الكويت ؟! ام ان منظمة الاوبك سوف تستمر في التحكم في سوق البترول ؟! ■

١١ مليار دولار تنفقها السعودية لمواجهة الأزمة

واشنطن - ا . ش . ا - اعلن مصدر سعودى مسئول ان الحكومة السعودية تستعد لانفاق مابين ٨ و ١١ مليار دولار لمواجهة اعباء وتكاليف الازمة التى ترتبت على الغزو العراقى للكويت .

وقالت صحيفة واشنطن بوست ان التقديرات التى وضعت لاعباء وتكاليف مواجهة الازمة تشمل ايواء نحو ٢٠٠ الف لاجىء معظمهم من الكويتيين وتغطية نفقات الاستعداد الحربى والدفاع المدنى ودفع تكاليف سفر آلاف العمال الهاربين من الكويت ومعظمهم من الاسيويين لاعادتهم الى بلادهم . وذلك بالاضافة الى تقديم مختلف انواع المساعدات للقوات متعددة الجنسيات التى تمركزت فى الاراضى السعودية وفى طليعتها القوات الامريكية .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أجواء الحرب تهدد فرص الاستثمار بالخليج فى المستقبل

الظهران (السعودية) ـ ا . ب ـ بدأت الازمة المتفجرة فى الخليج تترك بصماتها الواضحة على عمليات الانشاء والتعمير فى المنطقة وذكر مسئول سعودى فى ميناء الجبيل ان مشروعات مشتركة تقدر استثماراتها بنحو عشرة مليارات من الدولارات كان من المتوقع بدء العمل فيها فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ قد ارجئت او علقت فى الوقت الراهن .

ويقول تيودور بيفيك رئيس اتحاد رجال الاعمال الامريكيين ان الازمة واحتمالات نشوب حرب فى المنطقة ستكون لها اثار سلبية على الاستثمارات لعدة عوامل منها ان المستثمرين سيتوقعون معدلات اعلى من الربح فى المستقبل لتعويض احتمالات الخسارة بسبب التوتر كما ان الشركات الامريكية وغيرها ستواجه صعوبات فى جذب العمالة الفنية للعمل فى المنطقة وستضطر الى دفع اجور اعلى وسيتوقف النشاط الاستثمارى اكثر على عمليات التمويل الداخلى فى الوقت الذى تواجه فيه البنوك الهامة فى المنطقة مشكلات بسبب عمليات سحب الودائع الضخمة التى جرت فى الايام الاولى للازمة وان كانت قد اتجهت الى الاستقرار حالياً .

وذكر مسئول سعودى ان هناك عدة مشروعات تم الغاؤها او تاجيلها مؤقتاً مثل مشروع يابانى لتوليد الكهرباء فى ميناء الجبيل ومشروع اخر لنظم الرى فى مدينة الخفجى .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠ مليارات دولار غنائم العراق من الكويت
احتلال الكويت هز النظام المصرفى بالخليج

يقدر المراقبون فى منطقة الخليج قيمة ما استولى عليه الجيش العراقى عقب احتلاله للكويت ، بما يزيد على عشرة مليارات دولار .. وتشمل قائمة ما استولى عليه العراقيون الذهب والنقود السائلة والطائرات والسيارات الفارهة والدبابات والاسلحة وغيرها من الممتلكات ..

وقال مسئولون فى بنوك لندن والخليج ان البنك المركزى الكويتى وحده كان به ٢,٣ مليار دولار و٢,٥ مليون اوقية من الذهب وقت دخول القوات العراقية الكويت .. وكان البنك من اول المنشات التى حرصت قوات الغزو العراقية على السيطرة عليها فور وصولها العاصمة الكويتية ، الى جانب وزارة الدفاع والداخلية وقيادة الجيش ومقر وزارتى الاعلام الذى يضم الاذاعة والتليفزيون بالاضافة الى القصور الاميرية ..

وقال مسئولو البنوك ان خزائن البنك الكويتى كانت زاخرة بما قيمته مئات الملايين من الدولارات فى العملات الصعبة ورصيد هائل كامل من الدينارات الكويتية .. واوضح رئيس مجلس ادارة احد البنوك ان العراقيين اخذوا الذهب والاموال السائلة والسيارات والطائرات والناقلات والذخيرة والاسلحة التى وضعوا ايديهم عليها فى الايام الاولى للغزو وهى جديدة تماما ..

وكان احتياطى العراق من الذهب والعملات الصعبة قبل غزو الكويت فى الثانى من اغسطس الجارى يبلغ ٦,٥ مليار دولار . ولكن ديون العراق الخارجية تقدر بنحو ٧٠ مليار دولار . اما الخسارة الكبرى الاخرى التى اسفر عنها الغزو العراقى الى جانب ضياع الكويت فهى هز الثقة فى النظام المصرفى الخليجى ، وكذلك فى العملات الخليجية الاخرى بعد الانهيار الشديد فى قيمة الدينار الكويتى .. ودفع ذلك بالمستثمرين الاجانب والمغتربين الى الاسراع بتحويل ارصدتهم ومدخراتهم الى الخارج وخاصة الى سويسرا .. وقد قدرت الاموال التى تم تحويلها بعد الغزو بمئات الملايين من الدولارات . وقال موظف بريطانى فى احد بنوك الخليج ان السبب الرئيسى لمجىء الناس للعيش والعمل فى منطقة الخليج ذات الظروف المعيشية القاسية ، هو ان اصحاب العمل يدفعون جيدا .. واضاف قائلا انه اذا اهتزت الثقة فى قدرة المنطقة على الدفع فسيمر وقت طويل قبل ان يفكر احد من المغتربين الفارين فى العودة اليها .

ويرى مصرفيون واقتصاديون ان ارتفاع اسعار البترول بالاضافة الى تجميد الارصدة الكويتية فى الخارج ، والتى تبلغ مائة مليار دولار .. سيهز النظام المصرفى والمالى العالمى باسرة لمدة عدة اسابيع على الاقل . ويقول مصرفى عربى ان ماحدث سيؤثر فى نهاية الامر على النظام المصرفى الدولى ، لان اثاره واسعة النطاق وسوف تستمر الى وقت طويل .

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

مكاتب الصيرفة تربح من الأزمة

حققت مكاتب الصيرفة بدول الخليج أرباحا كبيرة ، عقب اندفاع المواطنين الى تغيير العملات المحلية الى دولارات لتسهيل تحويلها للخارج ، خاصة بعد أن تباطأت البنوك فى استبدال العملات بكل من السعودية والامارات وعمان وقطر .. وبلغت نسبة الارباح فى البحرين والامارات ٤٥ ٪ ، فقد كانت مكاتب الصيرفة تستبدل الدولار بسعر ٤ دراهم ، بينما سعره الرسمى ٢,٨ درهم ، وتراوحت الفروق فى باقى الدول بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ وبلغ حجم التحويلات فى الامارات والبحرين فقط حوالى ٤ مليارات دولار



المصدر : الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حساب الأرباح والخسائر .. فى أزمة الخليج

- القضية الفلسطينية ستعود الى نقطة البداية فى أحسن الأحوال
- تجربة سنوات الركود تساعد بنوك المنطقة فى الأزمة الحالية

اقتصاديات الخليج العربى

صدام حسين يقود العراق الى المصير المجهول والمدمر

- المسرح السياسى فى الخليج .. لن يعود الى ما كان عليه من قبل الغزو العراقى للكويت

اعداد: حمدى تمام

يجمع المراقبون هنا فى الخليج على ان فرص الحل الدبلوماسى للازمة تتضاءل بمعدلات متسارعة ساعة بعد ساعة ولم يعد هناك سوى معجزة الهية توقف شبح الحرب المرعبة التى اكد الجميع انها سوف تأكل الاخضر واليابس ..خصوصا وان قرار الحرب كما يراه المراقبون يكاد يكون محسوما فى ظل اقتناع امريكى وغربى والمبررات موجودة ..والظروف مواتية لتنفيذ الضربة الامريكية للعراق ..بعد ان رفض الرئيس صدام حسين كل الجهود والنداءات واستمر فى التصعيد والتحدى ، الامر الذى يعطى كل المبررات لعمل عسكرى ضده بدلا من تجنب المواجهة العسكرية وفتح الطريق امام حل دبلوماسى .

ولقد اقدم صدام حسين على غزو الكويت واجمع العالم كله على الوقوف ضده . وأجمع ايضا على المشاركة العسكرية فى ردعه .بعد ان فاجأ صدام حسين العالم بغزو الكويت ولم يتوقف عند الشريط الحدودى ،بل استمر فى اتجاه الحدود السعودية .وراح يهدد الثروة العالمية الا وهى البترول الذى التف العالم على ضرورة صيانتها بدءا باليابان وروسيا وانتهاء بكل دول الغرب وامريكا من خلال الاصرار عبر الامم المتحدة على ضرورة ردع العدوان على الكويت واعادة الشرعية الى موقع السلطة منه .

واذا كان من السابق لاوانه الخوض فى الحديث عن الارباح والخسائر الناجمة عن الازمة الراهنة فى الخليج .. الا انه يمكن القول وامامى سيل هائل من التقارير والتحاليل التى تشير الى ان صدام حسين يقود العراق الى المصير المجهول والمدمر والمفزع ايضا .

فلم يكتف صدام بالحرب الضروس مع ايران على امل ان يصبح شرطى المنطقة خلفا لشاه ايران الراحل .. واخطأ فى حساباته وحمل الشعب العراقى والامة العربية فاتورة هذه المغامرة .وها هو يخطىء مرة ثانية فى حساباته .. ونبتهل الى الله ان لايدفع شعب العراق الشقيق ثمن المواجهة العسكرية المحتملة وان يتجنب الرئيس صدام حسين المواجهة ويفتح الطريق امام احتمالات السلام

وضمن البنود السياسية لحساب الارباح والخسائر فى ازمة الخليج فمن المؤكد ان المسرح السياسى فى المنطقة كلها سوف يشهد سلسلة طويلة من اعادة ترتيب الاوراق . ولن يعود المسرح السياسى كما كان عليه قبل الاحتلال العراقى للكويت .وستكون كما يقول الدكتور محمد زيان عمر : استاذ التاريخ فى جامعة الملك عبد العزيز ان هناك ترتيبات واتفاقيات جديدة وفقا لمصداقية المواقف ، وستعمل الدول الخليجية على الحفاظ على امنها واستقرارها وسلامة اراضيها من التهديدات من اى جهة كانت ،ولعل الاهم من هذا ان قضية العرب الاولى وهى القضية الفلسطينية ستعود الى نقطة البداية هذا فى احسن الاحوال ،وفى حالة تحييد الموقف الاسرائيلى ، اما اذا افلت الزمام ورفضت اسرائيل موقف الحياد فستعمل على استغلال الموقف بضربة خاطفة لكسب مواقع جديدة فيما يسمى بالحدود الامنة فى الاردن وقد أعطى صدام حسين الحجة لاسرائيل لاسكات العرب فى المحافل الدولية والتاكيد على ان الخطر الحقيقى هو من العرب وليس من اليهود .

واذا كانت المواقف عادة تختبر فى الازمات فانه يمكن القول ان كل تفاصيل الازمة الراهنة وما يصاحبها من مواقف متباينة سوف تبقى تفاصيلها عميقة فى ذاكرة اهل



الخليج .. من يقف معه .. ومن هو ضده .. ومن هو الصديق والمحايد والعدو .

اما على الجانب الاقتصادى فانه اذا كان الدافع لغزو الكويت ومن ثم ضمها للعراق يعتمد على حل الازمة الاقتصادية التى يعانى منها النظام العراقى فان نتائج الغزو جلبت على العراق دمارا اقتصاديا اخر ، فبعد ان دمرت الحرب العراقية ، الايرانية اقتصاديات العراق وغيرها من الدول جاء الغزو العراقى للكويت ليزيد من الازمة الاقتصادية فى العراق وخاصة بعدما اتخذت العديد من القرارات على مستوى الامم المتحدة والهيئات التابعة لها ، وادخل النظام العراقى كل المنطقة فى ازمة اقتصادية جديدة على حين ان الدول العربية فى الخليج لم تبخل على العراق فى فترة الحرب وفيما بعد ، وستكون نتائج الحصار الاقتصادى وخيمة على العراق بالدرجة الاساسية .

صحيح ان العراق قد استولى على مايقرب من ٣٥ ٪ من احتياطى الذهب الكويتى اى حوالى ٤١٠ ملايين دولار .

لكننا نعتقد ان عمليات النهب التى تعرض لها كل الكويت لن تساهم فى حل مشاكل العراق الاقتصادية اذ سيضطر العراق الى انفاق مبالغ مضاعفة من العملات لتمويل حملة تهدف الى كسر الحصار وشراء السلع المهربة .

الانفاق السعودية للازمة

وعلى الصعيد الاقتصادى فى دول مجلس التعاون الخليجى وبالرغم من انه من المبكر معرفة الارقام التقريبية لما ستتكلفه الترتيبات والاستعدادت السعودية لمواجهة الازمة الحالية فى الخليج فان مسئولا اقتصاديا سعوديا يتوقع ان تبلغ مصاريف الترتيبات الخاصة بالاستعدادات لحالات الطوارىء والمواجهة حوالى ٨ بلايين دولار .

وهذه المصاريف تشمل مصاريف المساعدات والمعونات التى تقدمها السلطات السعودية للاشقاء الكويتيين الذين نزحوا من بلادهم هربا من جحيم الاحتلال العراقى والذين تستضيفهم السعودية الان وكذلك مصاريف الخطط التى وضعت لتأمين المرافق والمنشآت الاقتصادية وسلامتها وايضا دعم الوضع الاقتصادى والحركة التجارية وسيشمل هذا المبلغ المتوقع صرفه النواحى العسكرى ايضا .

ويقول الامير عبد الله بن عبد العزيز فيصل بن تركى الامين العام للهيئة الملكية للجبيل وهى الهيئة التى تشرف على اهم واكبر مدينتين صناعتين سعوديتين حول ارتفاع المصاريف والتكاليف الخاصة بخطط الطوارىء وبالصرف على مستلزمات الاوضاع غير العادية فى المنطقة ان الخسارة الاهم هى .

اولا : الضرر السياسى الذى لحق بالوطن العربى الذى فقد الكثير من مصداقيته السياسية ووزنه السياسى نتيجة العدوان العراقى على الكويت .

ثانيا : الضرر الاقتصادى الاعم اذا ان ماحدث قد زعزع الاستقرار الاقتصادى وليس السياسى فقط فى المنطقة التى هى منطقة جذب للمستثمرين من الخارج ، والدليل ان حوالى عشر مجموعات من رجال الاعمال الاجانب التى كانت ستزور المملكة فى اكتوبر المقبل للاتفاق على مشاريع استثمار مشترك قد اجلت زيارتها ومشاريعها فى المملكة .

ويضيف الامير عبدالله بن فيصل ان مشاريع استثمارية قيمتها عشرة بلايين دولار امريكى كان سيتم الاتفاق على البدء فيها سيتم تأجيلها لمدة عام بسبب الاوضاع المتوترة فى الخليج .

اوضاع البنوك الخليجية :

** على صعيد اخر يرى عدد من رجال البنوك ان مصارف المنطقة حتى الان فى وضع افضل من اى وقت لمواجهة اجواء ازمة بعد التجربة التى تعرضت لها معظم سنوات الثمانينات

واشارت بعض المصادر الى ان البنوك تكيفت مع الركود الذى نجم عن الحرب العراقية ـ الايرانية التى استمرت ٨ سنوات وترافقت مع ضرورات تصحيح سلبيات السياسات المصرفية خلال فترة الطفرة ومانتج عنها من ديون مشكوك بتحصيلها بسبب التوسع السريع غير المدروس لعدد من رجال الاعمال الخليجيين .

وكونت معظم المصارف الخليجية خاصة الوطنية احتياطات ومخصصات كافية خلال السنوات الماضية من ارباحها وترافقت مع خطط تقليص انفاقها .

واضافت المصادر ان ردود الفعل الاولية عقب وقوع الغزو العراقى للكويت مباشرة كانت نفسية اكثر منها ترجمة لاوضاع اقتصادية فعلية فى القطاعات المصرفية الخليجية خارج الكويت مشيرة بذلك الى عمليات سحب الودائع والتحويل الى عملات اجنبية

وقالت المصادر انه من السابق لاوانه التحدث عن التأثيرات الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل كما ان عملية مراجعة السياسات المصرفية لايمكن ان تتم الان فى ضوء عدم وضوح الاوضاع خاصة وضع المصارف الكويتية .

والسؤال الذى يدور حاليا فى اوساط مصارف المنطقة هو هل تستمر سياسة التوسع فى الاقراض والانفاق الاستثمارى على الاجهزة والتكنولوجيا الحديثة ، ويرى المصرفيون فى المنطقة ان من السابق لاوانه التحدث عن مراجعة لمثل هذه السياسات قبل وضوح الرؤيا ومعرفة اتجاهات الازمة وان كان من المتوقع اللجوء الى سياسات متحفظة فى مجال الاقراض فى الفترة المقبلة .

ويرى المصرفيون ان ردود فعل بعض المصارف الاجنبية بعد الغزو العراقى واعتزام بعضها الانسحاب لن يكون له تأثيرات كبيرة على العديد من دول الخليج فى ضوء حقيقية ان عددا منها كان يفكر فى الانسحاب من الدول التى تسمح بوجودها ابعد نمو البنوك الوطنية على حساب حصة المصارف الاجنبية فى اسواقها المحلية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

• مصارف دول الخليج فى وضع ممتاز ولديها احتياطيات كافية
• أزمة الخليج تؤثر على بنوك الاوفشور بالبحرين

• وحتى مصارف الاوفشور فى البحرين فان جانبا كبيرا من موجوداتها تمتلكه مؤسسات مصرفية عربية مشتركة وكانت هذه المصارف قد تعرضت الى ضغط عمليات سحب وتسييل ودائع فى اعقاب الغزو العراقى للكويت قبل ان تتدخل مؤسسة نقد البحرين وتطلب منها عدم تسييل الودائع الاجلة قبل موعد استحقاقها ، وقال مصرفيون ان ذروة عمليات السحب حدثت فى الايام الاولى للغزو العراقى للكويت ثم هدأت الامور قليلا بعد تعليمات مؤسسات النقد البحرينية ، الا انه لم يتم خلال الايام الماضية تسجيل ايداع ودائع جديدة جوهرية لدى هذه البنوك .

بنك الرافدين بالمنامة تحت الوصاية

وفى المنامة وضعت مؤسسة نقد البحرين فرع بنك الرافدين العراقى تحت وصايتها بناء على طلب ادارة البنك الذى يشكو شحا من السيولة بعد تجميد ارصدته الخارجية وذكر بيان للمؤسسة انه تم تكليف مؤسسة « ارنست انـد يونج » للمحاسبة القانونية ، بادارة شئون البنك .

ومن ناحيته اعلن ابراهيم بن خليفة الخليفة ، نائب مدير مؤسسة نقد البحرين ، ان استطالة امد الازمة او تصعيدها سيجعل من الصعب المحافظة على ثقة الاسواق والمستثمرين فى البحرين ،

واضاف ان المؤسسة تستطيع مواجهة اية ازمة مصرفية ومساندة المصارف العاملة والمؤسسة فى البحرين .

وقال ان البنوك تعمل بمستويات منخفضة ، وارسل بعضها جانبا من موظفية الاجانب الى بلادهم ، ولكن الاوضاع بدأت تعود الى طبيعتها الان وبسرعة مشيرا الى الغاء الاصدارات الاسبوعية لسندات الخزانة البحرينية ، لعدم الضغط على السيولة المتاحة فى الاسواق ، وقال ان ارتفاع العائدات النفطية سيعوض التغطية التى كانت توفرها السندات لعجز الميزانية .

وقال خليفة نائب مدير مؤسسة نقد البحرين ان اندلاع الاعمال الحربية سيضر بالثقة فى بنوك المعاملات الخارجية فى البحرين

وقال ان ازمة الخليج يجب ان تنتهى بسرعة حتى تعود الثقة فى البحرين وهى المركز المالى الرئيسى فى الشرق الأوسط

وقال الشيخ ابراهيم انه اذا استمر الموقف على ماهو عليه او تم تصعيده فان الاسواق ستجد صعوبة فى المحافظة على الثقة فى الاستمرار او الاستثمار او ممارسة نشاط تجارى فى البحرين .

واضاف انه لايريد التقليل من اثار الازمة فى الخليج ولكن من الصعب التنبوء بالكيفية التى ستنتهى بها او المدة التى ستستغرقها .

وقال مصرف بنك اوف امريكا انه سيغلق فرعه فى البحرين ولكنه اكد ان ازمة الخليج لم تكن عاملا اساسيا فى اصدار هذا القرار

وقال ذاكر محمود نائب مدير البنك فى الخليج « سنصفى عملياتنا فى البحرين تدريجيا بسبب مراجعتنا الدائمة لاستراتيجية المصرف الدولية فى مجال الاعمال وقال محمود كان لازمة الخليج تاثير ضئيل على قرارنا وسنستمر فى خدمة المنطقة بطريقة اقل كلفة من لندن

وقال ان المصرف الذى يعمل كاحد بنوك المعاملات الخارجية فى البحرين لايعتزم ترك مكتب تمثيل له ، وبهذه الخطوة يصبح عدد مصارف المعاملات الخارجية فى البحرين ٥٣ مصرفا مقارنة بالحد الاقصى الذى وصلت اليه فى عام ١٩٨٥ وكانت ٧٥ مصرفا ، وقد اغلق بنك سوسيتيه جنرال الفرنسى فرعه فى البحرين فى يوليو الماضى

وعلى الصعيد التجارى فأن حالة الفزع التى مرت فى الايام الاولى من الاحداث فى الكويت فانها تلاشت الآن وعادت الحياة الى طبيعتها فى الخليج

اما فى دبى فقد حثت القنصلية البريطانية فى دبى مديرى الشركات البريطانيين على المضى قدما فى اعمالهم فى دبى ، وعدم الغاء رحلاتهم المقررة الى هذه المدينة بالرغم من الاحداث التى تشهدها منطقة الخليج .

وشددت القنصلية البريطانية على ان قطاع الاعمال فى دبى لم يتأثر بالاحداث وقال ويفيل ماجور ، القائم باعمال السكرتير التجارى فى القنصلية « اننا نبلغ رجال الاعمال البريطانيين بان قرارهم المتعلق بالمجىء الى دبى يجب ان يتخذ بالنظر الى الاعتبارات التجارية فقط .

يقول مجتمع الاعمال الدولى فى دبى ان النشاطات التجارية تواصلت فى دبى بالوتيرة نفسها التى كانت عليها قبل الاحداث وذلك بالرغم من توقف التجارة مع الكويت والعراق

وهناك نحو ٢٠٠ شركة بريطانية تمارس نشاطا تجاريا فى امارة دبى ، منها شركات تابعة بالملكية الكاملة للغير او ذات شراكة

تجديد فنادق الشارقة

وتعانى فنادق الشارقة من ازدحام شديد بالاخوة الكويتيين الذين لم يتم اسكانهم بعد فى شقق ومنازل مفروشة حسب قرار صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات باستضافتهم ويعود ذلك الى استمرار قدوم اعداد كبيرة منهم من الدول الاجنبية حيث

كانوا يقضون اجازات الصيف او الهاربين من الكويت ، بسبب الغزو العراقى

وتحرص امارة الشارقة على توفير كل الخدمات الممكنة للمواطنين الكويتيين خاصة ان هناك عددا مهما منهم يقيمون او يستثمرون فى الامارة قبل الازمة الحالية كما ان عددا من فنادق الشارقة يملكها مستثمرون كويتيون

وبدأت فى الشارقة حملة لاعادة تجديد وفرش بعض الفنادق المهجورة ، او المغلقة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الكويتين

ومن بين الفنادق التى يجرى تجديدها ، فندق مطار الشارقة الذى تم اعداده خلال اقل من اسبوعين لاستيعاب المزيد من النزلاء وتقيم فيه الان ٧٠ اسرة . . .



استمرار هروب الاموال من الخليج

٨ مليارات دولار نقلت للخارج بعد الازمة

اكد تقرير اقتصادى نشرته صحيفة الوول ستريت جورنال حدوث موجة كبيرة من نقل رؤوس الاموال من منطقة الشرق الاوسط الى البنوك الاوروبية والامريكية فى الفترة التى اعقبت الاجتياح العراقى لدولة الكويت

ونقل التقرير عن مصرفيين أوروبيين قولهم أن ثمانية مليارات دولار على الاقل قد تم نقلها خلال هذه الموجة مما يشكل ضررا بالغا للبنوك العاملة فى الخليج وفائدة كبيرة للبنوك الاوروبية خاصة البنوك السويسرية التى استحوذت على معظم هذه الاموال .

وعزا الخبراء هذه الموجة الى بحث أصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين عن مناخ آمن لاموالهم هربا من التوتر المتزايد فى الخليج واللجوء الى عملات اكثر استقرارا للحفاظ على اموالهم سائلة .

واشار تقرير الوول ستريت جورنال الى أن المودعين فى بنوك الخليج تهافتوا على شراء كميات كبيرة من الدولارات والعملات الاوروبية المستقرة خاصة الفرنك السويسرى والمارك الالمانى كما حدث اتجاه أيضا الى شراء الذهب مما أدى الى ارتفاع أسعاره بنسبته ١٥ فى المائة .

واوضح التقرير أن هذه التطورات ستكون لها تاثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمى مشيرا الى أن ارتفاع قيمة الفرنك السويسرى بنسبة ١٠ فى المائة امام الدولار الامريكى يعود بصفة اساسية الى النتائج التى ترتبت على الغزو العراقى للكويت فى الوقت الذى كان فيه الاتجاه الى الاسترلينى نابعا من ارتفاع أسعار الفائدة البريطانية مما وفر للاسترلينى ميزة نسبية فى مواجهة العملات الاخرى .

وذكر التقرير أن حالة الهلع الناجمة عن الخوف من حدوث عمليات حربية فى الخليج قد أدت الى زيادة كبيرة فى طلبات فتح حسابات جديدة وطلبات نقل المجوهرات وتخزين السيارات الثمينة لدى الشركات العاملة فى هذا المجال .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

٥,٥ مليار درهم حوّلت في أسبوعين.. وبدأت العودة

المصرف المركزي للإمارات يحذر من تقليص التسليف ويؤكد التزامه بدعم المصارف عند الحاجة

● المصرف المركزي قدم تسهيلات لبعض المصارف الوطنية لتعويضها عن السحوبات الضخمة، التي اعقبت الغزو، ويتابع يوميا حركة الودائع والتحويلات.

● وزارة المالية تضم السيولة وتقر عقودا إنشائية بقيمة ٢٦٠ مليون درهم.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أبوظبي: «الشرق الاوسط»

بعد ان نجح المصرف المركزي في دولة الامارات في السيطرة على حالة القلق والاضطراب التي اصابت العمليات المصرفية بعد الغزو العراقي للكويت عادت التحويلات للخارج الى معدلها الطبيعي، بعد ان وصلت في الاسبوعين الاولين من شهر اغسطس (آب) الماضي الى حوالي ٥.٥ مليار درهم.

وذكرت مصادر مصرفية لـ «الشرق الاوسط» ان البنك المركزي يقوم بمتابعة يومية للعمليات المصرفية ويتخذ الاجراءات المناسبة اولا بأول للمحافظة على استقرار المعاملات في القطاع المصرفي.

من هذه الاجراءات قيام المصرف المركزي بتلقي تقارير يومية عن حركة الودائع في البنوك بانواعها المختلفة والتحري الدائم عن التفاصيل اذا تجاوزت الحدود الطبيعية.

كذلك فإن التقارير اليومية تتضمن حجم التحويلات للخارج والاسعار التي تمت بها عمليات التحويل

كما تشمل التقارير وضع السيولة النقدية في كل بنك سواء السيولة النقدية بالدرهم او بالعملات الاجنبية الاخرى. وكذلك عمليات البنوك مع البنك المركزي.

وقالت المصادر المصرفية ان هذه الاجراءات ستستمر طول فترة الازمة، وان التقارير اليومية لن تكون بديلا عن التقارير الشهرية وربع ونصف السنوية التي كان يتلقاها البنك في السابق.

مراقبة يومية للسوق

وأوضحت هذه المصادر ان التقارير اليومية لا تعني فرض قيود على حركة التحويلات، وانما تمكن السلطات النقدية من توفير كافة احتياجات السوق من السيولة سواء من العملة المحلية او الاجنبية، وقطع الطريق امام اي عمليات مضاربة قد يقوم بها البعض ممن يحاولون استغلال الازمات كما فعل بعض المضاربين في الايام الاولى التي اعقبت الغزو العراقي للكويت.

وأوضحت المصادر المصرفية ان البنك المركزي بصدد توسيع نطاق اجراءاته بحيث تشمل مراجعة الاجراءات التي تتخذها البنوك ازاء التسهيلات والقروض التي يطلبها العملاء، وفقاً لتلك المصادر فإن المصرف المركزي سيطلب من البنوك منح التسهيلات اذا توفرت لها الضمانات الكافية وتوفرت للعملية التي تحتاج التمويل الجدوى الاقتصادية.

وقالت المصادر المصرفية ان تدخل المصرف المركزي لاضفاء مرونة على عملية تقديم التسهيلات المصرفية والقروض يجيء في وقت شهدت فيه حركة الاقراض تراجعا حادا، بسبب حالة الخوف لدى البنوك.

وقالت المصادر المصرفية ان طلبات الاقراض كانت ترفض من قبل البنوك بدون مبرر واضح «وان حذر البنوك تغلب على الفطنة».

توجهات البنك المركزي

وأشارت المصادر المصرفية ان السلطات المسؤولة في البنك المركزي التي عقدت اجتماعا مع مديري البنوك الوطنية والاجنبية العاملة في الدولة، والتي يزيد تعدادها على ٥٠ بنكا وجهت ادارات المصارف الى اضفاء قدر من المرونة في التجاوب مع طلبات الجمهور، لأن من شأن حدوث اي ركود في العمليات المصرفية ان ينعكس على القطاعات الاقتصادية والتجارية الاخرى.

وقالت بأن المصرف المركزي اكد في الاجتماع انه مستعد لدعم البنوك وتلبية احتياجاتها.

وأشارت الى ان المصرف المركزي قام على وجه الخصوص بتقديم قروض لبعض البنوك الوطنية من اجل تعويض السحوبات الضخمة التي تمت في الايام الاولى التي اعقبت الغزو العراقي للكويت.

وقالت بأن المصرف المركزي سمح لبعض هذه البنوك بالسحب على المكشوف لتلبية الاحتياجات العاجلة.

وفي خط مواز للاجراءات التي يتخذها المصرف المركزي لتأمين استمرار وتيرة الانتعاش الاقتصادي فقد تم التوقيع على عقود انشاء ٤٣ بناية تجارية جديدة في أبوظبي تقوم دائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية بتحويلها بكلفة ٢٦٠ مليون درهم.

وتتوقع المصادر الاقتصادية والمالية ان يؤدي قرار ضخ هذه المبالغ الجديدة الى دفع حركة البناء من جديد، والخروج من حالة الارتباك التي اصابت المؤسسات المنفذة للمشروعات.

الحيربي يطمئن

وحول هذا الموضوع اكد الحاج عبد الله الحيربي النائب الاول لرئيس غرفة تجارة وصناعة ابوظبي ان مشاريع التنمية والتطوير التي يتم تنفيذها حاليا لم يطرأ عليها اي تغيير بسبب الاحداث الجارية في المنطقة، وقالت بأن هناك مشاريع جديدة بقيمة ٦ مليارات درهم تم طرحها منذ وقت قريب، وانها في طور التنفيذ الفعلي حاليا.

وحول حركة التحويلات الى الخارج قال الحيربي ان تلك حدث خلال الايام الاولى من الازمة وان الامور عادت الى طبيعتها بعد فترة قصيرة وان الاموال التي خرجت من الدولة عادت اليها من جديد بعد ان تاكدت متانة اقتصاد الدولة وقدرته على تجاوز اية عقبات.

وأشار في هذا الصدد الى ان دولة الامارات تنتهج سياسية الاقتصاد الحر ولذلك فانها لم ولن تفرض اي قيود على عملية التحويلات.

وقال إن الوضع الاقتصادي في الدولة ممتاز وان الشركات الغربية والاجنبية الاخرى تمارس نشاطا كالمعتاد.

وقال إن ارقام تجارة اعادة التصدير تشير الى ارتفاع في معدلات تشغيل الموانىء الثمانية الموجودة بدولة الامارات.

٨ مليارات دولار خرجت من الخليج الى اوروبا وامريكا

بلغت الاموال الخليجية التى خرجت فى اعقاب الازمة الخليجية حوالى ٨ مليار دولار معظمها اتجه الى دول اوروبا والولايات المتحدة وذلك طبقا لتقرير نشرته جريدة ، وول ستريت جورنال الامريكية .

وقالت الجريدة انه ترتب على ذلك انهيار فى البنوك الوطنية فى المنطقة بينما انتعشت فروع البنوك الاجنبية العاملة فى المنطقة حيث خرجت عبرها هذه الاموال . وتوقع التقرير هبوطا حادا فى قيمة العملات الوطنية لدول المنطقة نتيجة لاستمرار خروج الاموال منها الى خارج البلاد .



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٠

اقتصاديات الخليج العربي

اعداد: حمدى تمام

انعكاسات الأزمة على القطاع المصرفى الخليجى



منذ الاجتياح العراقى للكويت ، تواجه منطقة الخليج علامات استفهام كبيرة فى مختلف المجالات بشكل عام ، وفى مجالات الاقتصاد والمال بشكل خاص . وتدور التساؤلات حول المستقبل الاقتصادى والمالى للمنطقة فى ضوء التحديات التى افرزها الغزو ومدى امكانية وقدرة المؤسسات الاقتصادية والمالية على استيعاب تلك التحديات وتجاوز آثارها .

ولان البنوك تمثل دورا رئيسيا فى البناء الاقتصادى والمالى وتلعب دور البارومتر فى هذا المجال فان ما تعكسه تلك البنوك من اراء وتوجهات يعتبر مؤشرا مهما فى تلمس الاتجاه المستقبلى للاوضاع الاقتصادية والمالية .

وفى محاولة استشراف تلك الاراء والتوجهات اجرى « الاهرام الاقتصادى » هذه اللقاءات السريعة مع عدد من المسئولين عن المصارف فى عدد من عواصم دول الخليج العربية

لقد كان القطاع المصرفى فى المنطقة ، اول من تاثر بالاجتياح العراقى للكويت ، وكانت مظاهر ذلك التاثر اكثر وضوحا فى هذه القطاع من القطاعات الاخرى .

وفى المقابل فان القطاع المصرفى كان اول القطاعات التى تكيفت مع الظروف التى افرزتها ازمة الخليج ، كما انه استطاع استيعاب معظم الاثار التى خلفتها تلك الازمة فى عمل المصارف .

●● كيف واجهت المصارف الازمة ؟ وما هى انعكاسات الازمة الخليجية على القطاع المصرفى ؟

فى البداية يقول عبد الملك احمد محافظ مصرف الامارات المركزى : لقد واجهنا الازمة بجدارة وسرعة وفعالية ، من خلال ضخ سيولة بالعملات الاجنبية والدراهم فاقت حاجة الطلب بالاسواق واعادت اسعار الصرف الى طبيعتها .

فقد ابلغ المصرف البنوك العاملة بالدولة ، استعداده لردفها بنصف مليون دولار اسبوعيا للبنك الواحد ، لدعم مواردها بالعملات الاجنبية وتلبية حاجات عملائها ، واصدر سلسلة بيانات اعادت الثقة والطمأنينة للاسواق المالية ، وقال المصرف فى احد بياناته ، ان كافة المؤسسات المصرفية والمالية فى الدولة تواصل عملياتها وتقديم خدماتها بالشكل الطبيعى المعتاد ، واكد ان لدى

الجهاز المصرفى سيولة كافية تفى بكافة الاحتياجات الحكومية والاهلية .

واضاف : ان بنوك الدولة تقبل التعامل بالاوراق المالية النقدية الخليجية فى اطار التنسيق القائم بين مصرف الامارات المركزى والمؤسسات النقدية والمصارف المركزية للدول المعنية

توقف نزيف التحويلات

ويقول سليمان حامد المزروعى المدير الرئيسى للشئون التجارية فى بنك الشرق الاوسط بالامارات : ان النزيف شهدته معظم المصارف الوطنية والاجنبية العاملة فى الدولة بسبب القلق النفسى الذى رافق الاحتلال العراقى للكويت قد خفت حدته الان وبدأت المصارف تتعامل بشكل طبيعى الان على اعتبار ان الازمة التى شهدتها لم تكن اقتصادية وانما جاءت لاسباب سياسية وعسكرية دفعت الافراد الى الذعر والخوف على مستقبل اموالهم المودعة لدى المصارف الخليجية .

واضاف انه شىء طبيعى ان تواجه المصارف حركة سحويات غير عادية عقب الازمة لان العامل النفسى لدى المودعين هو الذى كان المحرك لطلب الودائع ، وواجهت معظم المصارف الامر بسهولة باعتبارها تمتلك سيولة جيدة كافية لمواجهة الطلب السريع ،والان توقفت تلك السحويات لدى معظم المستثمرين بان اقتصاد الامارات قوى وحرية الاستثمار وتحويل الاموال متاحة ، اضافة الى ان الامارات ليست فى وضع مهدد عسكريا ولا سياسيا كما اكده الحكام والمسئولون بالدولة .

واعرب المزروعى عن اعتقاده بان معظم الاموال التى خرجت من البنوك العاملة بالامارات نتيجة الازمة سوف تعود مجددا الى السوق المحلى بعد فترة قصيرة عندما تزول الازمة . لان اسباب تلك السحويات لم تكن اقتصادية ، بمعنى ان الثقة باقتصاد دولة الامارات لم تتزعزع ،كما ان المنطقة تمر حاليا بمرحلة انتعاش بسبب زيادة العائدات النفطية التى ارتفعت مؤخرا ايضا ، مما يعنى ان المستثمرين سيعودون بالتاكيد خلال فترة قريبة .

اقتصاديات المنطقة ستواصل الازدهار

ويرى المزروعى ان القضية قضية وقت فقط ، فالوضع الاقتصادى بمنطقة الخليج وبالامارات بحاجة لوقت ليعود الى طبيعته فعملية البناء بحاجة لفترة تزيد كثيرا على عملية الهدم وما حصل ان الثقة اهتزت بسبب العامل النفسى فقط ،وسوف تعود قريبا الى ما كانت عليه بالنظر الى متانه الاوضاع الاقتصادية بالمنطقة فى ظل استمرار عمليات البناء والتنمية وتزايد حجم الدخل النفطى لدول المنطقة بعد ارتفاع اسعار النفط فى الاونة الاخيرة الى مستوى متقدم يزيد على آلـ ٣٠ دولارا للبرميل فى مقابل اقل من ١٥ دولارا قبل الازمة .

وبالتاكيد فان الازمة الحالية تعتبر من اشد الازمات التى شهدتها منطقة الخليج ، وقد نجحت فى احتوائها على المستوى الاقتصادى بشكل معقول ، الامر الذى يؤكد ان اقتصاديات المنطقة والامارات خاصة ستواصل الازدهار ، لاسيما وان لديها من الدروس ما يؤهلها لذلك بعد ان تجاوزت ازمة الحرب العراقية الايرانية بنجاح على المستوى الاقتصادى منذ بداياتها .

ويقول فاروق خلف مدير فرع بنك البحرين الوطنى فى ابو ظبى عن ابرز مظاهر تاثر قطاع المصارف بازمة المنطقة :

لحسن الحظ فان تاثير الصدمة التى سببها الاجتياح العراقى للكويت على المصارف كان تأثيرا محدودا ، استطاعت البنوك استيعابه بسرعة والخروج بوضع اقوى مما كانت عليه ، بفضل الثقة بين البنوك المحلية والمؤسسات الرسمية لاسيما البنك المركزى .

ولقد كان لعودة التوازن والاستقرار للقطاع المصرفى بسرعة عدة دلائل ومؤشرات .

فبعد اسبوعين تكشف للمستثمرين ان حجم مخاوفهم لم يكن له ما يبرره ، مما جعل البعض يستعيد ما قام بتحويله للخارج ، خاصة بعد ان توافرت للناس معلومات جيدة استرجعوا من خلالها الثقة بالجهاز المصرفى المحلى .

العودة للبنوك الوطنية

ويضيف فاروق خلف . صحيح ان بعض البنوك الاجنبية استقطب فى الفترة الاولى من الازمة زبائن جددا وودائع جديدة فى حساب البنوك الوطنية والخليجية لكن هذا الاستقطاب لم يستمر فى النصف التالى من شهر اغسطس الماضى ، حيث بدأ الزبون الذى خرج من البنوك العربية الى الاجنبية يعيد النظر فى موقفه بعد ان تبين ان العائد الذى حصل عليه من جراء هذا التحول ، وكذلك الاجراءات الطويلة والقوانين المعقدة التى تتحرك ضمنها ودائعه ومدخراته ، تجعله يفطن الى انه لم يتخذ الاجراء السليم .

بالاضافة الى ذلك فان السرعة التى استعاد بها الجهاز المصرفى ثقة الجمهور كان لها تأثير على توقف حركة النزوح الى البنوك الاجنبية بل والعودة للبنوك الوطنية . بالاضافة الى ذلك فان البنوك الوطنية والخليجية وفرت قنوات لمن يرغب فى الايداع بالخارج او الاستثمار هناك بشكل يجعل هذه الودائع فى متناول يد الزبون وضمن قدرته على الاتصال بها وقت ما يشاء ، بعكس ما هو حاصل بالنسبة لمن اودعوا فى البنوك الاجنبية حيث فقدوا اتصالهم المباشر بودائعهم واموالهم ، ودون ان تتحمل فروع البنوك الاجنبية اى مسئولية تجاههم .

البنوك الاجنبية تشكك فى البنوك الوطنية

وكشف عبد العزيز الغرير عضو مجلس الادارة التنفيذية لبنك عمان المحدود النقاب عن أن اجمالى السحوبات المالية التى شهدتها مصارف الامارات خلال الاسبوعين الاوليين من الشهر الماضى لم تتجاوز ١٥ ٪ من حجم ودائع المصارف العاملة بالامارات . وقال ان حجم السوبات تقلص بشكل كبير فى النصف الثانى من الشهر الماضى ، بل ان جزءاً لا بأس به من تلك الاموال بدأ يأخذ طريقه ثانيا الى المصارف العاملة بالامارات .

واضاف العزير ان حجم الاموال التى خرجت من الامارات فى اعقاب الازمة الخليجية الناتجة عن احتلال العراق للكويت لم تعد تشكل سوى ١٠ ٪ فقط من اجمالى الودائع التى كانت لدى المصارف قبل الازمة ، مشيرا الى ان هذه النسبة تعتبر جيدة جدا بالمقارنة بحجم الحدث وبالتركيبة السكانية لدول الامارات التى يشكل الاجانب فيها مايقارب من ٧٥ ٪ من اجمالى عدد السكان .

واشار الى ان الاحتلال العراقى للكويت وتسارع تطورات الازمة الخليجية عجلا فى عملية التحويلات للخارج التى كانت ستتم على حد قوله ، اليوم او غدا او بعد عام ، وبالنظر الى التركيبة السكانية للدولة ، اذ ان نسبة كبيرة من الودائع خاصة بالمقيمين بالامارات مشيرا الى ان الثقة بالقطاع المصرفى المحلى والوضع الاقتصادى بالدولة خفف كثيرا من حجم السحوبات التى كانت من الممكن ان تصل الى اكثر من نصف اجمالى الودائع .

واضاف ان البعض قد شكك فى قدرة البنوك الوطنية على مواجهة الازمة الحالية ، وقال ان البنوك الاجنبية هى المستفيدة ، على اساس الظن بانها اكثر ثقة ، ولكن اريد ان اوضح ان الامر على عكس ذلك تماما ، اذ ان موقف المصارف الوطنية قد تعزز خلال الازمة وتعاملها مع العملاء . فهى لم ترفض اطلاقا اى طلب لكسر الودائع ولبت اى سحوبات مطلوبة من قبل العملاء على الرغم من انه كان بامكانها رفض ذلك لانها مربوطة لفترة معينة ، ولكن مع كل ذلك وافقت على كسر الودائع بناء على طلبات المودعين ، فى حين ان بعض

البنوك الاجنبية العاملة بالدولة رفض فى كثير من الاحيان ذلك مما انعكس على علاقاتها مع عملائها .

وفى البحرين

احدث غزو الكويت ردة فعل قاسية فى الوسط المالى البحرينى وكان المتعاملون فى حيرة فى بدايات الاحداث وخاصة بالنسبة للقرارات التى يمكن أن يتخذها المستثمر العادى الذى كان يصعب عليه تحديد القرار الخاص بحماية امواله واستثماراته .

هذا ماجاء فى بداية حديث على العصفور مدير بحرين اكسبريس للصرافة الذى اجرته معه صحيفة « الايام » البحرينية حول الغزو العراقى للكويت وتاثيره على السوق المالى فى البحرين ،ويتابع العصفور حديثه قائلا : ليس هناك فرق بين المتعلم أو غير المتعلم او صاحب الخبرة المالية أو عديمها من ناحية القدرة على اتخاذ القرار المناسب .

وقال انه نتيجة للشائعات والبلبلة التى اعقبت الغزو ؛ بدأ بعض المستثمرين بسحب ودائعهم المالية من البنوك وتحويلها الى دولارات نقدية فى تصرف لا ارادى ، انجرف اليه العديد من الناس مما ادى الى استغلال بعض الصرافين لحالة الهلع ورفع اسعار الدولار الى ان وصل فى بعض مراحل التعامل بعد الغزو ولثلاثة ايام على التوالى الى خمسمائة فلس .

ويضيف العصفور ولكن على مايبدو ان الوضع المالى بدأ يأخذ منحنى الهدوء ويبدأ يستقر نوعيا ، مع تدخلات مؤسسة نقد البحرين فى السوق وتقنين عمليات شراء وبيع الدولار فى الاسواق المحلية ووضع استراتيجية موحدة بالنسبة للدولار كعملة رئيسية لوضع حد للتلاعب فى مجريات السوق والغاء لقانون الطلب والعرض كقاعدة مسموحة بها فى اقتصاد حر ، مثل الوضع الاقتصادى فى البحرين كما كان ، وذلك ابتغاء لمصلحة الاقتصادى الوطنى وهو ماأثبتت صحته وجنيت ثماره خلال الايام القليلة الماضية .

ويتابع حديثه قائلا : لقد انصاع على مايبدو العديد من محلات الصرافة لاوامر مؤسسة نقد البحرين التى قامت بدورها بتحديد محلات الصرافة فى حالة عدم الانصياع لأوامرها سوف تسحب رخص محلاتها وعلى مايبدو ان حالة الذعر والهلع للتحويلات المالية سواء الى الخارج او تحويلات محلية من الدينار البحرينى الى الدولار الامريكى قد بدأت تخف نسبيا مع مرور الايام .

فمبيعاتنا من الدولار قد انخفضت بشكل متتال من مليون و ٢٠٠ الف دولار بعد اسبوع من الاحداث الى ان تراجعت الى ١٠٠,٠٠٠ حاليا ، وهومايؤكد ان الناس بدأوا يرجعون الى عقلهم ورشدهم ويعيدون حساباتهم بعد امتصاصهم الصدمة ، وبدأوا يشعرون بالاطمئنان والامان مع اغراق مؤسسة النقد لكميات كبيرة قامت بها .

ويؤكد السيد مراد على مراد مدير عام بنك البحرين



والكويت في المنامة ان المؤسسات المصرفية الوطنية في البحرين استطاعت خلال شهر اغسطس الماضي الصمود والثبات وان تؤكد مقدرتها على التكيف مع المستجدات من جهة وتحملها اعباء الازمات الكبيرة .

واضاف بانه ليس هناك اي مبرر لاستمرار البعض في الاحتفاظ باموالهم ومدخراتهم في غير المصارف او التخوف من تغيير سعر الدينار البحريني .

ودعا مراد البنوك الاجنبية التي اوقفت تعاملها مع المؤسسات المصرفية الوطنية في البحرين والمنطقة بشكل عام الى اعادة النظر في هذا الموقف .

واشار الى ان المؤسسات النقدية والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي قامت بالتنسيق فيما بينها للعمل على استقرار سعر صرف العملات المحلية مؤكدا انه ليس هناك اي مبرر للتخوف من تغيير سعر صرف الدينار البحريني .

وحول ظاهرة سحب الاموال من البنوك الوطنية قال السيد مراد ان هذه الظاهرة قد اختفت بالنسبة للبنك وخاصة في الاسابيع الثلاثة الماضية مشيرا الى أن البنك واصل في جلب ودائع جديدة من افراد ومؤسسات .

تجاوز الآثار السلبية

وهكذا تتطلع الاوساط المصرفية والتجارية في دول المنطقة بتفادي الآثار السلبية التي خلفها الغزو العراقي للكويت خلال الشهور القليلة المقبلة .

ويقول مصرفيون انه على الرغم من ان الازمة الحالية تعد الاسوأ من نوعها في تاريخ المنطقة ، الا ان مرونة اسواق المنطقة ستتيح لها التعافي اسرع من اي سوق اخرى .

ويتفق المصرفيون على أنه رغم الخسائر التي منيت بها البنوك نتيجة هروب جزء وافر من ودائعها ، الا انها صدت امام الهزة الاولى التي احدثها الغزو وساعدها في ذلك امتلاكها لسيولة عالية وكذلك الاجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها السلطات الحكومية لاشاعة الطمأنينة بين السكان ، حيث توقفت موجة نزوح الاموال وكذلك الطلب على العملات الاجنبية ،ومن المفارقات ان الازمة جاءت في وقت استعدت فيه البنوك الخليجية لتسجيل افضل اداء لها منذ اكثر من ١٠ سنوات بعد ان تجاوزت ازمة الديون من خلال تحويل معظم ارباحها في السنوات الماضية لتكوين الاحتياطيات .

وتتوقع بنوك محلية واجنبية ان تتأثر نتائج أعمالها عن عام ١٩٩٠ ، وقد بدا بعضها بالفعل في اعادة النظر في توقعاته بهذا الشأن حيث لن تتمكن من تسجيل معدلات ارباح عالية كما كان متوقعا سابقا .

غير أن مسئولا مصرفيا قال : « حظيت البنوك خلال سنوات الثمانينات الصعبة بتجارب غنية تمكنها من التأقلم مع انخفاض الانشطة خلال الشهور المقبلة ،ومن المتوقع ان يعود الانتعاش تدريجيا الى مختلف القطاعات الاقتصادية مع مطلع العام المقبل » .

حكومات الخليج تدعم مؤسساتها المالية لمواجهة مصاعب الأزمة الراهنة

الرياض ـ و . ا . خ ـ قال الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد الله القويز أن وزراء المالية والاقتصاد ومحافظو البنوك المركزية بدول المجلس قد اكدوا سلامة الاوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية والمصرفية بدول المجلس رغم التطورات الراهنة فى ازمة الخليج .

واشار القويز فى تصريح له امس ان الاجتماع المشترك لدول المجلس الذى عقد فى واشنطن يوم ٢٣ سبتمبر على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ناقش سبل تقديم دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات المالية الوطنية والمشتركة وتذليل أية مصاعب قد تعترضها نتيجة للاوضاع غير العادية التى افرزها الاجتياح العراقى لدولة الكويت .



النشاط يعود ببطء الى سوق الاسهم في الامارات واستبعاد حدوث تحسن جذري ما لم تحل الازمة

دبي: «الشرق الاوسط»

ظهرت مؤشرات ايجابية في سوق الاسهم في دولة الامارات العربية المتحدة توحي بعودة النشاط الى السوق مجددا وان كان ببطء ملحوظ، فلأول مرة منذ بداية شهر اغسطس (اب) الماضي توازنت مستويات الطلب والعرض على سهم «مؤسسة الامارات للاتصالات» ـ الذي يعد مؤشرا هاما لمستويات الانشاط والاسعار في السوق ـ عند ٤٤٠ درهما للسهم (٤٢٠ درهما بدون ارباح الدفعة الاولى عند عام ٩٠).

وقال خبير الاسهم زهير الكسواني ان طلبات متزايدة سجلت على الاسهم الاخرى ومما يشير الى احتمال توقف انخفاض الاسعار عند حدود اسعار الطلب والتي لا زالت تقل عند اسعار العرض بهوامش ضيقة.

وقال الكسواني ان التحسن الملموس في السوق يعود الى عدة عوامل منها اعلان «اتصالات» عن ارباحها نصف السنوية ووصل اسعار الاسهم الى مستويات سعرية مغرية، وتوقف التدفقات النقدية الى الخارج ان لم يكن بعضها قد بدأ رحلة العودة الى الوطن.

ويتوقع العديد من المستثمرين حركة تداول نشطة في سوق الاسهم خلال الفترة المقبلة التي تشهد ظهور بيانات اولية عن نتائج اعمال البنوك والشركات المساهمة عن عام ١٩٩٠.

والجدير بالذكر ان الفترة المقبلة تعتبر فترة نشاط موسمية قياسا على السنوات السابقة ولكن العودة الى مستويات التداول السابقة رهن بحل الازمة القائمة في الخليج، والتي كان لها تأثير مباشر على سوق الاسهم وانخفاض الاسعار، وعلى ذلك فمن غير المتوقع حدوث تحسن جذري في الاسعار ما لم تتوفر عوامل مواتية كالتي كانت سائدة قبل الازمة.

حركة الاسعار

انخفضت خلال الاسبوع الماضي اسعار ١٥ سهما، وتم تداول سهم اتصالات بكميات متوسطة بسعر ٤٤٠ درهما وذلك قبل الاعلان عن الارباح ووقف تداول الاسهم عند طريق المؤسسة، وعليه تم تعديل سعر السهم بالانخفاض بمقدار الارباح ليصبح ٤٢٠ درهما وعرض سهم «الجرافات البحرية» بسعر ٤٢٠ درهما وطلب بسعر ٤١٠ دراهم، ليفقد بذلك ١٠ دراهم.



محافظ البنك المركزي الكويتي يرسم معالم المرحلة المقبلة

دمج البنوك والمؤسسات المالية أول خطوة بعد التحرير

العراق استخدم بعض الكويتيين لتصريف الدنانير المسروقة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

● نرفض التعامل في المستقبل مع البنوك والشركات المالية الاجنبية التي رفضت التعامل معنا وقت الازمة

● اعادة هيكلة جميع المؤسسات المالية وسيتم ربط الجهاز المصرفي للكويت بالخارج بدرجة إكبر

لندن: «الشرق الاوسط»
من صلاح سندي

قال محافظ البنك المركزي الكويتي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح انه يصعب تقدير حجم الخسائر والسرقات المالية الناتجة عن الغزو العراقي للكويت. وقال انه بعد تحرير الكويت فإنه من المفيد ان نقوم بعملية دمج بين البنوك والمؤسسات المالية الكويتية لخلق مؤسسات قوية قادرة على المنافسة لان وضع هذه البنوك كان مهزوزاً قبل الغزو وبالتالي فإن الغزو العراقي عجل من فكرة الدمج.

وقال في مؤتمر صحفي عقد في

جميع المؤسسات المالية، كما سيتم ربط الجهاز المصرفي الكويتي بالخارج بصورة اكبر مما هو عليه.

وعلل الشيخ سالم وقف صرف الدينار الكويتي في لندن هو قيام العراق باستخدام بعض المواطنين الكويتيين بتصريف الدنانير التي استولى عليها من خزينة البنك المركزي الكويتي والبنوك والمؤسسات المالية الاخرى.

واضاف انه بموجب قرار اميري استطاع البنك المركزي الكويتي ايقاف ٨٥٪ من حجم الاموال المسروقة من البنك المركزي من خلال تحديد ارقام هذه الدنانير ووقف صرفها في لندن او اى مكان فى العالم.

وقدر المحافظ الكويتي حجم ما سرق من اموال البنك المركزي الكويتي بحوالي ٣٦٥ مليون دينار. أستطاع البنك ان يوقف ٨٥٪ منها بعد معرفة ارقام هذه الاوراق، بالاضافة إلى سبائك ذهب تقدر قيمتها باكثر من ٨٠٠ مليون دولار.

اما بالنسبة لحجم خسائر البنوك التجارية فليس هناك كميات كبيرة وكل الذي سرق يقدر بحوالي ٤ الى ٥ ملايين دينار لان هذه البنوك تقوم عادة بايداع ارصدتها في خزنة البنك المركزي مساء كل يوم. وبالنسبة لخزائن

الامانات في هذه البنوك فإنه لا احد يعرف بالضبط حجم هذه الموجودات فيها وبالتالي يصعب تقدير حجم هذه المسروقات.

اما بالنسبة لشركات الاستثمار فليس لديها مبالغ كبيرة ولكن شركات ومؤسسات الصرافة تقدر حجم خسائرها فيما بين ٤٠ الى ٥٠ مليون دولار من العملات الاجنبية.

وعن كيفية التعامل في المستقبل مع البنوك والشركات المالية الاجنبية والتي لم تتعاون مع البنوك والحكومة الكويتية بالشكل المطلوب قال انه من وجهة نظر شخصية ان من لم يتعامل معنا في وقت الازمة فمن الاولى ان نرفض التعامل معه بعد عودة الامور الى طبيعتها.

وردا على سؤال لـ «الشرق الاوسط» عن دور البنك المركزي الكويتي حاليا قال الشيخ سالم ان دور البنك المركزي حدد بالحفاظ على المؤسسات المصرفية والمالية ومتابعة الغاء الدنانير الكويتية التي تمت سرقتها ومحاولة معرفة ارقام سبائك الذهب التي نهبت.

وعن الطريقة التي تم بها فتح خزينة البنك المركزي قال انه للاسف هناك بعض الجنسيات غير الكويتية والتي تعمل في البنك هي التي قامت بتسليم المفاتيح والارقام السرية للخزينة الى العراق. مع العلم ان هذه الخزينة صممت بطريقة معينة ولا يمكن فتحها دون هذه المفاتيح والارقام الا بتفجيرها ببعض انواع المتفجرات الخاصة.

وعن مصير ودائع الافراد والشركات الخاصة قال ان هذه الارصدة دفترية فقط وبعد التحرير سيعوض جميع اصحاب هذه الودائع.

وعن الوضع الاقتصادي الذي ستكون عليه الكويت بعد التحرير قال انه بعد العودة هناك احتمال كبير لخروج الكثير من الاموال نتيجة لما حصل وذلك ليس في مصلحة الكويت واتمنى أن تبقى هذه الاموال حتى يكون بامكاننا اعادة الثقة للسوق المالية الكويتية. وفي نفس الوقت سوف يظل الوضع الاقتصادي على ما هو عليه وستكون اسواقنا مفتوحة ولن تكون هناك اية قيود على حرية حركة الاموال.

واضاف الشيخ سالم انه بعد العودة ستتم اعادة هيكلة جميع المؤسسات المالية وسيتم ربط الجهاز المصرفي للكويت بالخارج بدرجة اكبر مما هو عليه الآن. وقد بدأت بعض البنوك الكويتية والمؤسسات المالية الاخرى بالاستعداد للتغييرات المتوقعة في اوروبا وذلك لتحسين اوضاعها المالية وبافتتاح فروع ومكاتب لها وانشاء شركات تابعة او مشتركة في الخارج ويمثل ذلك رد فعل للتوقعات الخاصة بالسوق الاوروبية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ واثارها على المؤسسات المصرفية والمالية غير الاوروبية.

واضاف ان البنوك والمؤسسات المالية الكويتية كانت قد قطعت شوطاً واضحاً في مجال التخلص من آثار ازمة الديون الصعبة.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ تشرين ١٩٩٠

وزارة التجارة العمانية تطرح كميات كبيرة من السلع

أزمة الخليج رفعت أسعار التأمين والشحن والبضائع وانخفاض الطلب على الشراء خفف من آثارها

مسقط : «الشرق الاوسط» من عصام حشيش

برغم عدم الاعلان عن ارتفاع اسعار السلع والبضائع الا ان المستهلكين في سلطنة عمان وجدوا تغييرات في الاسعار على نطاق واسع في السلع الاساسية والكمالية بنسب مختلفة منذ بدء سريان تيار ازمة الخليج في كل دول المنطقة بدون استثناء.

ويوضح منصور طالب الزكواني رئيس لجنة التأمين في غرفة تجارة وصناعة عمان ان ارتفاع اسعار التأمين على وسائل النقل القادمة الى المنطقة فضلا عن ارتفاع اسعار النفط في اسواق العالم له اثر كبير في تحرك اسعار السلع والبضائع الى اعلى .. ويزيد على هذا حدوث انخفاض لاكثر من مرة في قيمة صرف الدولار الذي يرتبط به الريال العماني والذي يمثل القوة الشرائية للمواطن في سلطنة عمان .. ومن الطبيعي في ظل هذه الظروف ان تتحرك الاسعار صعودا وهبوطا بمقدار تحرك المتغيرات العربية التي فرضتها ظروف الازمة على المنطقة ككل وليس على دولة معينة بشكل خاص..

(منطقة حرب)

ويضيف المسؤول العماني ان دول المنطقة تتساوى جميعها في التصنيف الذي وضعته شركة اللويدز العالمية لتحديد اسعار التأمين بعد تصنيف منطقة الخليج على انها منطقة حرب.. ولم تحدث استثناءات بالنسبة لسلطنة عمان باعتبارها الدولة الابعد عن مركز الاحداث أو مسرح العمليات ومن ثم فقد حدث بالفعل ارتفاع في اسعار الشحن البحري والجوي وزيادة في اسعار التأمين .. ومن ثم زيادة في اسعار السلع والبضائع ايضا في كل دول المنطقة ولكن بنسب متفاوتة.

وبرغم ان للمستهلك العادي رصد هذه الزيادات في الاسعار الا ان الاجراءات الطبيعية التي بدأ كل مستهلك في اتخاذها بالاقلال من مصروفاته والتوقف أو الاقلال من شراء المزيد من السلع الكمالية ادى الى حدوث انكماش في الطلب وبالتالي عدم احساس المستهلك بأنه في ازمة تقتضي ان يعاني امامها.

ويؤكد رئيس لجنة التأمين صحة هذا التوجه بقوله « لم نتلق حتى الآن ومنذ بداية الازمة اية شكاوى في غرفة تجارة وصناعة عمان من ارتفاع الاسعار .. والسبب يعود الى احساس المستهلكين بأن نسبة الارتفاع في اسعار السلع مازالت تدور حول النسب الطبيعية بالقياس لحجم الازمة كما ان السلع تقريبا متوفرة في الاسواق ولن تستطيع نسبة متواضعة من الزيادة ان تعوق المستهلك من الحصول على ما يريد ومن ثم لم نقرا في الصحف او لم يكتب لنا احد من غرفة التجارة والصناعة عن وجود تذمر من ارتفاع غير طبيعي يحدث في اسعار السلع في الاسواق».

تدخل سلطة الدولة

وتعتمد سلطنة عمان نظام الاقتصاد

الحر .. وتترك للمنافسة الحرة في الاسواق ان تحدد الاسعار بمقتضاها . ولا تمنح الجهات المسؤولة نفسها الحق في التدخل الا في حالات محددة لحماية مصالح المواطنين اذا كانت الزيادة في الاسعار تتم بشكل غير طبيعي او ان هناك تجارا يهدفون الى السيطرة على السوق بهدف زيارة ارباحهم. وهذا ما حدث عندما تدخلت وزارة التجارة والصناعة بشكل مباشر في الازمة التي وقعت في الاسواق في الايام الاولى من الغزو العراقي للكويت فقد تدافع المواطنون على شراء المواد الغذائية الاساسية بغرض التخزين تحسبا من وقوع معارك حربية في شمال الخليج مما ادى الى ارتفاع اسعار هذه السلع والى نقصها في الاسواق..

وقد قام التجار برفع اسعار المخزون لديهم وطرحوه في الاسواق للاستفادة من حالة القلق لدى المستهلكين الذين استمروا في الشراء برغم تذمرهم.. وقد ادت اجراءات سريعة اتخذتها وزارة التجارة والصناعة وعدد من الجهات المسؤولة الى اعادة الاسعار الى طبيعتها بعد أن تم طرح كميات كبيرة في الاسواق من السلع الاساسية واعلن ان التاجر الذي سيتجاوز الاسعار المحددة او سيقوم بتخزين السلع الاساسية ستسحب منه رخصة مزاولة النشاط التجاري بصفة نهائية.. كما ستسحب منه تراخيص أي نشاط تجاري اخر يقوم به فضلا عن إلزامه بدفع غرامة مالية كبيرة وقد يتعرض بجانب هذه العقوبات الى السجن لمدة تصل الى ثلاث سنوات وأعلن ان هذه الاجراءات ستطبق بصورة حاسمة وبلا اي استثناءات او تحفظات.

وقد ادت هذه الاجراءات الى عودة الهدوء الى الاسواق . اما الارتفاع الحالي في الاسعار فبرغم ان ظروفاً اخرى قد فرضته ومنها ارتفاع اسعار الشحن والتأمين واعتبار المنطقة كلها منطقة حرب فان عدم اقبال المواطنين على الشراء بصورة مسرفة قد حد من الآثار السلبية لهذا الارتفاع وبالتالي لم يكن هناك ما يدفع الحكومة العمانية الى التدخل وان كانت تراقب وتتابع عن كثب.

(ثبات التأمين الداخلي)

ورغم ان الازمة تركت اثارها على اسعار التأمين الخارجي خاصة وانه لا توجد بالسلطنة شركات إعادة التأمين مما كان يدفع الشركات الوطنية الى اعادة التأمين لدى شركات عالمية عن البضائع المستوردة وبأسعار مرتفعة .. إلا أن الازمة لم تؤد الى ارتفاع اسعار التأمين المحلية سواء عن الممتلكات او على الحياة.

ويقول رئيس لجنة التأمين: «ازمة الخليج ليس لها علاقة بالتأمين الداخلي وانما فقط على البضائع المستوردة من الخارج بسبب ظروف الازمة .. ولذلك بقيت اسعار التأمين على الممتلكات وعلى الحياة في معدلاتها الطبيعية دون زيادات تذكر».

وعلى صعيد آخر يوضح منصور الزكواني ان موانىء سلطنة عمان طبقا للمقاييس الاستراتيجية هي اكثر موانىء منطقة الخليج من ناحية اللأان والسلامة. ومن ثم فان معاملتها ينبغي ان تختلف من ناحية اسعار التأمين عن الموانىء الاخرى التي ربما تكون اقل أماناً نتيجة اقترابها من مركز الاحداث.. ولكن المشكلة ان السفن الكبيرة التي تصل الى المنطقة وتفرغ جانباً من حمولتها في الموانىء العمانية تواصل رحلتها الى الموانىء الاخرى داخل الخليج.. ولذلك فهناك مسوغ لزيادة اسعار الشحن والتأمين .. ولكن طالما ان السفينة تضطر الى الدخول.. ولكن قيام هذه السفن التي تتبع شركات الشحن العالمية بتفريغ حمولتها بالكامل في موانىء عمانية ثم قيام وسائل نقل فرعية بنقل هذه الحمولة بامان الى الدول المتجهة اليها وهي دول لا تفصلنا عنها سوى بضع ساعات باستخدام السيارات يمكن ان يؤدي هذا الى تخفيض اسعار التأمين والشحن الى اقل مدى ممكن وهذا لصالح حركة التجارة ولصالح استقرار الاسواق في منطقة الخليج ككل .. وقد بدأ هذا الاتجاه بالفعل عندما طلبت شركات نقل بحري عالمية اعتبار ميناء قابوس ميناء رئيسيا لها في المنطقة.

ويضيف : نحن نتمنى ان تستفيد الشركات العالمية من ميناء قابوس بوضعه الاستراتيجي الآمن لخدمة المنطقة ككل سواء في زمن الازمة او في زمن الانفراج.. ومن ناحيتها فان وزارة المواصلات على وشك انهاء اجراءات تهدف لزيادة سعة الميناء وتعميق الارصفة لاتاحة الفرصة لتطورات من هذا النوع وبما يتماشى مع الرؤية المستقبلية للاوضاع التجارية والانشطة الاقتصادية في المنطقة.

أما من ناحية غرفة التجارة والصناعة فنحن نحاول خفض تكلفة الخدمات التي يقدمها الميناء للسفن القادمة اليه وجعل اسعارها تنافسية وعندما يتحقق هذا قريبا ربما تكون الفرصة اكثر من مناسبة للاستفادة من ظروف اكثر سلامة وامنا لخدمة الحركة الاقتصادية في الخليج ولصالح المنطقة كلها.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب التزامها بعقود طويلة الاجل مع «سابك»

الشركة السعودية للنقل البحري لم تتأثر كثيرا من ازمة الخليج

الرياض: من محمد السلوم

لم تترك ازمة الخليج مجالا الا واثرت فيه بشكل او بآخر. وتعتبر صناعة النقل البحري من الصناعات التي تأثرت بشكل مباشر من هذه الازمة الامر الذي ادى الى ارتفاع كلفة احواض بناء السفن وارتفاع مصاريف تشغيل السفن بسبب التغير الكبير في اسعار النفط والعملات بالاضافة الى ارتفاع اسعار التأمين.

وقال محمد الجربوع مدير عام الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ان التأثير شمل بالدرجة الاولى ناقلات النفط ومن ثم سفن نقل البضائع.

واضاف ان التزامات شركته تجاه زبائنها الدائمين قد تأثرت بسبب الظروف الحالية ولو ان هذا التأثر لم يكن كبيرا لان الشركة الوطنية السعودية تتميز بانها الناقل الوطني الوحيد. وقد استطاعت الشركة التعايش مع الظروف الحالية مع عدم المساس بالتزاماتها التجارية تجاه عملائها.

وقال الجربوع بالنسبة للناقلات فنحن ملتزمون بعقود طويلة الاجل مع شركة (سابك) وكذلك الحل بالنسبة للشركة الوطنية لنقل الكيماويات والتي تملك الشركة ٨٠٪ من راسمالها حيث لم يطرأ على حركة الاسطول اي تغيير يذكر فيهما عدا ارتفاع نسبة التامين ضد اخطار الحرب.

وقد ادى ارتفاع التامين الى التأثير على دخل الشركة في بداية الازمة بسبب تطبيق شروطه فور حدوث ازمة الخليج في حين انه يوجد لدى الشركة ثلاث سفن اما في منطقة الخليج او في طريقها اليه وبحسب انظمة اتحادات النقل العالمية والتي نحن من اعضائها فان تغطية اخطار الحرب يتطلب تحميلها للشاحن وقتا اطول واتخاذ قرار من اتحاد الناقلين.



محمد سليمان الجربوع

وقد استغلت شركات التامين الوضع بشكل غير منطقي وفرضت نسبا كبيرة لا يوجد لها مبررات حقيقية وفي اعتقادي انها محاولة منها لتغطية الخسائر التي تكبدتها خلال الحرب العراقية الايرانية.

وبالنسبة للمستجدات التي ظهرت خلال الازمة وهل طلب بعض المتعاملين شروطا او ضمانات معينة او ما شابه ذلك قال الجربوع هذا الوضع لا ينطبق على الشركة وقد يحصل في التعامل بين الموردين والمصدرين.

اما في ما يتعلق بالمقارنة بين ما نقلته الشركة خلال الشهرين اللذين سبقا الازمة واثناء الازمة فلم يحدث تغيير يذكر والسبب ان الشركة لا تخدم موانئ الكويت او العراق وانما تقتصر خدماتها على موانئ جبل علي، والدمام والجبيل على الخليج العربي، ولم يحدث اي تقليص لهذه الخدمات.



مدير عام ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل بالنيابة لـ (المال والاقتصاد)

حركة السفن لم تتأثر في الميناء بسبب أزمة الخليج

٢٠ مليون طن يتم شحنها وتفريغها سنويا في الميناء

●● الموانيء هي المنافذ التي يتم عن طريقها تصدير المنتجات المختلفة سواء زراعية او صناعية الى الخارج .. وايضا استيراد المواد الخام اللازمة لها ..

●● وميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل هو احد اهم هذه المنافذ امام صادراتنا من المنتجات الصناعية سواء بتروكيماوية او غيرها..

ولان الميناء يقع على الخليج العربي فقد اجرينا هذا الحديث السريع مع مدير عام الميناء بالنيابة الاستاذ مثنى عيسى القرطاس لمعرفة مدى تأثر الميناء بالازمة الراهنة بالخليج .

●● الاستاذ مثنى اكد لـ « المال والاقتصاد » ان حركة الميناء لم تتاثر سلبا من جراء أزمة الخليج على الرغم من قرب الميناء من الأحداث .

وقال ان الميناء يستقبل ويصدر سنويا ، مجموعه ٢٠ مليون طن من المنتجات ومستلزمات الانتاج والمواد الخام .

واضاف ان الصادرات الصناعية تمثل ٩٠ في المائه من حركة الميناء .

●● وفيما يلي تفاصيل الحديث :



المصدر : عكاظ

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجرى الحديث : حامد عمر عطاس « الجبيل »

ماهي انعكاسات ازمة الخليج على حركة البواخر والسفن بالميناء؟

●● استطيع القول بكل ثقة ان حركة السفن بالميناء لم تتاثر حتى الان بازمة الخليج فدخول وخروج السفن من وإلى الميناء طبيعي جدا .

كم كانت كمية البضائع والمواد التى كان يتم تصديرها عبر الميناء الى الاسواق الخارجية قبل الازمة والان ؟

●● يستقبل الميناء ويصدر ما مقداره ٢٠ مليون طن سنويا على ٧٥٠ سفينه .. وهذه الكمية ثابتة قبل ان تبدا الازمة الراهنة فى الخليج .. ولم نلحظ حتى الان اى تاثير للازمة على هذا المعدل . ويمثل التصدير حوالى ٩٠ فى المائه من نشاط الميناء اى مايقارب ١٨ مليون طن .

● مكرمة سامية

صدرت مؤخرا الاوامر السامية بتشغيل ميناء ضباء من قبل القطاع الاهلي .. كيف ترون هذه الخطوه ؟

●● لاشك ان الدولة تتيح المجال امام القطاع الخاص للعمل فى كافة مجالات التنمية . واكبر دليل على ذلك الاستثمارات الضخمه المدرجة بخطة التنمية الخامسه والمناط تنفيذها بالقطاع الخاص البحري : فللقطاع الخاص دور كبير فى اعمال المواني وقد اكد معالى وزير الدولة ورئيس المؤسسه العامه للموانىء الدكتور فايز بدر فى كلا مناسبة على هذا الدور ..

وهناك العشرات من الشركات الخاصة الوطنية تقوم بتقديم خدمات معينة للموانىء بموجب عقود تكون مددها غالبا ثلاث سنوات ، وقد اثبت هذا الاسلوب نجاحه واعتقد انه سيستمر فى الكثير من جوانب وانشطة الموانىء فى المستقبل .

توسعة الميناء مستمره

ما هى المشاريع والخطط التى تسعون إلى تنفيذها بالميناء حاليا ومستقبلا ؟

●● قبل استعراض المشاريع والخطط التى نسعى لتنفيذها او ان اركز على الهدف الاساسى للميناء . فقد تم انشاء ميناء الملك فهد الصناعى بالجبيل عام ١٣٩٤هـ واكتملت الاجراء الاساسية فيه بحلول عام ١٤٠١هـ . ويهدف الميناء الى خدمة المجمع الصناعى بما يخص استيراد المواد الخام التى يحتاج إليها المجمع وتصدير المنتجات إلى الخارج . ولتحقيق هذا الهدف فنحن نتابع باهتمام بالغ التوسعات التى تشهدها تلك الصناعات ولذا نقوم سنويا بتحديث خطة تطوير الميناء من

الصادرات تمثل ٩٠٪ من حركة الميناء المعتادة

للقطاع الخاص دور كبير في أعمال الموانيء في المملكة

اجل التمكن من القاء الضوء على الاحتياجات المستقبليه التى ستبقى الميناء قادرا على اداء دوره بالكامل .

مائه بالمائه

كم تبلغ نسبة الكوادر السعودية إلى إجمالى العماله بالميناء ؟

●● تبلغ نسبة الكوادر الوطنية بالنسبة للمراكز القيادية فى الميناء مائه فى المائه .. كما ان هناك عدة مراكز فنية وادارية متوسطه مشغوله بالكوادر الوطنيه ولازل الميناء يستعين بعدد من الفنيين والخبراء الاجانب .

ومن الجدير بالذكر ان خطط التدريب الطموحه التى تنفذها المؤسسة العامة للموانيء سترفع من نسبة الكوادر الوطنية الفنية بصورة ملحوظة خلال السنوات القليلة القادمة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ١٠ ابـريـل ١٩٩١

اقبال ضخم على «بوالص» التأمين بسبب مخاطر حرب الخليج !!

● ارتفع الطلب بشكل لامثيل له خلال الأسابيع القليلة الماضية فى عدد من دول الخليج على «البوالص» التامينية الجماعية والفردية على الحياة ، والتى تشمل التامين ضد مخاطر الحرب .

وقالت المصادر التامينية فى امارة الشارقة بدولة الامارات ان نسبة الزيادة وصلت اكثر من ٣٥٪ من قبل الشركات المحلية والدولية على بوالص التامين ، وتخصص الشركات المحلية هذه البوالص لموظفيها وعمالها .

وقالت المصادر ان اسعار البوالص رغم زيادة الاقبال الكبير عليها – لم يطرا عليها اى زيادة وانها مازالت على مستوياتها السابقة .

اشارت المصادر التامينية الى ان مستويات الطلب على تامين الحياة الفردى ضد الحرب قد زاد الاقبال عليه خلال الإسبوعين الماضيين بسبب تصاعد احتمالات وقوع حرب فى منطقة الخليج بين القوات متعددة الجنسيات التى تقودها الولايات المتحدة وبين القوات العراقية التى تحتل الكويت .. وأرجعت المصادر التامينية عدم ارتفاع اسعار التامين على الحياة رغم شدة الاقبال عليها ، ورغم النفقات التامينية الكبيرة على التامين البحرى الا انه لامجال للمقارنة بين خطورة الوضع بالنسبة للسفن والبواخر ، وخطورة الوضع بالنسبة للافراد والتجمعات السكنية ، فالبواخر التجارية تتعرض لمخاطر المرور عبر البوارج الحربية المنتشرة فى الخليج .

واكدت المصادر ان الشركات العالمية العريقة فى قطاع التامين على الحياة لم ترفع اسعار تامينها فى جميع انحاء منطقة الخليج رغم زيادة الاقبال .



بسبب شبح الحرب بالخليج .. رواج تجارى فى المنطقة !

المنامة ـ أ. ب ـ تشهد منطقة الخليج حاليا موجة قوية من الرواج التجارى لم تشهده من قبل ، وذلك مع تصاعد ازمة الخليج وتزايد شبح الحرب . وقد شمل الرواج التجارى ، قطاعات عديدة من الانشطة التجارية وعلى راسها نشاط الفندقة .

ففى البحرين وصلت نسبة الاشغال فى فنادق الدرجة الاولى إلى ٨٠ ٪ ولمدة ٢٢ اسبوعاً مقدماً ، فيما وصف باعلى نسبة إشغال من نوعها فى تاريخ النشاط الفندقى بالبحرين .

وتقول وكالة اسوشيتدبرس فى تقرير لها من المنامة ، ان فنادق الدرجة الاولى وفى مقدمتها فندق « ريجنسى » الفاخر ، تحولت إلى ثكنات عسكرية للقوات الامريكية والغربية .

ويقول المسئولون فى مجال الفنادق بالبحرين ، انهم كانوا يعانون من حالة كساد نسبى قبل الغزو العراقى للكويت وفى الفترة التى تلت الغزو على عكس ما هو حادث الآن .

وفى الوقت نفسه ، يشهد نشاط البيع فى مجالات الاجهزة الاليكترونية والملابس وشركات بيع وتاجير السيارات وتجهيزات المنازل والأطعمة رواجاً شديداً .

إلا انه فى الوقت الذى تشهد فى المنطقة حالة من الرواج التجارى ، فإنها تشهد تراجعاً فى قطاع الاستثمار الاقتصادى بشكل كبير .

وفى دولة مثل البحرين ، التى لا تتمتع فيه بثروة بترولية كبيرة ، حيث انها تعتمد على اقتصاد الخدمات ، فإنها معرضة لركود وخطر اقتصادى كبير .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء المالية بالخليج يجتمعون الأسبوع القادم لاستكمال بحث برنامج الخليج لدعم التنمية العربية

الرياض ـ وكالات الانباء ـ اعلن عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ان وزراء المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي بحثوا برنامج الخليج لدعم جهود التنمية فى العالم العربي ، واجراءات تنفيذه بالشكل الذى يحقق اهدافه بكفاءة ، وانها قررت استكمال بحث الموضوع ، فى اجتماع اخر فى الاسبوع القادم ..

واضاف إن اللجنة بحثت سبل تطوير العمل الاقتصادى المشترك بين دول الخليج ، وقررت تشكيل لجنة على مستوى وكلاء وزراء المالية فى الدول الاعضاء ، لوضع التوصيات المناسبة لهذا الموضوع .

واشار بشارة إلى أن انعقاد الاجتماع يأتى تنفيذاً لقرار القمة الخليجية التى انعقدت بالدوحة فى الشهر الماضى . وكانت القمة قد أعلنت انشاء برنامج لدعم جهود التنمية فى الدول العربية والاسلامية ، وذلك ادراكاً منها لاهمية وجود سياسة خليجية إنمائية مشتركة فى إطار استمرار دول المجلس فى دعم التنمية الاقتصادية العربية ، وفق مفهوم جديد يأخذ فى الاعتبار مساهمة هذا المجهود فى الاستقرار السياسى والأمن الاقليمى ، فى ظل المصاعب الاقتصادية التى افرزها العدوان العراقى على العالم العربى .

كما أعلن وزراء خارجية دول الخليج ، الذين اجتمعوا فى الرياض أمس الأول مع وزراء الاعلام بتلك الدول ، أن أى مبادرات حول الحرب فى الخليج يجب أن تركز على الإنسحاب العراقى من الكويت وعودة الشرعية الكويتية ، ووصف ذلك بأنه رفض خليجى لأى مبادرات لا تشمل ضمانات بإنسحاب عراقى كامل من الكويت ، وهو ما يعنى فشل مبادرة دول اتحاد المغرب العربى فى هذا الصدد . وشكر وزراء الخارجية ، فى بيان لهم أمس الأول ، الدول التى ساندت الشرعية ، وشاركت فى تحرير الكويت . واهابوا بجميع دول العالم تأييد الاجراءات التى اتخذها مجلس الأمن من أجل تحرير الكويت وتنفيذ جميع المبادىء التى جاءت فى قراراته .

وعلى الصعيد الاعلامى ، اتفق وزراء الاعلام على ضرورة اعتماد استراتيجية اعلامية تستند إلى الحقيقة ، وتطلع الرأى العام على الأحداث أولاً بأول . وقالت مصادر مطلعة انه تم تشكيل لجنة برئاسة بدر اليعقوب وزير الاعلام الكويتى لوضع هذه الاستراتيجية موضع التطبيق ، مع منح اللجنة صلاحيات مطلقة واعتمادات مالية كافية لتيسير سبل أدائها بما يخدم القضية الخليجية .

للنشر والخدمات الصحفية

المصدر : عكاظ

التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩١

دراسة هامة تؤكد

الاقتصاد الوطني قادر على امتصاص آثار أزمة الخليج

انتاج القطاع الخاص تضاعف ٥ مرات واستثماراته ٧ مرات في عقدين

- ارتفاع عدد الشركات الخاصة الى اكثر من ٦٠٠ في المائة
- استجابة سريعة للقطاع المالي لتوفير السيولة المطلوبة
- استقرار سعر صرف الريال السعودي في مواجهة الأزمات
- نمو الناتج المحلي الاجمالي مؤشر لتواصل حركة النمو الاقتصادي



المصدر : عكاظ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩١

دراسة يعرضها: حامد عمر العطاس (جدة)

أكدت دراسة اقتصادية هامة ان الاقتصاد الوطني قادر على تحمل وامتصاص كافة الآثار المتولدة عن ازمة الخليج.

وقالت الدراسة التي تضمنها العدد الاخير من نشرة المستجدات الاقتصادية والمالية التي يصدرها مركز البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بجدة ان الايام الماضية اثبتت ان اقتصاد المملكة متماسك وقوي ومتفاعل مع كافة الاوضاع.

واشار الى ان الاقتصاد السعودي مازال محافظا على مرونته العالية وقدرته المتميزة على التكيف مع الاحداث الدولية الطارئة واوضحت ان الانتاج الفعلي للقطاع الخاص بالمملكة قد تضاعف بمقدار ٥ اضعاف كما زادت استثماراته الفعلية باكثر من ٧ اضعاف خلال العقدين الماضيين

وفيما يلي نشير الى ابرز ابعاد ومؤشرات هذه الدراسة

اقتصاد متين

تؤكد الدراسة ان اقتصاد المملكة قوي ومتين ومتفاعل مع كافة الاوضاع، ولعل تمكنه من السيطرة على التقلبات الحادة التي سادت اسواق النفط العالمية خلال النصف الاول من عقد الثمانينات وبالتالي خروجه معافى من الازمة اللاحقة على مرحلة الطفرة الاقتصادية انما يعتبر دليلا قويا على قوة ومتانة اقتصادنا الوطني. وقد ادت عمليات التخطيط السليم والادارة الاقتصادية من قبل الدولة خلال الفترة المذكورة الى تخفيف حدة المؤشرات والمتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني حيث تمثلت اهم معالمها في الآتي.

- ارتفعت اوجه الانفاق الحكومي باعتدال مقارنة بالايرادات العامة الضخمة عندما ازدادت العوائد النفطية بينما انخفض الانفاق الحكومي بطريقة تدريجية ملائمة عندما انخفضت الايرادات خلال فترة الانكماش التي سادت اسواق النفط العالمية.

- تمكنت الدولة من استكمال غالبية التجهيزات الاساسية للمملكة وارساء الاسس اللازمة لاقتصاد وطني اكثر تنوعا.

- اتاح ذلك الفرصة لحدوث تطور اقتصادي مضطرد عمل بدوره على تحقيق مستوى عال من المعيشة في المملكة يضاهي في معظم جوانبه تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة حيث تضاعف الدخل الوطني الحقيقي ليبلغ ما قيمته ٢٨٠ مليار ريال عام ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م، كما زاد الاستهلاك الشخصي وهو افضل قياس لمستويات المعيشة بمتوسط نحو سنوي قدره ٩,٤ بالمائة، كذلك تم الحفاظ على مستويات الدخل الفردي من خلال الانفاق من جانب الحكومة والقطاع الخاص معا الامر الذي ابقى على استمرارية تحقيق التوظيف التام للمواطنين السعوديين وعلى استمرارية عوائد القطاع الخاص في الداخل والخارج..

قطاع خاص مرن

وتمضي الدراسة قائلة انه اذا كانت البنية القوية للاقتصاد الوطني تعتبر عاملا مساعدا قويا على امتصاص الآثار المترتبة على ازمة الخليج الراهنة وبالشكل الذي يتوقع ان يتيح الفرصة امام المملكة لتنفيذ برامجها التنموية بذات الفعالية التي كانت قائمة قبل الثاني من اغسطس الماضي خصوصا اذا ما تمت السيطرة على هذه الازمة بإزالة آثار الغزو العراقي للكويت بالسرعة المطلوبة ووفق الخطط الموضوعة فان بالامكان الاعتماد ايضا على القطاع الخاص الوطني الذي اثبت في عدة مواقف سابقة كانت اصعب مما هو الآن انه اهل لأن يقود عملية التنمية المستقبلية للمملكة.

مؤشرات الانتعاش

وتؤكد الدراسة انه توجد العديد من المظاهر الدالة على امكانية استمرار الاقتصاد الوطني خلال مرحلة ما بعد الازمة في تحقيق معدلات انتعاش طيبة ولو بوتيرة اقل من تلك التي كانت متوقعة قبل حدوث الازمة.

وتستعرض الدراسة المؤشرات الدالة على استقرار الوضع الاقتصادي بالمملكة ومن بين هذه المؤشرات:

- استقرار حركة تدفق الاموال.
- الاستمرار في توفير السيولة المطلوبة عن طريق مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك بدعم القطاع المالي بالمملكة. وبفضل هذه السياسة ظل النظام المصرفي بالمملكة مستقر في مواجهة الازمة الراهنة في المنطقة.
- صمود الريال السعودي امام الازمات واحتفاظه بسعر صرف مستقر امام العملات الاخرى وذلك على عكس العديد من عملات الدول الاخرى المجاورة التي سرعان ما تأثرت اسعار صرف عملاتها من جراء الازمة.
- استمرار تحقيق معدلات متنامية في الناتج المحلي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

مساعدات دول الخليج بلغت ٣,٧٥٪ من دخلها السنوى

الرياض ـ ا . ش . ا ـ اكدت دول مجلس التعاون الخليجى انها تقدم ٣,٧٥ فى المائة من دخلها السنوى فى صورة مساعدات للدول الصديقة والشقيقة والمستحقة ـ وهو اعلى رقم مساعدات فى العالم ـ رغم الحروب التى شهدتها المنطقة خلال السنوات العشر الماضية وتزايد الاعباء المالية والمتطلبات الامنية لهذه الدول .

كما اكدت الامانة العامة لدول المجلس فى بيان لها امس ردت فيه على مايتردد فى بعض الأوساط العربية حول توزيع الثروات فى اطار علاقات المنطقة المستقبلية ان دول المجلس اتبعت سياسة تلقائية للاسهام فى مشاركة الشعوب الشقيقة والصديقة فى برامجها الانمائية الاقتصادية والاجتماعية عبر الالتزامات المالية المباشرة التى اتخذت فى مؤتمرات القمة العربية والاسلامية وكذلك الاسهام المباشر فى دعم الدول العربية بما يوفر لها الاستقرار والنمو الاقتصادى والاجتماعى .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السعودية تسعى للحصول على قروض خارجية !؟

الرياض - ر - ذكرت مصادر دبلوماسية واقتصادية أمس ان السعودية تسعى للحصول على قرض تبلغ قيمته ٣ مليارات دولار من بعض البنوك الأجنبية لمواجهة الأعباء المالية المتزايدة لحرب الخليج .

واضافت هذه المصادر ان وزارة المالية السعودية بدأت بالفعل مفاوضات مع ٩ بنوك أجنبية للحصول على قرض تبلغ قيمته مابين ٣,٥ الى ٣,٦ مليار دولار يسدد على ثلاث سنوات .

تقرير اقتصادى خليجى
يعترف: بالخسارة الفادحة

كتب عبدالرحمن اسماعيل:

ذكر تقرير لإدارة العلاقات الاقتصادية والتعاون الدولى بوزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة ان ما يقرب من ٨ مليارات دولار تم تحويلها من دول الخليج خلال شهر أغسطس الماضى إلى الخارج بسبب إندلاع أزمة الخليج.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩١

السعودية تؤكد الاقتراض من بنوك أجنبية

الرياض ـ وكالات الانباء ـ اكد وزير المالية السعودى محمد ابا الخيل فى بيان اذاعه التليفزيون السعودى مساء الاحد ان بلاده أبرمت عقوداً للاقتراض مع عدد من البنوك الأجنبية .

وقال الوزير السعودى أن جميع البنوك التى تم الاتصال بها قبلت الطلب السعودى لانها تثق فى وضعنا الاقتصادى مشيراً إلى ان المملكة السعودية لن تتأثر بالوضع الحالى .

وكان دبلوماسيون غربيون قد ذكروا يوم الثلاثاء الماضى أن السعودية التى تواجه نفقات حرب الخليج المتزايدة عمدت للمرة الأولى إلى الاقتراض من بنوك أجنبية ، فى حين ذكرت وكالة « اسوشيتدبرس » أن السعودية طلبت قروضاً تصل إلى ٣ مليارات دولار .

وأوضح هؤلاء الدبلوماسيون الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم أن الحكومة السعودية وجدت نفسها مضطرة بعد اجتياح الكويت الى تخصيص ٤٨ مليار دولار أى نصف دخلها القومى السنوى للنفقات المتعلقة بالحرب .

٣٣ مليار دولار عجز فى التمويل بالسعودية

اشار تقرير اقتصادى اعده التمثيل التجارى الى ان العائد الذى حققته المملكة العربية السعوية نتيجة لارتفاع اسعار البترول فى اعقاب غزو العراق للكويت تراوح ما بين ١٢ الى ١٥ مليار دولار واصبح هناك عجزا فى التمويل يقدر بنحو ٣٣ مليار دولار .

وجاء فى التقرير ان السعودية كانت قد تعهدت بتقديم ١٣,٥ مليار دولار عن الثلاثة شهور الاولى من عام ١٩٩١ كنفقات تكلفة الوقود والمياه للقوات الامريكية الموجودة هناك بالاضافة الى تقديم ٦ مليارات دولار كمساعدات للدول التى اضيرت من هذه الحرب .

ومن جهة اخرى اوضح بعض المراقبين ان لجوء السعودية للاقتراض من الخارج لاول مرة منذ بداية السبعينات يرجع الى التكاليف الكبيرة للحرب وعدم امكانية تغطية تلك النفقات من اسعار البترول .



وزير المالية السعودى يؤكد عقد اتفاقات للحصول على قروض من البنوك الأجنبية

الرياض ـ وكالات الانباء : اكد محمد ابو الخيل وزير المالية السعودى امس ، إبرام عقود للاقتراض مع عدد من المصارف الاجنبية . كما اكد فى تصريحات تليفزيونية موافقة جميع المصارف التى تم الاتصال بها على الطلب السعودى ، لثقتها فى الاوضاع الاقتصادية السعودية . اشار ابو الخيل الى ان السعودية لم تتاثر بالأوضاع الحالية فى منطقة الخليج . كما اشار الى انه «ليس غريبا ان يطلب بلد ما قروضا من الأسواق المالية الاجنبية لأسباب طارئة ولفترة محدودة» . لم يوضح الوزير السعودى قيمة هذه القروض ، أو اسماء المصارف التى ستقدم القروض . تعد هذه التصريحات اول تاكيدات سعودية رسمية للانباء التى ترددت حول سعى السعودية الى الاقتراض من البنوك الاجنبية . كانت مصادر دبلوماسية غربية قد ذكرت فى الاسبوع الماضى سعى السعودية للحصول على قروض لمواجهة نفقات حرب الخليج المتزايدة . اوضحت المصادر ان السعودية خصصت حوالى ٤٨ مليار دولار لمواجهة نفقات عملية «عاصفة الصحراء» ، بعد الغزو العراقى للكويت . يعد هذا المبلغ حوالى نصف الدخل القومى السعودى السنوى .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

رغم اقتراض السعودية..

المملكة مازالت دولة غنية ولكن :

الحكومة لاتحبذ تقشف المواطنين لأسباب إجتماعية

هشام عبد الرءوف

جاء وقف إطلاق النار ونهاية حرب الخليج لتنجو المملكة العربية السعودية الشقيقة من أزمة إقتصاديه لايعلم أحد مداها بسبب حماقات الرئيس العراقى صدام حسين ..

فالسعودية التى كانت منذ عشر سنوات فقط صاحبة احتياطى ضخم للغاية من العملات الصعبة تلجأ لأول مرة منذ عشرات السنين الى السوق المصرفية الدولية لاقتراض ٣,٥ مليار دولار من اجل تمويل حرب الخليج . وهذا الحدث لايزال مثاراً لتعليقات خبراء الاقتصاد ومحلليه فى جميع انحاء العالم ..

إستنزاف

وحسب المعلومات المتوافرة عن الاقتصاد السعودى فان الدخل القومى للمملكة يصل الى ٨٥ مليار دولار خصصت منها الدولة ٤٨ مليارا للمجهود الحربى فى الخليج وهو ما ادى الى إستنزاف جزء كبير من موارد المملكة حتى ان عشرة مليارات دولار فى صورة اصول نقدية سائلة كانت الحكومة تحتفظ بها للاستخدام وقت الضرورة قد نفدت على مايبدو مما اضطر الحكومة الى الاقتراض بدلاً من التضحية بأصولها ومشروعاتها فى الخارج..

ويقول المحللون ان مبلغ الـ ٣,٥ مليار لم يكن نهاية المطاف بل انه - اذا كانت الحرب قد استمرت - كان سيصل الى عشرة مليارات دولار على الاقل خلال العام الحالى وذلك باعتراف مصدر سعودى مسئول وهذا وفقاً لاكثر التقديرات تواضعاً .. ولم تكن المملكة ستواجه صعوبة فى الحصول على هذه القروض المطلوبة لسمعتها الطيبة فى الاسواق المالية الدولية وقوة مركزها الاقتصادى ووجود البترول كضامن للقروض لكنها على اى حال ديون .. تكبل إقتصادها وتحد من حيويته ..

بدائل أخرى

ويقول معلق غربى ان المملكة كانت تدرس بدائل اخرى لتدبير المبلغ المطلوب غير الاقتراض حتى لاتضطر الى دفع فوائد تتعارض مع الشريعة الاسلامية من هذه البدائل الحصول على دفعة مقدمة من نصيبها من ايرادات الشركة العربية الامريكية للبترول (ارامكو) او الاقتراض من صندوق النقد الدولى بضمان خمسة مليارات دولار سبق ان دفعتها الى الصندوق ..

ومما كان سيزيد تفاقم المشكلة بالنسبة لاقتصاد المملكة ان ميزانيتها كانت تعانى من العجز اصلاً من قبل الحرب وعقب إنخفاض أسعار البترول فى منتصف الثمانينات وقد وصل العجز الى ١٥ مليار دولار خلال هذه الفترة ثم إنخفض الى ٦,٦ مليار فى عام ١٩٨٩



عامـلان أساسـيان

وكان العجز راجعاً الـى عامليـن أساسيين : حرص الحكومة على عدم تحميل المواطن أية اعباء ضريبية اضافية حتى تتيح له التمتع بأكبر قدر من الرفاهية ومن ناحية أخرى فقد لعبت ٢٥,٧ مليار دولار على الاقل قدمتها السعودية الى العراق في حربه العدوانية الظالمة مع إيران دوراً كبيراً فى إستنزاف الاقتصاد السعودى ..

وتقول بعض الاحصائيات المتوافرة عن الاقتصاد السعودى ان هناك باب ثالث يسبب إستنـزاف الميزانيـة السعودية وهو ٧٥٠ مليون دولار تنفقها الدولة على طلبتها الدارسين فى الخارج شهرياً وقد يكون المبلغ باهظا لكنه ضريبة يجب ان تدفعها السعودية للحاق بقطار التقدم من خلال هؤلاء الابناء ..

وتعليقاً على الوضع الاقتصادى فى السعودية يقول السفير الامريكى فى السعودية انها لاتزال دولة ثرية وإقدامها على الاقتراض لايعكس انها فى طريقها الى الافلاس مثـلا .. والمشكلة فى رأى بعض المعلقين ان الحكومة تفضل الاقتراض على حرمان مواطنيها ولو من بعض رفاهيتهم .

أزمـــة

بدات بوادر الازمة الاقتصادية تظهر على المجتمع والاقتصاد السعودى . ارتفعت اسعار السلع والخدمات بنسب كبيرة . وعلمت « الشعب » ان الحكومة السعودية تفكر حاليا فى اعادة النظر فى الحد الأدنى والأعلى للاجور والمرتبات .



تنسيق خليجى لإعادة تعمير الكويت

دراسة آثار الحرب على اقتصاديات المنطقة

دبى - وكالات الأنباء - يعقد ممثلو قطاعات المقاولات والانشاءات والخدمات بدول مجلس التعاون الخليجى اجتماعاً قريباً لتدارس امكانيات مساهمة القطاع الخاص الخليجى فى مشروعات اعادة تعمير الكويت وبتنسيق مع الغرف التجارية الخليجية .

وقال محمد عبد الله الملا أمين عام اتحاد الغرف العربية الخليجية قبل مغادرته أمس دبى عائداً الى الطائف بعد مشاركته فى الاجتماع الثالث لمديرى وأمناء الغرف الخليجية انه تقرر تشكيل لجنة فنية من مندوبى قطر والسعودية والامارات والبحرين لوضع تصور للاقتصاد الخليجى بعد حرب الخليج واعداد دراسة خاصة بالآثار الاقتصادية لهذه الحرب على المنطقة .

السعودية تواجه مشاكل مالية

تواجه المملكة العربية السعودية مشكلات مالية بالغة الصعوبة ، حيث تتراوح سيولتها النقدية الاحتياطية بين ١٠ و ٢٠ مليار دولار فقط .

وتوقعت نشرة « ديفنس اندفورين أفيرز » الامريكية ، التي ذكرت الخبر ، أن تخفض السعودية مساعداتها المالية للدول الاخرى ، حيث يشعر المسئولون السعوديون بالقلق تجاه نصيب السعودية من سوق البترول عند عودة الكويت والعراق للانتاج .



□ مصادر دبلوماسية :

خلاف بين دول الخليج وأمريكا حول نفقات الحرب

دبي - ر - صرح دبلوماسيون ومسئولون عسكريون في دبي بأن دول الخليج العربية تعتقد أن ديونها للولايات المتحدة المترتبة على حرب تحرير الكويت أقل بكثير من المبالغ التي يطالبها بها الكونجرس الامريكي .

وقال الدبلوماسيون ان الكونجرس يضغط على هذه الدول لدفع المبالغ التي سبق ان تعهدت بها لتغطية نفقات الحرب لكن معظم الاقساط المستحقة لم يتم تسديدها رغم فوات مواعيد التسديد .

وكان مجلس الشيوخ الامريكي قد وافق يوم الثلاثاء الماضي على مشروع قانون يحظر بيع اسلحة لهذه الدول اذا لم تدفع ما عليها .

وكانت السعودية والكويت والامارات والمانيا واليابان قد وعدت بدفع ٦٠ مليار دولار لتغطية تكاليف تحرير الكويت من الغزو العراقي .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مــــارس ١٩٩١

السعودية تقترض ٣,٦ مليار دولار لتسديد نفقات الحرب

طوكيو ـ وكالات الانباء ـ تعتزم وكالة النقد السعودية اقتراض ٣,٦ مليار دولار من اتحاد مصرفي اجنبي لتوجيه هذه الأموال لتغطية نفقات حرب الخليج . وذكرت صحيفة « نايهون كيزاى » اليابانية الرائدة في المجال الاقتصادى ان هناك ٣ بنوك تجارية يابانية ضمن هذا الاتحاد الذى يشمل ١٢ بنكا غربيا بينها بنك « مورجان جرانتى » الامريكى ،

وصرح متحدث باسم البنك الصناعى اليابانى بان البنك يؤكد هذا النبأ ولم يعلق مسئولو بنك ميتسوبيشى وبنك طوكيو عليه ، وذكرت الصحيفة الاقتصاديةاليابانية انه من المعتقد أن وكالة النقد السعودية ستوجه مبلغ ٣,٦ مليار دولار لدفع ٩ مليارات دولار إلى الولايات المتحدة كجزء من تكاليف الحرب ، وقد وافق الاتحاد المصرفي بموجب الشروط الاولية من حيث المبدأ على تقديم قرض مدته ٣ سنوات بفائدة تزيد ١,٥ في المائة عن السعر الذى يعرضه



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩١

وزراء مالية دول الخليج يجتمعون الأحد القادم

الموافقة على صندوق إعانة الدول المتضررة من الحرب

المنامة - ر - صرح مسئولون بمنطقة الخليج بأن وزراء المالية بدول مجلس التعاون الخليجى سيجتمعون يوم الأحد القادم فى الرياض، للموافقة على الخطط الخاصة باقامة صندوق للدول العربية المتضررة من الأزمة فى الخليج .

وقالت هذه المصادر أن دول مجلس التعاون الخليجى تعتزم وضع مبلغ مبدئى قدره خمسة مليارات دولار فى الصندوق ، ترتفع بعد ذلك الى ١٥ مليار دولار .

وأوضحت المصادر نفسها أن الصندوق سيقدم قروضا ميسرة للدول العربية التى شاركت فى القوات المتحالفة لتحرير الكويت من العدوان العراقى مثل مصر وسوريا . وتستبعد دول الصندوق مبدئيا تقديم هذه القروض الى الدول العربية التى أيدت النظام العراقى مثل اليمن والأردن والسودان الا أنها ستقدم هذه المعونات فيما بعد لكافة الدول العربية المستحقة . وأشارت وكالة رويتر الى أن العديد من الدول العربية قد أضير بسبب الأزمة فى الخليج ، حيث توقفت عائدات جانب من العمالة العربية بتلك الدول ، وتزعزعت العمليات التجارية .

وقالت هذه المصادر أنه سيتم تشكيل لجنة للموافقة على القروض للتأكد من أن أموال القروض المخصصة لايجاد توازن ميزان المدفوعات وتمويل المشروعات يتم استخدامها بشكل رشيد . وتضم اللجنة بنوك التنمية بدول مجلس التعاون الخليجى ووزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية بتلك الدول .

وتوضح هذه المصادر أن دول مجلس التعاون الخليجى ليست راضية عن طريق استخدام الأموال التى قدمتها للدول العربية خلال السنوات الماضية ، وانها قد تطلب من صندوق النقد الدولى تقديم مساعدة فنية لضمان استخدام القروض بشكل صحيح .

واوضحت المصادر ذاتها أن دول مجلس التعاون الخليجى تدرس أن تطلب من اليابان والمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة الاشتراك فى العملية ليصبح من السهل على الدول الخليجية وضع شروط على المعونات المقدمة منها .

وكانت دول الخليج قد قدمت أموالا طائلة للعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن واليمن والسودان قبل الأزمة فى الخليج ، كما قدمت أموالا كثيرة لدول عربية أخرى ، خاصة مصر وسوريا ، وسط مطالب بضرورة استثمار جانب من الأموال العربية فى الوطن العربى وزيادة معونات الدول العربية الغنية للدول العربية الفقيرة .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩١

السعودية تسدد بعض التزاماتها فى الحرب بالبترول

جدة ـ وكالات الانباء ـ اجتمع نيكولاس بريدى وزير الخزانة الامريكى امس فى جدة مع هشام ناظر وزير البترول والثروة المعدنية ووزير التخطيط بالنيابة حيث جرى البحث فى البرنامج الذى وضعته المملكة لتسديد بقية التزاماتها المالية فى عملية « عاصفة الصحراء » ، ويتوقع ان يلتقى المسئول الامريكى ايضاً مع محمد ابا الخيل وزير المالية السعودى .

ويقول المسئولون الامريكيون انه لايزال يتعين على السعودية ان تسدد بالكامل مبلغ ١٧ مليار دولار الذى تعهدت بدفعه فى نفقات حرب الخليج .

ويضيف المسئولون ان واشنطن على استعداد للنظر فى عرض سعودى بتسديد بعض هذه الالتزامات المالية بالبترول وليس نقداً .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٧ أبـريل ١٩٩١

حرب الخليج تزيد الاستثمارات بالمنطقة

إيـران أكثر اهتمامـا بتطويـر علاقاتها

شيكاغو ـ ر ـ صرح مسئولون خليجيون بأن حرب الخليج ربما حسنت فرص الاستثمار في المنطقة على المدى الطويل . فقال عبدالله القويز الامين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي ان هنك تهاونا دوليا اقوى في توفير الأمن بالمنطقة وان هناك امنا اكثر للاستثمارات واوضح ان إيران اصبحت اكثر اهتماما بتطوير وتنمية علاقاتها والحفاظ على الأمن

واضاف القويز ان غزو العراق للكويت ادى الى علاقات امتن واهتمام اكبر بين دول المنطقة وكل من الولايات المتحدة واليابان والسوق الاوروبية واوضح ان هذا يعنى سوقا اوسع لمنتجات الخليج واهتماما حقيقيا ومتجددا بالاستثمار في المنطقة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩١

السعودية تدعو المؤسسات المالية الدولية

لدور أكبر فى دعم الدول المتضررة من حرب الخليج

واشنطن ـ وكالات الانباء ـ دعا محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد السعودى صندوق النقد والبنك الدوليين الى القيام بدور اكبر فى تقديم المساعدة المالية والفنية الضرورية بالمساعدة للدول العربية المتضررة من الحرب فى الخليج ، وذلك بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الاقليمية المانحة للمعونات للدول المتضررة .

وصرح مسئولون خليجيون بأن الدول المشتركة فى تمويل صندوق الخليج للتنمية بالدول العربية والاسلامية تريد المشاركة فى دعم برامج الاصلاح الاقتصادى التى يوافق عليها البنك وصندوق النقد الدوليان ، بالدول العربية المتضررة ، وذات النظم الاقتصادية الحرة . وكان قد تم تخصيص خمسة مليارات كراسمال مبدئى للصندوق ترتفع بعد ذلك الى عشرة مليارات . وقالت مصادر مطلعة ان معظم المبالغ لمصر وسوريا .

وذكر ابا الخيل أن السعودية قدمت خمسة مليارات دولار للدول المتضررة من الحرب . واشارت مصادر مطلعة إلى أن هذه الدول هى مصر وسوريا وتركيا ، وهى دول وقفت ضد الاحتلال العراقى للكويت .

واضاف أن النفقات المالية لحرب الخليج قد زادت على عائدات البترول السعودية .

وكانت السعودية قد رفعت انتاجها البترولى بنسبة ٦٠ ٪ لسد النقص فى السوق الدولية الناجم عن الغزو العراقى للكويت ، حيث توقف انتاج الكويت والعراق .

ويصل الانتاج السعودى الحالى الى حوالى ٨ ملايين برميل يوميا ، بعد أن كان حوالى ٥,٤ مليون برميل يوميا قبل الغزو .

وقال ابا الخيل أن زيادة الانتاج السعودى منعت وقوع انفجار فى اسعار البترول وخفضت الفاتورة التى تدفعها الدول المستهلكة بحوالى ٤٠ مليار دولار .

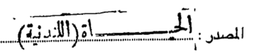


الامارات قدمت ١,٤٥ مليار دولار للدول المتضررة من أزمة الخليج

ابوظبي - وكالات الانباء

قدمت دولة الامارات مساعدة قدرها ١,٤٥ مليار دولار للدول المتضررة من أزمة الخليج .. وقالت صحيفة الاتحاد التي تصدر في أبو ظبي ان الامارات اعفت بعض الدول المتضررة من الازمة من تسديد ديون قدرها ٩٣٣,٦ مليون دولار .. ولكن الصحيفة لم تذكر اسم تلك الدول ..





تقرير للجامعة العربية: خسائر دول الخليج ٨٠٠ بليون دولار خلال الـ١١ عاما الماضية

■ ابو ظبي - ا ف ب - تفيد التقديرات الرسمية والمستقلة ان خسائر دول الخليج فاقت ٨٠٠ بليون دولار خلال الاحدى عشرة سنة الماضية اي اكثر من ضعفي العائدات النفطية المحققة لهذه الدول خلال تلك الفترة التي شهدت الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج.

ويؤكد تقرير للجامعة العربية سينشر قريبا ان «الخسائر التي لحقت بالعراق والسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان وايران بسبب ازمة الخليج تقدر باكثر من ٤٥٠ بليون دولار. وسبق للخبير محمد النابلسي الحاكم الحالي للمصرف المركزي الاردني ان اكد بعد الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠/١٩٨٨) ان خسائر البلدين خلال الصراع بلغت ٣٥٠ بليون دولار منها ٢٠٠ بليون خسرتها ايران».

وافاد تقرير الجامعة العربية ان الاعمال الحربية طاولت في شكل خاص «المنشآت العسكرية والمدنية وابار النفط والمحطات الحرارية».

ووضع التقرير بالتعاون بين منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد باشرت الكويت في الايام الاخيرة حملة اعادة اعمار واسعة تقدر تكاليفها بنحو ٢٠ بليون دولار مستخدمة فيها اموالها المودعة في الخارج والبالغة ١٠٠ بليون دولار.

وقررت الكويت ايضا الحصول على قرض بقيمة ٣٠ بليون دولار من السوق الدولية لتمويل عمليات اعادة البناء. وكان اجتياح القوات العراقية للكويت ادى الى توقف الصادرات الكويتية من النفط.

وفي العراق حيث لا يزال الحصار الاقتصادي مفروضا اصيبت المنشآت النفطية باضرار كبيرة نتيجة عمليات القصف الجوي للحلفاء التي استمرت ستة اسابيع.

وكانت قيمة الصادرات النفطية لهاتين الدولتين اللتين تعتبران من اكبر منتجي النفط تصل قبل ازمة الخليج الى ٢٥ بليون دولار سنويا.

وطاولت انعكاسات الازمة المملكة العربية السعودية الى حد كبير واضطرت هذه الاخيرة للحصول على قرض بقيمة ٤,٥ بليون دولار من مجموعة من ٢٠ مصرفا دوليا.

وقد انفقت السعودية ٢٠ بليون دولار لتمويل الجهد الحربي وقررت دفع ١٣,٥ بليون دولار لاعضاء التحالف. وتشير التقديرات الرسمية الى ان العائدات النفطية للعراق ولدول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان والبحرين) بلغت ٣٩٠ بليون دولار بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٠.

وبلغت هذه العائدات في العام ١٩٩٠ اعلى مستوياتها بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام وارتفعت من ٤٦ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى ٧٨ بليون دولار لكنها ظلت ادنى بكثير من العائدات التي تم تسجيلها عام ١٩٨٠ عندما بلغت ١٨٠ بليون دولار.

وبلغ حجم انتاج الدول العربية من النفط ١٦,٦ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٠ على رغم الحظر الذي فرض على العراق والكويت. واشار تقرير الجامعة العربية الى ان نسبة هذا الارتفاع بلغت ٢٥,٦ في المئة.



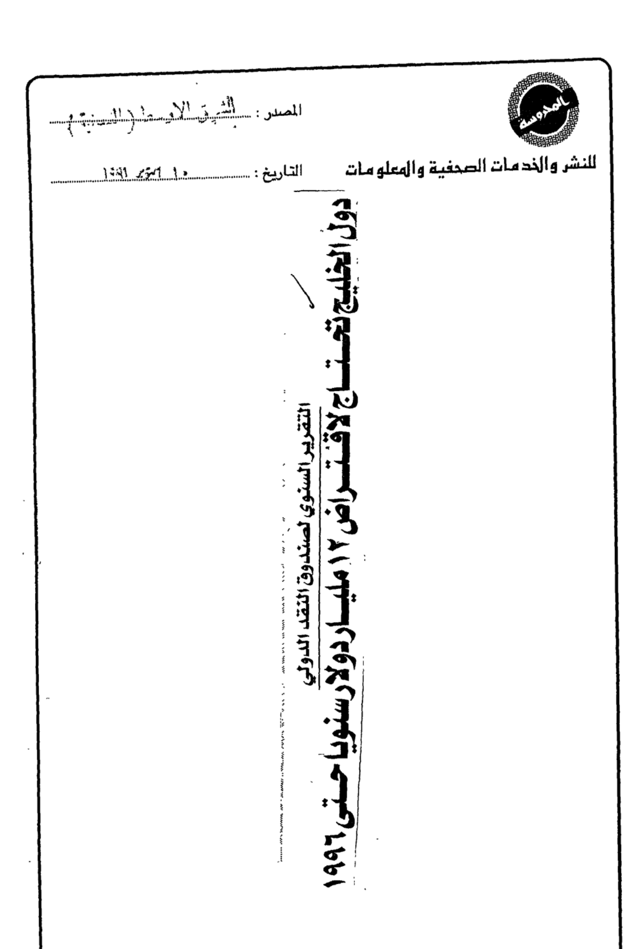
المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩١

مشروع «مارشال» خليجى لمساعدة الدول المتضررة من حرب الخليج

الكويت ـ عبدالمنعم السيسى :

تتجه النية داخل الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى ، لاقامة مشروع «مارشال» خليجي لتطوير اقتصاديات الدول العربية المتضررة من حرب الخليج ، والتى تحالفت على طرد القوات العراقية من الكويت . وكانت الدول الاعضاء فى صندوق النقد والبنك الدولى قد ساهمت فى اقناع دول الخليج باقامة هذا المشروع اثناء اجتماعات «نادى باريس» لتسوية ديون العالم الثالث ، ومنها مصر وسوريا ولبنان والصومال وبعض الدول الافريقية التى تضررت من الحرب . وتقرر تحديد راسمال صندوق مساعدة الدول المتضررة بمبلغ ١٠ مليارات دولار وتدفع كل دولة خليجية حصتها فى الصندوق حسب انتاجها من البترول ودخلها السنوى ويتم اعلان هيئة لادارة المشروع ، الذى يساهم فى توزيع القروض والمساعدات المالية ، واعادة تطوير المشروعات التى دمرت او توقفت خلال فترة الحرب . من المنتظر صدور قرار بدء العمل فى الهيئة بعد عرض الموضوع على هيئة اجتماع وزراء المالية فى دول الخليج الست ، الذى يعقد فى الكويت خلال «نوفمبر» القادم . وأعلن ضارى العثمان وزير المالية الكويتى . خفض الميزانية العامة للدولة بنسبة ٢٠٪ عن العام الماضى . وأكد ان الكويت ستدفع فى نهاية «ديسمبر» القادم آخر قسط من تكاليف عملية «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت



المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط (السعودية)
التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩١

دول الخليج تحتاج لاقتراض ١٢ مليار دولار سنويا حتى ١٩٩٦

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي



بانكوك ـ د ب أ: قدر صندوق النقد الدولي الاحتياجات الفورية للاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية والوحدة الالمانية وأعادة بناء الشرق الاوسط في أعقاب حرب الخليج خلال السنوات القليلة القادمة بمائة مليار دولار سنويا.

وقال إن احتياجات الاقتراض الخليجية في فترة ما بعد الحرب تقدر بنحو ١٢ مليار دولار سنويا خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦، فيما تحتاج أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي لدعم خارجي يصل الى ٣٣ مليار دولار سنويا، والمانيا ٥٥ مليار دولار سنويا في نفس الفترة.

وذكر تقرير للصندوق أنه نظرا لان حدة التوترات الدولية قد انخفضت وأصبحت اقتصاديات أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي مرتبطة بشكل أوثق بالدول الصناعية فانه يتعين دراسة الى أي مدى يمكن أن يقترن تحويل دفعات المال لصالح عملية التكامل تلك بتخفيضات في الانفاق العسكري من جانب المقترضين ومتلقي القروض على السواء.

وأضاف أنه يتعين على الاتحاد السوفياتي أن يرد بالمثل على تخفيضات الانفاق على التسلح من جانب الدول الصناعية، مشيرا الى أن هذه الاموال يمكن أن تهيء السبل الضرورية لوضع المشروعات الخاصة على أرض ثابتة في الاتحاد السوفياتي.

وقال أن خفض الانفاق العسكري مقترنا بخفض الاعانات الزراعية يمكن أن يحفظ التوازن. وأوضح أنه يمكن توفير ٩٠ مليار دولار سنويا اذا خفضت الدول الصناعية انفاقها العسكري بنسبة ٢٠٪.

وتوقع الصندوق أن تحقق الدول الصناعية معدل نمو اقتصادي يبلغ ٢,٨٪ عام ١٩٩٢ مقابل ١,٣٪ في العام الحالي، وأن يصل معدل النمو في الدول النامية الى ٢,٩٪ مقابل نمو سلبي نسبته ٠,٦٪ في عام ١٩٩١.

كما توقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في غرب المانيا الى ٢٪ في عام ١٩٩٢ (مقابل ٣٪ عام ١٩٩١) وفي أمريكا ٣٪ (مقابل نمو سلبي نسبته ٠,٣٪) وفي اليابان ٣,٤٪ (مقابل ٤,٥٪).

ومن جهة أخرى طالب صندوق النقد الدولي على الحكومة الالمانية لتقديم تقديرات أكيدة لتكاليف عملية الوحدة الالمانية ووضع استراتيجية لمواجهة هذه التكاليف.

وقد وردت المطالبة ضمن تقرير للصندوق عن الأداء الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩٢ والذي يصدر اليوم الخميس في بانكوك قبل الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ودعا التقرير الحكومة الالمانية الى ضرورة القيام بخطوات اخرى لكبح جماح العجز المتزايد في الميزانية الفيدرالية، وعدم منح العمال في شرق المانيا زيادات كبيرة في الاجور في العام المقبل، مثل تلك التي وعدوا بها هذا العام، وذلك في ضوء تباطوء الانتاجية.

وقال إن زيادات الاجور التي لا تدعمها زيادة في الانتاج ستؤدي حتما الى اغلاق مزيد من المصانع وقد تترتب عليها آثار سلبية خطيرة على العمالة على الاجل البعيد.

ومن جهة أخرى، قدم صندوق النقد الدولي توقعات متفائلة الى حد ما للاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٢، مع ارتفاع معدل النمو في الدول الغنية والعالم الثالث واستقرار النشاط في اوروبا الشرقية وتراجع معدلات التضخم وذلك بعد عام ١٩٩١ الذي اعتبر سيئا من الناحية الاقتصادية.

ورغم هذا التحسن اشار صندوق النقد الدولي في توقعاته الاقتصادية قبيل افتتاح الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي أشار والبنك الدولي الى استمرار وجود العديد من الشكوك خاصة مع الهبوط الجديد المتوقع للنشاط في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٢ وأزمة الادخار التي قد تحد من معدل النمو العالمي في السنوات القادمة.

واوضح الصندوق ان الاقتصاد العالمي قد يحقق نموا معتدلا يصل الى ٢,٨٪ في عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع ٠,٩٪ هذا العام والذي كان ادنى معدل للنمو منذ عام ١٩٨٢.

ويعكس الارتفاع المتوقع في معدل النمو انتعاش الاقتصاد في أميركا الشمالية وبريطانيا.

ومن جهة أخرى توقع الصندوق ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية نموا نسبته ٢,٨٪ عام ١٩٩٢ مقابل ١,٣٪ فقط هذا العام نتيجة انخفاض اسعار النفط وتبدد الشكوك المرتبطة بحرب الخليج.

كما سيشمل التحسن الدول النامية (باستثناء اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي) حيث سيتضاعف معدل النمو فيها في العام القادم الى ٤,٨٪ مقابل ٢,٤٪ عام ١٩٩١، ويعود هذا الارتفاع الى حد كبير الى ازدهار النشاط في الشرق الاوسط بعد الهبوط الذي سجل هذا العام بسبب حرب الخليج.

ويتوقع الصندوق ان تواصل آسيا تقدمها مع معدل نمو يتجاوز نسبة ٥٪ في حين سيبقى الانتعاش الاقتصادي محدودا في اميركا اللاتينية مع زيادة في الناتج المحلي تقارب ٢٪ عام ١٩٩٢، كما لا يتوقع ان يتحسن الوضع كثيرا في افريقيا جنوب الصحراء حيث سيرتفع معدل النمو في العام المقبل ولكن ليس بدرجة تكفي لوقف انخفاض دخل الفرد.

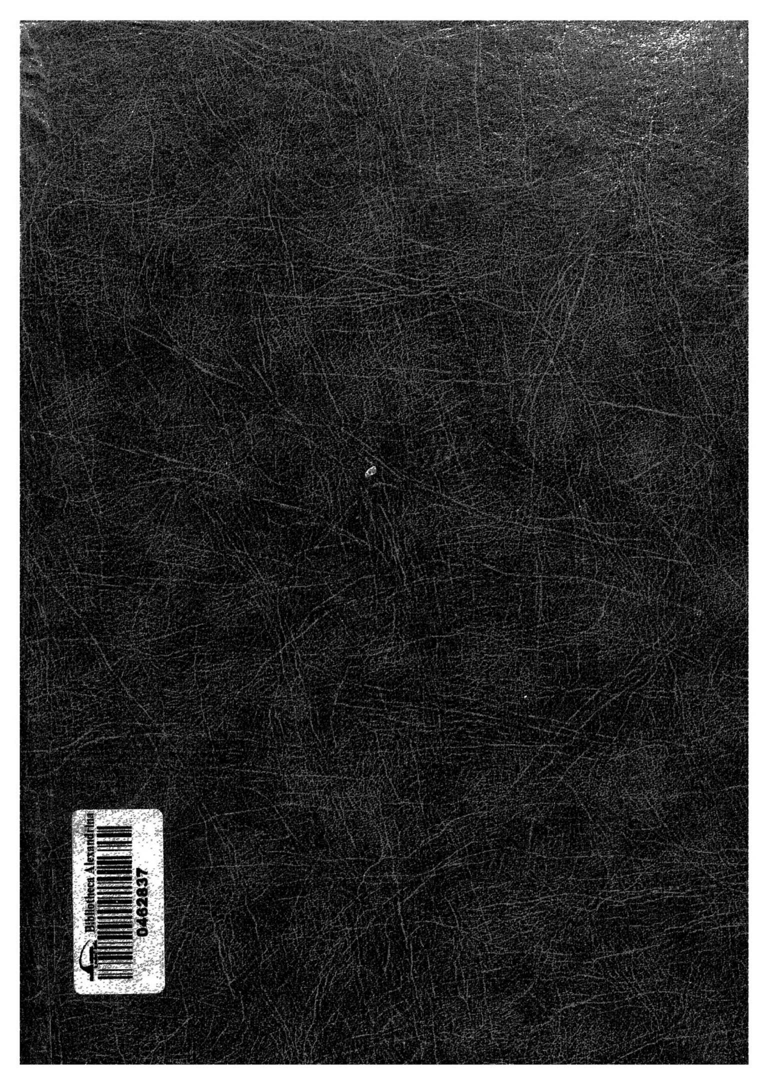
وبالنسبة لاوروبا الشرقية يتوقع الصندوق ان يصل الهبوط الاقتصادي الى نهايته.

ويشير الى ان الانتاج والتوظيف سيحققان تقدما متواضعا رغم ان الزيادة الطفيفة في معدل النمو (١,٢٪) لن تستطيع تعويض الهبوط المتراكم الذي بلغ ٢٠٪ في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

واشار الى عدم ظهور اي بارقة امل في تحسن الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي حيث من المتوقع ان يواصل الاقتصاد تراجعه الحاد في العام المقبل نظرا لبطء الاصلاحات واستمرار الشكوك حول السياسات الاقتصادية.

وتتمثل النقطة السوداء الثانية للاقتصاد العالمي في ازمة الادخار التي قد تؤثر على مستقبل النمو على المدى المتوسط ويرى صندوق النقد الدولي ان الاحتياجات الجديدة لرؤوس الاموال المرتبطة على الاخص بالتحولات الاقتصادية الحالية في اوروبا الشرقية في المستقبل سيكون لها اثر كبير على معدل الفائدة.

واضاف الصندوق الى ان هذا الاثر «قد لا يكون كبيرا جدا اذا عمدت الحكومات الى خفض العجز في موازناتها. ويعد هذا الشرط ضروريا للمحافظة (حتى عام ١٩٩٥) على معدل نمو عالمي مشابه للمعدل المسجل في الثمانينات.


Bibliotheca Alexandrina
0462837